المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي

تأليف
الدكتور محمود حسيني محمود

مؤسسة الرسالة
دار عمّار

الطبعة الأولى
١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع
مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

دار عمّار
ص.ب: ٢٩٢١٦٩١ هاتف: ٦٥٢٤٣٧
سوق البتراء - قرب الجامع الحسيني

المدرسة البغدادية
في
تاريخ النحو العربي

تأليف

الدكتور محمود حسيني محمود

مؤسسة الرسالة　　　　دار عمّار

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن فكرة موضوع « المدرسة البغدادية » هذا ، قد عنَّت لخاطري ، حينما كنت أبحث في رسالتي ، الماجستير ، وموضوعها « الأخفش الأوسط ، منهجه النحوي وآراؤه النحوية ، والصرفية » ، فقد تبين لي آنذاك ، أن الأخفش الأوسط يسير اتجاهاً طريفاً ، وجديداً ، غير مألوف عند أحد من أعلام المدرستين : البصرية ، والكوفية ، وقد لفتت هذه الظاهرة انتباهي ، ودعتني الى متابعتها ومعايشتها في أعلام النحاة الذين تعاقبوا بعده ، ومما أدى بي إلى قناعة ، شبه مؤكدة ، بوجود مدرسة ثالثة ، ظهرت على مسرح تاريخ النحو العربي ، فكانت موضوعاً لبحثي الذي أتقدم به لنيل درجة الدكتوراه .

ولما بدأت الدراسة ، وجدت أن المؤلفين المحدثين مختلفون على وجود هذه المدرسة ، فبعضهم ينفي ، وبعضهم يثبت . وحتى الذين يثبتون ، فإنهم يختلفون على أمور أساسية تتعلق بها ، وكان لزاماً علي أن أوضح ، وأكشف عما يلي :

١ ـ هل ظهر في تاريخ النحو العربي مدرسة ثالثة في بغداد ، يمكن أن تسمى بالمدرسة البغدادية ؟

٢ ـ ما مفهوم هذه المدرسة ، وما خصائصها . . ؟ .

٣ ـ البذرة الأولى للمدرسة البغدادية ، ومن بذرها ، ومتى ؟ ومتى آتت هذه البذرة أُكُلها . . ؟ .

٤ ـ من هم أعلامها . . ؟ .

٥ ـ ما هي الإتجاهات النحوية التي سادتها ، ومدى امتداد كل منها ، تاريخياً ، عبر العصور ؟ . .

أما منهج البحث، فقد حاولت جاهداً، أن يكون مستهدفاً الموضوعية والدقة، في الوصول الى النتائج المرجوة.

ويتلخص في:

١ ـ المنهج التاريخي في تتبع الفكرة حسب التسلسل الزمني منذ نشأتها الأولى، ثم في أطوارها المتلاحقة عبر القرون.

٢ ـ الاستقصاء والتمثيل بأكبر قدر ممكن من الأمثلة قبل إصدار حكم أو إعلان نتيجة، وعدم تعميم حكم لا يدعمه إلا القليل من الأمثلة، والنصوص.

٣ ـ الإعتماد على النصوص، وآثار أعلام المدرسة البغدادية في استخلاص خصائصها النحوية، وجعل الروايات التاريخية والأقوال التي نقلت، في المرتبة الثانية.

٤ ـ الحكم على أعلام هذه المدرسة من خلال آرائهم، ومن خلال دراسة بعض مؤلفاتهم، دراسة تحليلية.

وقد أدت طبيعة البحث أن يكون في أربعة أبواب، يسبقها تمهيد عن الحياة السياسية والإجتماعية والفكرية، التي كانت سائدة في الفترة التي نشأت فيها المدرسة البغدادية وتطورت، ويتلوها خاتمة، فيها تلخيص لأهم النتائج التي توصلت اليها، أثناء مسيرتي في الدراسة والتحليل.

تحدثت في الباب الأول عن نشأة المدرسة البغدادية، وتطلّب أن يكون في تمهيد، وأربعة فصول، كان التمهيد عن آراء المحدثين، وأقوالهم فيها. وكان الفصل الأول: عن العلاقة بين مدرستي البصرة والكوفة، وبداية الصراع بينهما على بغداد. وكان الفصل الثاني: عن البذرة الأولى للمدرسة البغدادية. وكان الفصل الثالث: عن عودة الصراع بين المدرستين، مع ازدياد في التقارب بينهما. أما الفصل الأخير من هذا الباب فكان: عن ظهور المدرسة البغدادية ظهوراً فعلياً، وعن خصائصها، والاتجاهات النحوية التي سادتها.

وتكلمت في الباب الثاني: على البغداديين، الذين كانوا يميلون في أتجاههم النحوي الى المذهب الكوفي. فاقتضى أن يكون في ثلاثة فصول. تضمن الفصل الأول: مفهوم «البغداديون» عند القدامى، وبعضَ أعلام البغداديين الكوفيين الأوائل. وتضمن الفصل الثاني: الحديث عن ابن شقير، وابن الخياط. أما الفصل الثالث فتضمن: الحديث عن ابن كيسان، أشهر من يمثل اتجاه البغداديين الكوفيين.

وخصصت الباب الثالث للحديث عن البغداديين الذين كانوا يميلون في اتجاههم النحوي الى المذهب البصري، فجعلته في ثلاثة فصول أيضاً، اشتمل الفصل الأول على: الحديث حديثاً موجزاً عن أوائل البغداديين البصريين، ثم حديثاً مفصلاً عن أبي القاسم الزجاجي. واشتمل الفصل الثاني على: دراسة مفصلة عن أبي علي الفارسي. وتضمن الفصل الثالث: الحديث عن ابن جني الذي يمثل المدرسة البغدادية في القرن الرابع الهجري، أفضل تمثيل.

وقد اقتصر الباب الأخير في هذا البحث على الحديث: عن البغداديين المتأخرين فكان في فصلين، الفصل الأول: وتحدثت فيه عن بعض أعلام البغداديين المتأخرين حديثاً مقتضباً. وقدمت في الفصل الثاني دراسة مستفيضة عن الزمخشري، أحد أعلام المدرسة البغدادية المتأخرين.

أما المصادر التي استقيت منها دراستي، فلست أدعي كونها قليلة، نادرة، أو صعبة المنال، فقد كانت متوفرة، سهلة التناول، ولكن طبيعة الموضوع، كانت تستدعي جهداً كبيراً في البحث، والتمعن والتحليل، وتستدعي القدرة على الربط، واستخلاص الخصائص، والنتائج والأحكام. وكان من هذه المصادر: مصادرُ تاريخية، حاولت أن أضع من خلال دراستها، صورة واضحة جلية، للحياة السياسية والإجتماعية والفكرية، لفترة نشوء المدرسة البغدادية وتطورها. ومعظمها مصادر أولية عايش أصحابها هذه الحقبة مثل «تجارب الأمم»

لمسكويه. وكان منها: كتب التراجم والطبقات بعامة، وتراجم النحاة وطبقاتهم بخاصة. وكان منها: الكتبُ النحويةُ التي تهتم بجمع آراء النحاة على اختلاف مذاهبهم، والتي لا يستغني باحث في علم النحو، عن الرجوع اليها، واستبطان محتوياتها، ويأتي على رأس هذه المصادر: «ارتشافُ الضرب» لأبي حيان، «شرح الكافية» للرضي، «همع الهوامع» للسيوطي، «شرح التصريح» للأزهري. ولكن أهم هذه المصادر جميعاً كتبُ نحاةِ أعلام المدرسة البغدادية التي تعد وثيقة صادقة، وتعطي صورة واضحة سليمة، فأقمت دراسة على بعضها، واستفدت منها في معظم ما أصدرته من أحكام، أو توصلت اليه من نتائج.

ولن يفوتني في هذا المجال، أن أقرَّ بالعرفان، فأقدم شكراً خالصاً صادقاً، الى أستاذي المشرف الكبير: الدكتور محمد كامل أحمد جمعة، الذي لم يأل جهداً، ولم يدخر وسعاً في اسداء النصائح والتوجيهات إلي، حتى وهو في أحرج لحظات صحية ألمت به، وقد كان حريصاً على دقة هذا البحث وسلامته، فكان له الفضل الواسع في إخراجه على هذه الصورة. وإقراراً بالفضل فإنني أقدم شكراً صادقاً الى أستاذي الدكتور شوقي ضيف، والأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب اللذين تفضلا بقبول أن يكونا عضوين في لجنة المناقشة، متجشمين عناء دراسة البحث، والتنقيب، والتفتيش من أجل المناقشة العلمية الجادة التي أتطلع اليها، لتكون خير معين لي على متابعة الطريق.

والله ولي التوفيق...

* * *

تمهيد

بغداد والحالة السياسية والإجتماعية والفكرية فيها
من ٢٥٠ - ٤٠٠ هـ

قد يكون من المستحسن أن نستهلّ هذا البحث بالحديث عن المدينة التي يحملُ اسمها، تلك المدينة التي سطعت شمسُها وتلألأت في القرنين الثالث والرابع الهجريين، ونشأت فيها حضارةٌ يخلب نورُها الألباب يشعّ في شتى الأرجاء. فتسلطت الأنظارُ عليها وتجمعت الأفئدةُ حولها وتقاطرت الركبانُ عليها من أقصى أقطار الدولة الاسلامية، وصارت تزود هذه الأقطار بعلماء أفذاذ، في مختلف أنواع المعارف، حتى طغت شهرتُها المعرفيةُ على مدينتي البصرة والكوفة اللتين تضاءلت مكانتها بظهورها وانكمشت. فلم يظهر عالم الا ورغب عن بلدته رغبة في الذهاب اليها مقتنعاً بأن ما لديه من العلم سيبقى ضئيلاً إلا إذا أقام فيها أو مر بها آخذاً عن علمائها.

ولعل استحسانَ الحديث عنها آتٍ من أمرين:

الأول: أن هذا البحث يحملُ اسمها، عنواناً له.

والثاني: أنها المدينة التي غُرست في تربتها بذورُ المدرسة البغدادية واستمرت في النمو والترعرع حتى استوى عودُها واستقام.

تاريخها:

تكاد تُجمع الروايات على أن بغدادَ لم تكن قبل أن ينشئها المنصور أرضاً خراباً خالية من السكان، وإنما كان حول مكانها قرى عديدة، فكان الى جانب

باب الشام قريةٌ يقال لها الخطابية [1] وكانت هذه القرية لقوم من الدهاقين يقال لهم بنو فروة وبنو قنورا . وكانت بغداد نفسُها سوقاً يقصدها [2] تجار أهل الصين بتجاراتهم فيربحون الربح الواسع . وذكر الطبري في تاريخه [3] أن المدينة ، كانت قبل بنائِها مزرعةً للبغداديين يقال لها المباركة ، وكانت لستين نفساً منهم . فلما عزم المنصور على البناء عوضهم عنها وأرضاهم . وقيل إنها كانت قبل تمصيرها قرية قديمة [4] بناها بعض ملوك الفرس وتقع على الشاطىء الغربي لنهر دجلة أعلى المكان الذي يلتقي فيه بنهر الصراط ، وأغار عليها المسلمون سنة ١٣ هـ بقيادة المثنى بن حارثة الشيباني وغنموا منها مغانم كثيرة ، وقد بقيت قبابُ بغداد القديمة الى أيام الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ .

ليس هذا فحسب ، وإنما تبين أن مكان هذه المدينة له تاريخ [5] موغل في القدم فقد دلت التنقيبات الأثرية التي قام بها السير هنري رولنسون سنة ١٨٤٨ م أثناء انخفاض الماء في فصل الجفاف أكثر من مستواه العادي ، أنه كان موقعاً لمدينة قديمة ، بدليل الواجهة الواسعة المشيدة من الآجر البالي والتي ما زالت تحاذي ضفة دجلة الغربية عند بغداد ، وكل قطعة من الآجر مختومةٌ باسم نبوخذنصر وألقابِه ، وقد وُجد منذ ذلك الوقت أيضاً اسم قريب الشبه ببغداد في الكشوف الجغرافية الآشورية من عهد سرد نابالس ولعله يشير إلى المدينة التي كانت موجودةً حينذاك في الموضع الذي أصبح فيما بعد عاصمة الخلفاء .

---

(١) تاريخ الطبري ٦١٩/٧ .

(٢) معجم البلدان ٢/ ٢٣١ . وذكر الدكتور حسن ابراهيم أن أهل فلسطين كانوا يقصدون سوق بغداد . ولم أجد مصدراً أشار الى هذا القول ويبدو أن هذا سهو منه وإنما أراد أن يقول أهل الصين . أنظر تاريخ الإسلام ٢/ ٣٦٦ .

(٣) ٦١٩/٧ .

(٤) تاريخ الإسلام ٣٦٦/٢ .

(٥) بغداد ص ١٧ .

أسماؤها :

تلفظ بغداد على أربع [١] لغات : بغداد ، وبغذاذ ، وبغدان ، ومغدان ، وذكر أنها تُلفظ على سبع لغـات [٢] : بغـداد ، وبغـداذ ، وبغـذاذ ومغـذاذ ، ومغـذاذ وبغدان ، ومغدان . وزيد عليها بغدين .

ولم تعرف بغداد بهذا الإسم فقط وإنما كان لها أسماء أخرى أشهرها « مدينة السلام » سماها [٣] أبو جعفر بهذا الإسم لأن دجلة كان يقال لها وادي السلام ، وقيل [٤] لأن السلام هو الله ، فأراد مدينة الله . وكانت تسمى [٥] أيضاً بالمنصورية نسبةً إلى بانيها أبي جعفر المنصور . وذكر [٦] الثعالبي من أسمائها جنةَ الأرض ، مجتمع الرافدين ودجلة والفرات ، واسطَ الدنيا ، مدينة السلام ، قبةَ الاسلام .

والحقيقة أن كل الأسماء التي ذكرت لها ما عدا بغداد ، ومدينةَ السلام إنما هي ألقاب وصفات لها . ومع أن الإسم الرسمي لعاصمة الخلافة كان « مدينة السلام » إلا أن اسمَها القديم « بغداد » بقي محافظاً على مكانته في أفواه الناس وأحاديثهم المعتادة .

وقد اختلف في اشتقاقها ومدلولها وفي ذلك آراء منها :

١ ـ « بغداذ » مكونة [٧] من كلمتين « باغ » ومعناها في الفارسية بستان ، و« داذ » اسم لرجل كان يملك هذا البستان . وقد روي أن أبا جعفر لما جاء ووضع الأساس قال لرجاله : ما اسم هذا الموضع ؟ قالوا : لا ندري ، ولكن ها

---

(١) معجم البلدان ٢/ ٢٣١ ، معجم ما استعجم ١/٢٦١ ، تاريخ بغداد ١/٥٨

(٢) معجم البلدان ٢/٢٣٠ ، دائرة المعارف ٥/٥٠٦ .

(٣) تاريخ بغداد ١/٥٨ ، معجم البلدان ٢/٢٣١ .

(٤) معجم البلدان ٢/٢٣١ .

(٥) دائرة المعارف الإسلامية م ٤ ص ٣ .

(٦) ثمار القلوب ص ٤٠٤ .

(٧) تاريخ بغداد ١/٥٨ .

هنا رجل من الأولين سله! فبعث اليه وقال له: ما اسمك؟ قال: داذ. فقال له: وما يقال في هذا الموضع؟ قال: هذا باغ لي - يعني البستان. فقال المنصور: سموه «باغ لداذ» فسميت بغداذ.

٢ - وقيل[1] أن «بغ» اسم ملك الصين و«داد» بمعنى عطية فكان التجار الصينيون حين يعودون من هذا المكان بالربح يقولون «بغ داد» أي أن هذا الربح الذي ربحناه من عطية الملك.

٣ - وقيل[2] أن «بغٍ» اسم صنم، و«داد» بمعنى أعطى. أي أعطاني الصنم. فقد ذكر أنه أهدى الى كسرى خصيٌّ من المشرق فأقطعه بغداد وكان الخصي من عباد الأصنام ببلده فقال: «بغ دادي» أي الصنم أعطاني.

وقد رأى[3] غي لسترانج أن الإشتقاق الصحيح للاسماء جاء من الكلمتين الفارسيتين القديمتين «بغ» أي الله، و «داذ» أي تأسست أو تأسيس، فمعنى لفظة بغداد عنده اذن أسسها الله.

فبغداد مهما اختلف اشتقاقاته اسم فارسي وليس عربياً وكان الزجاج يرى[4] أن الدليل على فارسيته وجود الدال مع الذال وهو ظاهرة لغوية معروفة عند الفرس وليس لها نظير في كلام العرب. وقد شاركه هذا الرأي ياقوت الحموي صاحب «معجم البلدان» وتبعهما[5] الدكتور حسن إبراهيم من مؤلفي العصر الحديث.

وجميع لغات بغداد آنفة الذكر تذكر وتؤنث[6] فيقال هذه بغداذ وهذا

---

(١) معجم البلدان ٢/٢٣١.
(٢) المصدر السابق ٢/٢٣١.
(٣) بغداد ص ١٨.
(٤) معجم البلدان ٢/٢٣٠.
(٥) تاريخ الإسلام ٢/٣٦٧.
(٦) تاريخ بغداد ١/٥٨ معجم البلدان ٢/٢٣١.

بغداذ، هذه بغدان وهذا بغدان.

وكان العرب يتشاءمون من لفظ بغداذ فقد قال [١] عبدالله بن المبارك: «لا يقال بغداذ بالذال فإن «بغ» شيطان و«داذ» عطيته وإنها شرك ولكن تقول بغداد وبغدان كما تقول العرب».

انشاؤها:

رأى أبو جعفر المنصور أن الهاشمية ليست مناسبة لأن تكون عاصمة خلافته لسببين رئيسين [٢]:

أولها: ما قام به الراوندية من فساد واضطرابات فيها.

وثانيها: قربها من الكوفة مقر الشيعة ومركز دعايتهم والتي لم تكن تتوانى - إذا ما سنحت فرصة - أن تثير الفتن والقلاقل وتفسد جنود المنصور عليه، فأراد أن يبعد عن جوارهم.

ولم تعد دمشق صالحة أيضاً لأن تكون عاصمة لخلافته لعدة أمور: [٣]

أولاً: أن بني أمية وأنصارهم كانوا لا يزالون يقيمون فيها.

ثانياً: بعدُها عن بلاد الفرس مصدرِ قوة العباسيين، فقد كانت الدولة الأموية في وسط عنصر عربي يتعصب للعروبة ويناصر الأمويين على الروم إذا دهموا بلادهم. أما العباسيون - حسب رأي الدكتور حسن إبراهيم - فلم تكن لهم عصبية بين العرب وإنما قامت قوتهم على الموالي من الفرس الذين كانوا بعيدين عن دمشق.

ثالثاً: قربُها من حدود الدولة البيزنطية اذ لم تعد آمنة من غارات جيوش البيزنطيين عليها.

---

(١) تاريخ بغداد ٥٩/١.

(٢) تاريخ الطبري ٦١٤/٧.

(٣) تاريخ الاسلام ٣٦١/٢.

ولما عزم المنصور على الخروج ذهب [١] بنفسه يرتاد موضعاً مناسباً لحاضرته الجديدة فمر ببغداد ثم عاد اليها ثانية ـ وكان يتوخى أن يكون موضعاً وسطاً رافقاً بالعامة والجند ـ فصلى العصر في صيف وحر شديد [٢] « ثم بات أغيب مبيت وأقام يومه فلم ير الا خيراً فقال هذا موضع صالح للبناء » وقد أعجبه فيه وقوعه على دجلة والفرات فليس بينه وبين الصين شيء، وكونه [٣] وسطاً بين الأُبلة وفارس وما والاها والموصل والجزيرة والشام ومصر والمغرب وخراسان.

وحين قرر بناءها في هذا الموضع أحضر [٤] المهندسين وأهل المعرفة بالبناء والعلم بالذرع والمساحة وقسمة الأرضين، فمثل لهم صفتها التي في نفسه، ثم جلب [٥] الصناع من نجارين وحفارين وحدادين من بلادالشام والموصل والجبل والكوفة وواسط والبصرة. وكتب [٦] الى كل بلد في حَمل من فيه ممن يَفهم شيئاً في أمور البناء، ثم أحب أن ينظر اليها عياناً فأمر [٧] أن تُخط بالرماد ثم أقبل يدخل من كل باب ويمر في فصلانها وطاقاتها ورحابها، وأمر أن يجعل على تلك الخطوط حَبُّ القطن ويَنصبُّ عليه النفط، فنظر اليها والنار تشتعل ففهمها وعرف رسمها، وأمر بعد ذلك أن يُحفر الأساس، ويُبدأ بالعمل وكان ذلك سنة ١٤٥ هـ.

وجعلها مدورة بثمانية [٨] أبواب: أربعةٍ داخلية صغيرة، وأربعة خارجية كبيرة: باب البصرة، وباب الشام، وبابِ خراسان، وبابِ الكوفة وعلى [٩] كل

(١) تاريخ الطبري ٦١٤/٧.

(٢) معجم البلدان ٢٣١/٢.

(٣) تاريخ اليعقوبي ٣٧٣/٢.

(٤) تاريخ بغداد ٦٦/١.

(٥) تاريخ الطبري ٦١٨/٧. تاريخ بغداد ٦٦/١.

(٦) تاريخ بغداد ٦٦/١.

(٧) تاريخ الطبري ٦١٨/٧.

(٨) أحسن التقاسيم ص ١٢١.

(٩) تاريخ اليعقوبي ٣٧٣/٢.

باب من هذه الأبواب مجالسُ وقبابٌ مذهبةٌ يُصعد اليها على الخيل، وقد بَنى [1] لها سورين سوراً داخلها، وسوراً خارجها.

وقسم [2] المدينة أربعة أقسام جعل على كل منها رئيساً وعهد الى كل رئيس منهم إقامة سوق في القسم الذي يشرف عليه. وأمر أن تُخط الشوارع والدروب بحيث تكون المباني منتظمةً وأن يُسمى الشارع أو الدرب باسم القائد او الرجل نابه الذكر الذي يقيم فيه، وجعل الجامع وقصره وسطها. وسرعان ما انتشر العُمران، وكثُرت المساجد والحمامات.

ولكن المنصور شعر بعدم الأمان وسط بغداد من جنده الذين كانوا يقيمون حوله فشرع في بناء الرُّصافة لتكون ثكناتٍ للجيش، وقد تم بناؤها في خلافة المهدي سنة ١٥٩ هـ وسرعان ما عَمرت وقاربت بغدادَ في الإتساع. وفي سنة ١٥٧ هـ قام [3] الربيع بن يونس ببناءِ الكَرخ غربيّ المدينة المدورة بغداد وحولت اليها أسواق المدينة، وقد اتسعت بغداد مع جناحيها الرُّصافة والكرخ، اتساعاً عظيماً، وأصبحت [4] أمَّ مدائن الشرق في ذلك العصر وبلغ عدد سكانها سنة ٢١٦ هـ مليوني نسمةٍ تقريباً.

وبلغت تكاليفُ انشائها نحو ٤٨٣٣٠٠٠ درهماً [5]، وهذا المبلغ يعادل ٤٠٠,٠٠٠ دينار [6] أو ٢٠٠,٠٠٠ جنيه.

وقد تطورت بغداد سريعاً وظهرت نهضتها واضحة في مدة عشر سنين فراج سوقها التجاري، واشتبكت أرضها بالعمران وحوت ما تشتهي الأنفس وتلذ

---

(١) تاريخ الطبري ٧/٦٥١.
(٢) تاريخ الإسلام ٢/٣٧٥.
(٣) المصدر السابق ٢/٣٧٨.
(٤) المصدر السابق ٢/٣٧٧. دائرة المعارف للبستاني ٥/٥٠٦.
(٥) تاريخ الطبري ٧/٦٥٥، تاريخ بغداد ١/٦٩. أحسن التقاسيم ص ١٢١.
(٦) تاريخ الإسلام ٢/٣٧٩.

الأعين، وكانت أسواقها أخلاطاً من التجار من مختلف الأجناس. وقد ظهر البذخ والترف في حياتهم المعيشية فقيل انهم كانوا يزينون[1] جدرانَ بيوتهم وسقوفَها بنقوش ملونة وفسيفساءَ ذهب، وأما أبوابها فكانوا يكتبون عليها بحروف من الزجاج المقطع ويحوطونها بخشب أسود من الأبنوس ويعلقون عليها رسوماً من النحاس تمثل غصوناً وأثماراً وأزهاراً.

وازداد هذا البذخ والترف زمن الرشيد الذي كان مسرفاً يبذل من المال ما لم يبذله[2] أحد من القياصرة أو الأكاسرة، وقد بلغ إنفاقه على طعامه في كل يوم عشرة آلاف درهم، وقيل إنه انفق في احتفاله بزبيدةَ نحو خمسةٍ وخمسين ألفَ درهم. فقد أمر أن تَلبَسَ درعاً من الدر لم يقْدِرْ أحد على تقويمه بثمن، وغالى في تزيينها حتى أنها لم تستطع المشي من كثرة ما وضع عليها من جواهر ثمينة.

وكان لبذخ الرشيد وإسرافه أثر ملموس في حياة العامة من الناس «وهم[3] وإن لم يكونوا بموضع الملوك من جلالة القدر وإتساع النعمة غير أنهم أخذوا في استنباط الوجوه الى الملذات بعد تقلبهم في الأسفار التي أكسبتهم التجارب وأرتهم العجائب، وجلبت عليهم الأموال الجزيلة فصار الناس يقصدونهم بأفخر ما لديهم من جميع الأجناس فعمرت عندهم الأسواق وراجت لديهم البضاعات وتوسعوا من التماس الحاجات لضرورة العمران الى اقتناء الأشياء للزينة والمباهاة كابتياع الخيل والسلاح والأواني والتنافس في الجواهر الثمان... واقتناء القيان الحسان».

ما قيل فيها:

وقد انشغل الناس ببغداد وقالوا فيها ما خطر لهم من أقوال، فمنهم من

---

(١) حضارة الإسلام ص ٢٩.

(٢) المصدر السابق ص ١١٩.

(٣) المصدر السابق ص ١٢١.

أطرى ومدح ومنهم من تذمر فذم وقدح، وممن تعصبوا لها ومدحوها الخطيب البغدادي صاحب « تاريخ بغداد »، الذي ضمنه نحواً من ٧٨٣١ ترجمة لعلمائها معتزاً بهم قال[١] : « من حضر الجُمعةَ بمدينة السلام عظم الله في قلبه محل الإسلام لأن شيوخنا كانوا يقولون يومُ الجمعة ببغداد كيوم العيد في غيرها من البلاد ».

وقال الجاحظ فيها[٢] : « قد رأيت المدن العظام والمذكورة بالإتقان والأحكام بالشامات وبلاد الروم وفي غيرهما من البلدان فلم أَر مدينة قط أرفعَ سمكاً ولا أجودَ إستدارة ولا أنبلَ نبلاً ولا أوسعَ أبواباً ولا أجود فصيلاً من الزوراء وهي مدينة أبي جعفرَ المنصورِ كأنما صُبت في قالب وكأنما أفرغت إفراغاً ».

وكان أبو إسحاق الزجاج يقول[٣] : « بغداد حاضرة الدنيا وما عداها بادية ». وقيل إن الصاحب بن عباد لما عاد من بغداد سأله ابن العميد عنها فقال[٤]: « بغداد في البلاد كالأستاذ في العباد ».

وقال المقدسي في أول حديثه عنها[٥] : « كل جيد بها، وكل حسن فيها، وكل حاذق منها، وكل ظرف لها، وكل قلب إليها، وكل حرب عليها، وكل ذب عنها، هي أشهر من أن توصف، وأحسن من أن تنعت ».

ومما قيل فيها من شعر قول أبي سعيد الهمذاني[٦] :

فدىً لك يا بغدادُ كلُ قبيلةٍ   من الأرض حتى خُطَّتي وديارِيا

---

(١) تاريخ بغداد ١ : ٤٧.

(٢) المصدر السابق ١ : ٧٧.

(٣) ثمار القلوب ص ٤٠٤.

(٤) المصدر السابق ص ٤٠٤.

(٥) المصدر السابق ص ٤٠٤.

(٦) تاريخ بغداد ١ : ٥٢.

فقد طـفتُ في شرق البلاد وغـربها   وسيَّـرت رحلي بينهـا وركـابيـا
فلم أر فيهـا مثـلَ بغـدادَ منـزلاً   ولم أرَ فيهـا مثـلَ دجلـةُ واديـا
ولا مثـلَ أهليهـا أرقَ شمائلاً   وأعـذبَ ألفـاظاً وأحلى أمـانيـا

ومن ذلك قول أبي قاسم الشاعر الوراق[1] :

صفا العيشُ في بغدادَ واخضر عـودُه   وعودُ سواه غيرُ صـاف ولا غـضِ
تطـول بها الأعمارُ أن غـذاءَهـا   مرىء وبعضُ الأرض أمرءُ من بعض

ويبدو أن بغداد كانت خلابة ساحرة يتغلغل حبها في القلوب ولا يدخلها أحد ويخرج منها إلا ويتأسف على فراقها ويتشوق للرجوع إليها فقد ذكر الحموي أنه قد وُجد مكتوباً على الطريق قرب مكة هذان البيتان[2] :

أيـا بغـدادُ يـا أسفـي عليـك   متى يَقضي الرجـوعُ لنـا إليـك
قنِعنـا سـالمين بكـلِّ خيرٍ   وينعـمُ عيشُنـا في جـانبيـك

ومن أبيات التشوق إلى بغداد[3] :

ولما تجاوزتُ المدائـن سـائـراً   وأيقنـتُ يـا بغـدادُ أني على بُعـد
علمـت بـأن اللهَ بـالـغُ أمـره   وأن قضـاءَ الله ينفَـذ في العبـدِ
وقلت وقلبي فيه ما فيه مـنْ جـوىً   ودمعي جـارٍ كـالجُمانِ على خـدي
هـل الله يـا بغـدادُ يجمـع بيننـا   فألقى الذي خَلّفتُ فيك على العهـد

ومع ذلك فإن بغدادَ لم تنل إعجاب فئةٍ أخرى من الناس، والغالب أنها فئةُ الزهاد أهلِ التقوى لما شاهدوه فيها من فسادٍ وفجور وظلم وعسف، ومما قيل قدحاً فيها :[4]

قـل لمن أظهـرَ التنسـكَ في النـا   س وأمسى يُعـدُ في الزهـاد

(١) المصدر نفسه ١ : ٥٢ .
(٢) معجم البلدان ٢ : ٢٣٨ .
(٣) المصدر نفسه ٢ : ٢٣٨ .
(٤) معجم البلدان ٢ : ٢٤١ .

ألزم الثغر والتواضع فيه ... ليس بغدادُ منزل العُبَّادِ
إن بغدادَ للملوك محلٌّ ... ومُناخٌ للقارىء الصيَّاد

ومن ذلك أيضاً [1] :

بغدادُ أرض لأهل المال طيّبة ... وللمغاليس دارُ الضنك والضيق
أصبحتُ فيها مُضاعاً بين أظهرهم ... كأنني مصحفٌ في بيت زنديق

خرابها :

بقيت بغداد تعج بالترف والنعيم وبالزخرف والأناقة في اللباس والمأكل والمشرب حتى توالت النكبات عليها والمحن وقد أصابها الخراب مرتين قبل الخراب الكبير، مرةً في أثناء الفتنة التي قامت بين الأمين والمأمون في أواخر القرن الثاني الهجري، ومرةً ثانية حين أغار بنو بويه على بلاد العراق واستولوا عليها سنة ٣٣٤ هـ .

وفي نهاية القرن الرابع اختفت [2] معظم مدينة المنصور عن الأنظار. ولما استولى عضد الدولة البويهي عليها قام بتعميرها وإعادة الحياة إليها ولكن اشتداد الفتن والتخريب حطمها وقوّض قُبابها ومصانعها وجعلها رسوماً دارسة، وقد مر بها ابن جبير الرحالة المشهور (ت ٦١٤) فقال يصف الخراب الذي عمها: « [3] هذه المدينة العتيقة وإن لم تزل حضرةَ الخلافة العباسية، ومثابة الدعوة الإمامية القرشية الهاشمية قد ذهب أكثرُ رسمها، ولم يبق منها إلا شهيرُ اسمها، وهي بالإضافة إلى ماكانت عليه قبل إنحاء الحوادث عليها والتفات أعين النوائب إليها . كالطلل الدارس، والأثر الطامس، أو تمثال الخيال الشاخص، فلاحسنَ فيها يستوقف البصر، ويستدعي من المستوفز العَقْلَةَ والنظر، إلا دجلتُها التي هي

(١) المصدر نفسه ٢ : ٢٤١
(٢) بغداد ص ٤٩ .
(٣) رحلة ابن جبير ص ٢٠ .

بين شرقيها وغربيها منها كالمرآة المجلوة بين صفحتين، أو العِقدِ المنتظم بين لبتين ».

ظلت بغداد تتأرجح بين الحياة والموت حتى سقطت سنة ٦٥٦هـ على يد هولاكو التتري فصارت أثراً بعد عين.

الحالة السياسية والإجتماعية والفكرية

يعنينا هنا أن نتحدث عن الأحوال السياسية والإجتماعية والفكرية للدولة العباسية في الفترة الواقعة ما بين النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ونهاية القرن الرابع وهي الفترة التي حدث في بدايتها لقاء المبرد النحوي البصري بثعلب النحوي الكوفي، ذلك اللقاء الذي بدأ بعده أعلام المدرسة البغدادية يبرزون على مسرح النحو العربي، في قوة ووضوح، وبأعداد كبيرة متبعين المنهج الذي خطه لهم الأخفش الأوسط رأسُ المدرسة البغدادية والذي ظهر مبكراً، واستمروا في شق طريق واسعة لمدرستهم بين المدرستين حتى وصلوا بها الأوجَ على يدي ابن جني في أواخر القرن الرابع الهجري.

الحالة السياسية

بدأ وضع الخلافة يتدهور بعد مقتل الخليفة المتوكل سنة ٢٤٧ هـ على أيدي الأتراك الذين شددوا قبضتهم على الحكم وأخذوا يتلاعبون - حسب مشيئتهم - بالخلفاء بين تولية وعزل. وليس شيءٌ أدلَّ على وضعِ الخلفاء آنذاك من هذه العبارة التي أوردها صاحب «الفخري» عن المعتز الذي بويع له سنة ٢٥٢ هـ.:[1] «ولما جلس المعتز على سرير الخلافة قعد خواصه وأحضروا المنجمين وقالوا لهم أنظروا كم يعيش وكم يبقى في الخلافة وكان بالمجلس بعض الظرفاء فقال: أنا أعرَفُ من هؤلاء بمقدار عمره وخلافته، فقالوا له: فكم تقول أنه يعيش؟ وكم يملك؟ قال: مهما أراد الأتراك، فلم يبق في المجلس إلا من ضحك».

---

(١) الفخري ص ١٨٠.

ومما شجع الأتراك على التمادي هو تفككُ البيت المـالك ونشوبُ القتال بين أفراده، فقد دارت[1] حرب بين المعتز والمستعين فتحصن الأول في سامراء، والثاني في بغداد واستمر القتال إلى أن اتفق كبراء الدولة على خلع المستعين وعقدِ البيعة للمعتز.

وكانت الإهانات توجه إلى الخليفة دون أن يكون بمقدوره الدفاعُ عن نفسه إذ لما طلب الأتراك أرزاقهم من المعتز ولم يكن عنده مال يعطيهم ساروا إلى بابه غاضبين[2] «وقالوا له أخرج إلينا، فقال قد شربت أمس دواء وقد أفرط في العمل فإن كان لا بد من الإجتماع، فليدخل بعضكم إلي، فدخل إليه جماعةٌ منهم فجروه برجله إلى باب الحجرة وضربوه بالدبابيس وخرقوا قميصه وأقاموه في الشمس فكان يرفع رجلاً ويضع أخرى لشدة الحر وبقي بعضهم يلطمه وهو يتقي بيده وأدخلوه حُجرةً وأحضروا القاضي وجماعة فأشهدوهم على خلعه ثم سلموه إلى من يعذبه ومنعوه الطعام والشراب ثلاثة أيام ثم أدخلوه سرداباً وجصصوه عليه فمات».

ومن ظواهر ضعف الخلفاء أن إخوتَهم كانوا يقاسمونهم الحكمَ بل ويملكون الحكم الفعلي للبلاد قال صاحب «الفخري» عن المعتمد الذي تولى الحكم سنة ٢٥٦ هـ:[3] «كان المعتمد مستضعفاً وكان أخوه الموفق طلحة الناصر هو الغالبَ على أموره وكانت دولته عجيبةَ الوضع، كان هو وأخوه الموفق طلحة كالشريكين في الخلافة، للمعتمد الخطبةُ والسَكّةُ والتسمي بامرة المؤمنين، ولأخيه طلحةَ الأمرُ والنهي وقودُ العساكر ومحاربةُ الأعداء ومرابطةُ الثغور وترتيبُ الوزراء والأمراء». وصار المعتمد لا يملك شيئاً كالمحجور[4] عليه لا أمرَ له ينفذُ ولا نهي، وقام الموفقُ بأمرِ الملك أحسنَ قيام.

(١) تاريخ أبو الفدا ٢ : ٤٣.
(٢) المصدر نفسه ٢ : ٤٥.
(٣) الفخري ص ١٨٥.
(٤) أنظر التنبيه والإشراف ص ٣١٨.

ولعل من أهم أسباب ضعف الخلفاء أنهم كانوا يتولّون الحكم صغاراً الأمر الذي هيأ للأتراك والوزراء والنساء التلاعبَ بهم، فقد تولى المقتدر الحكم سنة ٢٩٥ هـ وعمره ثلاث عشرة سنة، فكانت دولتُه كما ذكر صاحب الفخري: « [١] ذاتَ تخليط لصغر سنه ولاستيلاء أمه ونسائه وخدمه عليه ». وكانت تدور أمورُها على تدبير [٢] النساء والخدم وهو مشغول بلذته. وبلغ من نفوذ أمه السيدة أنها كانت إذا غضبت من أحد الوزراء كان العزلُ [٣] مصيرَه لا محالة. وقد اتسعت سلطتها حتى أنها عَيَّنت جارية لها تعرف [٤] بـ « ثمل » للإشراف على مظالم الخاصة والعامة، فكانت تجلس للنظر في ذلك، ويحضرها الوزير والكاتب والقضاة وأهل العلم، وقد أدى تدخل النساء هذا، إلى ضعفِ الدولةِ وحرمانِها من وزرائها الأقوياء وإلى استهتار العامةِ بها.

ومن الغريب أنه وزر [٥] للمقتدر إثنا عشر وزيراً فيهم من وزر له المرتين والثلاث ولم يعرف عن أحد قبله أنه استوزر هذا العدد.

وقد خُلع المقتدرُ ثم أعيد إلى الحكم ثم جرت بينه وبين مُؤنس أميرِ الجيوش منافرةٌ أدت إلى حرب [٦] بينهما قُتل فيها المقتدر وقطع رأسه وحمل إلى بغداد بين يدي مؤنس، ومكثت جثته مرميةً على قارعة الطريق حتى اجتاز به رجل ألقى عليه حزمة شوك غطى جسده بها، وكان ذلك سنة ٣٢٠ هـ وبعد أن ملك خمساً وعشرين سنة.

ولم يكن الخلفاء الذين أتوا بعد المقتدر بأقوى منه أو مصيرهُم بأفضل من مصيره

---

(١) الفخري ص ١٩٢.
(٢) التنبيه والإشراف ص ٣٢٧.
(٣) تاريخ الإسلام ص ٢٢.
(٤) التنبيه والإشراف ص ٣٢٨.
(٥) المصدر نفسه ص ٣٢٨.
(٦) الفخري ص ١٩٥.

فقد كان القاهرُ الذي بويع بعده سنة ٣٢٠ هـ أهـوجَ محبـاً لجمـع المال[١] « قليـلَ الرغبةِ في اصطناع الرجالِ غيرَ مُفكرٍ في عواقب الأمور » وبقي هكذا إلى أن خُلع وسملت عيناه سنة ٣٢٢ هـ ولم يُسمل قبله[٢] أحد من الخلفاء

لقد حاول بعضُ الخلفاء الورعين أمثال المهتدي الذي تولى الخلافة سنة ٢٥٥ هـ والمعتضد الذي تولاها سنة ٢٧٩ هـ اصلاح الوضع وإعادة[٣] الخلافة إلى رونقها. ولكن تحقيق ذلك كان مستعصياً وإن حقق هذان شيئاً فإن ما حققاه كان آنياً ما لبث أن اندثر وزال بسبب ما وصلت الخلافة إليه من تردٍّ وتدهور.

وفي خِضَم ذلك كله قامت ثورتان عنيفتان كان لهما أبعدُ الأثر في تردي الحكم وإلقاءِ الرعب في قلوب العامة والخاصة وهما: ثورةُ الزنج، وثورةُ القرامطة.

ظهرت ثورة الزنج في البصرة سنة ٢٥٥هـ بعد أن استمال صاحبُها قلوبَ العبيد، واجتمع إليه منهم خلقٌ كثير، فعظـم شأنهُ وقويت شوكتُه، وقام بغزوات انتصر فيها، فانبثَّ عسكرُه في البلاد العراقية والبحرين وهجر وما يلي أرجان من أرض واسط وفارس، ولما استفحل خطرُه خرج إليه الموفق طلحة الذي مر ذكره بعساكر كثيفةٍ[٤]، فالتقيا بين البصرة وواسط ودامت الحربُ بينهما سنين كثيرة، وكانت الغلبةُ في النهاية للجيش العباسي وقتل صاحبُ الزنج وانتهبت مدينتهُ التي أقامها، وحُمل رأسه إلى بغداد، وقد اختُلف في عدد من قُتِل من أصحابِ السلطان وغيرهم من الرجال والنساء والصبيان بالسيف والحرق والغرق والجوع فقيل[٥] ألفُ ألف وقيل[٦] ألف ألف وخمسمائة ألف رجل.

(١) التنبيه والإشراف ص ٣٣٦.

(٢) المصدر نفسه ص ٣٣٦.

(٣) الإسلام والحضارة العربية ٢: ٢٤٣.

(٤) الفخري ص ١٨٥.

(٥) التنبيه والإشراف ص ٣١٩.

(٦) المنتظم ٥: ٧٥.

وكانت مدة ثورته خمسَ عشرةَ سنة من ٢٥٥ ـ ٢٧٠ هـ.

أما ثورة القرامطة فقد نشبت (١) في عهد المعتضد الذي تولى الخلافةَ سنة ٢٧٩ هـ كما مر، وكانت في الكوفة بزعامة حمدان قرمط، وفي البحرين بزعامة أبي سعيد الجنابي. وقد استفحل خطرُ ثورة الثاني سنة ٣١٢ هـ حينما تصدى (٢) أبو طاهر لجيش الخليفةِ المقتدر في موسم الحَج وظفِر به وقَتَلَ منه خلقاً كثيراً وأسَرَ رؤوسه ومنهم أبو الهيجاء عبدُ الله بنُ حمدن، وأحمدُ بن بدرعمٍّ السيدةِ أمِّ المقتدر، وصادر جِمالَ الحجاج في سائِر القوافل وسبي من اختاره من نساءٍ ورجال وصبيان وسار بهم إلى هجر، بعد أن ترك من تبقى منهم في مواضعهم بلا زاد ولا جِمال فمات أكثرُهم بسبب العطش والجوع. وكان عُمْرُ أبي طاهر آنذاك سبعَ عشرة سنة. ولم يكتف أبو طاهر بذلك وإنما أغار على مكةَ ثانيةً سنة ٣١٧ هـ وفي موسم الحجِ ذاتِه فَقَتَلَ قتلاً ذريعاً، وطرح القتلى في بئر زمزم ودَفَن باقيهم في مصارِعِهم في المسجد الحرام، وأخذ أموالَ الناس، ثم قلع (٣) الحجر الأسود وحمله معه إلى بلدِه وبقي مخطوفاً حتى سنة ٣٣٩ هـ حين أُعيد في خلافةِ المطيع، وقد مضى عليه نحوُ اثنين وعشرين عاماً.

بقيت الدولةُ العباسية على الوضع الذي بيَّنتُه من الضعف والفوضى والثورات حتى سنة ٣٣٤ هـ حين دخلت وضعاً جديداً لاعهدَ لها به، وهو عهدُ تمزق وشتات وحروب، عهدُ ضياعِ الخليفةِ في دوامة من الأحداث المتلاحقة والرجات العنيفة التي أصابته فلم يعرف أين يضعُ قدميه، ولم يستطع أن يجد ما يتشبث به. ففي سنة ٣٢٤ هـ أصاب خزينة الدولةِ عجزٌ كاملٌ عن القيامِ بالنفقات وصرفِ رواتب الجند، فأرسل الخليفةُ الراضي إلى ابنِ رائق بالحضور

---

(١) تاريخ الإسلام ٣ : ١٧.

(٢) تجارب الأمم ١ : ١٢١.

(٣) المصدر نفسه ١ : ١٣.

إلى بغداد من واسط، فلما حضر قلده[1] إمارة الجيش ولقبه لقباً جديداً لم يُعرف من قبل هو «أمير الأمراء»، وولاه الخراج والدواوين بالإضافة إلى إمرةِ الجيش، وأمر بأن يُخطب له على جميع المنابر وأنفذ إليه الخلع، وكان الراضي يرجو من وراء ذلك، إنقاذَ الوضعِ الميئوسِ من إصلاحه، غير أن عمله هذا كان القشَّة التي قصمت ظهر البعير، إذ تمرد الأمراء في شتى المناطق حسداً لابن رائق، على هذا المنصب البراق، وبدأ كلٌّ منهم يسلخ إمارتَه عن الطاعةِ للخليفة الذي «[2] لم يبق له غيرُ بغداد وأعمالها والحكم في جميعها لابن رائق» وأما باقي الأطراف «[3] فكانت البصرةُ في يد ابن رائق، وخوزستانُ في يد البريدي، وفارسُ في يد عماد الدولة بن بويه، وكَرَمانُ في يد أبي علي محمد بن الياس، والريُّ وأصبهانُ والجبلُ في يد ركنِ الدولة بن بويه ويد وشكمير أخي مرداويج يتنازعان عليها، والموصلُ وديارُ بكرٍ ومضرُ وربيعةُ في يد بني حمدان، ومصرُ والشامُ في يد محمد بن طغج، والمغربُ وأفريقيةُ في يد أبي القاسم القائم بأمر الله ابن المهدي العلوي، والأندلسُ في يد عبد الرحمن بن محمد الملقب بالناصر الأموي، وجرجانُ في يد الديلم، والبحرينُ واليمامةُ في يد أبي طاهر القُرمطي».

وكانت نتيجةُ هذا التمزق أن دارت حروبٌ عديدةٌ بين الأمراء على هذا المنصبَ فدارت حربٌ[4] بين بجكم وابنِ رائق، وحربٌ[5] بين البريدي وبجكم، وحربٌ[6] بين البريدي وكورتكين الديلمي، وحربٌ[7] بين كورتكين وابن رائق

---

(١) الكامل في التاريخ ٥ : ٢٥٤.

(٢) الكامل في التاريخ ٦ : ٢٥٥.

(٣) الكامل في التاريخ ٦ : ٢٥٥، وانظر تجارب الأمم ١ : ٣٦٦ والفخري ص ٢٠٦.

(٤) الكامل في التاريخ ٦ : ٢٦٦.

(٥) المصدر نفسه ٦ : ٢٧٩.

(٦) المصدر نفسه ٦ : ٢٧٩.

(٧) المصدر نفسه ٦ : ٢٨١.

سنة ٣٢٩ هـ، وحربٌ[١] بين البريدي من جهة وابنِ رائق والخليفة المتقي من جانب آخر سنة ٣٣٠ هـ . وقد هرب المتقي في هذه الحرب مع ابنِ رائق إلى الموصل ليستعينا بناصرِ الدولة ابن حمدان على البريدي، فاستغل ناصرُ الدولة هذه الفرصةَ التي سنحت له فقَتَلَ[٢] ابنَ رائق ليخـلو الأمرُ له، وقد اعتذر للخليفة عن ذلك وعاد معه إلى بغداد فدخلها بعد أن تغلب على البريدي الذي هرب إلى واسط ولقبه الخليفة أميرَ الأمراء.

وفي سنة ٣٣٤ هـ دخل أحمد بن بويه بغدادَ بعد أن انتصر على ناصر الدولة الحمداني ولقبه الخليفةُ المستكفي مُعزَّ الدولة وهو اللقب الذي غلب على اسمه واشتهر به، ولقب أخاه علياً عمادَ الدولة، ولقَّب أخاه الحسنَ ركنَ الدولـة[٣] «وأمر أن تُضْربَ ألقابُهم وكناهم على الدنانير والدراهم ونزل معزُ الدولة بدارِ مؤنس ونزل أصحابُه في دور الناس فلحقهم في ذلك شدةٌ عظيمة» وقد امتلك بنو بويه إمرةَ الأمراء واستبدوا بالحكم دون الخليفة فترةً طويلة من سنة ٣٣٤ هـ - ٤٤٧هـ. يقول المسعودي في هذه الفترة: «[٤] والغالبُ على أمرِ المطيع والقيِّمُ بتدبير الحَضرةِ إلى هذا الوقت أحمدُ بن بويه الديلي المسمى بمعزِ الدولة وكُتَّابُه، وزالت أكثرُ رسوم الخلافةِ والوزارةِ في وقتنا هذا وهو سنة ٣٤٥ هـ على ما ينمي إلينا من أخبارهم، ويتصلُ بنا من أحوالهم، ولم نعرض لوصف أخلاق المتقي والمستكفي والمطيع ومذاهبهم إذ كانوا كالمولي عليهم لا أمرَ ينفذ لهم، أما ما نأى عنهم من البلدان، فتغَلَّبَ على أكثرها المتغلبون واستظهروا بكثرةِ الرجال والأموال واقتصروا على مكاتبتهم بإمرةِ المؤمنين والدعاءِ لهم، وأما بالحضرةِ فتفرَّدَ بالأمورِ غيرُهم فصاروا مقهورين خائفين قد قنعوا باسم الخلافة ورضوا بالسلامة».

---

(١) المصدر نفسه ٦ : ٢٨٣.

(٢) المصدر نفسه ٦ : ٢٨٤.

(٣) المصدر نفسه ٦ : ٣١٤ هـ.

(٤) التنبيه والإشراف ص ٣٤٥.

وصار الخلفاء في هذه الفترة يتقربون إلى البويهيين عن طريق المصاهرة فقد تزوج الطائعُ لله ابنةَ [1] عضُدِ الدولة، وابنةَ [2] بُختيار على صداق قدرُه مائةُ ألفِ دينار، وتزوج القادرُ الذي حكم من ٣٨١ هـ - ٤٢٢ هـ ابنةَ [3] بهاء الدولة ابن عضد الدولةِ على صداق مبلغُه مائةُ ألف دينار أيضاً.

ولم يكن حالُ الوزراء بأفضلَ من حالِ خلفائهم، فقد سقطت هيبتُهم وصاروا لا يملكون من أنفسهم شيئاً، تُوجَّهُ الإهاناتُ إليهم، والضربُ دون أن يحركوا ساكناً. فقد ذُكِرَ أن معزَّ الدولةِ ضَرَبَ وزيرَه أبا محمد المهلبي مائةً وخمسين مقرعة» [4] ووَكَلَ به في داره ولكنْ لم يعزلْه من وزارتِه وشاور معزُ الدولةِ من حضر وقال: هل يجوزُ أن أستنيمَ إلى هذا الرجل وقد لحِقَهُ مني هذا المكروُه العظيم؟ فقال له أحدُ من استشاره: إنَّ مرداويجَ قد ضَرَبَ وزيَره أعظمَ من هذا الضربِ حتى كان لا يطيقُ المشي ولا يقدرُ على الجلوسُ لما حَلَّ به، ثم خلع عليه وردَّه إلى أمره».

وقد بلغ تلاعب بني بويه بالحكم أن أحدثوا أموراً لم تكن معروفة أو يُعمل بها من قبل، من ذلك أن عضدَ الدولةِ أحدثَ في منصبِ الوزارةِ شيئين [5] لم يكونا قبله:

أولها: أنه اتخذ وزيرين معاً.

والثاني: أنه قبِلَ أن يكونَ أحدُ هذين الوزيرين نصرانياً. وصارت الوزارةُ في عهدهم تباعُ وتشترى ويُساومُ عليها. ولما مات الصاحبُ بن عباد سنة ٣٨٤ هـ أرسل أحدُ الولاة يخطُبُ الوزارة ويضمن ثمانية ملايين درهم، فبذل الوزيرُ

---

(١) ظهر الإسلام ١ : ٥٢ - ٥٣، الصاحب بن عباد ص ٥٨.

(٢) تاريخ الإسلام ٣ : ٤٦، الصاحب بن عباد ص ٥٨.

(٣) الفخري ص ٢١٢.

(٤) الحضارة الإسلامية ص ١١٩.

(٥) المصدر السابق ص ١٢٠.

الذي كان في الوزارة إذ ذاك ستة ملايين درهم على إقراره في الـوزارة [1] «فأشرك فخرُ الدولة بينهما في الوزارة، وسامح كلا منهما بمليوني درهم من جملة ما بذل، وجمع بينهما في النظر ورتب أمرهما على أن يجلسا في دَسْتٍ واحد، ويكون التوقيع، لهذا يوماً والعلامةُ للآخر، وكانا يتقارعان على من يخرج لقيادة الجيوش ثم سعت بينهما المسعاة ودبر أحدُهما للآخر فقتله».

ووصلت قوةُ بني بويه الأوجَ في عهدِ عضدِ الدولة الذي لم يبلغ أحدمن البويهيين ما بلغه من سعة الملك وبسطة السلطان، وقد أمرَ الطائعُ أن تكونَ الدعوةُ له على منابر بغداد تاليةً الدعوةَ للخليفةِ وأن يُضربَ على بابِهِ بالدبادب في أوقاتِ الصلوات.

ولما مات عضد الدولة سنة ٣٧٢ هـ بدأ عهدُ بني بويه يتضعضعُ ويتقهقرُ بسببِ الحروبِ [2] التي دارت بين أبناءِ عضدِ الدولة أنفسهم وبينهم وبين أبناءِ بُختيار بن مُعز الدولة. وفي سنة ٣٨٨ هـ قُتِلَ صمصامُ الدولةابنُ عضد الدولة على يدي أبي نصر بنُ بختيار وأحضِرَ رأسُه في طست ووُضعَ أمام أبي نصر الذي قال مخاطباً صمصامَ الدولة: «[3]هذه سُنَّةٌ سنها أبوك» يريد أن عضد الدولة هو الذي فتح باب الصراع على الحكم بين أبناء بويه.

وقد استغل الروم فرصةَ ضعفِ الخلافة العباسية والتحاربِ بين الأمراء على إمرةِ الأمراء، وأغاروا [4] على ثغورِ الإسلام مراراً عديدة. ونكلوا بالعجائز والشيوخ والأطفال دون أن يتصدى لهم أحدٌ من جيوش الاسلام آنذاك.

غير أن التضعضعَ الذي أصاب عهدَ بني بويه كان في صالحِ الخلافة العباسية، التي بدأت الحياةُ تدب فيها، ويعودُ إليها مجدُها ورونقُها وبخاصةً في

---

(١) الحضارة الإسلامية ص ١٢١.

(٢) أنظر تاريخ ابن خلدون ٤: ٤٥٦ - ٤٦٣.

(٣) ذيل تجارب الأمم ٣: ٣١٥.

(٤) أنظر المنتظم ٧: ١٩ سنة ٣٥٣، ٧: ٤٧ سنة ٣٥٨، ٧: ٥١ سنة ٣٥٩، ٧: ٤٤ سنة ٣٦١.

أيام القادر الذي توفي سنة ٤٢٢ هـ، وقد تعاظمت قوتُها وازدادت في عهد القائم، ولكنْ لم يمضِ عليها في هذه الحالةِ رَدَحٌ من الزمن حتى عادت إلى ماكانت عليه في عهدِ بني بويه وذلك بظهور دولةِ بني سلجوق في القرن الخامس الهجري.

الحالة الإجتماعية

كان في الدولةِ العباسيةِ في الفترةِ التي نؤرخُ لها ظاهرتان إجتماعيتان بارزتان: ظاهرةُ ترفٍ وإسراف، وظاهرةُ فقر وبؤس. أما الترفُ فهو من نصيب أصحابِ السلطان من خلفاء وأمراء ووزراء، ومن يلوذ بهم أو يتقربُ إليهم، ويتمسحُ بذيولهم من ذوي المناصب والأدباء والعلماء. وأما الفقرُ فكان من نصيبِ عامةِ الناس.

ويأتي المقتدرُ على رأسِ الخلفاء الذين اشتُهروا بالتبذير والإسراف والإكثار من الخِلَعِ والصلات، فبعدَ أن كانت خزانةُ الجوهر مترعةً[1] بالجواهر النفيسة ومن جملتها فصٌّ الياقوتِ الذي اشتراه هارون الرشيد بـ ٣٠٠ ألف دينار، والدرةُ اليتيمة التي كان وزنُها ثلاثةَ مثاقيل وغيرُ ذلك من الجواهر النفيسة صارت في أيامه فارغةً وفرق جميعَ ما فيها.

وكان المقتدرُ هذا يبالغُ أكثر ما يبالغ في المناسبات الخاصة التي تخصهُ أو تخصٌّ أفراد عائلته فقد رُوي أنه لما طهَّر بعضَ ولده سنة ٣٠٥ هـ[2] أنفذ الى الوزير أبي الحسن بن الفرات ثلاثَ موائد، استدارةُ المائدة الكبيرة منها خمسون شبراً، يحملها حمالون بدهوق، ورِيم أن تدخل من باب الدار التي ينزلها، فضاق عنها حتى قلع ووسع الموضع، وحمل اليه في عشي هذا اليوم تختان فيهما ثوبُ وشيٍ منسوجٌ بالذهب وثوبٌ أخضرُ وثلاثةُ أثواب بيضاءَ وصينيةٌ ذهب فيها

(١) الفخري ص ١٩١.

(٢) الوزراء ص ٧٥. الدهوق: الخشب يحمل عليه.

دنانيرُ ولوزٌ وجوزٌ وفستقٌ وبندق وما يجرى هذا المجرى من الأصناف، وجميعهُ من ذهب وقدرُهُ خمسةُ آلاف دينار».

وكانت قبيحةُ أم الخليفة المستعين لا تقلُّ عن المقتدر غنى وترفاً فقد كانت تملك [1] وحدها ١٨٠٠,٠٠٠ دينار، عدا الكثير من الجواهر والحِلى والزمرد واللؤلؤ والياقوت الذي لم يكن يعرف أحد مقدارهُ.

أما الوزراء فكانوا ينافسون خلفاءهم في هذا المجال فقد قُدِّر ما يملكه [2] ابن الفرات بنحو ١,٦٠٠,٠٠٠ دينار عيناً، سوى الأثاثِ والرحلِ والكراعِ والجمال. وكان يجري في وزارته الأولى ـ وقد تولى الوزارة عدة مرات لعدة خلفاء ـ على خمسة آلاف انسان ما بين مائة دينار في الشهر الى خمسة دراهم ونصفٍ قفيزٍ دقيقاً.

ومن جهة أخرى فقد كان الوزراء يهملون مصالح الناس ولا ينظرون في قضاياهم فكان مما عرف به الوزير أبو علي الخاقاني تعودُه على [3] «إهمالٍ للأمور واطراحٍ للاعمال وتلونٍ للأفعال، فكانت الكتبُ ترد عليه وتصدرُ جواباتُها عنه من غير أن يقف عليها أو يأمرَ بشيء فيها، وإذا أخرجت اليه جوامعُها تركها أياماً فلم يطالعْها». ومما عُرف به الوزيرُ الخصيبي أنه: [4] «يُواصل شربَ النبيذ بالليلِ والنومَ في النهار وإذا انتبه يكون مخموراً لافضلٌ فيه للعمل فيُردُّ الى غيره فضُّ الكتب الواردة من عمال الخراج، وقراءتَها والتوقيعَ عليها واخراجَها الى الدواوين... وكانت تُعملُ له جوامعٌ خاصةٌ مختصرةٌ للمهم مما يرِد وينفذ، فيُعرض عليه إذا انتبه فربما قرأه وربما لم يقرأه».

---

(١) تاريخ الإسلام ٣/١٠.

(٢) الوزراء ص ٣٤.

(٣) الوزراء ص ٢٨٥.

(٤) الإسلام والحضارة العربية ٢/٢٥٦.

وقد انتشرت المحسوبيةُ والرشوةُ والتحايلاتُ فكان الوزير يدفع[1] نحو خمسمائة ألف دينار ليصل الى الوزارة وكما مر فقد دفع أحد الوزراء لفخر الدولة ثمانية ملايين دينار من أجل الوصول اليها. ومن الوزراء من أعطى المنجمين مائة ألف دينار ليحتالوا على الخليفةِ من أجل أن يغير الوزير الى وزير آخر، وكان الوزير حين يتولى منصبه يقبضُ على سابقه ويحاكمُه ويعاقبه ويجرده من جميع ممتلكاته، وينتقم من أهلِهِ ومقربيه. ومنهم من أوقع الظلمَ بالناس وأذلَّ منهم الكثير، وهم في أمسِّ الحاجةِ إلى الإنصافِ والعدل. وذكر[2] مسكويه أن القاضي يوسفَ بنُ يعقوب كان «يَلزمْ ابنَ الفرات ويبكي بحضرته ويسألُه تخليصَ ابنِهِ أبي عمر من القتلِ فيذكُرُ له أنه لا يتمكن من ذلك الا باطماع المقتدرِ بالله في مال جليلٍ من جهته، فبذَلَ أبوهُ أن يُفقِرَ نفسَهُ وابنَهُ طلباً للحياة، فسأل ابنُ الفراتِ المقتدر بالله الصفحَ عنه وأطمعه في ماله ومال ولده، فسلَّمه المقتدرُ اليه فصادره على مائةِ ألفِ دينار، واعتقله في ديوان بيت المال ليؤدي المال، فأدى أكثرُهُ، ودَخَلَ فيما أداه وديعةٌ قيل إنها كانت عنده للعباس ابن الحسن مبلغُها خمسةٌ وأربعون ألف دينار، فلما أدى تسعين ألف دينار أمرَ ابنُ الفرات باطلاقهِ إلى منزله، وترَكَ له العشرة آلاف دينار، وأمره بملازمةِ منزلِهِ وألا يخرج منه».

وتحدث مسكُويه عن ظلم ابن شيرزاد الذي تولى الرياسةَ زمن المستكفي فقال[3]: «وأخذ في المصادرات وقسَّط على الكتاب والعمال والتجار وسائرِ طبقات الناس ببغداد مالاً لأرزاقِ الجند، وكان الغمازون يغمزون بمن عنده قوتٌ من حنطة أو عدةٌ لعياله فكبَسهُ وأخذه، وكان قد انتصب للغمز بذلك وغيرِهِ وبمن يُرْمقُ بنعمةٍ رجلان من السُعاةِ يعرفان بهاروت وماروت».

---

(١) المصدر نفسه ٢/٢٤٨.

(٢) تجارب الأمم ١/١٤.

(٣) تجارب الأمم ٢/٨٣.

وفي سنة ٣٥٢ هـ في اليوم العاشر من المحرم أمر [١] معزّ الدولةِ الناسَ جميعاً أن يُغلقوا دكاكينهم، ويُبطلوا الأسواقَ والبيعَ والشراء وأن يظهروا الحزنَ ويلبَسوا قباباً عملوها بالمسوح، وأن تطوفَ النساءُ في الشوارعِ تنوحُ حداداً على مقتل الحسين بن علي رضي الله عنه فأطاعوا أمره خشية منه.

وكان لضعف الحكام، وفسادِ الوزراء، وحروبِ القادة على إمرةِ الأمراء أثرٌ بعيدٌ في انتشار النهب، والفتنِ وفي تفشي الغلاء الذي أرهقَ الناس فلم يكن بمقدورهم مجابهتهُ ففي سنة ٢٩٩ هـ وحينما قُبض على الوزير ابنِ الفرات دبَّت [٢] الفتنةُ في بغداد، ونُهب الناس. وكان مؤنسُ الخازنُ صاحبُ شرطةِ بغداد، يركب مع فرسانِهِ إذا اشتدت الفتنةُ وزاد النهبُ فيسكُنُ الناسُ ويتوقَفُ النهبُ، فإذا عاد الى بيته عادت الحالُ الى ما كانت عليه، وقد استمرت الشدةُ هذه ثلاثةَ أيام بلياليها ثم سكنت.

وكانت المجاعةُ تظهرُ وتشتد كلما نشبت حرب، فيعدَمُ [٣] الناسُ القوت. وفي سنة ٣٣٣٤ هـ بعد أن هزم معزُ الدولةِ البويهي ناصرَ الدولة الحمداني في حربها على امرة الأمراء: « [٤] عدم الناسُ الخبز البتة وأكلوا الموتى والحشيش والجيف... ولحق الناسَ من ذلك في أحشائِهم أورامٌ ومات أكثرُهم... وكان الإنسانُ إذا وجد اليسيرَ من الخبز ستَرهُ تحت ثيابِهِ والا استُلب منه، وخرج الضعفى إلى البصرةِ خروجاً مفرطاً متتابعين لأكل التمر فتلف أكثرهم في الطريق، ومن وصل منهم مات بعد مدة».

وقد سيطرت الأوهامُ والخرافاتُ على عقولِ الناس لكثرةِ ما لحقهم من فقر وفزع. فقد توهموا في صيف سنة ٣٠٤ هـ بظهور [٥] حيوان «الزبزب» في

(١) الكامل في التاريخ ٧/٧.
(٢) تجارب الأمم ٢٠/١.
(٣) المصدر نفسه ٩٠/٢.
(٤) المصدر نفسه ٩٥/٢.
(٥) تجارب الأمم ٣٩/١.

الليل على سطوحهم وأشيع أنه يأكلُ أطفالهم، وربما قطعَ يدَ الإنسان وهو نائمٌ أو ثديَ المرأةِ فأكله، وكانوا يتحارسون طوالَ الليل ولا ينامون ويضربون الطسوت والصواني والهواوين ليفزعونه. وبقي الرعب مسيطراً على بغداد حتى أخذ السلطانُ حيواناً غريباً وادعى أنه حيوان «الزَبزَب» ثم صلبه الى أن مات، ولم يتيقن الناسُ حتى وضح الأمر وتبين لهم أنه لا حقيقة لما توهموه.

وقبل ذلك وفي سنة ٢٧٦ هـ ورد [1] الى الناس خبرٌ بانفراج تل بنهر الصراط عن سعة حوض من حجر عليه كتابةٌ لا يدري ما هي، وفيه سبعة أقبر فيها سبعةُ أبدانٍ صحيحةٍ، عليها أكفانٌ جددَ لينةٌ لها أهدابٌ تفوحُ منها رائحةُ المسك، وشعرُهم كشعرِ الأحياء فرُدَّت عليهم أكفانهم.

غير أن حياة الناس لم تكن كذلك طيلةَ الفترة التي نؤرخ لها وإنما كان يظهر أحياناً رجالٌ صادقون يحاولون االصلاحَ الأوضاع وانقاذَها من الهاوية وإعطاءَ الناس فرصةً من أجلِ التقاطِ أنفاسهم، فقد حسُنت الأوضاعُ زمن المعتضد وضُبطت الأمور [2] «وسكنت الفتن، وتوقفت الحروب، ورَخَصت الأسعارُ وهَدَأ الهَيْجُ» وقد استوبأ المعتضدُ هذا بغدادَ وكان يرى دخانَ الأسواق يرتفعُ فيقول: « [3] كيفُ يفلحُ بلدٌ يخالطُ هواءَهُ هذا» وأمر أن لا يزرع الأرزُ حول بغداد ولا يُغرسُ النخل.

وكان عليُ بنُ عيسى الذي وزر للمقتدر مرتين الأولى سنة ٣٠١ هـ والثانية سنة ٣٠٥ هـ يستغل [4] ضياعِهِ في السنة بسبعمائة ألف دينار يُخرج منها في وجوه البر سَتمائة وستين ألفَ دينار، وينفقُ أربعين ألفَ دينار على خاصته، وقد جلس للمظالم، فأنصف الناس وأخذ للضعيف من القوي، وتناصَفَ الناسُ

(١) المنتظم ١٠٠/٢.

(٢) الإسلام والحضارة العربية ٢٤٦/٢.

(٣) المنتظم ١٤٤/٥.

(٤) معجم الأدباء ٦٩/١٤.

بينهم. وقد حَمَل حواشي المقتدر على السيرة الحميدة، فأفسدوا أمرهُ حتى اعتُقِلَ ثمانيةَ عشرَ شهراً. ثم نُفي إلى مكةَ واليمنِ ومصرَ ثم عاد ووزر بعد ذلك.

وشرع [1] عضدُ الدولةِ بعد أن تولى إمرةَ الأمراء سنة ٣٦٩ هـ في عمارة بغداد التي خُربت بتوالي الفتن عليها، فعمَّر مساجدها وأسواقها. وأدر الأموال على الأئمة والمؤذنين والعلماء والقراء والغرباء والضعفاء الذين يأوون الى المساجد، وألزم أصحابَ الأملاكِ الخربةِ بعَمارتها وجدَّد ما دَثَر من الآبار وأعاد حفرها وتسويتها، وأطلق مكوسَ الحجاج، وأصلحَ الطريق من العراق الى مكة، وأطلق الصلاتِ لأهل البيوتات والشرف والضعفاء المجاورين بمكة والمدينة وسكن الناس من الفتن.

الحالة الفكرية:

إن من يطلع على الحالة السياسية والإجتماعية للدولة العباسية في الفترة التي نتحدث عنها ـ يتصور أن العلوم والآداب كانت أيضاً في حالة من الضعف والتراجع، ولكن الحقيقة عكسُ ذلك، فقد سارت العلومُ والآدابُ سيراً معاكساً، وازدهرت ازدهاراً ملحوظاً لعدةِ عوامل. منها تبني الأمراء في بغداد والأقاليم المختلفة حركةَ تطورها. ومنها التنافسُ الشديدُ الذي كان قد وصل أشدّه بين العلماء والأدباء في القرن الرابع الهجري. ومنها حركة الترجمة التي نشطت فنقلت ذخائرَ الأمم المختلفة لتضعها بين أيدي الناس مشكلةً ثروةً ثقافيةً هائلة هيأت لهم الاطلاعَ على مفاهيم الأمم الأخرى، وهيأت الفهمَ والوعيَ اللذين يؤديان الى الاستنباط والابتكار.

وقد تعددت العواصم الثقافيةُ والعلمية في القرن الرابع الهجري فبعد أن كانت البصرة والكوفة وبغداد، أصبحت هناك عواصمُ أخرى بجانبها تنافسُها وتسابقُها. منها شيرازُ والري وأصبهان ودينور وهمذان وبخارى ونيسابور

(١) تجارب الأمم ٢/٤٠٤ ـ ٤٠٥. الكامل في التاريخ ٧/١٠٠

وسمرقند وجرجان وحلب والقاهرة. وبذلك فقد أصبح كل قطر من الأقطار التي انسلخت عن الدولة مركزاً هاماً لحركة علمية وأدبية. وصار أمراء الاقطار يعطون عطاءَ خلفاءِ بغداد، ويفاخرون أمراءَ الأقطار الأخرى في الثروة العلمية والأدبية كما يتفاخرون بعظمةِ الجند وعظمة المباني.

ومن أبرز الأمراء الذين شجعوا هذه الحركة سيفَ الدولةِ الحمداني أميرُ حلب والذي قال عنه الثعالبي: « [1] أنه لم يجتمع قطُّ بباب أحدٍ من الملوك ـ بعد الخلفاء ـ ما اجتمع ببابه من شيوخ الشعر ونجوم الدهر ». وكان سخياً معطاء. فقد أعطى[2] أبا فراس الحمداني ـ لما ارتجل له أبياتاً في مدحه ـ ضيعةً بمنبج تغِلُ ألفَ دينار، ووصل[3] المتنبي بخمسة وثلاثين ألفَ دينارٍ في مدةِ أربعِ سنوات.

ولم يكن سيفُ الدولة يجولُ ويصولُ وحده في هذا الميدان، وانما كان منافسوه كثراً من أشهرهم وأشدَّهم منافسةً عضدُ الدولةِ البويهي الذي ذكره الثعالبي فقال: « [4] يتفرغ للأدب، ويتشاغل بالكتب، ويُؤثرُ مجالسةَ الأدباء على منادمةِ الأمراء ». وكان إذا جلس احتفالاً بعيدِ ميلادهِ وقف الناسُ جميعاً ممن حضر الاحتفال الا [5] المحسن التنوخي، وأبا الحسن الصوفي المنجم، وأبا علي الفارسي. وكان شغوفاً بالشعر فيقال انه تمنى أن يكون هو المصلوبَ بدل ابنِ بقيةَ الوزير، لتقال فيه قصيدةُ محمدِ بن عِمران الأنباري التي مطلعُها:

علـــو في الحيـــاة وفي الممـــاتِ   لحقّ أنـــت احـــدى المعجـــزاتِ

وقد تحدث مسكويه عن عهد عضدِ الدولةِ في بغداد، حين شَرَعَ بالعمارة

(١) يتيمة الدهر ١/١٦.
(٢) الإسلام والحضارة العربية ٢/٢٨٢.
(٣) المصدر نفسه ٢/٢٨٢.
(٤) يتيمة الدهر ٢/٢١٦.
(٥) معجم الأدباء ٧/١٠٢.

قال: «[1] وبُسِطت رسومٌ للفقراء والفقهاء، والمفسرين والمتكلمين والمحدّثين والنسابين والشعراء والنحويين والعروضيين والأطباء والمنجمين والحساب والمهندسين، وأفرد في دار عضد الدولة لأهل الخصوص والحكماء من الفلاسفة موضعٌ يقَرُبُ من مجلسه وهو الحجرةُ التي يختص بها الحجاب. فكانوا يجتمعون فيها للمفاوضة آمنين من السفهاء ورعاع العامة، وأقيمت لهم رسومٌ تصل اليهم وكراماتٌ تتصل بهم. فعاشت هذه العلومُ وكانت مواتاً وتراجع أهلها وكانوا أشتاتاً، ورغب الأحداثُ في التأدب والشيوخُ في التأديب. وانبعثت القرائحُ ونفقت أسواقُ الفضل، وكانت كاسدةً وأُخرجَ من بيت المال أموالٌ عظيمةٌ صُرِفت في هذه الأبوابِ وغيرِها».

وكان بنو بويه يختارون وزراءَهم من بين العلماءِ والأدباء، فمن أبرزِ وزرائهم الصاحبُ بنُ عباد وابنُ العميد. وكان كلٌ منهما عالماً أديباً يرى من الواجب عليه أن يزينَ مجلسَهُ بالعلماءِ والأدباء، فكان الصاحبُ يقول لهم وهم في مجلسه: «[2] نحن بالنهارِ سلطانٌ، وبالليل إخوان» وكان ينفذُ[3] كل سنةٍ إلى بغدادَ خمسة آلافِ دينار من أجلِ أن تُوزعَ على الفقهاء وأهلِ الأدب. ولما عَلِمَ بأن سيفَ الدولة أعطى من قدَّم له منتخباً من كتاب الأغاني ألفَ دينار قال:[4] «لقد قصَّرَ سيفُ الدولة وأنَّه يستأهَلُ أضعافَها».

ولم يكن الخلفاءُ الذين تحيطُ بهم المؤامراتُ والمكائدُ ببعيدين عن الجوِّ العلمي والأدبي وإنما كانوا يتجاهلون ما يحيط بهم من أجل أن يحتفظوا ببيئة علمية وأدبية راقية، فيسيرون بذلك على سُنَّة آبائهم في حماية العلمِ والأدب وتشجيعِ ذويها ورفعها إلى أرفعِ المنازل. فهذا الخليفةُ الطائعُ يُوكلُ[5] أبا علي الفارسي

(١) تجارب الأمم ٤٠٨/٢.
(٢) المنتظم ١٧٩/٧.
(٣) المصدر نفسه ١٧٩/٧.
(٤) معجم الأدباء ٩٧/١٣.
(٥) ظهر الإسلام ٥٢/١.

عنه لتوقيعَ عَقدِ زواجِ ابنته بمشهدٍ من أعيان الدولة، وقد أدت رعايةُ الخلفاء هذه الى نبوغِ عددٍ كبير من الكتاب والمفكرين والشعراء فنبغ في عهد المعتضد ابنُ أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ) والبحتري (ت ٢٨٤ هـ)والمبرد ت(٢٨٦ هـ) وابنُ قتيبة (ت ٢٧٦هـ) والبلاذري (ت ٢٧٩هـ) وأبو حنيفة الدينوري (ت ٢٧٦هـ). ونبغ في عهد المقتدر الفقيه محمدُ بن داود الظاهري، والنسائي صاحب كتاب «السنن»، والجَبّائي شيخُ المعتزلة، وابنُ جرير الطبري، والزجّاج النحوي والأخفشُ الأصغر النحوي علي بن سليمان، وقدامةُ بن جعفر وابنُ زكريا الطبيب.

وكان المعتضد نفسه شاعراً[1] مجيداً، وكان الراضي (٣٢٢ ـ ٣٢٩) متقناً للشعر والإنشاد، ومن أطبع [2] ملوك بني العباس فيه، ومن أكثرهم قولاً له، وقد ترك لنا من ذلك ديواناً مكتوباً.

ومن أهم مظاهر الحركة العلمية والأدبية في النصف الثاني من القرن الثالث وفي القرن الرابع ارتحال العلماء والأدباء وتنقلاتهم في مختلف الأقطار. وكأنَّ الارتحالَ أصبحَ تقليداً مُتَّبعاً ومفخرةً[3] من المفاخر وكان العالمُ لا يبالي بما يمكن أن يلاقيه من مشاق وما يتعرض له من ضيق ذات اليد. وكتب «معجم الأدباء» و«تاريخ بغداد» و«المنتظم» للجوزي وغيرُها، شاهدةٌ على تلهف هذه الفئةِ من الرجال على العلم والأدب، وعلى نُشدانِه أينما كان فهذا أبو عمر الزاهد الذي عاش في القرن الرابع الهجري، سمع[4] بنيسابور ابراهيمَ بن أبي طالب ونظراءه، وبالري محمدَ بن أيوب البجلي وأقرانَه، وببغداد جعفرَ الغريابي وأمثالَهُ، وبالكوفة عبدَ الله بن محمدِ بن سوار وطبقته، وبالبصرة أبا خليفة القاضي، وبالأهواز عبدانَ بنَ أحمد، وبالحجاز أحمد بن يزيد وأقرانَهُ.

(١) تاريخ الإسلام ١٨/٣.
(٢) الحضارة الإسلامية ص ١٥.
(٣) أبو علي الفارسي ص ٣٥.
(٤) المنتظم ٥٦/٧.

وصحب[1] عليٌّ بن بندار بنيسابور أبا عثمان وأبا حفص وبسمرقند محمدَ بن الفضل وببلخ محمدَ بن حامد، وبجوزجان أبا علي الجوزجاني، وبالري يوسفَ بنَ الحسين، وببغداد الجنيدَ وسمنونَ وابن عطاء والجريري. وبالشام أبا عبد الله بنَ الجلاء، وبمصر الدقاق والروذباري.

وكتب[2] محمد بن الحسن أبو بكر المقرىء العالم بحروف القرآن والحافظُ للتفاسير كتباً في الكوفة والبصرة، ومكة، ومصر، والشام، والجزيرة والموصل، والجبل وبلاد خراسان، وما وراء النهر.

وقد دفع شغفُ هؤلاء بالعلم الى الإهتمام بجمع الكتبِ وتكوين المكتبات، مما نشر المكتبات العامةَ والخاصةَ في بغدَاد وغيرها من العواصم الثقافية التي مرَّ ذكرها. ففي سنة ٣٨٣ هـ أسس[3] أبو نصر سابورُ بنُ أردشير وزيرُ بني بويه داراً عامةً للعلم في الكرخ غربي بغداد، ونقل اليها كتباً كثيرة، فكان بها مائةُ نسخةٍ من القرآن منسوخةٍ بأيدي أفضل النساخين بالإضافة الى عشرة آلاف وأربعمائة مجلدٍ معظمُها بخطوطِ أصحابها أو من الكتبِ التي كان يملكها رجالٌ مشهورون. وقد أشرف على هذه الدارِ رجلان من العلويين يعاونُهما أحدُ القضاة.

ومن أشهر من اقتنوا مكتباتٍ خاصة، الصاحبُ بن عباد الذي قيل ان فهرست مكتبته يقع[4] في عشرة مجَلدات، وتحمل[5] كتبه على أكثر من أربعمائة جَمل.

---

(١) المصدر نفسه ٥٢/٧.
(٢) المصدر نفسه ١٤/٧.
(٣) الحضارة الاسلامية ص ٢٤٩.
(٤) معجم الأدباء ٢٥٩/٦.
(٥) المصدر نفسه ٢٥٩/٦.

وكان بعضُ العلماء يفتحون مكتباتِهم الخاصةَ لجميعِ الناس فقد أورد [1] ياقوت في معجمه أن جعفر بن محمد الموصلي (ت ٣٢٣ هـ) كان له ببلده دارُ علم جعل فيها خزانة كتب من جميع العلوم وقفاً على كلِّ طالب للعلم لا يمنع أحداً من دخولها، وان كان من دخلها مُعْسِراً أعطاه ورقاً يكتب عليه وفضَّة عوناً له، وكان يفتحُها في كل يوم، ويجلسُ فيها إذا ما عاد من سفره ويجتمع اليه الناسُ ليُملي عليهم من شِعرِه وشعرِ غيرِهِ من الشعراء.

واقتناءُ المكتبات لم يكن منحصراً في الطبقة الموسرة من العلماءَ وإنما كان بعضُ العلماء الفقراء الذين كانوا يُقدِّرون قيمة العلم ويُضَحون من أجله - يهتمون بذلك أيضاً. فكان ابراهيمُ الحربي (ت ٢٨٥ هـ) يملك [2] مكتبة تضم اثني عشر ألف جزءٍ لغةٍ وغريبٍ كتبها بخطِ يده. ولما سأله رجلٌ مستغرباً: كيف قويتَ على جمعِ هذه الكتب؟ غضب وقال: بلحمي ودمي. بلحمي ودمي!!.

أما علمُ النحو فمن المعروفِ أن الخلفاءَ في شتَّى العصور كانوا يهتمون به اهتماماً خاصاً ويحرَصون أن تَثْقَفَ ألسنة أولادهم حتى لا يقعوا في لحن ما أمام الناس حتى لا تضيعَ هيبتُهم وكانوا يرون أن من يلحنُ لا يصلُحُ أن يلي العرب. وحكايةُ غلط الوليد بن عبد الملك مشهورة فقد كان معروفاً باللحن والجهل بالنحو فقد دخل [3] يوماً عليه بعضُ الأعراب فتقرب اليه بقرابة، فقال له الوليد: من ختَنَك؟ وفتح النون، وظن الأعرابي أنه يسأله عن الختان وقال: بعضُ الأطباء. فقال له سليمان أخو الوليد: إنما يقول لك: من ختَنُك؟ وضم النون. فقال الأعرابي: نعم ختني فلان وذكر قرابتَهُ، ولما علم أبوه عبدُ الملك عاتبه على هذا اللحن وقال له: أنه لا يلي العربَ الا من يحسنُ كلامَهم. فدخل

(١) ١٩٣/٧.
(٢) المنتظم ٥/٦ - ٦.
(٣) الفخري ص ٩٢.

الوليدُ بيتاً وأخذ معه جماعةً من علماء النحو، وأقام مدةً يشتغل فيه، فخرج أجهلَ مما كان يوم دخوله فلما بلغ ذلك عبدَ الملك قال: قد أعذر.

وإن كان تعلم النحو ضرورياً في العصور السابقة فقد صار بعد النصف الثاني من القرن الثالث أمراً ملحاً وذلك لفشو اللحن وانتشاره على ألسنةِ الناس في الشوارع والبيوت والمجالس العامة، لكثرة الجواري الأعجميات وغلبةِ الأتراك على أمورِ الناس، وابتعادِ الناس عن مصدر اللغة الأساسي وأهلِها، وقد تسرب اللحنُ أيضاً الى البدو وفي هذا الصدد قال ابن جني في باب ترك الأخذ عن أهل المدر: «عُلةٌ امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرةِ وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو عُلم أنَّ أهلَ مدينة باقون على فصاحتِهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذُ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتفاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفضُ لغتها وتركُ تلقي ما يردَ عنها، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا، لأنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً وإن نحن أنسنا منه فصاحة في كلامه، ولم نكد نعدم ما يُفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغُضّ منه».

وكان الناسَ يقعون في الخطأ في أبسط المسائل النحوية قال أحمد بن يحيى ثعلبٌ الكوفي: «(٢) كان محمدُ بنُ عبدالله يكتب: ألفُ درهم واحدة، فإذا مر به ألف درهم واحد، أصلحه واحدة، فكان كتابه ينكرون ذلك ويُغلظ عليهم ويهابونه فلا يبتدئونه فيه بشيء فقال يوماً: أتدري لم عملَ الفراء كتاب البهي؟ قلت: لا. قال: لعبدِ الله أبي بأمر طاهر جدي. قلت له: أنه كان قد عمل له كتباً منها كتابُ المذكر والمؤنث. قال: وما فيه؟ قلت: مثل: ألف درهم واحد ولا يجوز واحدة. ففتح عينيه، وتنبه وأقلع».

---

(١) الخصائص ٥/٢.

(٢) معجم الأدباء ١١٣/٥.

وقد هيأ هذا كله لتنافس النحويين في مجال التعليم ومجال التأليف ولظهور عدد كبير منهم نبغ في هذا العلم وذاع منهم أبو اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١٠هـ) وأبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ)، وأبو الحسن بن كيسان (ت ٢٩٩هـ) وأبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) وأبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) وأبو الحسن الرماني (ت ٣٨٤ هـ) وأبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ).

وحرص الأمراء على تعلم النحو حتى يتجنبوا مواقف حرجةً يمكن أن يتعرضوا لها لا سيما وأن مجالسهم كانت تعج دائماً بالعلماء، وأدى حرصهم هذا الى شغفهم باثارة المسائل النحوية في مجالسهم لإدارة المناقشة والجدال فيها. ورد في «بغية الوعاة ان ابن خالويه قال: «[1] سأل سيف الدولة جماعة من العلماء بحضرته ذات ليلة: هل تعرفون اسما ممدوداً وجمعه مقصور؟ فقالوا: لا. فقال لي: ما تقول أنت؟ قلت: أنا أعرف اسمين. قال: ما هما؟ قلت: لا أقول لك الا بألف درهم، لئلا تؤخذ بلا شكر، وهما صحراء وصحارى، وعذراء وعذارى. فلما كان بعد شهر أصبت حرفين آخرين ذكرهما الجرمي في كتاب التنبيه وهما صلفاء وصلافى ـ وهي الأرض الغليظة ـ وخبراء وخبارى ـ وهي أرض فيها ندوة ـ ثم بعد عشرين سنة وجدت حرفاً خامساً ذكره ابن دريد في الجمهرة وهي: سبتاء وسباتي وهي الأرض الخشنة».

وكان عضد الدولة يعتز في مجلسه بأنه تلميذُ أبي علي الفارسي في النحو ويقول: «[2] أنا غلام أبي علي في النحو». ولم يكن يغفل النحو أو ينساه حتى وهو في ميدان القتال حيث كان يصطحبُ الفارسيَ معه ويسألُه في بعضِ مسائله. وقد سأله[3] مرة في ميدان شيراز: بماذا انتصب المستثنى في قولنا: قام

(١) ١/ ٥٣٠.
(٢) تاريخ بغداد ٧: ٢٧٥، مرآة الجنان ٣: ٤٠٦.
(٣) معجم الأدباء ٧: ٢٣٧ ـ ٢٣٨، مرآة الجنان ٢: ٤٠٦، بغية الوعاة ١/ ٤٩٦.

القوم إلا زيداً؟ فقال أبو علي: ينتصب بتقدير أستثنى زيداً. فنصبت. فقال عضد الدولة: هلا رفعته وقررت الفعل امتنع زيد؟ فانقطع الفارسي وقال: هذا الذي ذكرته جواب ميداني فإذا رجعت قلت لك الجواب الصحيح.

ويقال (١) أن الفارسي لما عمل الإيضاح له استقصره وقال: ما زدت على ما أعرف شيئاً، وإنما يصلح هذا للصبيان. فمضى الفارسي وصنف «التكملة» فلما وقف عضدُ الدولة قال: غضب الشيخ، وجاء بما لا نفهمُه نحن ولا هو.

وكان للنحويين بالإضافة إلى المكافآت مقابل إجابةٍ عن سؤال أو دخولٍ في مناظرة أرزاقٌ يأخذونها في نهاية كل شهر فقد كان الزجاج (ت٣١٠ هـ) له ثلاثة (٢)أرزاق: رزق في الندماء، ورزق في العلماء ورزق في الفقهاء ومبلغ ذلك ثلثمائة دينار.

غير أن العنايةَ بالنحو التي بينتها لا تعني أن كل نحوي نال منها وأصاب ما يرجوه ويأمله، فقد كان عدد كبير من النحويين يحاول أن يبلغ لقمة العيش من هؤلاء الأخفش الأصغر علي بن سليمان (ت ٣١٥ هـ) الذي طلب (٣) من علي ابن عيسى أن يُجري عليه رزقاً ووسَّط في ذلك أبا علي بنَ مقلة الذي انتهره عليٌّ إنتهاراً شديداً في مجلس حافل. ولماعلم الأخفشُ بذلك تأثر تأثراً بالغاً واغتم. ومن هؤلاء إبراهيمُ الحربي الذي قال عنه ثعلب الكوفي: « (٤) ما فقدت إبراهيم الحربي من مجلس نحوٍ أو لغة خمسين سنة» والذي كان يقول: « (٥) أفنيت ثلاثين سنة من عمري برغيف في اليوم والليلة، إن جاءتني امرأتي أو أحد بناتي به أكلت وإلا بقيت جائعاً عطشانَ إلى الليلة الأخرى».

(١) بغية الوعاة ١/ ٤٩٦.

(٢) الحضارة الإسلامية ص ٢٦٢.

(٣) الحضارة الإسلامية ص ١٢٦.

(٤) المنتظم ٦/٤.

(٥) المصدر نفسه ٦/ ٥.

وقد امتاز النحويون بالوفاء لأساتذتهم فقد تعهد [1] الزجاج بأن يعطي المبرِّدَ أستاذه درهماً كل يوم أبداً إلى أن يفرق الموت بينهما مقابل أن يتعلم النحو منه، وقد بقي الزجاج ملتزماً بعهده بعد أن نبغ في النحو واشتهر، وكان يزيد أحياناً فوق الدرهم كلما تمكن من ذلك.

---

(١) المنتظم ٦/ ١٧٦.

البَابُ الأوّل

نَشأةُ المدرَسَة البَغداديّة

تمهيد: المحدثون والمدرسة البغدادية.

الفصل الأول:

العلاقة بين مدرستي البصرة والكوفة وبداية صراعها على بغداد.

الفصل الثاني:

البذرة الأولى للمدرسة البغدادية.

الفصل الثالث:

عودة الصراع بين المدرستين.

الفصل الرابع:

ظهور المدرسة البغدادية وخصائصها.

المحدثون والمدرسة البغدادية

اختلف المؤلفون المحدثون حول قيام المدرسة النحوية البغدادية فمنهم من أثبت، ومنهم من نفى ذلك. وأما الذين أثبتوا فقد اختلفوا في أمور ثلاثة:

الأول: مفهومُ هذه المدرسة، ومفهومُ اصطلاح «البغداديين» الذي ورد في مؤلفات النحو وكتب التراجم القديمة.

الثاني: زمن هذه المدرسة، وما مرت به من مراحل.

الثالث: من هم أفراد هذه المدرسة، وما هي اتجاهاتهم؟.

وسوف أعرض لآراء الذين أثبتوا والذين نفوا حسب التدرج التاريخي لصدور مؤلفاتهم، ودون تعرض لمناقشتها، آملاً أن أتمكن من ذلك كلما واتت الفرصةُ في أثناء الحديث عن تكوّن المدرسةِ البغدادية في الفصول التالية.

ومن أوائل من قالوا بنشأة المدرسة البغدادية الأستاد محمد الطنطاوي في كتابه «نشأة النحو» حيث قال متحدثاً عن تلاقي مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة في بغداد، «[1] إن فترةً من الزمن بعد تلاقي المدرستين اختلفت فيها إتجاهاتُ العلماء إلى ثلاثة أنحاء أعقبها ركونُهم إلى الإكتفاء بالمذهب البغدادي الجديد، الذي أساسُه المستحسنُ من المذهبين لأنهما قد تأصلا ووصلا مداهماً فلم يكن للمحدثين إلا النظرُ في الإختيار». ثم ذكر الآراء [2] التي عوّل البغداديون فيها على مدرسةِ الكوفة، والآراء [3] التي عولوا فيها على المدرسةِ البصرية،

(١) ص ٩٠.

(٢) نشأة النحو ص ٩١.

(٣) المصدر نفسه ص ٩٢.

معتمداً في ذلك على الكتب القديمة التي أوردت آراء لمن أسمتهم « البغداديين » ظناً منه أن اصطلاحَ البغداديين، الواردَ فيها إنما يراد به أصحابُ المدرسة البغدادية جميعُهم، وقد عدد الذين جمعوا بين المذهبين فذكر منهم إبن قتيبة، وابنَ كيسان، والأخفشَ الأصغر، وابنَ الخياط، والزجاجي والوشاء. ورأى في النهاية أن عِقدَ المذهبِ البغدادي انفرط [1] قبيل منتصف القرن الرابع الهجري، فأخرج بذلك الفارسيَّ وابنَ جني من نحاةِ هذا المذهبَ وضمهم إلى فئة [2] نحاة بلادِ العراق وفارس.

وقد تأثر الدكتور عبدُ الحميد حسن بما ذكره الطنطاوي وتبعه في معظم ماذهب اليه، فتحدث عن توافدِ البصريين على بغدادَ ثم قال: « [3] وقد أتيح للبغداديين بهذا أن ينظروا في المذهبين البصري والكوفي من المذهبين، وأضافوا إلى ذلك ما عنَّ لهم من آراء خاصة. وكانوا في أول الأمر أكثرَ ميلاً إلى موافقةِ الكوفيين لمكانةِ نحاةِ الكوفة عند الخلفاء... ولكن اتبعوا مذهب البصريين في كثير من المسائل » وتبعه أيضاً في إيرادِ الأمثلة [4] التي وافق البغداديون فيها الكوفيين، والأمثلة [5] التي وافقوا فيها البصريين، ثم أورد أمثلة [6] خالفوا فيها المذهبين. واختلف معه في أفراد المدرسة البغدادية فضم الفارسيَّ وابنَ جني اليهم وعد منهم ابنَ خالويه والربعي والثمانيني والتبريزي والزمخشري وابنَ الشجري وغيرهم. واختلف معه أيضاً في امتدادها الزمني فرأى أنه من منتصف القرن الثالث الهجري إلى ما بعد القرن الرابع.

وجاء الأستاذ طه الراوي فيما بعد فأتي بمفهوم جديد عن المذهب البغدادي

---

(١) المصدر نفسه ص ٩٤.

(٢) المصدر نفسه ص ٩٦ - ٩٨.

(٣) القواعد النحوية ص ١٠٥.

(٤) القواعد النحوية ص ١٠٧.

(٥) المصدر نفسه ص ١٠٧.

(٦) المصدر نفسه ص ١٠٥

معتمداً على رواية أبي الطيب اللغوي في كتابه [١] « مراتب النحويين واللغويين » فالمذهبُ البغدادي في رأي الراوي مذهبُ توسُّع في الروايات، وابتعادٍ عن أصول النحو، واستمرارٍ لمذهب الكوفيين الذين تخرج بهم » [٢] جماعةٌ من البغدادية ولعوا بالتوسُّع في الرواية والتباهي في الترخيصات والتفاخرِ بالنوادر والطرائفِ حتى ابتعدوا عن أصولِ أشياخهم، واستوى لديهم مذهبٌ انحاز عن مذهبِ أسلافهم عرف بمذهبِ البغداديين ». والغريبُ في الأمر أنه بعدَ قولهِ هذا عن المذهب البغدادي من أمهات [٣] المذاهبِ في علم النحو.

ورأى [٤] الأستاذ الدكتور شوقي ضيف أن مدرستي البصرةِ والكوفةِ المتنافستين في بغداد، قد تقاربتا واندمجتا في نهاية القرن الثالث الهجري في مدرسة بغداد التي عنى نحاتها - حسب رأيه - بانتخاب مزايا كلٍ من المدرستين السالفتين، وأنَّ هذا المذهبَ قد تدرج في أطوارٍ متعاقبةٍ حتى أوفى على غايته، وعاد الدكتور فوضح [٥] فكرته عن المدرسة البغدادية في كتابه « المدارس النحوية » فأفرد لها بحثاً مستقلاً تحدث فيه عن نشأتِها وأطوارِها وأعلامِها واتجاهاتِهم النحوية.

ورأى الدكتور مهدي المخزومي أن المدرسةَ البغداديةَ نشأت في الوقت الذي كان الصراعُ فيه قائماً بين المبرد وثعلب وقال: أن: طبقةً من الدارسين أخذت عن شيوخ المدرستين فعَرَفوا المنهجين، واستفادوا من الفئتين. ثم قرر أن المذهبَ البغدادي ليس إلا » [٦] مذهباً انتخابياً فيه الخصائصُ المنهجيةُ للمدرستين جميعاً ».

---

(١) ص ٩٠.
(٢) مجلة المجمع العلمي بدمشق م ١٤٣ جـ ٩، ١٠ ص ٣١٨.
(٢) المصدر نفسه م ١٤ جـ ٩، ١٠ ص ٣١٨.
(٤) مقدمة إيضاح الزجاجي (للدكتور شوقي ضيف).
(٥) ص ٢٤٥ - ٢٨٨.
(٦) مدرسة الكوفة ص ٧٠.

وحينما أثبت الدكتور أحمد مكي الأنصاري نشأةَ المدرسةِ البغدادية بحث عن زعيمٍ لها فنصَّبَ الفراءَ زعيماً لهذا المذهبِ الذي كما قال[1] « إكتمل في شخصية الفراء وعقليَّته نتيجة إمتزاج المنهجين واتحادهما إتحاداً كاملاً نشأ عنه عنصرٌ جديدٌ له خصائصُهُ المميَّزة وطابعُه المستقل » ثم قال: « [2] وبذلك كان الفراءُ.. هو المؤسس الحقيقيَ للمذهب البغدادي » ورأى أن البذرة الأولى لهذا المذهب كانت[3] على يد عيسى بن عمر وتطورت حتى شُكِّلت نواتُها على يد يونس بن حبيب.

وحاول الأستاد سعيدُ الأفغاني أن يبيِّن كيف نشأت المدرسة البغدادية التي اعترف بقيامها فقال: « [4] كانت بغدادُ حاضرةُ الخلافةِ العباسية هي السوقَ التي كان يروجُ فيها العلمُ والأدبُ فكان يرتحل إليها العلماءُ من الأقطار كافة.. فالتقت لكل علم وفنٍ ألوانٌ وطوابعُ مختلفاتٌ احتكت وتمازجت وكان منها ألوانٌ جديدةٌ مطبوعةٌ بالسمةِ البغدادية العامة وذلك ما كان في النحو. فقد نشر الكوفيون فيها نحوَهم وقصدها نحاةٌ بصريون أيضاً ونشأت طبقةٌ جديدة في بغدادَ اختارت من المذهبين وكونت ما عُرف بالمذهب البغدادي ». وعُدَّ من أفراد هذه المدرسة سليمانَ الحامض وابن السراج وابن الخياط وأبا عبد الله الكرماني وقد تحدث عن المدرسة البغدادية أيضاً في كتابه[5] « في أصول النحو » وقال القول نفسه الذي أوردته، وتبع الراوي في تأييده لما رواه أبو الطيب اللغوي وقال: « [6] وما أصدقَ ما قال هذا اللغويُ الحلبي في تصوير الحال ».

وأقر الأستاذ أحمد أمين نشأةَ المدرسةِ البغدادية وجعل ابنَ قتيبة من ممثليها

(١) الفراء ص ٣٦٦.
(٢) المصدر نفسه ص ٣٦٦.
(٣) المصدر نفسه ص ٣٦٤.
(٤) من تاريخ النحو ص ٩٣.
(٥) ص ٢٢٩.
(٦) في أصول النحو ص ٢٣٠.

قال: « [1] فقد كان التقاء الكوفيين والبصريين في بغداد سبباً في عرض المذهبين، ونقدِهما والانتخابِ منهما، ووجودِ مذهبٍ منتخَب كان من ممثليه ابنُ قتيبة » ورأى [2] أن الإمتزاج بين المدرستين البصرية والكوفية، حدث في القرن الثالث، وتم في القرن الرابع الهجري.

وقد اهتم بروكلمان بمدرسة بغداد، وعقد لها فصلاً [3] خاصاً للحديث عنها والتعريف بها، ورأى أنها تكونت منذ القرنِ الثالث الهجري بعد أن اجتذبت بغدادُ نحويي البصرة والكوفةِ المتعصبين لمدارسِهم، وجاء من بعدِهم جيلٌ تهيأت له فرصةُ الإستماع إلى ممثلي كلا المذهبين فلم يُلقِ إهتماماً كبيراً للخلافات القديمة وَعَمد إلى اختيار ما يناسبه من المذهبين، ثم عدَّدَ عدداً كبيراً من أفرادِها ـ معتمداً على ابن النديم وترجم لهم.

وتحدث الدكتور عبد الرحمن السيد في نهاية كتابه « مدرسة البصرة »، ووضح أن التقاءَ المبرِّد بثعلب قد هيأ لمن رحل إلى بغداد من العلماء « [4] فرصة الموازنة والمقارنة وأتيحت له ظروف الإنتقاء والإختيار... وكان ذلك... إرهاصاً بظهور مذهب جديد تظهر سماته في محاولة التوفيق بين المذهبين وفي اختيار الأقوى من أصولِ المدرستين». ورأى أن المبردَ وثعلباً كانا آخرَ شيوخِ المدرستين البصريةِ والكوفية.

ومن الذين قالوا بنشأة المدرسةِ البغدادية ـ غير من ذُكر ـ الدكتور [5] مازن مبارك، والدكتور [6] أحمد مختار عمر، والدكتور [7] عبده الراجحي،

---

(١) ضحى الإسلام ٢ : ٢٩٨ .

(٢) ظهر الإسلام ٢ : ١١٥ .

(٣) تاريخ الأدب العربي ٢ : ٢٢١ .

(٤) مدرسة البصرة ص ٥٢٨ .

(٥) الزجاجي ص ٧٢ .

(٦) البحث اللغوي عند العرب ص ٩٨ .

(٧) دروس في كتب النحو ص ١٠٥

والدكتور [1] عبد الحليم النجار، وهاول [2].

أما الذين نفَوا نشأتَها، فيأتي « ڤايل » في طليعتهم، فقد ادعى [3] في تقديمه « الإنصاف » لابن الأنباري: أن الكوفةَ لم تؤسس لنفسها مدرسةً نحويةً خاصةً بها، وقولُه هذا يعني بالتالي عدمَ وجودِ مدرسةٍ بغدادية، لأن وجودَها إنما كان أصلاً بوجودِ مدرستي البصرة والكوفة معاً.

ومن الذين نفوا أيضاً الدكتور عبد الفتاح شلبي؛ الذي قال بعد أن عرض آراءَ من أثبتوا قيامها: « [4] وأرى أن هذا الذي يقول « هاول » وما يذهب إليه بعضُ الباحثين من أن هناك مدرسةً نحويةً بإسم مدرسة بغداد متميزة عن المدرستين البصرية والكوفية، لا يتفق مع ما كان يراه الأقدمون الأولون من أصحاب التراجم والطبقات ».

وتبعها في النفي الدكتور فاضلُ السامرائي الذي عرض أيضاً آراء من أثبتوا ثم قال: « [5] والذي أراه في هذا الشأن أنه لا يصح إطلاق إسم « مذهب » أو « مدرسة » إلا أن تكون هناك أسسٌ مستقلةٌ وآراءُ متميزة واضحةٌ محددة، وإلا فهو إما مذهبٌ بصري وإما كوفي أو نحوهما، وأرى أن المكانَ وحده لا يصحُ أن يُسمِي المدرسةَ باسمٍ ما فتعدُ مدرسةً نحويةً مستقلة كما لا يصحُ أن يُسمِي القائمين بها، فلا يصحُ - مثلاً - عدُّ المبردِ إلا من البصريين، وثعلبٍ إلا من الكوفيين، مع أنهما سكنا في بغداد، وهب أن نحوياً بصرياً سكَنَ مدينةً ما وبقي محتفظاً بآرائه البصرية، فهل يُعدُّ هذا إلا بصرياً ؟ ».

وقد ناقض اثنان من المؤلفين المحدثين الذين مر ذكرهم - نفسيهما أولهما

(١) الخصائص (مقدمة النجار) ص ٤٤.

(٢) ابن جني ص ٢٤٩، الرماني ص ٣٥.

(٣) أنظر ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار - مقدمة الانصاف.

(٤) أبو علي الفارسي ص ٤٤٦.

(٥) ابن جني ص ٢٥١.

الدكتور عبد الفتاح شلبي، الذي مر قبل قليل أنه نفى وجود مدرسة بغدادية فقد أثبت وجودها في موضع آخر وقال: « [1]وقد احتفظت المدرستان بوجودهما المنفصل حتى نهاية القرن الثالث أو وسط القرن الرابع وحينئذ أصبحتا مختلطتين في المدرسة الجديدة في بغداد ».

وثانيهما الدكتور مازن مبارك، الذي أثبت وجودَ المدرسةِ البغدادية كما مر، إلا أنه نفى هذا الوجودَ في موضعٍ آخر في كتابه « الرماني » إذ قال: « [2]على أننا إذا قلنا أن بغدادَ اتسعت للمذهبين النحويين البصري والكوفي وأن من علماء النحو فيها من كان بصرياً، ومنهم من كان كوفياً ومنهم من لم يكن بالبصري المحض ولا بالكوفي المحض، فلسنا نعني أن هذه الطائفةَ الثالثةَ تشكل مدرسةً بغداديةً جديدة ذاتَ منهج نحوي مستقل، وإنما نَعْني أن علماءَ بسطوا المذهبين واختاروا منهما، وإذا كان لبعضِ هؤلاء العلماء البغداديين أقوالٌ تفردوا بها من دون المذهبين فإن ذلك لا يعني قيامَ مذهبٍ جديدٍ ولا يعني نشوءَ مدرسةٍ بغدادية ». وهو يرى أن اصطلاحَ « مدرسة » في النحو لم يعد موائماً الآن كما كان موائماً حين كانت المدرسةُ البصريةُ والمدرسةُ الكوفيةُ قائمتين، فلم يعد في بغداد منهجٌ قياسي أو منهجٌ سماعي يتعصبُ لكل منهما طائفةٌ من النحاة كما كان الأمرُ في السابق، ولم يعد النحاةُ يتعصبون بعضُهم لبعض بحق، وبغير حق، وحقيقةُ ما كان هو أن شيوخاً تختلفُ مناهجُهم وأساليبُهم باختلافِ عقلياتِهم وثقافتِهم قد حلوا محلَّ المدارسِ والمناهج الثابتة.

هذه هي أهم الآراء التي قيلت حول قيامِ المدرسة البغدادية. وفي تصوري أن المدرسةَ البغداديةَ إن كان لها وجودٌ وكيانٌ مستقل، فإن وجودَها لم يظهر طفرةً واحدة ولم يطفُ على السطحِ فجأةً دون مقدماتٍ أو مسببات، وإنما كان لا بد لظهورِ هذا الوجودِ من تدرج، ولا بد له من أسسٍ خفيةٍ لا يستطيعُ أحدٌ أن

---

(١) أبو علي الفارسي ص ٤٤٥.

(٢) الرماني ص ٣٤.

يحكم عليها بنظرةٍ خاطفة، وإنما قد يستطيعُ بعد تمعُّنٍ ونقضٍ متخذاً من أناة العلماءِ وصبرهم رائداً له، ومن السبيل العلمي هادياً ومرشداً، وشأن خفائها شأنُ أيِّ علم من العلوم، أو فن من الفنون، فكم من علم أو فن جد الباحثون في محاولةِ الوصول إلى بذرته الأولى فضاعوا في متاهاتٍ وظنونٍ وتحسبات. وإذا صعُب على الباحثين معرفةُ البذورِ الأولى لمدرسة البصرةِ النحوية، ومعرفةُ أولِ علمٍ من أعلامها هل هو أبو الأسودِ الدؤلي أو ابنُ أبي إسحاق أو عيسى بنَ عمر أو الخليلُ بنُ أحمد، وإذا صعب على الباحثين أيضاً معرفةُ أوليات المدرسةِ الكوفيةِ وفترةِ نشأتِها، ومعرفةُ المؤسسِ الحقيقي لها هل هو أبو جعفر الرؤاسي، أو معاذٌ الهراء، أو أبو الحسن الكسائي، إذا صعُبَ عليهم ذلك كلّهُ، فكيف لا يصعُبُ عليهم التعرُّفُ على الجذور الأولى للمدرسةِ البغدادية، وعلى من وضع الحجرَ الأساسيَّ لها، وعلى الفترةِ التي ظهرت فيها وتطورت حتى أصبحت مدرسةً قائمةً بذاتها، لها أعلامُها وخصائصُها، ولها تأثيرُها في النحاةِ المتأخرين جميعِهم، أينما كانت مواطنُهم الأصلية.

وسوف أحاولُ في الفصولِ التالية أن أتلمس التدرُّجَ التاريخي لنشأةِ هذه المدرسة. ولما كانت مدرسةُ بغداد قد تلت المدرستين البصرية والكوفية، وكانت هاتان المدرستان قد انتقلتا من خلال أعلامها إلى بغداد، فإن هذا التدرجَ في نشأةِ مدرسةِ بغداد، لن يكون إلا من خلال الإحتكاك واللقاءات والإتصالات التي تمت بين أعلام المدرستين سواءً أنتج تباعد عنها أم تقارب، ومن خلال ما أدير من مناظرات بينهم سواءً أكانت في المساجد وحلقات العلم أم في قصور الخلفاء والأمراء بدعوتهم وتحت إشرافهم.

الفصل الأول

العلاقة بين مدرستي البصرة والكوفة وبداية صراعهما على بغداد

تلمذة الكسائي على البصريين:

قبل أن يحضرَ الكسائيُ إلى البصرةِ كان يتجاذبُ مدرسَتها النحويةَ إتجاهان متعاكسان:

أما الإتجاهُ الأول: فهو اتجاهٌ متشددُ في القياس والسماع عند العرب، ويمثلهُ ابنُ أبي إسحاق، وتلميذُه، عيسى بنُ عمر. فقد كان الأولُ « [1] أشدَّ تجريداً للقياس، وكان يطعنُ على العرب، وكان لا يتحرَّجُ من أن يقولَ للشاعر العربي المشهور بالفصاحة لحنت، فقد لَحَّنَ [2] الفرزدق في قوله « مولى مواليا » في بيته:

فسلو كان عبدُ الله مـولىً هجـوتُـه ولكـن عبـدَ الله مـولىً مـواليـا

وقال له: كان يجب أن تقول « مولى موالٍ ».

وتبعه عيسى بنُ عمر الذي كان لا يتحرج من الطـعن [3] على العرب أيضاً، وكان يقول: أساء [4] النابغةُ في قوله:

فبـتُّ كـأني سـاورتني ضئيلـةٌ من الرقشِ في أنيابِها السمُ ناقـع

(١) طبقات فحول الشعراء ص ٣٨.

(٢) نزهة الألباء ص ١٨.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٥.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٦، طبقات فحول الشعراء ص ١٦.

والوجه الصوابُ عنده هو « السمَّ ناقعاً ».

أما الإتجاه الثاني: فهو اتجاهٌ متساهلٌ في القياسِ معظِّمٌ لما يردُ عن العرب، ويمثله أبو عمرو بنُ العلاء، وتلميذُه يونسُ بنُ حبيب. وكان الأولُ « [1] أوسعَ علماً بكلامِ العرب وَلغاتها وغريبها « وكان »[2] أشدَّ تسليماً للعرب » فقد روى الأصمعيُّ أنه قال له: « [3] سمعتُ أعرابياً يقول فلانُ لغوب، جاءته كتابي فاختصرها « فقال لأبي عمر بنِ العلاء: « أتقولُ جاءته كتابي » » فقال أبو عمرو له: « أليس بصحيفة » فحمله على المعنى ». وجاءه عيسى بن عمـر مرة »[4] فقال له: يا أبا عمرو: ما شيء بلغني أنك تجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنك تجيزُ « ليس الطيبُ إلا المسكُ » فقال أبو عمرو: نمت يا أباعمر وأدلج الناس. ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع ». فقبل أبو عمرو في هذه الرواية بلغتين لغةِ الحجازيين ولغةِ التميمين.

وكان أبو عمرو ينشد [5]قول ذي الرمة:

وظاهرٌ لها من يابسِ الشَّخت

فقيل له: أنشدتنا بائس. فقال: يابس بائس واحد. وهذا شعرٌ ليست عليه مضايقة.

ولما جاء الكسائيُ إلى البصرةِ تتلمذ على أبي عمرو بن العلاء، وتأثر به تأثراً ملحوظاً ويقال إنه بقي ملازماً له[6] « نحو سبعَ عشرةَ سنة ». وتتلمذ بعد ذلك على يونُس بن حبيب تلميذِ أبي عمرو، وكان يُونس يثني عليه في مجلسِه بالبصرة

---

(١) طبقات فحول الشعراء ص ١٤.

(٢) نزهة الألباء ص ١٨.

(٣) نزهة الألباء ص ٢٩.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٨.

(٥) المحتسب ١ : ٢٩٧.

(٦) الإقتراح ص ٨٥.

ويشجعُه آخذاً بيده، فقد حُكي أنه سُئل بحضرته عن توجيه رفع الخبر في بيت الفرزدق:

غـداةَ أحلّـت لابـنِ أصرمَ طعنـةُ   حصينُ عبيطاتِ السدائـف والخمـرُ

فقال: [1] هو بإضمار فعل أي «وحلت الخمر» فقال يونس: «ما أحسن والله ما وجهت، غير أني سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنه ورفع عبيطات على جعـل الفاعل مفعولاً». وقد أقره يـونس في عـدة مسـائـلَ غيرَ هـذه» [2] وصـدره موضعه».

وقد اشتهر يونُسُ بنُ حبيب بأن « [3] له قياسٌ في النحو ومذاهبُ ينفرد بها» فكان يقيسُ على الشاذ، فيُجيزُ [4] أن يُفصَل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، وغيره قياساً بينما كان النحاةُ ينكرون ذلك ويقبحونه.

وكان يخالف الجمهور في العديد من آرائه فأجاز [5] أعمال «لكن» المخففة: قياساً على إن وأن وكأن، بينما أوجب الجمهورُ إلغاءها. وأجاز [6] أن يخبر بـ «وحده» فيقال «زيد وحده» اجراء له مجرى عنده وتقديره زيد موضع التفرد. وقد منع الجمهور الاخبار به. وذهب [7] إلى أن «لبَّيك» اسمٌ مفرد أصلُهُ قبل الإضافة «لبا» مقصورة قلبت ألفُه ياءً لإضافته إلى الضمير كما قلب العرب في لديك وعليك. وهو في هذا القول مخالفٌ الخليلَ وسيبويه والجمهور الذين قالوا إنه مثنى «لب» كما أن «حنانيك» مثنى «حنان» ولأنه سُمع «لب» ولم يُسمع

(١) شرح التصريح ١/ ٢٧٤.
(٢) نزهة الألباء ص ٦٨ مفتاح السعادة ص ١٥٦.
(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٣٤.
(٤) شرح الكافية ١: ٢٩٣.
(٥) همع الهوامع ١/ ١٤٣، مغنى اللبيب ١: ٣٢٣، ارتشاف الضرب ص ١٨٢، شذور الذهب ص ٢٨٦.
(٦) شرح الأشموني ١/ ٤١٥.
(٧) همع الهوامع ١/ ١٩٠.

« لبا » وقال(١) مخالفاً الجمهور أيضاً أن تصغير « أل » أوَيل. بينما ذهبوا إلى أن تصغيره « أهيل » لأن أصل الألف عندهم « هاء » فأعادوا الحرف في التصغير إلى أصله.

لقد دفعت اقامةُ الكسائي عند أبي عمرو نحو سبعَ عشرةَ سنة وتشجيعُ يونُسَ ابن حبيبٍ له، إلى أن يسير طريقَهما ويتبع الإتجاه الذي اتبعاه. فكان يعظِّم لغات العرب كما يعظمان، ويأخذُ بها مهما تناقضت كأبي عمرو بن العلاء ويقيس على الشاذ كما كان يفعلُ يونُسُ بن حبيب. وبمعنى أوضح فإن الكسائي والكوفيين بعده اتبعوا الإتجاه الثاني عند البصريين، وهو اتجاهُ التساهلِ في القياسِ وتعظيم لغاتِ العرب والأخذِ بها من غير تلحين لها. ولعل ما يزيد تمسكنا بهذا القول ويجعلنا نعممه على الكوفيين أن أبا جعفر الرؤاسي ومعاذا الهراء درسا النحو على أبي عمرو بن العلاء أيضاً قبل الكسائي، وأن الفراء درس النحو على يونُسَ بنِ حبيب. أما البصريون، فقد ساروا فيما بعد في الإتجاه الأول، وهو اتجاهُ ابنِ أبي إسحاق وعيسى بنِ عمر، الذي اتسم بالتشدد في القياس وتغليطِ العرب.

كان تأثير يونس بن حبيب في الكسائي والكوفيين من بعده ـ كما يبدو ـ أشدَّ وضوحاً وبروزاً من تأثير أبي عمرو بن العلاء، ولذلك فباستطاعتي أن أعد ابنَ حبيب مؤسساً بارزاً من مؤسسي المدرسة الكوفية دون أن يتعارض هذا القولُ مع بصريته، ولا أستطيعُ أن أعده ممن وضعوا النواة الأولى للمدرسة البغدادية كما ادعى(٢) الدكتور أحمد مكي الأنصاري لأن يُونُس بنَ حبيب التقى بالكوفيين وأثر بهم قبل أن تقومَ مدرستهم وتقف على قدميها بثبات أمام المدرسة البصرية. ونواة المدرسة البغدادية لا يمكن أن تكون وجدت قبل وجودِ المدرستين، وأنها مدرسةٌ تقوم أولاً وأخيراً على الانتخابِ والتوفيق والنفاذِ الى بعض ما يمكن النفاذُ اليه من آراءٍ جديدة.

---

(١) التصريف الملوكي ص ٢٥.
(٢) الفراء ص ٣٦٦.

لقد أخذ الكوفيون عن يُونُس بن حبيب، تعظيمَ لغات العرب، والقياس على الشاذ، واتفقوا معه في آراء عديدةٍ خالفَ فيها جمهورَ البصريين. فقد رأى[1] سيبويه والجمهور أن «أي» إذا أضيفت وحذف عائدُها في نحو قوله تعالى: ﴿[2] ثم لننزعنَّ من كل شيعةٍ أيُهم أشدُّ على الرحمن عِتِيًّا﴾ وقول الشاعر:

فسلم على أيُّهم أفضل

فهي مبنية على الضم لشدةِ افتقارها الى ذلك المحذوف، وخالفهم يونس وتبعه الكوفيون قائلاً إنها في هذه الحالة معربةٌ وأَول الآية على الحكاية.

وتبعه[3] الكوفيون في قوله ان الألفَ تلحق نعتَ المندوب نحو وازيد الطويلاه، بينما منع الجمهورُ ذلك لأن المندوبَ عندهم منفصل عن المنعوت.

وتبعوه[4] في قولِهِ بجوازِ العطف على الضمير المجرور بدون اعادةِ حرف الجر قياساً على وروده في قوله تعالى: [5] ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ ولأنه سمع عن العرب «ما فيها غيرهُ وفرسِهِ». ومنع البصريون ذلك وأوجبوا إعادة الجار لأنه الأكثر وروداً.

وتبعه[6] الفراءُ وابن مالك في أن «الذي» قد يقع موصولاً حرفياً فيؤول حينئذ بالمصدر وخرجوا عليه: ([7]وخضمَّ كالذي خاضوا) أي كخوضكم. ومنع الجمهور ذلك وأولوه بقولهم: أي كالجمع الذي خاضوا.

والآراء التي وافق الكوفيون فيها يُونُس كثيرةٌ مبثوثة في كتاب «الانصاف»

---

(١) همع الهوامع ٩١/١.
(٢) سورة مريم آية ٦٩.
(٣) همع الهوامع ١٨٠/١.
(٤) المصدر نفسه ١٣٩/٢.
(٥) سورة النساء آية ١.
(٦) همع الهوامع ٨٣/١.
(٧) سورة التوبة آية ٦٩.

لابن الانباري و« همع الهوامع » للسيوطي و« شرح الكافية » للرضي، و« شرح التصريح » للأزهري و« ارتشاف الضرب » لأبي حيان.

استقلال مدرسة الكوفة عن مدرسة البصرة:

عاد الكسائي من البصرة وأمامه ثلاثةُ مصادر رئيسية تتجاذبُه لتكوينِ مدرسةِ الكوفة ووضعِ ملامح مستقلةٍ لها:

الأول: ما نقله عن العرب وهو كثير، فقد [1] « أنفذ خمسَ عشرةَ قنينة في الكتابة عنهم سوى ما حفظ ».

الثاني: النحوُ الذي أخذه عن أبي عمرو بن العلاء ويونُس بنِ حبيب في البصرة، وهو لا غنى له عنه مرشداً ودليلاً، لوضعِ ما هو مقبلٌ على وضعِهِ من أسسٍ ومبادىء.

الثالث: النحوُ الذي خلّفَهُ الرؤاسيُ والهراءُ له.

ومن هنا فإن الكسائي كان مشدوداً بثلاثة مؤثرات ولم يبق ملتزماً بما أخذه عن أستاذيه البصريَيْن أبي عمرو ويُونس بن حبيب، انما توسَّع فيما أخذه وبنى عليه، وزاد في مذهبه زياداتٍ أبعدته عن مبادىء المدرسة البصرية فتوسعَ [2] هو والكوفيون في الرواية دون تثبُّت وتأكّدٍ من صحتها، وصار الكسائي يسمعُ [3] الشاذَّ الذي لا يجوزُ الا في الضرورة الشعرية فيقيسُ عليه، حتى نُسب [4] اليه إفسادُ النحو. أما البصريون فكانوا يرفضون [5] الكثير من الشعر الذي يأتي للضرورة ولا يقيسون عليه ولا يتخذونه حجةً.

---

(١) معجم الأدباء ١٣/١٦٩.

(٢) في أصول النحو ص ٢١١.

(٣) بغية الوعاة ٢/١٦٤.

(٤) أخبار النحويين البصريين ص ٣٤.

(٥) الصحاح ٦/٢٥٥٩.

وبينما كان البصريون لا يأخذون الا عن العرب العاربةِ المقيمين في كبدِ الجزيرة، بدأ الكسائيُّ والكوفيون يأخذون عن الأعرابِ الذين كانوا يجاورون الأرياف والمدن، وبذلك فاخَر البصريون وقالوا: « [١] انما أخذنا اللغةَ عن حرشةِ الضباب وأكلةِ اليرابيع وهؤلاء ـ يعنون الكوفيين ـ أخذوا اللغةَ عن أهل السوادِ أصحاب الكواميخ وأكلةِ الشواريز ». ولذلك فإن أحداً من البصريين لم يأخذ النحوَ أو اللغة من أحد من الكوفيين إلا [٢] أبا زيد فإنه روى عن المفضل الضبي. وكان أكثرَ المتعصبين على الكوفيين أبو حاتم السجستاني الذي كان يقول: « [٣] فإذا فسَّرت حروفَ القرآن المختلف فيها أو حكيتُ عن العربِ شيئاً فإنما أحكيه عن الثقاتِ عنهم مثلِ أبي زيد والأصمعي وأبي عبيدة، وثقاتٍ من فصحاءِ الأعراب وحمَلةِ العلم، ولا ألتفتُ إلى روايةِ الكسائي والأحمر والأموي والفراءِ ونحوِهم وأعوذُ بالله من شرهم». فكان البصريون لتثبُّتهم وتحريهم الدقة وأخذِهم عن بدو الجزيرة » [٤] أرسخ قدماً .... وأولى بالثقة ».

بداية الصراع بين المدرستين على بغداد:

مرت المدرسة الكوفية بمرحلة التلمذةِ على البصريين، ومرحلةِ التكوين وكان الوضع بينها وبين المدرسةِ البصرية في هاتين المرحلتين هادئاً، والعلاقات لا يُشوبُها شيءٌ من التوتر أو النفور، الى أن انتقلت بأعلامها يتقدمهم الكسائي الى بغداد، وبعدئذ بدأ صراع مريرٌ بين المدرستين يلهبُه التعصب والتعصب وحده، وهو ليس تعصباً سياسياً وإن كان للبصرة سياستَها التي تختلفُ. وليس تعصباً للبلدةِ وإن كان أهلُ البصرةِ يتعصبون لها ضدَ الكوفة، وأهلُ الكوفةِ يتعصبون

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٩٠، الفهرست ص ٩٢. الكامخ: أدم يؤكل لتشهى الطعام. والشواريز جمع شيراز وهو اللبن الرائب.

(٢) الفهرست ص ٨٧.

(٣) مراتب النحويين واللغويين ص ٩٠.

(٤) تاريخ آداب اللغة العربية ١٣٠/٢.

لها ضدَّ البصرة فتقوم [1] المشاحنات والمنافرات والمفاخرات بين أهل البلدين - ولكنه تعصُّبٌ لأمرين حيويين:

أولهما: المادةُ والثراء.

وثانيهما: المركز الإجتماعي والمعنوي.

وهما الأمران اللذان حققهما الكوفيون في قدومهم إلى بغداد فحسدهم البصريون عليهما وبدأوا يزحفون حيث هما. وقد أدى التعصُّب الى هذين الأمرين إلى التعصبِ إلى أمر ثالث: وهو المذهب النحوي، فالدفاع عن المذهب النحوي يحفظ ما حققه الكوفيون من امتيازات على أرضِ بغداد وفي قصور الخلفاء.

انتقل الكسائي من الكوفة الى بغداد وعاش في قصر هارون الرشيد يؤدب ولديه الأمين والمأمون، فنال حُظوةً لم يكن يحلمُ بها، فأقبلت الدنيا عليه، وكان الرشيدُ يصطحبه إذا غادر بغداد، لقد كان « [2] أثيراً عند الخليفة حتى أخرجه من طبقةِ المؤدبين الى طبقةِ الجلساءِ والمؤانسين» قيل ان أبا يوسف دخل على الرشيد والكسائي يمازحهُ، فقال أبو يوسف للخليفة: « [3] هذا الكوفيُّ قد استفرغك وغلب عليك» فقال: «يا أبا يوسف انه ليأتيني بأشياء يشتمل عليها قلبي».

وقد أصاب الكسائي من وراء ذلك ثراءً عظيماً، فكان يجلس [4] على كرسي ملوكي، وعليه ثيابٌ بغداديةٌ مشهورة، وعلى رأسِهِ قلنسوة على شكلِ بطيخة.

وقد شجع نجاح الكسائي في بغداد الكوفيين على القدوم اليها « فغلبوا [5] على

---

(١) أنظر مختصر كتاب البلدان ص ١٦٧ - ١٧٣.

(٢) معجم الأدباء ١٣/١٦٨.

(٣) طبقات النحويين واللغويين.

(٤) معجم الأدباء ١٤/١٠٧.

(٥) مراتب النحويين واللغويين ص ٩٠.

بغداد » وصاروا من محدِّثي الملوك والمقدَّمين عندهم، وحرص أن يحتفظ بما حققه ليبقى من نصيب الكوفيين دون غيرهم. ورواية الحموي دليل ملموس على ذلك قال: « (١) لما أصاب الكسائيَّ الوضحُ في وجههِ وبدنِهِ كره الرشيدُ ملازمته أولاده، فأمر أن يرتادَ لهم من ينوبُ عنه ممن يرتضي به. وقال: انك قد كبرت، ونحن نحب أن نُودِّعك، ولسنا نقطعُ عنك جاريك، فجعل يدافع بذلك ويتوقى أن يأتيهم برجل، فيغلب على موضعه، الى أن ضُيق عليه الأمرُ وشدد وقيل له: ان لم تأتنا أنت من أصحابك برجل ارتدنا نحن لهم من يصلح، وكان قد بلغه أن سيبويه يريدُ الشخوص الى بغداد، والأخفش فقلق لذلك، ثم عزم على أن يُدخل الى أولادِ الرشيدِ من لا يَخشى ناحيته، ومن ليس ممن اشتدَّ من أصحابه. فقال للأحمر: هل فيك خير؟ قال: نعم. قال: قد عزمتُ أن استخلفك على أولاد الرشيد فقال الأحمر: لعلي لا أفي بما يحتاجون اليه. فقال الكسائي: انما يحتاجون في كل يوم الى مسألتين في النحو، وثنتين من معاني الشعر، وأحرف من اللغة، وأنا ألقنك في كل يوم قبل أن تأتيهم ذلك فتحفظه وتعلمهم، فقال: نعم». فحرص الكسائي على ألا يحل محلَّه من يخشاه من البصريين الذين أفزعه نبأ قدومهم، جعله يسارع في اختيارِ من يُؤمن جانبه، وليس هذا فحسب وإنما تحمل عناء تعليمِ الأحمر كلَّ يومٍ مسائل نحوية، ليستطيع أن يملأ الفراغَ الذي تركه، فلا يتركُ فُرصةً للبصريين القادمين من النفاذ الى ما يريدون.

ولعل الكسائي يكون معذوراً غيرَ ملوم على شدةِ حرصِهِ ألا يضيعَ منصبُ تأديب أولاد الخليفةِ عليه، أو على أحدٍ من الكوفيين، إذا ما علمنا أن الخلفاءَ كان من عادتِهم إذا أدخلوا مؤدباً الى أولادهم فجلس أولَ يوم – أمروا بعد قيامه بحمل كل ما في المجلس الى منزلِهِ، مع ما يوصل به ويوهب له. فقد روي أن الأحمرَ لما هم بالانصرافِ من المجلس الى منزلهِ » (٢) دُعيَ له بحمالين فحمِل

---

(١) معجم الأدباء ١٣/٦ – ٧.

(٢) معجم الأدباء ١٣/٨.

معه ذلك كلّه مع بزٍ كثير، فقال الأحمر: واللهِ ما يسعُ بيتي هذا، وما لنا الا غرفةٌ ضيقة في بعض الخانات، وليس فيها من تحفظه غيري، وإنما يصلح مثلُ هذا لمن له دار وأهل، وكل شيء وما يشاكله فأمر بشراء دارٍ له، وجاريةٍ، وحُمل على دابةٍ ووُهب له غلام». ورُوي أيضاً أن أحد تلاميذِ الأحمر قال يصفُ ثراءَ أستاذِه وترفِه: «[1] كنا إذا أتينا الأحمر تلقانا الخدمُ فندخلُ قصراً من قصور الملوك فيه من فرْش الشتاء في وقته ما لم يكن مثلهُ الا دارَ أميرِ المؤمنين، ويدفعُ الينا دفاترَ الكاغَدِ والجلودُ قد صُقِلتَ والمحابر المخروطة والأقلام والسكاكين، ويخرج الينا وعليه ثيابُ الملوك ينفحُ منها رائحة المسك، والبخورُ فيلقانا بوجهٍ منطلقٍ وبشرٍ حسنٍ حتى ننصرف». وقد مرَّ قبلَ قليل أن الكسائي كان يجلس على كرسي ملوكي.

أ ـ عيسى بن عمر في بغداد:

وأولُ محاولاتِ البصريين في التسربِ الى بغداد والوصولِ الى قصورِ الخلفاء ليست محاولة سيبويه كما ادعى[2] الدكتور فاضل السامرائي، وإنما هي محاولةُ عيسى بن عمر (ت ١٤٩) الذي جمع الحسنُ بن قحطبة (ت ١٨١) أحدُ قوادِ المنصور بينه وبين الكسائي. فسأل[3] عيسى الكسائي عن «مسألة همُّك ما أهمَّك. فذهب الكسائي يقول: يجوز كذا ويجوز كذا، فقال له عيسى: عافاك الله إنما أريدُ كلامَ العرب، وليس هذا الذي تأتي به من كلامَ العرب». وفي هذه المسألةِ يبدو أن الكسائيَ لم يُحر جواباً، وسكت على تعنيف ابن عمرَ له بقوله «ليس هذا الذي تأتي به من كلام العرب».

ب ـ الأصمعي في بغداد:

كان الأصمعيُ يحضرُ المناظرةَ السابقة، وقد دارت فيما بعد مناظرات بينه

---

(١) المصدر نفسه ٩/١٣.

(٢) ابن جني ص ٩٩.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٧.

وبين الكسائي الذي كان عنيفاً في مخاطبته للأصمعي شديدَ اللهجة، كما يبدو من خلال مخاطبته، وكأنه يريدُ أن يحطم خصمَه فلا تقومُ له قائمة، وعلى الأخص إذا كانت المناظرة دائرةً بحضرةِ الرشيد وبين يديه. فقد اجتمع الاثنان مرةً أمامه، فأنشد [1] الكسائي:

أنّى جزوا عامراً سوآي بفعلهم ... أم كيف يجزونني السوآي من الحسن
أم كيف ينفعُ ما تُعطى العلوقُ به ... رئمانٌ أنفٍ إذا ما ضنَّ باللبن

وسأل الأصمعي عن «رئمان» فقال الأصمعي: رئمانُ أنف بالرفع. فقال له الكسائي على الفور: اسكت ما أنت وذاك، يجوز رئمانُ أنفٍ، ورئمانَ أنفٍ ورئمانِ أنفٍ، وبالرفع والنصب والخفض أما الرفع فعلى الرد على «ما» ولأنها في موضع رفع بينفع. فيصير التقدير: أم كيف ينفع رئمانُ أنف. والنصب بتعطي. والخفض على الرد على الهاء التي في «به» فسكت الأصمعي.

ولكن الأصمعي ان سكت في هذه المناظرة فإنه حقيقة لم يسكت، على الرغم من أنه رجلُ لغةٍ وشعرٍ لا نحو، وبقي يتحينُ الفرصة للرد عليه، فلم تكن مكانتهُ بأقلَ من مكانته، فكان الاثنان يقيمان [2] بمقامِ الرشيد ويظعنان بظعنه، ولا بد أن يردَّ عليه ويفحمه أمام الخليفة. ولما واتت الفرصة التي كان يرتقبها فاجأ الكسائي وسأله عن معنى بيت الراعي:

قتلوا ابن عفانَ الخليفةَ مُحرماً ... ودعا فلم أرَ غيره مخذولا

فقال [3] الكسائي: كان قد أحرم بالحج، فضحك الأصمعي وتهانف. فقال له الرشيد: ما عندك؟ فقال: والله ما أحرم بالحج ولا أراد أيضاً أنه دخل في شهر حرام كما يُقال أشهر وأعام إذا دخل في شهر وفي عام، فقال له الكسائي:

(١) أمالي الزجاجي ص ٣٤. مجالس العلماء مجلس ١٧ ص ٤٢. معجم الأدباء ١٣/١٨٣.

(٢) مجالس العلماء مجلس ١٧ ص ٤٢.

(٣) مجالس العلماء: مجلس ١٥١ ص ٣٣٦ - ٣٣٧، التهانف: الضحك في سخرية.

ما هو الا هذا، والا فما معنى الاحرام؟ قال الأصمعي: فخبرني عن قول عدي ابن زيد:

قتلوا كسرى بليل محرمٍ ... فتولى لم يُمتَّع بكفن

أيُ احرام لكسرى؟ فقال الرشيد: فما المعنى؟ فقال: يريد أن عثمانَ لم يأت شيئاً يوجبُ تحليلَ دمِهِ، وكلَّ من لم يُحدث مثلَ ذلك فهو في ذمّة: فقال الرشيد: يا أصمعي ما تطاقُ في الشعر.

وكان الأصمعي يحاول دائماً أن ينال من كبرياء الكسائي، ويكسرَ حدثه ويخطئَه، اتقاء لشره. سأل[1] مرة الكسائي: ([2] طائف من الشيطان) ما هو من الفعل؟ قال: فيعل. فقال له: أخطأت. فقال الكسائي: ما يدريك؟ فقال الأصمعي: يقال: طاف يطيف طيفاً، إذا ألَمّ مثل باع يبيع بيعاً، ثم قال له: أنشدني ابنُ أبي طَرَفةَ الهذلي:

ما لدُبَيّة منذُ اليومِ لم أرَه ... وسطَ النديِّ فلمْ يلممِ ولم يَطِفِ»

جـ ـ سيبويه في بغداد:

لكن الكسائي لم يشعر بخطر حقيقي الا حينما تأكد من اقترابِ موعدِ قدومِ سيبويه الذي شق أمرُهُ عليه، واحتارَ ماذا يفعلُ حين مقابلته فقد رأى مركزه يتقلقل، ومكانته تتأرجح في كفِّ سيبويه ورأى أن صراعه مع الأصمعي وغيرِهِ لم يكن شيئاً إذا ما قورن بما هوُ مقبلٌ عليه، فأتى جعفرَ بن يحيي البرمكي، والفضل بن يحيي البرمكي، وقال لهما «[3] أنا وليكما وصاحبكما وهذا الرجلُ انما قدم ليذهب محلِّي» فقالا له: «فاحتل لنفسِك، فإنَّا سنجمعُ بينكما». وكان الكسائي قبيل المقابلة مرتبكاً مضطرباً فاقداً الثقة بنفسِهِ مما جعله يُحضرُ معه

---

(١) مجالس العلماء مجلس ٣١ ص ٦٨.

(٢) سورة الأعراف آية ٢٠١.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٩.

الفراءَ والأحمر وغيرهما من أصحابه وقد ألّبهم عليه، وتجمعُ الكوفيين هذا التجمعَ يدل على حدةِ التعصُّب والشعورِ بحرجِ الموقف وخطورتهِ، فإذا ما انتصر سيبويه عليهم فانما هو انتصارُ مدرسةِ البصرةِ على الكوفة. وحينئذ تُفتح أبوابُ بغداد ليتدفق عليها البصريون كما تدفَّق الكوفيون على بغداد حينما قدِمَ الكسائي اليها. ولما حضر الجميعُ كان سيبويه يقفُ وحدَه أمام مجموعةٍ من أعلام الكوفةِ البارزين، وبدأ كل منهم يتناوله مرة بسؤال نحوي. وسوف أترك للفراءِ يروي ما دار في هذه المناظرةِ لنرى العنف والحالةَ النفسية المتوترة التي سادت المتناظرين والحاضرين. قال: « [1] فلما حضر ـ يعني سيبويه ـ تقدمتُ والأحمرُ فدخلنا، فإذا تمثال في صدر المجلس فقعد عليه يحي، وقعد الى جانب التمثال جعفرُ والفضلُ ومن حضرَ بحضورهم، وحضرَ سيبويه فأقبل عليه الأحمرُ فسأله عن مسألة أجاب فيها سيبويه. فقال له: أخطأت، ثم سأله عن ثانية. فأجابه فيها فقال له: أخطأت. ثم سأله عن ثالثة فأجابه فيها فقال له: أخطأت. فقال له سيبويه: هذا سوءُ أدب!. فأقبلت عليه فقلت: ان في هذا الرجل حدًّا وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال: هؤلاء أبون ومررت بأبين، كيف تقولُ مثال ذلك من رأيت أو أويت؟ فقدر فأخطأ. فقلت: أعد النظر فيه! فقدر فأخطأ، فقلت: أعد النظر. ثلاث مرات، يجيب ولا يصيب. فأقبل الكسائي على سيبويه فقال: تسألني وأسألك؟ فقال: لا بل سلني أنت، فقال الكسائي له: ما تقول أو كيف تقول: « قد كنت أظن أن العقرب أشدُ لسعة من الزنبور فإذا هو هي أو فإذا هو اياها؟ » فقال سيبويه: فإذا هو هي ولا يجوز النصب، فقال له الكسائي: لحنت. ثم سأله عن مسائلَ من هذا النوع: خرجت فإذا عبدُ الله القائم أو القائم؟ فقال سيبويه في كل ذلك بالرفع دون النصب. فقال الكسائي: ليس هذا كلام

(١) مجالس العلماء. مجلس ٤ ص ٨ ـ ١٠ وقد وردت المناظرة في عدة مؤلفات اختلفت في روايتها وفي قبضها وبسطها. انظر طبقات النحويين واللغويين ص ٦٩. أخبار النحويين البصريين ص ٥٩. معجم الأدباء ١/١٨٥، ١٦/١١٩ وانظر مغني اللبيب ١/٨٨.

العرب، العربُ ترفع في ذلك كلهِ وتنصب. فدفع سيبويه قوله. فقال يحي بن خالد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما؟ فقال الكسائي: هذه العرب ببابك قد جمعتهم من كل أوب، ووفدتْ عليك من كل صقع، وهم فصحاء الناس، وقد قنع بهم أهل المصرين وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم، فيُحضرون ويسألون. فقال يحي، وجعفر أنصفت. وامرا بإِحضارهم فدخلوا وفيهم أبو فقعس وأبو زياد وأبو الجراح، وأبو ثروان فسئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله فأقبل يحي على سيبويه فقال له: قد تسمعُ أيها الرجل!. فاستكان سيبويه. وأقبل الكسائي على يحي، فقال: أصلح الله الوزير، انه قد وفد عليك من بلده مؤمِّلاً، فإن رأيت ألا تردَّه خائباً فأمر له بعشرة آلاف درهم».

ومن يطلع على هذه المناظرة بين سيبويه البصري والكوفيين بزعامة أبي الحسن الكسائي يخرج بعد تمعن وتبصر بعدة أمور:

١ ـ لقد كان الكوفيون قد أعدوا خطة مدبرة لتحطيم سيبويه وقطع دابر البصريين في شخصه، كانوا يقصدون تخطئته ولو كانت اجابته صائبة. فما يكاد يفرغُ من الإجابة حتى يقولوا له «أخطأت». وقد هبوا جميعاً في وجهه حين أجاب عن المسألة الزنبورية وقالوا له: «[1] أخطأت ولحنت» كانوا يحاولون استفزازه وإرباكه والتلاعب بمشاعره فقد أقبل عليه الفراء وهو يقول على مسمعه كما مر «ان في هذا الرجل حدّاً وعجلة» وليس أدل على تخطيطهم من أنهم هيـأوا والأعراب وأوقفوهم بالباب للشهادة وقد [2] «جعلوا لهم جعلا» ليوافقوهم على مخالفة سيبويه وتلحينه.

٢ ـ كان الكسائي متأثراً في مناظرته بأبي عمرو الذي كان يقبل بالرفع والنصب كما مر في مناظرته مع عيسى بن عمر.

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٩.

(٢) معجم الأدباء ١٦/١١٦.

٣ ـ كان سيبويه ملتزماً بمبدأ البصريين، ولا يحيد عنه فلا يقبل الا ما يوافق قياسهم، وفي تصوري أنه كان يعرف ما يريد الكسائي في المسألة التي يسأله فيها قبل أن يجيب عنها، وكان يعرف أن الكسائي يريد الاجازة بالرفع والنصب في كل ما سأله عنه. ولكن التزامه بمبدأ ثابت واعتقاده بصحة مذهبه جعله يقول بما هو مقتنع به.

٤ ـ لقد وقع الكسائي في مغالطة ليست بالهينة حينما قال بفصاحة الأعراب الذين كانوا يقفون بالباب وحينما قال إن أهل البصرة والكوفة سمعوا منهم وأخذوا عنهم. والمعروف أن هؤلاء الأعراب من عرب الحطمية [١] الذين كانوا ينزلون بقطربُّل وغيرها من قرى سواد بغداد ولم يكن يأخذ عنهم الا الكوفيون. أما البصريون فلم يأخذوا عن هؤلاء وإنما عن البدو في كبد الجزيرة الذين بقوا بعيدين عن القرى والمدن.

٥ ـ لقد تحيز البرامكةُ للكسائي حين قالوا لـه قبيـل المنـاظـرة: «احتـل لنفسك، ولما انتهت المناظرة سعد يحيي البرمكي بنهايتها وأقبل على سيبويه مغتبطاً يقول له: «قد تسمعُ أيها الرجل» متجاهلاً اسمه مؤكداً له فشله في هذه المناظرة وفوزَ الكوفيين.

ولقد كان لهذه المناظرة أثر بعيد في التأثير على سيبويه وتغيير مجرى حياته، وقد خرج بعـد المنـاظـرة متـأثـراً فغـادر بغـداد، ومـا لبـث [٢] الا يسيراً ثم مات ـ كما يقال ـ كمداً.

وقد علَّق الزجاجـي على استغلال الكـوفيين «إذا» في المسـألـة الزنبـوريـة وغيرها ـ تعليقاً طريفاً فقال: « [٣] إذا عندهم كالنعامة قيل لها: احملي. قالت: أنا طائر. قيل لها: طيري! قالت: أنا جمل. ان كانت «إذا» عندهم كسائر

(١) معجم الأدباء ١٣/١٨١. بغية الوعاة ٢/١٦٣.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٩.

(٣) شرح الكافية ٢: ١١٣.

الظروف لزمهم أن يرفعوا بعدها اسماً واحداً. وأن أعملوها عمل «وجدت» طالبناهم بفاعل ومفعولين».

لكن هذه المناظرة لم توقف البصريين من استئناف المحاولات للتسرب الى بغداد. ولم تكن الحدَّ الفاصلَ في الصراع. وإنما كانت - في رأيي - الشرارةَ التي ألهبت الموقف بين المدرستين وجعلته أكثر حرجاً وحدَّة وانفعالاً.

د - اليزيدي في بغداد:

قيض الله للكسائي نحوياً بصرياً ليثأر لسيبويه منه، وهو أبو محمد اليزيد يحيى ابنُ المبارك (ت ٢٠٢ هـ) الذي يبدو أنه نَفَذَ إلى بغداد مبكراً قبل سيبويه وقبل أن تقوى شوكةُ الكسائي، وهو منسوبٌ[١] إلى يزيدَ بنِ منصور خالِ المهدي لصحبتهِ له وتأديبهِ لولدِه. وقيل[٢] أنه كان مؤدباً له. وكان الكسائيُ آنذاك مؤدباً لوالد الحسنِ الحاجب وكان يتعوذ[٣] بالله من لقاءِ اليزيدي، وقد دارت بينهما مناظراتٌ أمام المهدي أترك لليزيدي يروي واحدةً منها يقول: «[٤] كنا ببلدٍ مع المهدي في شهر رمضان قبل أن يُستخلَفَ بأربعةِ أشهر، فتذاكروا ليلةً عنده النحوَ والعربية... فبعثَ إليَّ وإلى الكسائي فصرتُ إلى الدار. وإذا الكسائيُ بالباب قد سبقني. فقال: أعوذُ بالله من شرِّك يا أبا محمد. فقلت: والله لا تؤتي من قبلي أو أوتي من قبلك. فلما دخلنا على المهدي، أقبل علي فقال: كيف نسبوا إلى البحرين فقالوا: بحراني، أوإلى الحصنين، فقالوا حصني؟ فقلت أيها الأمير، لو قالوا في النسب إلى البحرين بحريّ لالتبس فلم يُدر النسبة إلى البحرين وضعت أم إلى البحر، فزادوا ألفاً ونوناً للفرق بينهما،

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٤٠، نزهة الألباء ص ٨١.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٦٠.

(٣) مجالس العلماء مجلس ١٣٣ ص ٢٨٨.

(٤) المصدر نفسه مجلس ١٣٣ ص ٢٨٨ - ٢٩٢.

كما قالوا في النسب إلى الروح روحاني. ولم يكن للحصنين شيء يلتبس به فقالوا: حصني، على القياس فسمعت الكسائي يقول لعمر بن بزيع: لو سألني الأميرُ لأجبته بأحسن من هذه العلة. فقلت: أصلح الله الأمير، إن هذا يزعم أنك لو سألتَه أجاب بأحسن من جوابي. فقال: قد سألتُه. فقال: أصلح الله الأمير، كرهوا أن يقولوا حصناني فيجمعوا بين نونين، ولم يكن في البحرين إلا نونٌ واحدة، فقالوا: بحراني لذلك. فقلت: فكيف تنسب إلى رجل من بني جنَّان؟ أن لزمك قياسُك قلت: جنِّي. فجمعت بينه وبين المنسوب إلى الجن، وإن قلت جِنَّاني. رجعت عن قياسك وجمعت بين ثلاثِ نونات. ثم تفاوضنا الكلامَ إلى أن قلت له: كيف تقول: إن من خيرِ القوم وأفضلِهم أو خيرُهم بتةً زيد. فأطرق مفكراً وأطال الفكر. فقلت: أصلح الله الأمير: لأن يجيبَ فيخطىء فيتعلم أحسنُ من هذه الإطالة. فقال: إن من خيرِ القوم وأفضلِهم أو خيرُهم بتةً زيداً. فقلت له: أخطأت قال: كيف؟ قلت: لرفعه «خيرهم» قبل أن يأتي باسم ان، ونصبه زيداً بعد الرفع، وهذا لا يجيزه أحد. فقال شيبة بن الوليد عم ذُفافةَ متعصباً له: لعله أراد بأو: بَل. فقلت: هذا المعنى لعمري معنى. فلقِنَه الكسائي. فقال: ما أردتُ غيره. فقلت: أخطأتما جميعاً لأنه غيرُ جائز: إن من خيرِ القوم وأفضلِهم بل خيرُهم زيداً. فقال المهدي للكسائي: ما مرَّ بكَ مثلُ اليوم. قال: فكيف الصوابُ عندك؟ قلت: إن من خيرِ القوم وأفضلِهم أو خيرَهم بتةً زيداً، على معنى تكرير إن».

ويظهر اليزيدي في هذه المناظرةِ مستهتراً بالكسائي، وجعله في موقفٍ حرجٍ عصيبٍ حتى قال المهدي للكسائي: ما مر بك مثلُ اليوم «والحقيقةُ أن المناظرةَ فيها مغالطاتٌ إذ كان همُّ كلا المتناظرين أن يفحم الآخر ويخطئه حتى ولو غالط فيما يقول، ولم يكن شيء يمنعُ أحدَهما أن يشتري بعض الأعرابِ بكلماتِ إطراءِ أو دراهمَ ليشهد بصحةِ قولِه فحين انتهت المناظرةُ السابقة إلى خلاف بينهما بُعث إلى أبي المطوِّق اليمني أحدِ فصحاء الأعراب المطبوعين ليفصلَ بينهما.

وبَعث اليزيدي إليه بأبيات مدح يطلب فيها أن يناصره ضد الكسائي وهي[1]:

يـــا أيها الســـائلي لأخبَـــره عمـن بصنعـاءَ مـن ذوي الحسـب
حميرُ ســـاداتُهــا تُقــرُّ لــه بالفضـلِ طُـراً جحـاجـحُ العـربِ
فــإن مــن خيرِهــم وأفضلِهــم أو خيرَهــم بتـةً أبــو كــرب

فلما حضر أمام المهدي شهد لليزيدي ضد الكسائي.

وقد علق الزجاجيُّ على هذه المناظرة قـائلاً: « [2] المسألة مبنيةٌ على الفساد للمغالطة، فأما جوابُ الكسائي فغيرُ مرضيٍّ عند أحد، وجوابُ اليزيدي أيضاً غيرُ جائزٍ عندنا، لأنه أضمر إنَّ وعملها، وليس من قوتها أن تضمر فتعمل ».

إتصل اليزيديُ بعد المهدي بالرشيد وصار[3] مؤدِّبَ المأمون والكسائيُ مؤدبَ أخيه الأمين، مما زادَ من حدةِ التنافس بينهما وعنفِ المناظرة، وبخاصة بعد المسألةِ الزنبورية التي جعلت اليزيدي يتحفز للإنتقام من الكسائي وجعلت الكسائي يزداد كبرياء وعنفاً. فقد قال لليزيدي بعد أن قال اليزيدي: « [4] يا با الحسن، تأتينا عنك أشياءُ ننكرها » قال « وأيُّ شيءٍ مع الناسِ إلا فضلُ بصاقي هذا » ثم بصق. فسكت اليزيدي.

ولكن اليزيدي لم يكن يأبه له أو يبالي محاولاً قصارى جهده أن ينال منه، كما كان يفعلُ الأصمعي فإذا استطاع - وكان كثيراً ما يتغلب - أصابته نشـوة فتصرف أمام الخليفة بما لا يجب التصرف به. وكان يحيى بن خالد البرمكي يغضب إذا ما غلب الكسائيُ ويتور. سأل[5] اليزيدي الكسائي بحضرة الرشيد وقال: أنظروا في هذا الشعر عيب؟ وأنشده:

---

(١) مجالس العلماء مجلس ١٣٣ ص ٢٩٠.
(٢) مجالس العلماء: مجلس ١٣٣ ص ٢٩٢.
(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٤٠، طبقات النحويين واللغويين ص ٦١ نزهة الألباء ص ٨١.
(٤) مجالس العلماء: مجلس ٥ ص ١١. غاية النهاية ص ٥٣٩.
(٥) مجالس العلماء: مجلس ١٢٠ ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

مـــا رأينــــا خَـــرَبـــا نــ ـقَّـــر عنـــه البيـــضُ صقـــر
لا يكـــــون العيرُ مهــــــراً لايكـــــونُ المهـــــرُ مهـــــرُ

فقال الكسائي: قد أقوى الشاعر. فقال اليزيدي: أنظر جيداً. فقال: أقوى، لا بد أن ينصب المهر الثاني على أنه خبر كان. فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض وقال: أنا أبو محمد، الشعر صواب، إنما ابتدأ فقال: المهرُ مهرُ. فقال له يحيى بن خالد: أتتكنى بحضرة أمير المؤمنين، وتكشفُ رأسك! والله لخطأ الكسائيِ مع أدبه أحبُ إلينا من صوابِك مع فعلِك. فقال: لذةُ الغلبِ أنستني من هذا ما أحسن.

وكان اليزيدي سليطَ اللسان يرهبه الكوفيون، فقد سأل [1] الفضلُ بنُ الربيع الفراءَ: «أيهما أعلمُ أبو محمدٍ اليزيدي أو الكسائي؟» فقال الفراء: «عافى اللهُ أبا محمد، أبو محمد رجلٌ عاقل، والكسائي للكسائي اسمه وصوتُه لم نلق أحداً أعلمَ منه».

فلما علم اليزيدي بذلك قابل الفراء فقال له: «يا دباغ إنما سئلت عن تزكيتي أو علمي؟». فقال: «يا أبا محمد المعذرةَ إليك، واللهِ ما تعمدته» فقال اليزيدي: «ويحك فضحتَ الكسائيَ في تسعِ مسائلَ خطأتُه فيها بين يدي المهدي».

كان الصراع بين اليزيدي والكسائي عنيفاً وقوياً وكان الخلفاء والأمراء والوزراء يشرفون [2] على هذه المناظرة ويزيدونها اضطراماً، وكانوا يحاولون دائماً المقارنة [3] بين البصريين والكوفيين. وقد هجا اليزيدي الكوفيين في شعره ومدح البصريين من ذلك: [4]

---

(١) المصدر نفسه مجلس ١٧٣ ص ٨٠.

(٢) انظر مجالس العلماء مجلس ٧٧ص ١٦٨، مجلس ٧٨ ص ١٦٩.

(٣) أنظر: المصدر السابق مجلس ٧٩ ص ١٧١، مجلس ٨٠ ص ١٧٣.

(٤) أخبار النحويين البصريين ص ٤٠، نزهة الألباء ص ٨٣. أعبام: أغبياء. أبي جاد: أي أن علمهم بالنحو يشبه علم المبتدئين.

يـا طـالـبَ العلمِ ألا فـابكِـهِ　　ببعـد أبي عمـرو وحمادِ
أفسـده قـومٌ وأزرَوا بـه　　مـا بين أعبـامٍ وأوغـادِ
ذوي مـراءٍ وذوي لكنـةٍ　　لئـامِ بـآء وأجـدادِ
لَهُمْ قيـاسٌ أحدثـوه لهم　　قيـاسَ سـوءٍ غيرُ منقـادِ
فهُـمْ من النحـو - ولـو عُمِّـروا　　أعمارَ عـادٍ - في أبي جـادِ

وقال[1] يقارن بين المدرستين:

كنـا نقيسُ النحـوَ فيما مضى　　على لسـانِ العـربِ الأولِ
فجـاءَ أقـوامٌ يقيسـونـه　　على لُغـى أشيـاخِ قُطـرَبُّـلِ
فكلهُـمْ يعمـلُ في نقـضِ مـا　　بـه يصـابُ الحقُ لا يـأتلي
إن الكسـائـيَّ وأصحـابَـه　　يَـرْقَـوْنَ في النحـوِ إلى أسفـلِ

من ذلك كله نستطيع القول أن هذه المرحلة التي انقضت بين الكوفيين وبعضِ النحويين البصريين في بغداد إتسمت بصراعٍ عنيف، ودفاعٍ قاس، دفاع عن المركز الإجتماعي، ودفاع عن الإنجاز المادي، ودفاع عن المذهب لأن الدفاع عن المذهب - كما قلت - هو دفاعٌ عن الإثنين: المركزِ الإجتماعي والإنجازِ المادي. وقد استطاعَ الكوفيون أن يتغلبوا على سيبويه - بغض النظر عن الحق من أصابه - ويردُوه خائباً، فازدادوا عنفاً وقوةً وازداد التباعُدُ بين المدرستين. وإن كان اليزيديُ قد نفذ من الشراك التي نصبها الكوفيون إلا أنهم لم يروا فيه - كما يبدو - خطراً يتهددُ وجودَهم، فبالرغم من تغلبهِ مراراً عليهم، إلا أنه لم ينل من مكانتهم قُلامَةَ ظُفْرٍ، وبقي الخلفاءُ والأمراءُ والوزراءُ يثقون بنحوهم ويتخذون منهم مجالسين ومؤدبين لأولادهم.

وفي هذه المرحلة أيضاً إزداد تشبُّثُ كلِ فريقٍ بالخط الذي تسير مدرسته عليه. وازدادَ تماسُكُ أفرادِ المدرسةِ الواحدةِ ضد أفرادِ المدرسةِ الأخرى.

---

(١) نزهة الألباء ص ٨٣. قطربل: موضع بالعراق ينسب إليه الخمر.

الفصل الثاني

البذرة الأولى للمدرسة البغدادية

الأخفش بغدادي زرع هذه البذرة:

لما عاد سيبويه من بغداد وعلم الأخفشُ الأوسطُ سعيدُ بن مسعدة (ت ٢١٥) خبَرَهَ عزم على أن يثأر له، فذهب متحمساً إلى بغداد، فصلى خلف الكسائي الغداة، قال الأخفش: «[1] فلما انفتل من صلاتِه وقعد وبين يديه الفراءُ والأحمرُ وابنُ سعدان، سلّمتُ وسألتُ عن مائةِ مسألةٍ فأجاب بجوابات خطّأْتُه في جميعها». وقد تأثر أصحابُ الكسائي له وتعصبوا، فأرادوا الوثوبَ على الأخفشِ لولا الكسائيُ الذي منعهم من ذلك فقام إليه وعانقه وأجلسه إلى جانبه. ويبدو أن الأخفش لم يكن متحمساً للثأر لسيبويه بقدر ما كان متلهفاً للثراء من بغداد، ولعل الكسائي كان ذكياً لبيباً يعرف الدافع الحقيقي من وراءِ مجيئه، وإن كان أوهمه وأوهم أصحابَه أنه إنما جاء ليثأر لأستاذه، ولذلك فقد عرضَ الكسائي عليه أن يُصبحَ مؤدباً لأولاده ليتخرجوا عليه، وأن يكون مصاحباً له لا يفارقُه أينما ذهب، فقبل هذا العرض، وبذلك فقد نجح الكسائيُ في تلافي شره، بتحقيق رغبتِه، وبذلك أيضاً حال دون منافسته له في أي مجال سواءٌ في التدريس في المساجد، أو في قصور الخلفاء.

وقد صار الأخفشُ قريباً إلى الكوفيين، ولو بحثنا عن مجلسٍ واحدٍ فيه منافرةٌ أو مشادَّةٌ كلاميةٌ بينه وبين الكوفيين لما عثرنا عليه، ولم يورد الزجاجيُ

(١) معجم الأدباء ١١: ٢٢٨.

لذي خصص كتابه « مجالس العلماء » لمناظراتِ النحويين مجلساً واحداً بينه وبين لكوفيين، مع أنه أورد عدة مجالس بينه وبين تلاميذِه المازني والجرمي والرياشي وغيرهم.

وقد أحدثَ الأخفشُ باقامته في بغدادَ تقارباً بين مدرسةِ البصرة ومدرسة الكوفة، في ثلاثةِ أمورٍ أساسيةٍ تجعلنا نُعدُّه بسببها أولَ من زرع البذرةَ الأولى للمدرسةِ البغدادية، أو أولَ من وضع حَجَرَ الأساسِ لها فكان بحق أولَ بغدادي يظهر بجرأةٍ ووضوحٍ على مسرحِ النحو العربي، وكان بحق المؤسسَ الأولَ للمدرسةِ البغدادية، وهذه الأمور:

أ ـ إقراء كتاب سيبويه للكوفيين.

ب ـ تأليفُ الكتب لهم.

جـ ـ الموقفُ الوسط بين أصول البصرة وأصول الكوفة في السماع والقياس والتعليل والتمارين غير العملية. وهو أهمُها جميعاً.

أ ـ إقراء كتاب سيبويه للكوفيين:

لقد قرأ الكسائيُ عليه الكتابَ فوهبه سبعين[1] ديناراً بعدَ القراءة. وقيل وهبه مائتي[2] دينار. وقد اختلفت الرواياتُ فيمن قرأ الكتابَ على الآخر، فقد روى[3] صاحبُ البُغْية: أن الأخفشَ هو الذي قرأه والكسائيُ يستمع. وروى[4] الحموي أن الكسائيَ هو الذي قرأ الكتابَ على الأخفشِ لقوله: « وقرأ علي الكتاب سراً ». ويبدو أن الكسائي هو الذي قرأ الكتابَ على الأخفشِ لقوله: « وقرأ علي الكتاب سراً ». ويبدو أن الكسائي هو الذي قرأ الكتاب على

(١) معجم الأدباء ١١ : ٢٢٤ . أخبار النحويين البصريين ص ٥١ ، إنباه الرواة ٢ : ٣٧ ، بغية الوعاة ١ : ٥٩٠ طبقات ابن شهبة ٢ : ٢٩٥ .

(٢) خزانة الأدب ١ : ٣٣٥ .

(٣) بغية الوعاة ١ : ٥٩٠ .

(٤) معجم الأدباء ١١ : ٢٢٩ .

الأخفش لأن الرواية الثانية التي تذهب هذا المذهب إنما هي على لسان الأخفش نفسه.

وكما اختلف الرواةُ فيمن قرأ على الثاني، اختلفوا في البلدةِ التي قرىء فيها الكتاب أهي بغدادُ أم البصرة، ورجح[1] المخزومي أن تكون القراءةُ في بغداد بعد أن تم ذهابُ الاخفش إليها. ولعل ما يؤيد ترجيح المخزومي أن الكسائيَ لم يكن يعرفُ الأخفشَ جيداً حينما قدم إلى بغداد، فقد قال له بعد تمام المناظرة: « [2] باللهِ أما أنت أبو الحسن سعيدُ بنُ مسعدة؟ » فلو كان الكسائيُّ يعرفُه لما كان أيَّ داع ليسأله هذا السؤال.

والذي يلفِتُ النظر في هذا الموضوع هو قراءةُ الكسائي الكتابَ سراً باتفاقِ الروايات جميعِها، وكأن الكسائيَ قد خشي أن يسمعَ الناسُ هذه القراءةَ وهو من هو في السعةِ والشهرةِ التي طبقت الآفاق، لاسيما وهو زعيمُ المدرسةِ الكوفية التي تنافس مدرسة البصرة وتقفُ لها بالمرصاد، وتريد أن توقعهَا في المزالق، وتطمسَ أعلامَها، لتشمخَ هي بأنفِها عالياً. ولعله خشي أن يُسمَعَ عنه أنه يدرُسُ كتابَ الرجل الذي أعلن بالأمس أمامَ الأمراءِ والعلماءِ وللناس جميعاً أنه تغلبَ عليه، وأعاده حسيراً كاسفَ البال.

وقد اعتنى الكوفيون بالكتابِ بعد قراءةِ الكسائي عنايةً فائقةً يحللونه ويدرسونَه ويحتضنونه دائماً بين جوانبهم في النومِ واليقظة، حتى قيل[3] أن كتابَ سيبُويه وُجد بعضُه تحتَ وسادَة الفراء التي كان يجلِسُ عليها.

وفي تصوري أن الكوفيين لم يدرسوا الكتابَ من أجلِ أن يتبعوا ما جاءَ فيه فان التعصُبَ ما زال يملكُ عليهم مشاعِرَهم وإنما درسوه ليستفيدوا من بعضِ ما ورد فيه ولينفذوا إلى آراءٍ وأفكارٍ جديدة، وليستطيعوا أن يقفوا في وجه

(١) مدرسة الكوفة ص ٦٩.

(٢) معجم الأدباء ١١ : ٢٢٨.

(٣) خزانة الأدب ١ : ٣٣٥.

البصريين حين المناظرة، وليتمكنوا من إبرازِ البصريين من خلالِ الكتاب. قال أبو موسى الحامض عن ملازمة الكتاب للفراء: «[1] إنما كان لا يفارقُه لأنه كان يتتبع خطأه ولكنته». وعلى أي حالٍ وبغض النظرِ عن هدف الكوفيين من وراءِ قراءةِ الكتاب، فان مجرد قراءتهم هذه واهتمامِهم به، يعد طريقاً إلى التقارب بين المدرستين، فكان هذا التقاربُ على يدي الأخفش الأوسط.

ب ـ تأليفُ الكتب لهم:

فقد ألف لهم كُتُباً عديدةً منها «معاني القرآن» الذي ألفه بناءً على طلبِ الكسائي الذي «[2] جعله إمامَة وعمِل عليه كتاباً في المعاني» واتَّبعَه الفراءُ بعد ذلك وألّفَ كتابَه المعاني عليهما.

وألفَ لهم كتابَ «المسائل الكبير» وهو أشهرُ كتبه، تلبيةً لطلبِ هشام الضرير تلميذِ الكسائي قال الأخفش: «[3] لما دخلتُ بغداد أتاني هشامٌ الضريرُ فسألني عن مسائلَ عملِها وفروع فرَّعها، فلما رأيتُ اعتمادَه واعتمادَ غيره من الكوفيين على المسائل، عملت كتابَ المسائلِ الكبير فلم يعرفوا أكثرَ ما جاء فيه». وكان ثعلبٌ الكوفيُ قد طلب من أبي حاتم أن ينسخَ له كتابَ «المسائل» وقيل[4] أنه كان يحمله دائماً في يديه.

ج ـ الموقف الوسط بين المدرستين:

وهذا الموقف الوسط ظاهر في منهجه في السماع والقياس والقراءات الشاذة والتمارين غير العملية.

---

(١) مراتب النحويين ص ٧٤.

(٢) معجم الأدباء ١١ : ٢٢٩.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٥.

(٤) المصدر نفسه ص ٧٥.

١ ـ سماع الأخفش:

خرج الأخفش عن سنة مدرسته في السماع، ومال إلى سنة السماع عند الكوفيين، إذ كان يأخذ[١] أحياناً عن أهل الحضر معتقداً: « [٢] أن كلامَهم مضاهٍ لكلام فصحاءِ العربِ في حروفِهم وتأليفِهم »، لكنه كان يستدرك ويقول: « ألا أنهم أخلوا حيناً بأشياء من إعرابِ الكلامِ الفصيح ». وبذلك يكونُ الأخفشُ الأوسط قد وقف موقفاً وسطاً بين ما استنه البَصريون من عدم سماع أحد من أهل الحضر والأعراب الذين سكنوا المدن وبين ما استنه الكوفيون من أخذِهِم عن العربِ جميعاً سواءٌ كانوا في الباديةِ أم كانوا أعراباً ترددوا على الحاضرةِ وتوطنوا في أطرافِها.

٢ ـ قياسه:

كان الخليلُ وسيبويه يسيران على القياسِ الذي أسسا عليه كثرةَ قواعدِهم النحويةِ والصرفية؛ معتمدين في ذلك على الشائعِ في الإستعمالِ على ألسنة العرب، من أمثلةٍ لغويةٍ وشعريةٍ ونحويةٍ وصرفية.

غير أنَّ الأخفشَ خرج على طريقةِ استاذيه، متجهاً نحو طريقةِ الكوفيين فقاس على شواردِ اللغة والشعر، ولم يكن يتحرجُ أحياناً من القياس على المثالِ الواحد الذي وردَ على لسانِ بعضِ العرب. فقد سمع أنهم ينسبون إلى شنؤة فيقولون: شنوئي. بابقاءِ الواو فقاس[٣] على هذا المثال كلَّ ما ورد على وزن « فعولة ». فنسب إلى ركوبة وقال: ركوبي. وإلى حمولة فقال: حمولي. ونسب الى « فعيلة » أيضاً على « فعيلي » بإبقاء الياء فقال في حنيفة: حنيفي. وفي قبيلة: قبيلي. وكأنَ الأخفشَ توقعَ أن يعارضَه الكثيرون فقال: « [٤] فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد ـ يعني شنؤة ـ فإنه جميع ما جاء ».

(١) أنظر الأخفش الأوسط: منهجة وآراؤه النحوية والصرفية ص ٤١ ـ ٤٣.
(٢) الخصائص ٢: ٢٦.
(٣) الخصائص ١: ١١٦.
(٤) المصدر نفسه١: ١١٦.

ليس هذا فحسب وإنما قد يأخذ برأي غير مسموعٍ ولا يقتضيه القياس من ذلك أن مميَّز العشرة فما دَونها حقُه أن يكون جمعَ قلة ليطابق عددَ القلة نحو ثلاثة أفلس وخمسة أثواب وثمانية أجربة، إلا عند اعواز جمع القلة، كقول العرب ثلاثة شسوع، وذلك لفقد القياس في أشسع وأشساع، فأوجد الأخفش ما لم يسمع بالقياس على أفلس فقال: «ثلاثة أشسُع». و«سبعة أشسع». مع أن «أشسع» لم تُسمع ولم تجرِ على قياس. وقد علق ابن يعيش على ذلك فقال: «(٢) فأما ما حكاه - يعني الزمخشري صاحب المفصل - عن أبي الحسن من «أشسع» فهو شاذٌ قياساً واستعمالاً فأما الاستعمال فما أقله، وأما القياس فإن الباب في فِعْل بكسر الفاء أن تجمع على أفعال نحو عِدْل وأعدال، فمجيئه على افعُل على خلاف القياس».

وكثيراً ما كان يخالف سيبويه فيقيسُ على أمثلةٍ رأى سيبويه أن يُقتصرَ على سماعِها دون القياس عليها، من ذلك المصادر التي وردت في الدعاء للانسان أو عليه على ألسنة العرب مثل سقيا، ورعيا، وجدعا، ونقرا، وبعدا، وسحقا، وتعسا، ونكسا، وبؤسا، وخيبة، وتبا، فأجاز (٣) القياسَ عليها على الرغمِ من عدم سماعِ غيرها.

وربما كان أحياناً يعتد بالشاذِ فيذهبُ الى إبطال ما جاءَ ينافي قاعدةً وضعها مستندةً اليه ليبقي هذه القاعدة دون أن يبالي بما يناقضها. فكان يُبدل (٤) الياءَ واواً لسكونِها وانضمام ما قبلها مستنداً على ورود «مضوفة» الشاذة عند سيبويه ومن ذهب مذهبه في قول أبي جندب الهذلي:

وكنتُ اذا جارى دعا لمضُوفةٍ   أُشمرُ حتى يبلغَ الساقَ مئزري

---

(١) المصدر نفسه ١/١١٦.

(٢) شرح المفصل ٦/٣٥.

(٣) همع الهوامع ١/١٨٨.

(٤) شرح المفصل ١٠/٨٢.

وكان يقيس عليها مثل « ترتب » من البيع فيقول « تبوُع » وكان يؤول ما جاء مخالفاً ذلك.

وخلاصةُ القول في القياس والسماع، أن الأخفش وإن كان يُعنى بالقياس عناية فائقة الا أنه كان يجعله في الدرجة الثانية بعد السماع، إذ كان يؤثر السماع عليه يقدمه وهو وإن كان يقيس على الشاذ - كما رأينا - الا أنه لم يبالغ فيه، ولم يُعن نفسه في البحث عنه. ولعلَّ خيرَ قولةٍ له نستطيع تصوير مذهبه في الاثنين - السماع والقياس - تلك التي أوردها ابن جني في خصائصه فقد قال: « [1] واعلم أنك إذا أداك القياسُ الى شيء ما، ثم سمعت العربَ قد نطقت فيه بشيء آخرَ على قياس غيره فدع ما كنت عليه الى ما همُ عليه فان سمعتَ من آخرَ مثل ما أجزته فأنت فيه مخير، تستعمل أيَّهما شئت، فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة، وأعددت ما كان قياسك أداك اليه لشاعرٍ مولَّد، أو لساجعٍ، أو لضرورةٍ، لأنه على قياس كلامهم ».

٣ - اعتماده القراءات الشاذة على مقاييس سيبويه:

كان الأخفشُ الأوسطُ يعنى بالقراءات عناية فائقة جرياً على عادةِ البصريين، غير أنه لم يقبل ما يطابقُ القياس البصريَّ منها فحسب وإنما قبل أيضاً ما لم يجرِ على قياسهم محتجاً لها بأشعارِ العرب الفصحاءِ ومتفقاً في ذلك مع الكوفيين.

فقد أخذ [2] بقراءةِ أبي جعفر: ﴿ [3] يُجزي قوماً بما كانوا يكسبون﴾ مشتقاً منها قاعدة جواز اقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده، واحتج لهذه القراءة بقول الشاعر:

---

(١) ١/ ١٢٥.

(٢) همع الهوامع ١/ ١٦٢، شرح ابن عقيل ١/٤٣٣.

(٣) سورة الجاثية آية ١٤.

لم يُعـــنَ بـــالعليـــاءِ الا سيـــداً ولا شفـى ذا الغـي الا ذو هـــدى

وأخذ [١] بقراءة ابن عامر: ﴿[٢] وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائِهم﴾ بنصب « أولادهم » وخفض « شركائهم »، مشتقا منها قاعدة جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول به، واحتج لهذه القراءة بقول الشاعر:

فـــزججتهـــا بمزجَّـــةٍ زجَّ القلــــوصَ أبي مــــزادَة

فقد فصل الشاعر هنا بين المصدر المضاف « زج » والمضاف اليه « أبي مزأدة » بكلمة « القلوص » المفعول به. وقد ضعف البصريون هذه القراءة بناء على رأي سيبويه القائل إنه لا يجوزُ الفصلُ بين المضاف والمضاف اليه الا بالظرف.

وأخذ [٣] بقراءة حمزة الآية الكريمة: ﴿[٤] والذي تساءلون به والأرحامِ﴾ بـالجر عطفاً على الضمير المجرور بالباء متبعاً في ذلك يونس بنَ حبيب الذي أخذ بها كما مر. بينما ضعَّف بعضُ البصريين هذه القراءة بناء على مذهب سيبويه القائل: إنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الحرفِ الخافض.

وأخذ [٥] بقراءة من نصب « أطهرَ » في قوله تعالى ﴿[٦] هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم﴾ مشتقاً منها قاعدة جواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها فجوز نحو: « هذا زيدٌ هو خيراً منك ».

٤ ـ التمارين غير العملية:

أما في التمارين غير العملية فلم يكن يقفُ عند حد بناءِ أمثلة قياساً على أمثلةٍ

(١) شرح المفصل ٢٢/٣ ـ ٢٣. زججتها: طعنتها. القلوص: الناقة الشابة.
(٢) سورة الأنعام آية ١٣٧.
(٣) همع الهوامع ١٣٩/٢. شرح المفصل ٢٧/٣.
(٤) سورة النساء آية ١.
(٥) همع الهوامع ٦٨/١.
(٦) سورة هود آية ٧٨.

سابقة مسموعة عن العرب فحسب، وإنما كان يبني وزناً لم يثبت عن العرب قط، فكان يذهب الى إجازة بناء الأعجمي مثل « كابُل ». وكان يبني أغرب من هذا البناء فيبني مثل « فعل » من ضرب. وقد قال ابو علي الفارسي: « [1] ان هذا البناء أفحش من بنائه مثل « كابُل ». فان ضُرِب فيه خروج من كسر الى ضم لازم، وهذا غير موجود في كلام العرب لاستثقال الضمة بعد الكسرة، وليس في « كابل » شيء يستثقل مثل ما في « ضُرِب » وانما فيه أنه لم يجيء مثل « فاعل » بضم العين في كلامهم ».

فقد كان يبني ـ اذن ـ جميع ما يُسأل عنه أو يخطرُ له. قال المازني: « [2] وكان أبـو الحسـن الأخفش يُجيـز أن تبنـى على مـا بنـت العـرب وعلى أيٍ مثـالٍ سألتَه، إذا قلت له: ابنِ لي من كذا مثلَ كذا، وإن لم يكن من أمثلة العرب، ويقول: انما سألتني أن أمثل لك، فمسألتك ليست بخطأ وتمثيلي عليها صواب ».

والأخفش في التمارين غير العملية ينهجُ منهجاً مخالفاً لمنهج أستاذيه الخليل وسيبويه اللذين كانا يأبيان الا أن يبنيا أمثلةً قياساً على أمثلة وردت عن العرب ولم يقبلا صوغ شيء قياساً على ما لم يجيء عنهم أو يثبت مثله في كلامهم، لأن ما قيس على كلامهم ـ في رأيهما ـ فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلامهم فليس له معنى في كلامهم. قال المازني موضحاً رأيهما: « [3] ألا ترى أنك إذا سمعت « قام زيد » أجزت أنت ظرف خالد، وحمق بشر. وكان ما قستَه عربياً كالذي قسته عليه، لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرُك اسمَ كل فاعل ومفعول، وإنما سمعتَ بعضا فجاملته أصلاً، وقستَ عليه ما لم تسمع، فهذا أثبت وأقيس ».

---

(١) المنصف ١/١٨٠ ـ ١٨١ وانظر الأخفش الأوسط منهجه النحوي وآراؤه النحوية والصرفية ص ٢٢٤.

(٢) المنصف ١/١٨٠.

(٣) المنصف ١/١٨٠.

ولعل التقاربَ الذي حدث بين الأخفش ومدرسة الكوفة في تطبيق القياس والسماع والقراءات والتمارين غير العملية يظهر في الآراء المبثوثة للأخفش في كتب النحو، إذ تكثر آراؤه[1] التي يتفق فيها مع الكوفيين ويتفقون فيها معه، وقد قمت باحصاءٍ أتبين من خلاله مدى هذا التوافق، ومدى ابتعادِه عن البصريين، فوجدت أنه يختلف مع البصريين في أكثر من أربعةٍ وثلاثين موضعاً، بينما يختلف مع الكوفيين في نحو عشرةِ مواضع، ويتفق معهم في أكثر من خمسة وثلاثين موضعاً. وهو يتفق مع الكسائي وحده في نحو اثني عشر موضعاً، ومع الفراء في نحو أحد عشر موضعاً، مع أنه لا يتفق مع الخليل الا في خمسة مواضع تقريباً، ويختلف معه في نحو عشرة مواضع. ولا يتفق مع سيبويه الا في نحو سبعة عشر موضعاً، ويختلف معه في نحو خمسين موضعاً نحوياً وصرفياً.

وهذا الاتجاهُ الذي اتجهه الأخفش في بغداد جعل الكوفيين يُكنون له التقدير ويعترفون له بزعامة النحويين وسيادة أهل اللغة العربية، رُوي عن الفراء أنه دخل على سعيد بن سلمة فقال سعيد: « [2] قد جاءكم سيدُ أهل اللغة، وسيدُ أهل العربية »، فقال الفراء: « أما ما دام الأخفش يعيش فلا ».

وقال فيه الفراء أيضاً حينما أخبره التوّزي أنه عازمٌ على الخروج الى الري: « [3] أما أنه إن كان خَرَجَ فقد خَرَجَ النحوُ كلّه والعلم بأصولِه وفروعه ». وكان ثعلبٌ يعترفُ له بسعةِ العلم ويقول: « [4] كان أوسعَ الناس علماً ».

اذن لقد أحدث الأخفش تقارباً بين المدرستين وذلك باعتراف الكوفيين له بالزعامة و« [5] صار معظماً في النحو عند البصريين والكوفيين » لقد وقف الموقف الوسط الذي عرفناه وجذب المدرستين اليه وصار هو محورَ المذهبين. ولذلك فإن

(١) أنظر: الأخفش الأوسط منهجه وآراؤه النحوية والصرفية - للتعرف على آرائه.

(٢) إنباه الرواة ٢/٣٩، وفيات الأعيان ٢/١٢٢، مرآة الجنان ٢/٦١.

(٣) مراتب النحويين ص ٤٨.

(٤) أخبار النحويين البصريين ص ٥١، نزهة الألباء ص ٩١، إنباه الرواة ٢/٤٠.

(٥) مراتب النحويين ص ٦٨.

الأخفش الأوسط هو أول بغدادي يظهر بجرأة وقوة على مسرح النحو العربي. وهو الرائدُ الأول والمؤسس الحقيقي للمدرسة البغدادية التي سنراها تظهر فيما بعد. لقد بذر الأخفش بذرتها ووضع الحجر الأساسي لها، ولقن النحويين بعد وجوب الغاءِ التعصب واتباعِ الرأي الصائبِ الذي يقتنعُ العالِم به، ومع أن الوقت الذي ظهرت فيه بغداديةُ الأخفش واتجاههُ الوسط ـ كان مبكراً فالتعصب ما زال مؤثراً وقوياً بين أعلام المدرستين، الا أننا سنرى أن عدداً من النحويين تأثروا به واقتدوا ببعض ما اتجه اليه وبقي التأثر به يزداد تدريجياً حتى ظهرت ثمارُ هذا التأثر بل ثمارُ تأثيره يانعةً في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري.

ومما يدل على ريادةِ الأخفش وتأسيسِهِ للمدرسةِ البغدادية بالإضافة الى الأدلةِ السابقة تلك المكانة التي نجدُها له عند علمائها. فهذا أبو بكر بـنُ الخياط أحد أعلامِها في أواخرِ القرنِ الثالث الهجري وأوائلِ القرن الرابع الهجري يقول فيه: «(١) هذا رجْلَ أشرف على بحرٍ، فهو يتكلم منه بما يريد». وهذا أبو أحمدَ العسكري يقول فيه أيضاً: «(٢) وله نحو كثير، ليس كثيرٌ ممن ينظر في النحو يدْرس كثرة علمه». وهذا ابن السراج يؤلف كتابه «الأصول» مستفيداً ومعتمداً(٣) على كتاب الأخفش «المسائل الكبير»، وسنرى أن ابنَ جني قمةَ المدرسة البغدادية يتأثر بالأخفش تأثراً شديداً في منهجهِ وفي أصولهِ وسنجده يثني عليه ثناءً عطراً في مواضعَ كثيرة، ويشرح له عدة كتب ويستفيد من معظم كتبه في ما يذهب اليه.

الفراء يعدِّل موقف الكوفيين:

لقد حاول الفراءُ (ت ٢٠٨) أن يقتدي بالأخفش فيعدِّلُ من مدرسة

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٤.

(٢) المصون ص ١١٩.

(٣) إنباه الرواة ١٤٩/٣.

الكوفة حينما رآه يعدل من موقفهِ النحوي، ويقفُ وقفاً وسطاً بين المدرستين، وقد دفعه الى محاولة التعديل أيضاً دافعٌ أقوى وأهمّ: وهو ما رآه من تغلبِ البصريين على الكوفيين في المناظراتِ النحوية أمام الخلفاء، مما جعله يخشى سيطرةَ البصريين على بغداد، واستلابَ ما احتفظ به الكوفيون من امتيازات مادية ومعنوية. ولكن المناظرة التي أثرت فيه أكثر من غيرها تلك التي جرت بينه وبين الجرمي والتي « دوت شهرتها في الأوساط النحوية »[1]. وكان موضوعُها ما يراه سيبويه من أن العامل في المبتدأ هو الابتداء، وما يراه الفراء وغيره من الكوفيين من أن العامل فيه هو الخبر، وقد رويت المناظرة على الشكل التالي[2]:

اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيي بنُ زياد الفراء، فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم: زيدٌ منطلقٌ. لم رفعوا زيداً؟ فقال له الجرمي: بالابتداء، فقال له الفراء: وما معنى الابتداء؟ فقال الجرمي: تعريته من العوامل اللفظية. قال له الفراء: فأظهره، فقال: هذا معنى لا يظهر، يريد أنه عامل معنوي. قال له الفراء. فمثله. قال الجرمي: لا يتمثل. قال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل. فقال الجرمي: أخبرني عن قولهم: زيدٌ ضربته. بم وقعت زيداً؟ قال الفراء: بالهاء العائد على زيد. فقال الجرمي: الهاء اسم. فكيف يرفع الاسم؟ فقال الفراء: نحن لا نبالي من هذا فإنا نجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملاً في صاحبه في نحو زيد منطلق. فقال له الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في: زيد منطلق، لأن كل واحد من الاسمين مرفوعٌ في نفسه فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء في ضربته فهي في محل نصب فكيف ترفعُ الاسم؟ فقال الفراء: لم نرفعه به وانما رفعناه بالعائد. فقال له الجرمي: وما العائد؟ فقال الفراء معنى. فقال الجرمي: أظهره. فقال: لا يظهر فقال له: مثله. فقال: لا يتمثل. فقال له الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه ».

---

(١) المدارس النحوية ص ١١٢.

(٢) إنباه الرواة ٨٣/٢.

وقد استطاع الجرمي ببراعةٍ فائقة، ولباقةِ النحوي المتمرسِ في الجدل والمناظرة أن يوقع الفراء - في هذه المناظرة - في الشركِ الذي نصبه له. ولعلَ هذه المناظرة وحدَها تكفي لأن تجعلَ الفراءَ يفكر في تعديلِ موقفِ مدرسةِ الكوفة، واعادةِ النظرِ في منهجها النحوي.

وقد عُرف عن الفراءِ أنه كان[1] يخالفُ على الكسائي في كثير من مذاهبه، وكان يستهتر بالنحويين بمن فيهم الكسائي فكان يقول: « [2] مات الكسائي وهو لا يحسن حدَّ « نعم » و« بئس » و« أن » المفتوحة، ولم يكن الخليل يحسن النداء، ولا سيبويه يدري حد التعجب ».

وقد خرج الفراء على مذهب الكسائي في أمور أربعة هامة:

أ - الإهتمام بالمعنى واللفظ في الاعراب بينما كان الكسائي يهتم بالمعنى دون اللفظ قال ثعلب: « [3] العرب تخرجُ الإعرابَ على اللفظ دون المعاني، ولا يُفسد الاعراب المعنى. فإذا كان الاعرابُ يُفسد المعنى فليس من كلام العرب، وإنما صح قول الفراء لأنه عمل العربية والنحو على كلام العرب فقال: كل مسألة وافق اعرابها معناها، ومعناها اعرابها فهو الصحيح. وإنما لحق سيبويه الغلط لأنه عمل كلام العرب على المعاني، وخلي عن الألفاظ. ولم يوجد في كلامِ العرب ولا أشعار الفحول الا ما المعنى فيه مطبقٌ الاعرابَ والاعراب مطبقٌ للمعنى. وما نقله هشامٌ عن الكسائي فلا مطعن فيه، وما قاسه فقد لحقه الغمز لأنه سلك بعض سبيل سيبويه فعمل العربية على المعاني، وترك الألفاظ. والفراء حمل العربية على الألفاظ والمعاني فبرع، واستحق التقدمة، وذلك قولك: « مات زيد » فلو عاملت المعنى لوجب أن تقول: « مات زيداً » لأن الله هو الذي أماته، ولكنك عاملت اللفظ، فأردت: « سكنت حركات زيد ».

---

(١) مراتب النحويين ص ٧٤.

(٢) بغية الوعاة ١٦٣/٢.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ١٤٣.

ب ـ الاعتمادُ على شعر المحدَثين والاستشهادُ به ـ فقد أجاز [1] الرفعَ بعد « الا » الاستثنائية في الموجب نحو « قامَ القومُ الا زيدٌ » و« انطلق أصحابك الا بكر » ومن هؤلاء الشعراء أبو نواس ومن هم في طبقتهِ. وسنرى البغداديين فيما بعد يكثرون من الاستشهادِ بشعرِ المحدثين فيتفقون مع الفراءِ في ذلك.

جـ ـ ردٌّ بعض القراءاتِ وتقبيحُها ـ وهو يلتقي بذلك مع البصريين الذين كانوا يشـذون القراءاتِ التي تخرُجُ عن قياسهم. فمع أن الفراءَ كان يتحرج أحياناً من رد القراءة فيلجأ الى مقـارنتهـا بـأخـرى والمفـاضلـة بينهما مستخدماً تعبير « [2] أحب الي » أو تعبير « [3] أجود » أو تعبير « أحسن [4] » الا أنه لم يكن يتحرج معظم الأحيان إذا رأى ضرورة التصريح بالرد أو بالتقبيح في بعض الأحيان. فقد رد [5] قراءَة زهيرِ الفرقبي بهمزِ « أدنى » في قوله تعالى: [6] ﴿أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير﴾ إذ كان الفـرقبي يقـرأ « أدنـأ » فقال الفراء: ولم نر العرب تهمز « أدنى » إذا كان من الخسة وهم في ذلك يقولون انه لدانيء خبيث إذا كان ماجناً فيهمزون.

ورد [7] قراءة حمزة: « الا أن يُخافا » بالضم في قوله تعالى: [8] ﴿إلا أن يَخافا ألا يقيما حدودَ الله﴾ فقال: « ولا يعجبني ذلك ».

ورد [9] قراءةَ من قرأ « مِن خلفِهِم » بكسرِ ميم من في قوله تعالى: [10] ﴿فإما تثقفنَّهم في الحرب فشرِّد بهم مَن خلفهم﴾ وقال: « وليس لها معنى أستحبُه مع التفسير ».

---

(١) اللامات ص ١٣.
(٢) انظر: معاني القرآن: ١/٨٨، ٣٧٥، ٤١٦.
(٣) انظر: المصدر نفسه: ١/١٢٤.
(٤) انظر: المصدر نفسه: ١/١٢٤.
(٥) معاني القرآن ١/٤٢.
(٦) سورة البقرة آية ٦١.
(٧) معاني القرآن: ١/١٤٥.
(٨) سورة البقرة آية ٢٢٩.
(٩) معاني القرآن ١/٤١٤.
(١٠) سورة الأنفال آية ٥٧

وقبحَ[1] خفض «الأرحامِ» في قوله تعالى:[2] ﴿الذي تساءلون به والأرحامِ﴾ لأن العربَ لا تَرُدُّ ـ حسب رأيه ـ مخفوضاً على مخفوض قد كنى عنه وأجاز ما قبحه في الشعر لضيقه ومثل عليه بقول الشاعر:

نُعلق في مثل السواري سيوفنا   وما بينها والكعبِ غوطٌ نفائِفُ

وقد قبح الفراء الخفض في هذه الآية في الوقت الذي كان فيه يونس بن حبيب يقبلها كما مر ويقيس عليها.

وقد أجاز[3] أن يُقرأ قولُه تعالى:[4] ﴿وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركاؤهم﴾ ببناء «زين» للمجهول ورفع «شركاؤهم» بفعل مقدر تقديره: زينه لهم شركاؤهم، أو ببناء «زين» للمعلوم وفاعله حينئذ ابليس، ويخفض «شركاء» اتباعاً لـ «أولادهم» ورفض قراءة من قرأ بنصب «أولادهم» وخفض «شركاؤهم» ولم يقبل أن يذكر هذه القراءة ذكراً أو يذكر صاحبها قال: «وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

فزججتُها متمكِّنا   زجَّ القلوصَ أبي مزاده

بشيء، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية».

ولعل في إيراد هذه الأمثلة ما يكفي لاقناعِ الدكتور مهدي المخزومي الذي كان يرى أن الفراء كان يقبل ما يشذذه البصريون ويحتج به ويصوبه فقد قال:[5] «والقراءاتُ المختلفة وان شذَّت في نظرِ نحاةِ البصرة يستشهد بها ويصوبها ويحتج بها».

---

(١) معاني القرآن ١/٢٥٢.
(٢) سورة النساء آية ١.
(٣) معاني القرآن ١/٢٥٢.
(٤) سورة الأنعام آية ١٣٧.
(٥) مدرسة الكوفة ص ١٤٠.

د ـ تخطِئَةُ العربِ: وهوَ يتَّفقُ في هذه الاتجاهِ مع البصريين، فقد كان يقفُ أحياناً لينصَ على غلطِ العرب ويصرّحَ بأنهم قد يغلطون. يقول[1] تعليقاً على قراءة الحسن البصري لقوله تعالى: [2] ﴿ولا أدراكم به﴾ «وربما غلطت العربُ في الحرف اذا ضارعه آخر من الهمز، فيهمزون غير المهموز سمعت امرأة من طيء تقول: رثأث «أي رثيث» زوجي بأبيات ويقولون: لبَّأت «أي ولبيت» بالحج. وحِلأت أي «جليت» السويق، فيغلطون. لأن «حلَّأت» قد يقال في دفع العطاش من الابل ولبَّأت: ذهب إلى اللبأ «اللبن عقب الولادة» الذي يؤكل. ورثأت زوجي ذهبت الى رثيئة اللبن وذلك اذا حلبت الحليب على الرائب».

إذن لقد خرجَ الفراءُ على الكسائي في أمورٍ هامة أربعةٍ هي الاهتمامُ باللفظ والمعنى في الاعراب، الاستشهادُ بشعر المحدثين، ردُّ بعضِ القراءات الشاذة وتقبيحُها، تخطئةُ العرب، وهو في ذلك كلِّه انما يخطو خطوة تتلو خطوَةَ الأخفش الأوسط في التقريب بين المدرستين، ويهيىءُ معه لبزوغ المدرسة البغدادية، ولكن الفراءَ لم يبعد كثيراً في هذا الاتجاه كما ابتعد الأخفش، فقد بقي مشدوداً إلى مدرستِه ومتعصباً لها، وكان متعلقاً بالكسائي وان بدا أنه يهاجمُه، ويتضحُ ذلك في كتابه «معاني القرآن» اذ كان يعتمدُ عليه كثيراً في روايةِ الأشعار، ولغاتِ العرب. وبقي زائد العصبية على سيبويه»[3] يتعمد خلافه حتى في ألقاب الاعراب وتسمية الحروف».

ولم يستشهد الفراءُ بالحديثِ في مجالِ النحو خارجاً عن منهجِ مدرستهِ كما ادعى[4] الدكتورُ أحمدُ مكي الأنصاريِ، بل بقي ملتزماً بمنهجها في هذا الصدد، صحيحٌ أن الفراءُ استشهدَ بالحديثِ ولكنه استشهد به لتوضيح معنى أو لتفسيرِ لفظةٍ من الألفاظِ القرآنية. فقد وضَّحَ[5] قوله تعَالى: [6] ﴿حتى يتبينَ

(١) معاني القرآن ١/٤٥٩.
(٢) سورة يونس آية ١٦.
(٣) مراتب النحويين ص ٧٤.
(٤) الفراء ص ٣٩٣.
(٥) معاني القرآن ١/١١٤.
(٦) سورة البقرة آية ١٨٧.

لكمُ الخيطُ الأبيضُ من الخيطِ الأسود﴾ فقال: « قال رجل للنبي ﷺ: أهو الخيط الأبيضُ والخيطُ الأسود؟ فقال له النبي: « انك لعريضُ القفا هو الليل من النهار ».

ووضح[1] قوله تعالى:[2] ﴿ولو كنتُ أعلمُ الغيبَ لاستكثرتُ من الخير﴾ بقول رسول الله: « ولو كنتُ أعلمُ الغيبَ لأعددتُ لِلسَنَةِ المجدِبة من السنة المخصِبة، ولعرفتُ الغلاء فاستعددتُ له في الرُّخص ».

ووضح[3] معنى « المن » في قوله تعالى:[4] ﴿وأنزلنا عليكم المنَّ والسلوى﴾ بحديث رسول الله، قال الفراء: « بلغنا أن المن هذا الذي يسقط على الثُمام والعُشَر وهو حلو كالعسل، وكان بعض المفسرين يسميه التَرَنجبين الذي نعرف، وبلغنا أن النبي ﷺ قال: « الكمأة من المن وماؤها شفاءٌ للعين ».

ووضح[5] معنى « نُنْسِها » في قوله تعالى: [6] ﴿ما ننسخُ من آية أو نُنْسِها﴾ بحديث الرسول قال: « والنسيانُ ها هنا على وجهين: أحدُهما على الترك نتركها فلا ننسخُها... والوجهُ الآخرُ من النسيان الذي يُنسى، سمع النبي رجلاً يقرأ فقال: « يرحمُ اللهُ هذا أذكرني آياتٍ قد كنتُ أنسيتها ».

وفي نهايةِ المطاف في الحديثِ عن الفراء فإنني أؤكد أن تعديل الفراءِ من منهج مدرسته وخروجه على الكسائي يعدُ مساهمةً فعالةً في التمهيد إلى الطريق الى المدرسة البغدادية التي بذر الأخفشُ الأوسطُ البغدادي ـ كما قلت ـ أول بذورها. إن تعديلَ الفراءِ لمنهجِ مدرستِه التي بقي متعصباً لها وَيَعتَدُّ بزعامتِها ـ

(١) معاني القرآن ١/٤٠٠.
(٢) سورة الأعراف آية ١٨٨.
(٣) معاني القرآن ١/٣٧.
(٤) سورة البقرة آية ٥٧.
(٥) معاني القرآن ١/٦٤ ـ ٦٥.
(٦) سورة البقرة آية ١٠٦.

يُعد أمراً خطيراً في تاريخ مدرسةِ الكوفة، إذا ما عرفنا أن الكوفيين بعدة كانوا يدينون له جميعاً بالولاء ويعترفون له بالفضلِ وعلى رأسهم جميعاً ثعلبٌ الذي يُعَدُّ أبرزَ علماءِ الكوفة، وأشهرَهم بعد الفراء والذي كان يقول:[1] « لولا الفراءُ ما كانت عربية، لأنه حصنها وضبطها، ولولا الفراءُ لسقطت العربية، لأنها كانت تنازع ويدعيها كلُّ من أراد، ويتكلمُ الناسُ فيها على مقاديرِ عقولهم وقرائحِهم فتذهب». وقد كان ثعلبٌ مغرماً بحدودِ الفراء ومسائِلِه فقد قال[2]: « في سنة ستَ عشرةَ ومائتين ابتدأت النظرَ في حدودِ الفراء، وسني ثمانِ عشرة سنة، وبلغت خمساً وعشرين سنة وما بقي عليَّ مسألةٌ للفراء إلا وأنا أحفظها وأحفظ موضعَها من الكتاب، ولم يبق شيء من كتب الفراء في هذا الوقت الا وقد حفظته».

★ ★ ★

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٤٤.

(٢) المصدر نفسه ص ١٦٢.

الفصل الثالث
عودة الصراع بين المدرستين

المازني يستدعى إلى بغداد:

بعد القفزة التي حققها الأخفشُ الأوسط في طريقِ امتزاجِ المدرستين، وبعد التقاربِ الذي أحدثه الفراءُ عن طريقِ تعديلِ المذهب الكوفي، وبعد الهدوءِ الذي ساد العلاقاتِ بين المدرستين، بدأ الصراعُ يدور من جديد على حلبة بغداد، ولكنه بدأ هادئاً في أوله على أيدي تلاميذ الأخفش والفراء، يخلو من العنفِ وحدةِ التعصب وقد يكون ذلك عائداً إلى سببين:

الأول: تأثر هذه البداية بما تحقق من تحسن العلاقات بين المدرستين زمن الاخفش.

الثاني: أن المازني وهو رأسُ أحد جانبي الصراع، لم يكن قدِمَ رغبةً في الاقامة ببغداد طمعاً في منصب أو شرها إلى المال، وإنما قدِم لتحقيق غرض علمي، ليعودَ ثانيةً من حيثُ أتى، ومن هنا فإن الصفاءَ والمودَّة كانا يسودان العلاقاتِ بينه وبين ابنِ السكيت. غير أنَّ الكوفيين كانوا يَعُدون مجزد وجودِ المازني في بغداد تهديداً لامتيازاتهم التي حققوها، ولعل الخلفاءَ والأمراءَ كانوا يلعبون دوراً كبيراً في إثارةِ الحزازات والحساسيات بين أعلام المدرستين، فهم الذين كانوا يستقبلون البصريين وصاروا بعد ذلك يستدعونهم ويعقدون المناظرات بينهم وبين الكوفيين. ومهما كانت العلاقات حسنة وممتازة بين الطرفين، فإن غلبة بصري على كوفي في مجلس خليفة أو أمير أو قائد كفيلة بأن تنسف هذه العلاقات وتستثير الكوفيين جميعاً، وتؤلب مشاعرهم.

وتبدأ قصة[1] قدوم أبي عثمان بكر بن محمد بن عثمان المشهور بالمازني (ت ٢٣٦ هـ) إلى بغداد في قصر الخليفة الواثق حينما غنته جارية من البصرة اشتراها بمائة ألف هذا البيت:

أظلـــومُ لمن مصـــابَكـــم رجلاً أهــــدى السلامَ اليكـــــمُ ظلمُ

ونصبت «رجلا». فاستغرب الواثق وقال لها: قولي «رجل» فقالت: لا أقول إلا كما عُلِّمت. فقال للفتح بن خاقان: كيف هو يا فتح؟ فقال: هو خبر إن كما قال أمير المؤمنين. فقالت الجارية: أخذت هذا الشعر من أعلم الناس بالعربية، فقال: ومن هو؟ قالت: بكر بن عثمان المازني. فأمر الواثق بإشخاصه من البصرة فأُشخص. ولما حضر سأله عن البيت، فقرأه له كما قرأته الجارية، فسأله عن خبر ان فقال «ظلم» وقال للخليفة يا أمير المؤمنين: أما ترى البيت كأنه مُعلَّقٌ لا معنى له حتى يتم بهذا الحرف؟ واذا قال: أظلوم ان مصابكم رجلاً أهدى السلام اليكم، فكأنه ما قال شيئاً حتى يقول: ظلم. فقال له الخليفة: صدقت.

وقد جمع الواثقُ بينه وبين الكوفيين، وتغلب عليهم جميعاً بحضرته. فقد جمع بينه وبين يعقوب بن السكيت، وطلب منه أن يسأله عن مسألة؛ قال المازني[2]: «فقلت له: ما وزن «نكتل» فقال: «نفعل» فقال الواثق: غلطت. ثم قال لي: فسره. فقلت: «نكتل» تقديره: نفتعل نكتيل. فانقلبت الياء ألفاً لفتحة ما قبلها، فصار لفظها «نكتال» فأسكنت اللام للجزم لأنه جواب الأمر، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فقال الواثق: هذا الجواب. لا جوابك يا يعقوب فلما خرجنا قال يعقوب: ما حملك على هذا وبيني وبينك من المودة الخالصة؟ فقلت: والله ما قصدي تخطئتك، ولم أظن أنه يعزب عنك ذلك».

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٩٢ ـ ٩٨. معجم الأدباء ٧: ١١٥.

(٢) مجالس العلماء: مجلس ١٣٧ ص ٣٠٠. طبقات النحويين واللغويين ص ٩٤. معجم الأدباء ١١٧/٧.

ولعل غلبة المازني وتفوقه جعلت بعض الكوفيين يستعلون عليه رينفرون منه فكان يحطم هذا الاستعلاء بالمناظرة وإلزام الخصم قال[١]:

« قلـت لابـن قادم لما كابرني: كيف تقول: « نفقتُك ديناراً أصلح من درهم »؟ فقال: « دينار » بالرفع. قلت: فكيف تقول: « ضربك زيداً خير لك »؟ فنصب زيداً. فقلت له: فرق بينهما. فانقطع ».

ولعل ثقة المازني بنفسه هي التي جعلته يجابه الكوفيين مجتمعين ويناظرهم بحضرة الواثق فيتغلب عليهم. قال:[٢] « وحضرت يوماً، واجتمع جماعة نحويي الكوفة، قال لي الواثق: يا مازني هات مسألة: قلت: ما تقولون في قول الله تبارك وتعالى[٣]: ﴿وما كانت أمك بغيا﴾ لِمَ لم يقل « بغية » وهو صفة لمؤنث؟ فأجابوا بجوابات غير مُرضية. فقال لي: هات. قلت: لو كان « بغي » على تقدير « فعيل » بمعنى فاعلة، للحقتها الهاء. مثل كريمة وظريفة. وإنما تحذف الهاء إذا كانت في معنى مفعوله في نحو امرأة قتيل، وكف خضيب و « بغي » ها هنا ليس بفعيل انما هو « فعول » لا تلحقه الهاء في وصف التأنيث نحو امرأة شكور، وبئر شطون إذا كانت بعيدة الرشاء. وتقدير « بغي » « بغوي » قلبت الواو ياء، ثم ادغمت الواو في الياء، فصارت ياء ثقيلة نحو سيد وميت. فاستحسن الجواب ».

لقد أعجب الواثق بالمازني ووثق به وبلغ من شدة ثقته به أن كلفه باختبار مؤدبي أولاده لمعرفة من كان جديراً بالتأديب فيبقيه، ومن ليس بجدير فيستغني عنهُ قال المازني:[٤] « ثم أمر فجمعوا إلي فامتحنتهم فما وجدت طائلاً وحذروا ناحيتي. فقلت: لا بأس على أحد. فلما رجعت إليه قال: كيف رأيتهم؟ قلت: يفضل بعضهم بعضاً في علوم يفضل الباقون في غيرها. وكل يحتاج إليه. قال لي

(١) معجم الأدباء ١١٦/٧.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٩٤ ـ ٩٥. معجم الأدباء ١١٨/٧.

(٣) سورة مريم آية ٢٨.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٩٨ ـ ٩٩.

الواثق: إني خاطبت منهم واحدا فكان في نهاية الجهل في خطابه ونظره. فقلت: يا أمير المؤمنين، أكثر من تقدم منهم بهذه الصفة، ولقد أنشدت فيهم:

«ان المعلم لا يـــــزال مضعَّفـــــا ولـــو ابتنى فـــوق السماء بنـــاء
مـن علم الصبيـــان أصبـــوا عقلـــه حتى بنى الخلفـــاء والأمـــراء»

لقد كان المازني اذن رفيقاً بالكوفيين، لم يشأ أن يقلل من شأنهم أو يعكر صفو حياتهم، ولم يشأ أن يزحزحهم عما هم عليه. ولو أراد لاستطاع وما كانت هناك صعوبة تحول دون ذلك. وكان الرجل هادئاً رزيناً في مناظرته لهم وكلامه عليهم. وقد تعلق الواثقُ به ورجاه أن يبقى في بغداد فاعتذر عن ذلك أجمل اعتذار قال[1]: «قال الخليفة لله درك يا بكر! كيف لي بك يا بكر! فقلت: يا أمير المؤمنين، ان الغنم والفوز في قربك والنظر إليك ولكني ألفت الوحدة، وأنست بالانفراد، ولي أهلٌ يوحشُني البعدُ عنهم، ويضرُّهم ذلك، ومطالبةُ العادةِ أشدُّ من مطالبةِ الطِباع».

وقد أمر له الواثقُ بألف دينار وكسوةٍ وطيبٍ، وقال له: «لا تقطعنا وان لم يأتِك أمرُنا، ولما عاد إلى البصرة كتب الواثق إلى عاملها أن يدرَّ عليه مائة دينار في الشهر.

وأستطيعُ القولَ ان قدومَ المازني إلى بغـداد يُعَـدُ تحولاً هـامـاً في تـاريـخ المدرستين من حيثُ التنافسُ على بغداد وتحقيقُ الامتيازات. فقد بدأت الكفةُ تميل الآن وبوضوح بارز إلى جانب البصريين وبدأت ثقةُ بغداد بهم تزداد على حساب الثقة بالكوفيين. وبدأ الخلفاء ابتداء من الواثق يستدعون علماء البصرة إذا ما استعصت مسألة نحوية على الحل، من أجل تحكيمهم فيها. فقد استدعى المتوكلُ المازنيَ إلى بغداد ثم استدعى المبردَ بعده الى سامراء، ثم استُدعي المبرد بعد ذلك إلى بغداد من قبل صاحب شرطتها.

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٩٩.

وقد اقترب المازنيُ في آرائِه من الكوفيين واقتربوا منه لكثرةِ ما دار من مناظرات جعلت كلَّ فريق يتمعن ويتبصر ويعاودُ النظر في آراء الفريق الآخر. ولكن المازني لم يبعد عن مدرسته كما بعُد الأخفش، غير أن له قولةً مشهورةً تُعدُّ خطوةً هامةً تتلو خطواتِ الأخفشِ والفراءِ على الطريق إلى المدرسةِ البغدادية. وقد اشتهر بهذه القولةِ وعُدَّت مبدأ أساسياً من مبادئه. وهي في الوقت نفسه مبدأ أساسي من مبادىء المدرسة البغدادية سار عليه جميعُ نحاتها كما سنرى فيما بعد قال[1]: « إذا قال العالم المتقدم قولاً فسبيلُ من بعده أن يحكيه، وان رأى فيه خللاً أبان عنه ودل على الصواب ويكون الناظر في ذلك مخيَّراً في اعتقاد أي المذهبين بان له فيه الحق». اذن لم يكن المازنيُّ يتعصَّبُ لأحدٍ فلا يتبع بصرياً لأنه بصري، أكان رأيهُ خاطئاً أم صائباً، ولا يستنكر قولاً لكوفي أكان قولُه خاطئاً أم صائباً، ولكنه يأخذ القول غاضَّاً النظر عن قائله ويتبصره ويقلبه على مختلف أوجهه، فإذا رآه صائباً وقف مع الحق وصوبه وإذا رآه خاطئاً وقف مع الحق فخطأه، ولعمري إن هذا القول يعبر أدقَّ تعبير عن المبدأ الذي اتخذَتْهُ المدرسةُ البغدادية لها رائداً وهادياً.

وقد كان المازني ملتزماً بقولِه فخرج[2] على البصريين في كثير مما ذهبوا اليه، وكان ينفرد[3] أحياناً كثيرة بآراءٍ ينفذ اليها، وكان يقبل أحياناً الشاذّ إذا رأى أنه يمكن القياسُ عليه وبناءُ قاعدة. فقد قبل[4] أن يقال: « مررت برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدين» وهذا القولُ شاذٌّ خارجٌ على قياس البصريين. وقبل[5] أيضاً بدخول الباء على مفعول كفى واستشهد بالبيت: ليت على الفاعل

(١) اللامات ص ١٩.

(٢) أنظر: ارتشاف الضرب ص ١٥٦، مغني اللبيب ١/١٣٠، المقتضب ٢/٢٩٠، شرح المفصل ٨/٩٥.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/٤٢، ٨٧، ٨٩، ١٤٦، ١٧٥، ١٨٧، ٢٠٧

(٤) الأشباه والنظائر ٢/١٠٧

(٥) سر صناعة الاعراب ١/١٥٢.

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حبَّ النبي محمدٍ ايانا

وهذا البيت شاذ.

وكان المازني يُركب أحياناً من مذهبين حول مسألة نحوية مذهباً ثالثاً وسطاً من ذلك[1] أنه كان يأخذ برأي يونس في رد المحذوف في التحقير فيقول في تحقير «يضع» اسم رجل «يُوضع» مخالفاً سيبويه الذي كان لا يرد المحذوف فيقول «يُضَيْعْ» وكان يأخذ برأي سيبويه في صرف «جوارٍ» علماً، مخالفاً يونس الذي كان لا يصرفه ومن هنا جمع المازني بين المذهبين فصرف على مذهب سيبويه ورد على مذهب يونس المحذوف فقال في مصغر يضع «به يضع» وقال صارفاً اياه» هذا يُويضعُ» ورأيت يويضعاً بالتنوين.

وفي نهاية المطاف حول الحديث عن المازني فإنني أستطيعُ القولَ ان المازني أسهم مساهمةً فعالة بعد الأخفش والمبرد في تقارب المدرستين وفي التهيئة لظهور المدرسة البغدادية ظهوراً فعلياً فيما بعد. تظهر هذه المساهمة في عدم منافسته للكوفيين وفي التقرب اليهم واتخاذ الأصدقاء كصداقته لابن السكيت، وتظهر في عدم عنفه معهم في المناظرات أو محاولةِ الاقلال من شأنهم إلا إذا استعلى أحدٌ عليه وفاخر، وتظهر أخيراً في قولتهِ المشهورة، وما اتخذه من آراء، وما وقف من مواقف وسط.

المبرد يستدعى الى بغداد:

فتح المازني بغداد - كما ذكرت - للبصريين وجعل الخلفاء أمثال الواثق والمتوكل يثقون بهم وبعلمِهم أكثر من ثقتهم بعلم الكوفيين، وقد استمر الخلفاءُ والأمراء والقادة يدعون البصريين إذا ما استعصت مسألةٌ نحوية عن الحل، فقد دعا[2] المتوكل المبرد الى سامراء ليفصل بينه وبين الفتح بن خاقان في قراءةِ قوله

(١) الاقتراح ص ٣٦.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ١٠٩ - ١١٠.

تعالى: ﴿ (١) وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾ والخلاف بينهما على همزة « ان » هل هي مكسورة أو مفتوحة وقد أجزل المتوكل له العطاء وصار المبرد مجالساً له مع البحتري. ولكن الحظ تنكر له وتعثر، فقد قتل المتوكل ولم يعرف أين يتجه وأيَ مسلكٍ يسلك. وإذا بمحمدٍ بن عبد الله بن طاهر صاحبِ شرطةِ بغداد، يدعوه للقدوم الى بغداد، في الوقتِ الذي كان فيه الكوفيون ما زالوا يستحوذون على أذهان الناس في علم النحو، وما زالوا ينفذون الى قصور الخلفاءِ والأمراء يؤدبون أولادهم. وكان ثعلب زعيم الكوفيين آنئذٍ متعصباً شديدَ التعصب لمذهب الكوفيين النحوي، وللمكانة التي كانوا يحتلونها، فكان شديد التربص بمن يحضرُ الى بغداد من البصريين فإذا ما رأى أحداً منهم يجلس يُدرس النحوَ في أحد المساجد أرسل اليه من يفاتشه أمام الناس لِيقطعه عن الجواب ويُحُرجه فيعودَ من حيث أتى، ولم يكن ثعلب يتربص بالبصريين فحسب وانما كان يتربصُ بأي نحويٍ يأتي الى بغداد. مما يؤيد ما ذكرته سابقاً من أن التعصب الكوفي في بغداد لم يكن للبلدة، وإنما كان للامتيازات التي حققها الكوفيون فيها. قال الزبيدي: « (٢) وكان كثيراً ما يردُ الجامعَ قوم خراسانيون من ذوي النظر فيتكلمون ويجتمع الناسُ حولهم، فإذا بصُر بهم ثعلب أرسل من تلاميذه من يفاتشهم فإذا انقطعوا عن الجواب انفضَّ الناسُ عنهم». لكن التربُّص بالبصريين كان أشدَ وأدق لأن هؤلاء يشكلون خطراً حقيقياً وفعلياً على مكانة الكوفيين. وقد ظن ثعلب حينما رأى المبردَ يدرِّس في جامع بغداد بعد صلاةِ الظهر أن علاج المبرد سهل، واجتثاثه هين، فأمر الزجاج وابن الحائك بالنهوض اليه ومناقشته حتى ينقطع عن الجواب، وذهب معهما جمع من الكوفيين « (٣) فلما صاروا بين يديه، قال له الزجاج: أتأذن - أعزك الله - في المفاتشة؟ فقال له أبو العباس: سل عما أحببت. فسأله عن مسألة، فأجابه فيها بجواب

(١) سورة الأنعام آية ١٠٩.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ١١٨.

(٣) المصدر نفسه ص ١١٨ - ١١٩. وانظر: مجالس العلماء مجلس ٧٦ ص ١١٤.

أقنعه، فنظر الزجاج في وجوه أصحابه متعجباً من تجويد أبي العباس للجواب. فلما انقضى ذلك قال له أبو العباس: أقنعت بالجواب؟ فقال: نعم. قال: فإن قال قائل في جوابنا هذا: كذا، ما أنت راجع اليه؟ وجعل أبو العباس يوهن جواب المسألة ويفسده ويعتل فيه، فبقي ابراهيم سادراً لا يحير جواباً، ثم قال: أن رأى الشيخ - أعزه الله - أن يقول في ذلك؟ فقال أبوَ العباس: فإن القول على نحو كذا، فصحح الجواب الأول وأوهن ما كان أفسده به، فبقي الزجاج مبهوتاً، ثم قال في نفسه، قد يجوز أن يتقدم له حفظ هذه المسألة واتفاق القول فيها، ثم يتفق إذا سأله عنها، فأورد عليه مسألة ثانية، ففعل أبو العباس فيها بنحو فعله في المسألة الأولى حتى والى بين أربعَ عشرةَ مسألة. يجيب عن كل واحدةٍ منها بما يقنع، ثم يفسد الجواب، ثم يعود الى تصحيح القول الأول، فلما رأى ذلك ابراهيم ابن السري قال لأصحابه: عودوا الى الشيخ فلست مفارقاً هذا الرجل. ولا بد لي من ملازمته».

لقد استطاع المبرد بعلمه وبراعته الفائقة في تقليب أوجه المسألة الواحدة فكيفما شاء أن يأسر لبَّ الكوفيين، وجعلهم يقفون مبهورين، وأن يجتذب اليه رأس تلاميذ ثعلب وهو الزجاج الذي كان فخوراً [1] بعلم الكوفيين ظاناً أنه قد استغنى به عن غيره، وأنه إذا ما ناظر أحداً به فسيلزمه الحجة وبذلك فقد استطاع المبرد أن يُسقط أول قلعة حصينة من قلاع ثعلب التي كان يعتمد عليها في مهاجمة خصومه، وقد توالى التلاميذ بعد الزجاج ينسلون من مجلسِ ثعلب ليحضروا مجالسَ المبرد.

ولم يكتف المبرد بالانتصار على ثعلب في مجال التدريس في الجامع واجتذاب تلاميذه منه، وإنما حاول التغلب عليه أمام داعيه الي بغداد: محمدٍ بن عبد الله بن طاهر الذي كان يميل الى نحو الكوفيين، وقد تحققت رغبته في ذلك وسوف أروي المناظرة معظمها لما لها من دور فعال وحاسم في الصراع الذي كان يدور

(١) مجالس العلماء مجلس ٧٦ ص ١٦٤.

بين البصريين والكوفيين على بغداد، وبخاصة فإنها أولُ مجلس نحوي دار بين زعيمي المدرستين المبرد وثعلب وبحضرةِ ابن طاهر. قال المبرد: «(١) كان محمد ابن عبد الله بن طاهر رجلاً لا يقبل من العلوم الا حقائقها، وأنه رام نحو الكوفيين، وأنهم يحصلون على الرواية فإذا اختلفوا رجعوا الى الكتب، فقيل له: اجمع بين أحمد بن يحيى وبين هذا البصري، فوعدَنا ليوم بعينه، وكان يوم خميس فبكّرت، وإذا بعضُ الناس - يعني أحمد بن يحيى - قد سبقني، وعلى الباب عليّ بن عبد الغفار الضرير. فقال بعض الناس: من هذا؟ فقيل: هذا الذي يُجمع بينك وبينه لتناظره. فكان أولَ ما بدأني به أن قال: ما يقول سيبويه في كذا وكذا؟ فقلت: كذا وكذا. فقال ليس كما قلت. فسكت. قال: فقال لي عليّ بن عبد الغفار: ما لك قد سكت؟ قلت: وما عسيت أن أقول، رجل يقول ليس الأمر كما قلت، أفأهترهُ. ثم أُذن لنا فلما استقر بنا المجلسُ كان أولَ سؤاله ايانا أن قال: خبراني عن قول الله عز وجل: ﴿(٢) اذ قالوا لقومهم إنا برآء منكم﴾ كم فيه من لغة؟ فقلت: بُرآء مثل كرماء. وبراء على فِعال كرام. فقال أحمد بن يحيى: وبُراءٌ أيها الأمير. فقال: ما تقول يا محمد؟ فقلت: أيها الأمير سله من أين؟ قال: من أين قلت؟ قال: حدثني سلمة عن الفراء: أنه سمع أعرابية تقول: ألا في السوَّة أنتنَّه؟ تريد: ألا في السوءة أنتنه؟ فطرحت الهمزة. قال: ما تقول يا محمد؟ قلت: لا ينسخُ القرآن الا مثلُه ولا الاجماعَ الا مثله. قال: نحو ماذا؟ قلت: كما كان الناسُ يصلون الى بيت المقدس، ثم نسخته الصلاة الى بيت الله الحرام. قال: هات! قلت: ولا ينسخ الضرورة الا مثلُها. قال: كماذا؟ قلت: أن ترى الانسان طفلاً فلا تنازعك ضرورة، ثم تراه غلاماً يفقه فلا تنازعك ضرورة، ثم تراه شيخاً، فقال: فهات الذي أجريت اليه. قلت: لا يترك كتابُ الله وإجماع العرب لقول اعرابية رعناء.

---

(١) مجالس العلماء مجلس ٥٥ ص ١١٩.

(٢) سورة الممتحنة آية ٤.

قال: فخبراني عن توراة ما وزنها؟ قال أحمد بن يحيى: تَفْعَلَه. قال: ما تقول يا محمد؟ قلت: ليس في كلام العرب تَفْعلة الا قليل نحو: تَتفلة، قال: فما هي عندك؟ قلت: فوعلة، وأصله وورية. ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت ووراة ثم قلبت الواو الأولى تاء كما قالوا: تراث وأصلها وراث. وتخمة وأصلها وخمة والتوراة مأخوذة من ورى الزناد، وتقديرها أنها تورى الحكمة. أي تضيء.

قال: فخبراني عن سماء ما أصل ألفها؟ قلت: أصلها سماو، قال: وما دليلك؟ قلت: سماوة وسماوات. قال: فأنشدني في هذا بيتاً، فأنشدته:

وأهتم سيـار مـع القـوم لم يـدع تعـرُّض آفـاقِ السماوِ لـه ثغـرا

.... قال فخبراني عن همزة بين بين ساكنة أم متحركة؟ قال أحمد بن يحيى: لا ساكنة ولا متحركة. قال: ما تقول يا محمد؟ قلت: قوله لا ساكنة قد أقر أنها متحركة، وقوله: ولا متحركة، قد أقر أنها ساكنة فهي ساكنة لا ساكنة متحركة لا متحركة؟ قال: فلم سميت بين بين؟ فقلت: لأنها إذا خففت فقد جعلت بين الهمزة وبين ما منه حركتها».

لقد نال المبرد في هذه المناظرة اعجاب ابنِ طاهر كما نال، المازني اعجابَ الخليفةِ الواثق كما مر مما جعل ابنَ طاهر يقول للمبرد في نهاية المناظرة: «كيف قُرنتم الى هؤلاء؟» فقال المبرد: «كما قُرن معاوية الى علي» قال ابن طاهر: «نعم العلمُ علمكم، الا أنك لا تجعلُ لأحد فضيلة» قال المبرد: «لا أتقلد مقالة متى لزمتني حجة قلت: ما ذنبي. هكذا قال فلان، أنا كما قال الشاعر:

أظـلُّ مـن حبهـا في بيـت جـارتها مـنْ فـاتـه العينُ لم يستبعـدِ الأثـرا

لربما روَّأتُ في الحرف سنة لتصحَ لي حقيقته».

وبلغ من اعجابه به أن ضم ثعلباً الى ولده بعد أن كان له، وضم المبرد الى نفسه، وبذلك يتسلم المبردُ منصب ثعلب ويُحول ثعلب الى منصب أقل وأدنى.

وما حدث لثعلب حدث لتلميذه هارون بن الحائك الذي كان مؤدباً لولد الوزير عبيد الله بن سليمان، فقد جمع [1] هذا الوزير بينه وبين الزجاج تلميذ المبرد. فسأله الزجاج: كيف تقول: ضربت زيداً ضرباً. فقال: ضربت زيداً ضرباً. فقال: كيف تكني عن زيد والضرب؟ فأُفحم ولم يجب، وحار في يده وانقطع انقطاعاً قبيحاً، فصرفه الوزير واختار الزجاج لتأديب ولده.

وبدأ ثعلب بعد ذلك يخشى لقاءَ المبرد ومناظرته، فلما سئل أبو علي الدينوري عن ذلك قال: « [2] لأن المبرد حسنُ العبارة، حلوَ الاشارة، فصيح اللسان بظاهر البيان، وثعلبٌ مذهبه مذهب المعلمين فإذا اجتمعا في محفل حكم للمبرد على الظاهر الى أن يُعرف الباطن». وكان ثعلب « [3] يحفظ كتب الفراء » فإذا حار [4] في الجواب فزع اليه أو الى الكسائي فقال: « قال الفراء » و« قال الكسائي » فإذا « [5] سئل عن الحجة والحقيقة في ذلك لم يفرق في النظر ».

وقد بلغ من شدة النفور بينهما، أن المبرد كان يوصي تلاميذه باطراح كتب الكوفيين كما فعل ذلك مع الزجاج بعد أن أقنعه بالعدول عن المذهب الكوفي، وكان إذا طلب أحدٌ منه مؤدباً لولده بعث اليه أحدَ تلاميذه: فقد بعث الزجاجَ مؤدباً لأولاد بني مادمة حينما طلبوا منه معلماً، وبعثه أيضاً الى عبيدِ الله بن سليمان يؤدب ابنه القاسم. وكان ثعلب يفعل [6] أيضاً ما يفعله المبرد.

ليس هذا فحسب وإنما كانا يهجوان بعضهما، فقد ذكر أن المبرد قال في ثعلب [7].

---

(١) معجم الأدباء ٢٦١/١٩.

(٢) شذرات الذهب ١٩١/٢، معجم الأدباء ٢٦١/١٩.

(٣) مفتاح السعادة ١٨٠/٢.

(٤) انظر مجالس العلماء: مجلس ٥٥ ص ١٢٠، ١٢٢ مجلس ٥٦ ص ١٢٥، ١٢٦.

(٥) المنتظم ١٧٦/٦

(٦) معجم الأدباء ٢٦١/١٩.

(٧) طبقات النحويين واللغويين ص ١١٣.

أقسمُ بـــــالمبتَسم العـــــذب ومشتكـي الصـــبِّ الى الصـــب
لــو كَتَــبَ النحـوَ عـــن الربّ مـــا زاده الا عمـــى قلـــب

فلما سمع ثعلب ذلك رد عليه قائلاً :

اسمعني عبـــدُ بني مسمــــع فصنـت منــه النفسَ والعِــرضـا
ولم أجبــه لاحتقـــاري بـــه ومـن يعض؟ الكلـب ان عضـا

وقد اشترك النحويون في المنافرة فكانوا يفاضلون بينهما ، فبعضهم يفضل المبرد ، وبعضهم يفضل ثعلباً ، قال أحمد بن عبد السلام يفضل المبرد [1] :

رأيـت محمدَ بـن يـزيـد يسمـو الى الخيراتِ في جـــاهٍ وقـــدر
جليسُ خلائـف وغــذيٌّ ملـك وأعلم مــن رأيــت بكــل أمــر
وقـــالــوا ثعلـــب رجـــل عليم وأيـن النجـمُ مــن شمس وبـدر
وقـــالـــوا ثعلـــب يُفتي ويملي وأيـــن الثعلبـــان مـــن الهزبـــر

وقال بعض الشعراء يمدح الاثنين ويبين فضلهما[2] :

يـــا طـــالـــبَ العلم لا تجهلـــن وعـــذْ بـــالمبرد أو ثعلـــبِ
تجد عنــد هـــذيـــن علمَ الورى فلا تـــكُ كـــالجمـــلِ الأجـــربِ
علـــومُ الخلائـــق مقـــرونـــةٌ بهذيـــن في الشرقِ والمغـــربِ

وقد صارت المنافرات بينهما مضرب المثل فقد قال أحد الشعراء [3] :

فـأبـدأننـا في بلـــدةٍ والتقـــاؤنـــا عسيرٌ كـــأنـــا ثعلـــب ومبرد

اقتراب المبرد من مدرسة الكوفة :

على أن هذه الخلافات التي كانت تدور بين المبرد وثعلب ، انما هي خلافاتٌ

---

(١) نزهة الألباء ص ٢٢٤ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ١٥٨ ،وفيات الأعيان ٣/ ٤٤١ .

(٣) مفتاح السعادة : ٢/ ١٥٧ .

ظاهريةٌ شكلية في حقيقتها، وهي خلافاتٌ شخصيةٌ مبعثُها التنافسُ على جذب التلاميذ ونيلِ اعجابهم، ومبعثُها التزاحم على قصور الخلفاء والأمراء، وهذا ملاحظٌ من المناظرات التي كانت تدور بينهما في القصور وفي جامع بغداد.
والحقيقة التي يمكن أن يتوَصل اليها الدارس المتمعن هي أن اقتراباً فعلياً قد حدث بين المبرد ومدرسة البصرة من ناحية بوصفه رئيساً لها، وبين ثعلب ومدرسة الكوفة بوصفه رئيساً لها أيضاً من ناحية أخرى: فقد حاول كلٌّ منهما أن تكون آراؤه معقولة معتدلة ومقبوله في الجامع وفي القصور. وقد حاول المبرد قصارى جهده أن يعتدل في موقفه حتى يستطيع اقناع تلك الفئة من التلاميذ التي كانت تنتشر في بغداد، والتي كانت متأثرة بنحو الكوفة لغياب نحو البصرة عنها فترة من الزمن. ولذلك نرى أن المبرد لا يجد حرجاً من موافقته لآراء الكوفيين وغالباً تلك الآراء التي وافقهم الأخفش فيها، وهو - كما ذكرت رائد المدرسة البغدادية ومؤسسها. ولا يجد حرجاً من الخروج على آراء مدرسة البصرة فيخالف الخليل وسيبويه والجمهور أحياناً. وقد لا يجد حرجاً أيضاً من قبول الشاذ في بعض الأحيان، ان ذلك كله ـ كما قلت ـ من أجل أن يجعل نحو البصرة مقبولاً ومَرضياً عنه في وسطٍ ما زال لنحو الكوفةِ فيه هيمنة وسيطرة.

أ ـ موافقاته للكوفيين:

وافقهم[1] في اجازتهم جر تمييزكم في حال الفصل بينهما بجملة، بينما منع البصريون الجر في كلام نثري أو في شعر. وقد استشهد المبرد على ذلك بقول الشاعر:

كم نالني منهم فضلٍ على عدمِ

ووافقهم[2] مع الأخفش في قولهم: إن الجار والمجرور يرفعان الاسم الواقع

(١) همع الهوامع ٢٥٥/١.
(٢) ارتشاف الضرب ورقة ١٥٩.

مبتدأ إذا تقدما عليه نحو « في الدار زيد »، لأن الأصل عندهم « هل في الدار زيدٌ ؟ » فحذف الفعل، واكتفى بها، وارتفع الاسم بها كما يرتفع بالفعل. والمبرد في هذا انما يخالف البصريين في مبدأ هام من مبادئهم لأن العامل في المبتدأ عندهم تأخر أو تقدم هو الابتداء.

ووافقهم(١) مع الأخفش والمازني في منعهم أن يستعمل اسم الفاعل من العدد المركب، بينما كان يجوز سيبويه ذلك فيبني اسم الفاعل من العدد المركب ويضيف مركباً الى مركب آخر فيقول: « رابع عشر ثلاثة عشر ».

ووافقهم(٢) مع الأخفش في قولهم ان « كذا » تفسر بما يفسر العدد الذي هي كناية عنه، فالأعداد من الثلاثة الى العشرة تميز بالعدد المخفوض فإذا كانت كناية عن عدد من هذه الأعداد كان تمييزها مخفوضاً نحو: « له عندي كذا جوار ». وإذا كانت كناية عن العدد المركب كان تمييزها مفرداً منصوباً، نحو: « له عندي كذا وكذا درهماً » وإذا كانت كنايةً عن المائة والألف كان مفرداً مجروراً نحو « له كذا درهم ». أما البصريون فقد أوجبوا أن يكون تمييز كذا مفرداً، إذا كانت كنايةً عن العدد سواء أكانت مفردة أم معطوفة.

ووافقهم(٣) في اجازتهم زيادة الواو العاطفة لورودها كثيراً في كتاب الله وكلام العرب، كورودها في نحو قوله تعالى:(٤) ﴿حتى إذا جاؤوها وفُتحت أبوابها﴾ فالواو عندهم زائدة. لأن التقدير حسب رأيهم: حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها.

ووافقهم(٥) في اجازتهم نصب المضارع بعد « كما » على أنها بمعنى « كيما »

---

(١) المقتضب ١٨٢/٢، ارتشاف الضرب ورقة ٩٦، شرح المفصل ٣٦/٦.

(٢) ارتشاف الضرب ورقة ١٠٠. الأشباه والنظائر ١١٥/٣.

(٣) همع الهوامع ١٣٠/٢.

(٤) سورة الزمر آية ٧٣.

(٥) شرح الكافية ٢٤٠/٢.

والياء محذوفة للتخفيف، وقد استشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

لا تَظلِمـــوا النـــاس كما لا تظلَمـــوا

أما البصريون فيمنعون، ويقرأون قول الشاعر بالرفع.

وتبعهم[(١)] في اجازتهم فتح همزة «إنَ» في جواب القسم،إذا لم تكن اللام في خبرها، لتأويلهم لها بالمفرد، أي وأقسمت بالله على قيامك، في جملة «بالله أنك قائم»، وقد منع البصريون ذلك.

وتبعهم[(٢)] في قولهم ان فعل الشرط إذا كان ماضياً، فإن جواب الشرط مرفوع جوازاً على حذف الفاء، وذلك نحو «ان قام زيد يقوم عمرو»، بينما قال سيبويه ان نحو «يقوم» في هذه الجملة فعل الشرط وهو على نية التقدم والجواب محذوف.

وتبعهم[(٣)] في قولهم: إن واو «رب» تعمل الخفض بنفسها، بينما العامل في الخفض عند البصريين هو رب المقدرة بعد الواو.

وتبعهم[(٤)] في قولهم ان تقديم خبر «ليس» عليها غير جائز، واحتجوا على ذلك بما جاء في القرآن الكريم، بينما أجاز البصريون تقديمه.

وتبعهم[(٥)] مع المازني في اجازتهم تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً، بينما منع البصريون ذلك وشذذوا ما احتج الكوفيون به.

وتبعهم[(٦)] مع الأخفش في قولهم ان المصدر في مثل جاء زيد ركضاً، وقتلته صبراً، منصوب على المصدرية ولكنه اختلف معهم في التقدير واتبع الأخفش.

(١) شرح الكافية ٢/٣٤٩.

(٢) همع الهوامع ٢/٦٠.

(٣) الانصاف: المسألة ٥٥.

(٤) الانصاف. المسألة ١٨.

(٥) الانصاف: المسألة ١٢٠.

(٦) همع الهوامع ١: ٢٣٨.

فالعامل فيه عندهما فعل محذوف والتقدير يركض ركضاً ويصبر صبراً والجملة حال، وقال الكوفيون العامل فيه الفعل المذكور لتأويله بفعل من لفظ المصدر فجاء ركضاً في تأويل ركض ركضاً.

وتبع [1] بعضهم في القول ان المستثنى منصوب بألا، بينما قال البصريون انه منصوب بالفعل أو بمعنى الفعل بتوسط إلا.

ب ـ مخالفاته لسيبويه والبصريين:

ذهب [2] المبرد وتبعه الزجاج في جواز وصف «اللهم» بمرفوع على اللفظ ومنصوب على الموضع، فجعل «فاطر» في قوله تعالى: [3] ﴿اللهم فاطرَ السموات﴾. ومذهب الخليل وسيبويه أن هذا الاسم وهو «اللهم» لا يوصف لأنه صار عندهما مع الميم بمنزلة الصوت أي غير متمكن في الاستعمال. وقال سيبويه ان «فاطر» في الآية الكريمة على نداء آخر أي «يا فاطر».

وذهب [4] إلى أن جملة الاستفهام في قول الشاعر:

ألا ليت شعري كيف جادت بوصلها

هي في محل رفع خبر «ليت»، والتقدير: ليت علمي واقع بكيف جادت بوصلها بينما ذهب البصريون إلى أن الخبر ملتزم الحذف والتقدير: ليت شعري بكذا ثابت أو موجود، أو واقع، وجملة الاستفهام في موضع نصب بالمصدر، وعلة الحذف كونه في معنى ليتني أشعر.

وذهب [5] إلى أن المثنى والجمع معربان مع لا النافية للجنس، لأنه لم يعهد

---

(١) الانصاف: المسألة ٣٤.
(٢) همع الهوامع: ١/١٧٨.
(٣) سورة الزمر آية ٤٦.
(٤) همع الهوامع ١/١٣٦.
(٥) همع الهوامع ١/١٤٦.

فيهما التركيب مع شيء آخر، بل ولا وجد في كلام العرب مثنى وجمع مهنيان، أما البصريون فمن المعروف أنهم يبنونهما.

ورفض[1] أن تلي الضمائر المتصلة «لولا» فهي لا تتصل بها، وإنما تليها الضمائر المنفصلة نحو أنت، هو، فيقال: لولا أنت، لولا هو. بينما أجاز سيبويه أن تليها الضمائر المتصلة وبوضعها عنده جربها، وكان يرى أن هذه الضمائر اختصت بها كما اختصت حتى والكاف بالاسم الظاهر فيجوز أن يقال لولاي، لولاك، لولاه.

وكان يرى[2] أن الكاف والهاء في عساك وعساه في موضع نصب على أن الواحد منهما خبر عسى، واسمها مضمر فيها مرفوع. أما سيبويه فقد ذهب إلى أن الضمير الذي يتلو عسى انما يكون في موضع نصب، وخبرها يكون حينئذ محذوفاً في محل رفع.

وذهب[3] إلى أن «الآن» مبني، لأنه وقع في أول احواله بالألف واللام، وسبيلُ ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون منكوراً أولا ثم يعرف بهما فبني «الآن» لأنه خالف الأسماء وخرج إلى غير بابه. وكان البصريون ومنهم سيبويه والجرمي والمازني يذهبون إلى أنه مبني لأنه مشابه اسمَ الاشارة. أما الكوفيون فعللوا بناءه بقولهم: إن الألف واللام دخلتا على فعلٍ ماض وهو من قولهم «آن يئين» أي حان.

وكان يرى[4] أن «إنَّ» إذا كُررت فإن الثانية مبتدأ بها وخبرها مضمر، وكان الخليل وسيبويه يريان أنها بدل من الأولى، وقد استشهد سيبويه بقوله تعالى:[5] ﴿أيعِدُكم أنكم اذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مُخرَجون﴾ وكان

(١) الكامل في الأدب ١/١٠٩٧، أمـالي الشجري ١/١٨٠، شرح السيرافي ١/٣٨٨.
(٢) أمالي الشجري ١/١٨٠، الأشباه والنظائر ١/٢٣٩، شرح المفصل ٧/١٢٣.
(٣) أمالي ابن الشجري ٢/٢٦٠، الانصاف: المسألة ٧١.
(٤) شرح السيرافي ١: ٢٦٧.
(٥) سورة المؤمنون: آية ٣٥.

لا يجيز أن يقال: إنه مبتدأ بها، لأنه لا يبتدأ بها في كل موضع وهذا على رأيه من تلك المواضع.

جـ ـ مخالفاته للجمهور:

ذهب [1] المبرد وتبعه الرماني إلى أنه يقاسُ على ما جاء من أسماء الأجناس اذا اختلفت أنواعها، وكان سيبويه والجمهور يمنعون ذلك.

وذهب [2] إلى أن «أل» إذا وجدت مع المفعول لأجله فهي زائدة لأن المراد ذكر السبب فيكفي فيه النكرة. والتصريف زيادة لا يحتاج اليها وقد رد سيبويه والجمهور هذا المذهب.

وذهب [3] إلى أن أسماء الأيام ليست أعلاماً، وأن لاماتها للتعريف فإذا زالت صارت نكرة، بينما مذهب الجمهور أنها أعلام تُوهمت فيها الصفة فدخلت عليها أل، فالسبت مشتق من معنى القطع، والجمعة من الاجتماع، وباقيها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس.

د ـ قياسه على الشاذ:

وهو متأثر في هذا الاتجاه بالأخفش الأوسط، ولكنه لم يكن يبالغ ويكثر. ومن ذلك أنه أجاز [4] دخول حتى على المضمر نحو: جاءني القوم حتى أنت، ورأيت القوم حتى إياك، ومررت بالقوم حتى بك، قياساً على قول الشاعر:

وأكفيه ما يخشى وأعطيه سؤله ... وأُلحقه بالقومِ حتاهُ لاحق

وعلى قول الشاعر:

فلا والله لا يلقي أناسٌ ... فتىً حتاك يا بنَ أبي يزيد

(١) همع الهوامع ١٨٣/٢.
(٢) المصدر نفسه ١٩٤/١.
(٣) المصدر نفسه ٧٤/١.
(٤) شرح الكافية ٣٢٦/٢.

والبيتان كما ذكر الرضي شاذان.

وأجاز [1] اعمالَ ما العاملة عمل ليس إذا فصل بينها وبين اسمها بان، قياساً على قول الشاعر:

بني غدانةَ ما إن أنتمُ ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتُمْ الخزفُ

ومجيء «أن» بعد «ما» غير كافة شاذ كما ذكر الرضي أيضاً.

وفي نهاية المطاف حول الحديث عن المبرد في بغداد فان المبرد وقف موقفاً أكثر اعتدالاً، فاقترب من الكوفيين ـ وان ظهر أنه بعيد عنهم من خلال المناظرات التي عقدها مع ثعلب ـ ولم يوجب على نفسه الالتزام بكل ما قال به البصريون، وهذا يظهر من خلال موافقاته للكوفيين، ومخالفاته لسيبويه والبصريين، ومخالفاته للجمهور، وقياسه على الشاذ في بعض الأحيان. فبذلك يتبين لنا أنه اشترك مع الأخفش والفراء والمازني في المساهمة في التمهيد إلى ظهور المدرسة البغدادية وتهيئة الظروف لبروزها على مسرح النحو العربي.

★ ★ ★

(١) المصدر نفسه ١/٢٦٧.

الفصل الرابع

ظهور المدرسة البغدادية وخصائصها

كيف ظهرت على مسرح النحو:

رأينا في الفصول السابقة كيف بذر الأخفشُ البذرةَ الأولى للمدرسة البغدادية، وقارب بين المدرستين باتخاذِه منهجاً وسطاً ومعتدلاً، وكيف تأثر به النحاةُ الذين أتوا بعده فعدَّل الفراء من موقف مدرسة الكوفة، ووقف المازني والمبردُ بعده موقفاً معتدلاً، فأسهموا مساهمةً فعالةً في التمهيد مع الأخفش الى ظهور المدرسة البغدادية التي لم يكن الظرفُ مواتياً لظهورها، آنذاك، لغلبةِ حدةِ التعصُّبِ على كلا الفريقين، مع أن تقارباً فعلياً غيرَ مرئي كان يحدثُ فعلاً بينهما، ولم تصبح الظروفُ مواتيةً وملائمةً إلا بعد قطعِ هذا المشوار الطويل في التمهيدِ وبعد أن مضى جيلان من أعلام المدرستين بعد الأخفش، فمضى معهما التعصُّبُ، ومبدأ الالتزام، وبعد أن أدت المناظراتُ التي دارت بين المبرد وثعلب وشُهرتِها التي طبقت الآفاقَ إلى استقطابِ تلاميذِ النحو وتوافدِ أعدادٍ كبيرةٍ من شتى أقطارِ العالم الاسلامي للأخذِ عنهما.

وبدأ التلاميذُ يتنافسون في تحصيل العلم تنافساً ليس متأثراً بالتعصب القائم بين المذهبين، وإنما هو تنافسٌ من أجلَ العلمِ المحض ومن أجل التعرفِ على الآراءِ الصائبةِ أنى كان مصدرُها، آراءٍ يقتنعون بها ويستطيعون اقناع تلاميذِهم فيما بعد، فلم يكن أحدُهم يجِدُ حرجاً ولا ضيراً من التنقل بين هذين العالمين، والجلوسِ عند هذا وذاك، ليقارن بين ما سمع، ثم ينخُلُه ويصفي ما يحلو له ويروق، فقد مر معنا كيف ترك الزجاج ثعلباً إلى المبرد حينما وقف مبهوراً أمام اجاباته المقنعة. لم يكن أحدٌ منهم يشعُرُ بأنه ملتزمٌ بأن يبقى مع هذا طيلةَ تلقيه

العلم أو مع ذاك كما كان يفعل البصريون ويفعل الكوفيون، وليس أدل على عدم الالتزام بمذهبٍ أو بعلم أحد مما رُوِي عن أبي علي الدينوري ختن ثعلب، الذي كان يخرج[1] من منزلِ ثعلبٍ ختِنه فيتخطاه ويتخطى أصحابَه ويمضي ومعه محبرتهُ ودفترُه ليقرأ كتابَ سيبويه على المبرد وكان ختنهُ يعاتُبه على ذلك ويقول له: إذا رآك الناسُ تمضي إلى هذا الرجلِ وتقرأ عليه، يقولون ماذا؟» فلم يكن الدينوري يلتفت إليه.

وربما كان أحدُهم لا يستطيعُ الانتظارَ حتى ينتهي مجلسُ المبرد أو ثعلب وإنما كان يخرج قبل أن ينتهي شوقاً إلى سماعِ ما يقولُ الآخرُ حتى لا يفوتُه شيءٌ من قولِ الرجلين: وربما خرج بجوابِ أحدهما عن مسألةٍ نحوية ما ليعرضَه على الآخر، وقد يقوم بالتنقل بينهما لمعرفةِ اجاباتها وردودهما فيُحدثُ مناظرةً بينهما من غيرِ لقاء. وهذا ما كان يفعلُه الأخفشُ الأصغرُ عليُ بنُ سليمان (ت ٣١٥ هـ) قال:[2] «كنت يوماً بحضرة ثعلبٍ فأسرعت القيام قبل انقضاء المجلس فقال لي: أين: ماأراك تصبرُ على مجلس الخُلديّ ـ يريد المبرد ـ فقلت له: لي حاجة. فقال لي: إني أراه يقدم البحتري على أبي تمام فإذا أتيتَه فقل له: ما معنى قول أبي تمام:

أآلفَـــةَ النحيـــــبِ كم افتــراق أظـــلَّ فكـــان داعيـــةَ اجتماعِ

فلما صرتُ إلى أبي العباس المبرد سألته عنه. فقال: معنى هذا أن المتحابين والعاشقين قد يتصارمان ويتهاجران ادلالاً لا عزماً على القطيعة، وإذا حان الرحيلُ وأحسا بالفراقِ تراجعاً إلى الود، وتلاقياً خوفَ الفراق، وأن يطولَ العهدُ بالالتقاء بعده فيكون الفراقُ سبباً للاجتماع كما قال الآخر:

مُتِّعـا بـالفــراقِ يــومَ الفــراق مُستجيريـــن بـــالبكـا والعنــاقِ

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٥٦ ،إنباه الرواة ١/٣٣.

(٢) أمالي الزجاجي ص ٣٨.

كم أسرَّا هـــواهما حَـــذَرَ النـــا ... س وكم كتَّما غليـــلَ اشتيـــاق
فأظل الفـراقُ فـالتقيـا فيـه فـراقٌ ... أتـــاهما بـــاتفـــاق
كيـف أدعـو على الفـراق بحتْـفٍ ... وغـداةَ الفـراقِ كـان التلاقـي

فلما عدت إلى ثعلب في المجلس الآخر سألني عنه فأعدت عليه الجواب والأبيات. فقال: ما أشدَّ تمويهه، ما صنع شيئاً إنما معنى البيت: أن الانسانَ قد يفارقُ محبوبه رجاءَ أن يُقيمَ في سفره، فيعودُ إلى محبوبه مستغنياً عن التصرف فيطولُ اجتماعُه معه، ألا تراه يقولُ في البيت الثاني:

وليســت فـــرحـــةُ الأوبــاتِ الا ... لموقــــوف على تَــــرَح الوداع

وهذا نظيرُ قولِ الآخر بل منه أخذ أبو تمام:

وأطلُبُ بُعْدَ الدارِ منكـم لتقـربـوا ... وتسكبُ عينـاي الدمـوعَ لتجمُـدا

هذا هو ذلك بعينه».

وكان بعضُ التلاميذِ هؤلاء يطلقون أقوالاً تدل على عدمِ الالتزام أو التعصبِ لأحد، فقد قال الزجاج رداً على من لاموه لتركِه ثعلبَ إلى رجل مجهول لا يعرفُ اسمَه في بغداد وهو المبرد قال:[1] «لستُ أقولُ بالذكرِ والخمولِ ولكني أقولُ بالعلمِ والنظر». ولعل هذه القولةَ هي التي اتخذها تلاميذُ تلك الفترةِ رائداً لهم وهي قولةٌ تلتقي في أساسِها مع قولةِ المازني المشهورة. وبالتالي فإن هؤلاءِ التلاميذَ ساروا على الطريقِ نفسها التي سار عليها الأخفشُ الأوسط مؤسسُ المدرسةِ البغداديةِ والتي أسهم في تمهيدِها الفراءُ والمازنيُ والمبرد.

ولما أصبح هؤلاءِ التلاميذُ معلمين صاروا يعلمون ما اختاروه من المذهبين ويجيبون أحياناً بإجاباتٍ بصرية وأحياناً باجاباتٍ كوفيةٍ حسب اقتناعِهم بها. ونُسِب[2] إلى ابنِ كيسان أنه كان يمزِجُ النحويْنِ في تعليمه. وهذا أبو القاسم

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١١٩.
(٢) إنباه الرواة ٥٨/٣.

الزجاجي كان يتبع [1] طريقة وسطاً بين المدرستين في منهجه النحوي. وهذا ابن السراج ألف كتاب «الأصول» وعوّل [2] فيه على مسائل الأخفش الأوسط سعيدُ بن مسعدة والكوفيين وخالف أصولَ البصريين في مسائل كثيرةٍ مع أنه كان ممن يميلون إلى المذهب البصري.

إذن لقد أثمرت البذرةُ التي غرسها الأخفشُ الأوسط في الجيلِ الثالث بعده، أي في تلاميذِ المبرد وثعلب، في الوقت الذي كانت المدرستان النحويتان فيه قائمتين؛ فأصبح في بغدادَ منذُ بدايةِ النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ثلاثُ مدارسَ نحوية مدرسةُ البصرة، ومدرسة الكوفة، ومدرسة بغداد، التي وقف موقفاً وسطاً بين المدرستين وانبثقت من خلالها. فطبقت مدرسةُ بغداد بذلك الاتجاهَ الذي اختطه الأخفشُ الأوسط والذي مهد الفراءُ والمازني والمبرد لتثبيته مع بقائهم مشدودين إلى ما التزموا به. وتحرر أفراد هذه المدرسة من القيود والالتزامات وانطلقوا إلى مجال أرحب وأوسع، اطلعوا على المذهبين بدون تعصب وبدأوا ينتقون ما يريدون من المذهبين وينتخبون ما يقتنعون بصوابه، وقد ينفذون أحياناً إلى آراء وأصول جديدة لم ينفذ إليها أحد قبلهم من أصحاب المذهبين النحويين البصري، والكوفي».

ولما كان لمدرسةِ البصرة ومدرسةِ الكوفة أثرٌ كبيرٌ في تكوين عقلية نحاة بغداد، فإن هؤلاءِ لم يستطيعوا أن يتحرروا تماماً مما اختمر في أذهانهم من آراء المدرستين وعللها. ولم يكن بمقدورهم التجردُ من ذلك والانفلاتُ منه ولذلك فقد بقي تأثرُهم بما أخذوه واضحاً في آرائِهم وفي مذهبهم الجديد. ومن هنا فإننا نرى أن بعض البغداديين كانوا يميلون إلى مدرسة الكوفة دون تعصب على مدرسة البصرة. وأن بعضهم كانوا يميلون إلى مدرسة البصرة دون تعصب على مدرسة الكوفة. ولكن جميع البغداديين يلتقون في وسط الطريق وهو الاعتدال

(١) المصدر نفسه ٢/١٦٠.
(٢) إنباه الرواة ٣/١٤٩.

والموقف الوسط والانتخاب من المدرستين دون تحيز أو تعصب.

وقد بقي الإتجاهان يسيران جنباً إلى جنب غيرَ أن اتجاهَ الميلِ إلى مدرسةِ البصرة هو الطابعُ الذي تغلبَ على نحاةِ المدرسةِ البغدادية واستمر هذا الطابعُ عبر القرونِ المتأخرة يتسمُ به النحوُ العربي في شتى الأقطار سواءً في العراق، أم فارس، أم مصر، أم الأندلس.

وليس غريباً على الإطلاق أن يتخلل المدرسةَ البغدادية تياران مختلفان وكأن سريانَ تيارين في المدرسة النحويةِ سنةٌ تسيرُ عليه أيةُ مدرسةٍ نحويةٍ في اللغةِ العربية، فقد كان يسيرُ في مدرسةِ البصرةِ كما ذكرت سابقاً تياران نحويان أحدُهما: متساهلٌ يُعظِّم لغةَ العرب، ويتزعمُه أبو عمرو بنُ العلاء وثانيهما: تيارٌ متشددٌ يخطىءُ العرب، ويتزعمه ابن أبي إسحاق. وكان يسير في مدرسةِ الكوفةِ أيضاً تياران نحويان أحدُهما متساهل، ومتأثر بمنهج أبي عمروِ بن العلاء، ويتزعمه الكسائي، وثانيهما: متشدد يقبِّح القراءات ويخطىءُ العرب في مواضع كثيرة ويتزعمه الفراء.

إذا ما علمنا أن الزجاجَ (ت ٣١٦ هـ) الذي انتهت[١] إليه رياسة النحو بعد المبرد كان يدرس المذهبين، ويلقي[٢] على تلاميذه مسائلَ على مذهب البصريين والكوفيين، فإننا يمكننا القول إن الزجاج هو رأس الاتجاه البغدادي الذي يميلُ إلى مدرسة البصرة.

إذا ما علمنا أن أبا موسى الحامض (ت ٣٠٥ هـ) الذي ورث نحو الكوفة بعد ثعلب «[٣] فخلفه بعد موته وجلس مكانه» أخذ عن البصريين والكوفيين، وكان يخلط[٤] المذهبين، فإننا يمكننا أن نضعَه على رأس الاتجاه البغدادي الذي

(١) أخبار النحويين البصريين: ص ١٠٣.

(٢) معجم الأدباء ١٨: ٢٠٣.

(٣) نزهة الألباء ص ٣٤١.

(٤) الفهرست: ص ١٢٣، إنباه الرواة: ٢: ٢٢ بغية الوعاة ١: ٦٠١.

يميل إلى مدرسةِ الكوفة.

أما الأخفشُ الأوسطُ سعيدُ بنُ مسعدة الذي وضعته مؤسساً للمدرسةِ البغدادية، وظهر مبكراً قبل أن تُهيأ الظروف لظهورها فيأتي على رأس البغداديين جميعاً سواء أكانوا يميلون إلى مدرسة البصرة أم إلى مدرسة الكوفة.

وما يفهم مما سبق وبالأخص من رئاسةِ الزجاج للإتجاه البغدادي البصري ورئاسة الحامض للإتجاه البغدادي الكوفي أمور أربعة:

الأمر الأول: أن الاتجاهين قد كونا معاً زمن المبرد وثعلب وسارا معاً في آن واحد. وليس كما ذكر [1] الدكتور شوقي ضيف أن ظهور الجيل البغدادي الكوفي كان قبل الجيل البغدادي البصري.

الأمر الثاني: أن المدرسة البغدادية ظهرت ظهوراً فعلياً في بداية النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، بعد أن بذر الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) بذرتها الأولى في أواخر النصف الثاني من القرن الثاني الهجري وأوائل القرن الثالث الهجري وبعد أن مهد لظهورها الفراء والمازني والمبرد وساهموا في ذلك مساهمة فعالة.

الأمر الثالث: أن المدرسة البغدادية ظهرت ظهوراً فعلياً وسارت جنباً إلى جنب مع المدرستين البصرية والكوفية، فكان هناك في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ثلاث مدارس نحوية: مدرسة البصرة، مدرسة الكوفة، مدرسة بغداد.

الأمر الرابع: أن المدرستين البصرية والكوفة قد انتهتا قبيل نهاية القرن الثالث الهجري بسنوات. الأولى بوفاة المبرد سنة ٢٨٦ هـ وبوراثة الزجاج الذي أصبح بغدادياً يميل إلى مدرسة البصرة. والثانية بوفاة ثعلب سنة ٢٩١ هـ وبوراثة الحامض الذي أصبح بغدادياً يميل إلى مدرسة الكوفة.

(١) المدارس النحوية ص ٢٤٦.

رأي القدامى في المدرسة البغدادية:

أن الحديث عن نحاة بغداد وتكوينهم لمذهب خاص بهم ليس حديثاً جديداً، فقد تحدث القدامى عن خروج نحويين في بغداد في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري عن المدرستين البصرية والكوفية. وحديثهُم هذا اعتراف واضح منهم وصريح بظهور مدرسة نحوية مستقلة عن المدرستين المعروفتين. ولكنهم كانوا يتخذون من تعبير «الجمع» أو «الخلط» اصطلاحاً للتدليل على هذه المدرسة حين ينسبون أحد النحاة إليها.

وأول من اعترف بظاهرة «الجمع» أو «الخلط» من القدامى أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) فقد نسب إلى أساتذته النحويين الجمع بين المذهبين قال: «[1] من علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن شقير، وأبوبكر بن الخياط لأن هؤلاء قدوةٌ أعلامٌ في علم الكوفيين وكان أولُ اعتمادهم عليه ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين وهذا القول اعتراف صريح من الزجاجي بأن أساتذته هؤلاء كانوا كوفيين، فخرجوا عن المذهب الكوفي بعد اطلاعهم على المذهب البصري، ثم جمعوا بين المذهبين، أو شكلوا مذهباً آخر يمتاز بأنه يجمع - على حد تعبير الزجاجي - بين المذهبين ويوفق. ومذهب الجمع هذا ليس إلا ما نسميه في عصرنا الحاضر بالمدرسة البغدادية.

أما السيرافي (ت ٣٦٨) الذي يعد من طبقة الزجاجي وتلميذ ابن السراج ومبرملن فقد نسب[2] إلى الثلاثة الذين ذكرهم الزجاجي «الخلط» بين المذهبين وتعبير «الخلط» الذي استخدمه السيرافي شاع استخدامه بين المؤلفين التالين أكثر من شيوع تعبير «الجمع» الذي استخدمه الزجاجي.

---

(١) الإيضاح للزجاجي ص ٧٩.

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ١٠٨ - ١٠٩.

ومع أن الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) صرح بأن ابن كيسان « [١] كان بصرياً كوفياً » وهو اعتراف صريح منه بأن ابن كيسان ليس بصرياً وليس كوفياً وإنما هو بصري كوفي وهو تعبير دقيق وصادق عن بغدادية ابن كيسان - إلا أنه وضعه في الطبقة السادسة من طبقات الكوفيين، وكان الأولى بالزبيدي أن يضعه في مدرسة مستقلة عن المدرستين ما دام صرح بأنه بصري كوفي، وإلا فإنه يناقض نفسه بنفسه. وقد وقع الزبيدي في خطأ آخر حين أفرد لكل من النحويين [٢] واللغويين المصريين، والنحويين [٣] واللغويين القرويين، والنحويين [٤] واللغويين الأندلسيين باباً ولم يفرد للنحويين البغداديين باباً، متجاهلاً، وموزعاً إياهم على المدرسة البصرية والكوفية مع أنهم أولى من هؤلاء بذلك ومع أنه يعترف صراحة بنحاة بصريين كوفيين كما ذكر عن ابن كيسان.

وقد ذكر [٥] الدكتور مهدي المخزومي أن الزبيدي ذكر في كتابه جماعة كبيرة خلطوا المذهبين، غير أن الزبيدي لم يذكر أحداً خلط بين المذهبين ولم يستخدم تعبير « الخلط » قط سوى أنه قال عن ابن كيسان كما مر « كان بصرياً كوفياً » ولعل الدكتور المخزومي التبس الأمر عليه وإنما أراد أن ينسب ذلك إلى ابن النديم.

وبعد ابن النديم (ت ٣٨٥ هـ) أول من أفرد لأعلام المدرسة البغدادية باباً مستقلاً يتلو باب المذهب البصري، والمذهب الكوفي، إذ تحدث عنهم تحت عنوان « [٦] أسماء وأخبار جماعة من علماء النحويين واللغويين ممن خلط بين المذهبين ». وقد ذكر منهم أربعين عالماً ترجم لهم وذكر مؤلفاتهم أولهم ابن قتيبة

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٧٠.
(٢) المصدر نفسه ص ٢٣٣ - ٢٤٥.
(٣) المصدر نفسه ص ٢٤٥ - ٢٧٥.
(٤) المصدر نفسه ص ٢٧٥ - ٣٤٠.
(٥) مدرسة الكوفة ص ٧٠.
(٦) الفهرست ص ١٢١ - ١٣٠.

الدينوري (ت ٢٧٠ هـ) الذي قال عنه انه كان «يغلو في البصريين إلا أنه خلط المذهبين وحكى في كتبه عن الكوفيين. وآخرهم علي بن الحسن الهنائي الملقب بكراع النمل، وعبد الله بن جعفر الملقب بدوسي. إلا أن ابن النديم ضم اليهم جماعة من اللغويين أو الذين اشتهروا باللغة أكثر من اشتهارهم بالنحو أمثال ابن [١] قتيبة الدينوري المذكور، وأبي [٢] حنيفة الدينوري وابن [٣] فارس، وأحمدَ [٤] بن إبراهيم اللغوي الملقب بالرندي الصغير أستاذ ثعلب.

ومع أن ابن الأنباري (ت ٥١٣ هـ) ترجم للنحويين بعد الزبيدي وابن النديم، إلا أنه لم ينسب «الخليط» إلى أحد من النحويين سوى أبي [٥] بكر بن الخياط.

أما ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) فقد نسب «الخلط» في النحو إلى خمسة أعلام، متأثراً في هذه النسبة بابن النديم، وهم عثمان [٦] بن عيسى بن منصور البلطي (ت ٥٩٩) وكلاب [٧] بن حمزة العقيلي (ت ٣٠٠ هـ) وابن [٨] كيسان (ت ٣٢٠ هـ) وابن [٩] الخياط (ت ٣٢٠ هـ) وأبو موسى [١٠] الحامض.

ونسب القفطي (ت ٦٤٦ هـ) «الخلط» إلى أكثر من خمسةَ عشرَ نحوياً منهم بالإضافة الى من ذكرهم ياقوت، إبراهيم [١١] بن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه. ومحمد [١٢] بن عبد الله الكرماني (ت ٣٢٩هـ)، ولغدة [١٣] الأصبهاني. وبندار [١٤] بن عبد الحميد بن لرّة. وهو متأثر في نسبة «الخلط» إلى هؤلاء بابن النديم تأثر ياقوت به. وقد استخدم عبارته في نسبة «الخلط» إلى ابن قتيبة قال:

---

(١) المصدر نفسه ص ١٢١.
(٢) المصدر نفسه ص ١٢٢.
(٣) المصدر نفسه ص ١٢٥.
(٤) المصدر نفسه ص ١٢٥.
(٥) نزهة الألباء ص ٢٤٧.
(٦) معجم الأدباء ١٢/ ١٤١.
(٧) الأدباء ١٧/ ٢٠.
(٨) المصدر نفسه ١٧/ ١٣٧.
(٩) المصدر نفسه ١٧/ ١٤٢.
(١٠) المصدر نفسه ١١/ ٢٥٤.
(١١) إنباه الرواة ١/ ١٧٩.
(١٢) المصدر نفسه ٣/ ١٥٥.
(١٣) المصدر نفسه ٣/ ٤٣.
(١٤) المصدر نفسه ١/ ٢٥٧.

« [1] وكان يغالي في مذهب البصريين إلا أنه خلط المذهبين وحكى في كتبه عن الكوفيين ».

ونسب السيوطي الخلطَ أيضاً إلى ثمانيةِ أعلام منهم: عبد الله[2] بنُ محمد بن سفيان الخزاز (ت ٣٢٥ هـ) الذي أخذ عن المبرد وثعلب وغيرهما. وعبدُالله[3] ابن محمد بن جرو الأسدي (ت ٣٨٧ هـ) الذي أخذ عن الفارسي والرماني والسيرافي. وإبراهيم[4] بن عثمان أبو القاسم بن الوزان القيرواني (ت ٣٤٦ هـ).

وقد ذكر ابنُ خلدون البغداديين بجانب البصريين والكوفيين وصرح بأنهم لهم طريقتُهم المختلفة في التعليم قال في باب النحو: « [5] فالتأليف في هذا الفن أكثرُ من أن تحصى أو يحاط بها، وطرق التعليم فيها مختلفة فطريقة المتقدمين مغايرة لطريقة المتأخرين والكوفيين والبصريون والبغداديون مختلفة طرقهم كذلك.

لقد أصبح الخروج على المدرستين إلى مدرسةٍ ثالثة أو « الخلط » أو « الجمع » بين المذهبين كما قال القدامى ـ موجةٌ تجتاحُ النحويين بعد النصفِ الثاني من القرن الثالث الهجري، وهذا ظاهرٌ من عدد النحويين الجم الذين ذكرهم المؤلفون، وقد دعت هذه الكثرةُ الكثّيَ إلى تأليفِ كتاب في الخلط سماه: « [6] تخلّط المذهبين ».

تأليف كتب لخدمة نحاةِ المدرسة البغدادية:

وقد دفع نشوءُ المدرسةِ البغدادية، وتلهفُ أعلامها إلى الإطلاع على مذهبِ البصريين والكوفيين، لانتخابِ ما يلائمهم، والنفاذِ إلى آراءٍ جديدة من خلال

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ١٤٧.

(٢) بغية الوعاة ٢: ٥٥.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٤٨.

(٤) المصدر نفسه ١/ ٤١٩.

(٥) مقدمة ابن خلدون ١/ ٥٤٧.

(٦) إنباه الرواة ٣/ ٤٠.

ما يطلعون عليه - دفع بعضَ النحويين إلى تأليف كتبٍ هدفُها بسطُ آراء البصريين والكوفيين وأوجهِ الخلاف بينهم، وبسطُ العِلَل والحججِ التي ذهبوا اليها، من أجل أن يصبح كلُ ذلك سهلَ التناول يلبي حاجةَ البغداديين ويساعدهم على الوصول إلى ما يبغون بأقصرِ الطرق ومن هذه الكتب:

١ - اختلاف النحويين لثعلب (ت ٢٩١ هـ).

٢ - المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان (ت ٣٢٠هـ).

٣ - المقنعْ في اختلاف البصريين والكوفيين للنحاس (ت ٣٣٨ هـ)

٤ - كتاب الإختلاف لعبيد الله الأزدي (ت ٣٤٨ هـ).

٥ - الخلاف بين النحويين للرماني (ت ٣٨٤ هـ).

٦ - كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ).

٧ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ).

٨ - التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ).

٩ - الإسعاف في مسائل الخلاف لابن أياز (ت ٦٨١ هـ)

محاولة إنتزاع بعض أعلام المدرسة البغدادية منها:

لقد حاول بعض الباحثين المحدثين أن ينفي البغدادية عن بعض النحويين في القرن الرابع الهجري، لتكنيتهم عن البصريين وتقربهم إليهم في مؤلفاتهم بقولهم «أصحابنا» فادعى[1] الدكتور عبد الفتاح شلبي أن أبا علي الفارسي ليس بغدادياً وإنما هو بصري، واستخدامه هذا التعبير دليل على بصريته. وتبعه الدكتور فاضل السامرائي ونفى[2] البغدادية عن ابن جني لاستخدامه هذا

(١) أبو علي الفارسي ص ١٠٦.

(٢) ابن جني ص ٢٦٨.

التعبير أيضاً.

ولكن هذا السبب الذي نفى الدكتوران بموجبه البغدادية عن الفارسي وابن جني لا يجوز أن يكون واحداً من أسباب النفي لأمرين:

الأمر الأول: أن هذا التعبير «أصحابنا» لا يدل على بصرية النحوي بقدر ما يدل على اتفاقه مع البصريين في الآراء التي يُذكر مع ذكرها هذا التعبير. ولعل الذي يدعم ما أذهب إليه هنا أن ابن جني لم يستخدمها [1] إلا في حديثه عن الآراء التي كان يتفق مع البصريين فيها ولم يستخدمها فيما يختلف معهم من آراء. وكذلك الفارسي.

ومما يدل على أن هذا التعبير لم يكن يقصد منه إلا الإشارة إلى الإتفاق في الرأي وليس إلى المذهب النحوي أن بعض نحاة هذا القرن كانوا يستخدمونه للتعبير عن اتفاق مجموعة من المذهب النحوي على رأي ضد مجموعة أخرى من المذهب النحوي نفسه. ومن ذلك استخدام الزجاجي له في ذكر الخلاف بين الخليل وسيبويه والمازني من جهة وبين أبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر من جهة ثانية حول حركة «مطر» في قول الشاعر:

سلامُ الله يا مطر عليها

فقد قالت المجموعة الأولى بالرفع، وقالت الثانية بالنصب، والمجموعتان تنتميان إلى المذهب البصري. قال الزجاجي: « [2] القول عندي قول الخليل وأصحابه، وتلخيص ذلك أن الإسم المنادى المفرد العلم بني على الضم لمضارعته عند الخليل وأبي عمر الجرمي وأصحابها للأصوات، وعند غيرهما لوقوعه موقع المضمر، فإذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر، فالعلة التي من أجلها بني قائمة، فينوّن على لفظه، لأنا قد رأينا من المبنيات ما هو منون نحو أية وفاق، وما أشبه

(١) أنظر الخصائص ١/ ١٨٨، ١٣٧. وسر صناعة الإعراب: ١/ ٦٣، ٨٥، ١٠، ١١٧، ١٤٥، ١٥٠، ١٧٧، ١٩٨، ٢٦٧، ٢٨٩، ٢٩٠.

(٢) الأمالي ص ٥٤.

ذلك، وليس بمنزلة ما لا ينصرف أصله الصرف » وقد استخدم الزجاجي هذا التعبير هنا مرتين، مرة للإشارة إلى من وافق الخليل من البصريين في بناء مطر، ومرة إلى من وافق الخليل والجرمي في علة بناء المفرد العلم على الضم. والمرتان تدلان دلالة قاطعة على أن هذا التعبير لا يراد به المذهب النحوي، وإنما يراد به الإتفاق حول رأي نحوي معين.

الأمر الثاني: أن هذا التعبير لم يستخدمه الفارسي، وابن جني وحدهما، ولا علماء القرن الرابع الهجري دون غيرهم، وإنما استخدمه النحاة المتأخرون أيضاً. ولو كان كل من يقول عن البصريين « أصحابنا » بصرياً لكان المذهب البصري يمتد إلى القرن الخامس والسادس والسابع والثامن وما تلاها من قرون، لكثرة من قال به. وامتداد المذهب البصري عبر هذه القرون لم يقل به أحد. فقد استخدم هذا التعبير الزمخشري (ت ٥٢٨ هـ) في « المفصل » مراراً. قال في باب الإشتغال: « [1] وكذلك إذا قلت ضربت وضربني زيد رفعته، لإيلائك إياه الرفع، وحذفت مفعول الأول استغناء عنه، وعلى هذا تعمل الأقرب أبداً فتقول ضربت وضربني قومك قال سيبويه: ولولم تحمل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربوني قومك وهو الوجه المختار ... وإليه ذهب أصحابنا البصريون ».

وقال في باب الإضافة: « [2] وقضية الإضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف، وما تقبله الكوفيون من قولهم: الثلاثة الأثواب، والخمسة الدراهم، فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء ».

وقال في باب التعجب: « [3] ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير، ولا فصل، فلا يقال عبد الله ما أحسن، ولا ما عبدالله أحسن، ولا بزيد أكرم، ولا: ما أحسن في الدار زيد، ولا: أكرم اليوم بزيد. وقد أجاز الجرمي

---

(١) ص ٢٠.

(٢) المفصل ص ٨٣.

(٣) المصدر السابق ص ٢٧٧.

الفصل وغيره من أصحابنا وينصرهم قول القائل: ما أحسن بالرجل أن يصدق».

وقال في باب «إن» وأخواتها: «[1] خبر إن وأخواتها هو المرفوع في نحو قولك: ان زيداً أخوك، ولعل بشراً صاحبك، وارتفاعه عند أصحابنا بالحرف لأنه أشبه الفعل في لزومه الأسماء والماضي منه في بنائه على الفتح».

واستخدم هذا التعبير السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) في عدة مواضع. قال في علة إعراب المضارع: «[2] اعلم أن علة اعراب المضارع عند أصحابنا - رحمهم الله - خلافاً للكوفيين - رحمهم الله - هي مضارعته الاسم بعدد الحروف والحركات والسكنات كنحو يضرب وضارب، وبدخول لام الابتداء عليه، ويتبادر الفهم منه الى الحال في نحو: مررت برجل يكتب».

وقال في العامل: «[3] اعلم أن العامل إما أن يكون لفظاً، أو معنى، واللفظ إما أن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، فينحصر العامل في أربعة أنواع كما ترى، ومن حكم كثير من أصحابنا أن الفعل في الألفاظ أصل في العمل دون الاسم».

ومن استخدموا هذا التعبير أيضاً ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) النحوي البغدادي، وأحد نحاة القرن السابع الهجري. قال في باب الحال: «[4] وأما قولهم (كلته فاه الى في) فقولهم «فاه نصب على الحال وجعلوه نائباً هن مشافهة، ومعناه مشافهاً، فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل، والناصب للحال الفعل المذكور الذي هو كلمته، وتقديره كلمته مشافهاً، وليس ثم اضمار عامل آخر فيكون من الشاذ لأنه معرفة بمنزلة الجماء الغفير، ورجع عوده على بدئه، هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين».

---

(١) المصدر السابق ص ٢٧.

(٢) مفتاح العلوم ص ٨٢.

(٣) المصدر نفسه ص ٤٦.

(٤) شرح المفصل ٢/٦١.

ولم يكن النحويون في القرن الرابع الهجري وما بعده، يكتفون بهذا التعبير للتدليل على اتفاقهم مع البصريين وإنما كانوا يذهبون أبعد من ذلك فينسبون أنفسهم اليهم وعلى رأس هؤلاء ابن جني الذي كان يكثر من ذلك. فقد قال في عدم زيادة الواو: « [1] ومن ذلك ما يدعيه الكوفيون من زيادة واو العطف نحو قول الله عز وجل: ﴿ [2] حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها﴾ قالوا: الواو هنا زائد مخرجة عن العطف، والتقدير عندهم فيها: حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها، وزيادة الواو أمر لا يثبته البصريون لكنه عندنا على حذف الجواب أي: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها كذا وكذا صدقوا وعدهم، وطابت نفوسهم، ونحو ذلك مما يقال في مثل هذا ».

وقال في « سر صناعة الاعراب » في باب « الحاء »: [3] فأما قول تأبط شراً:

كـأنما حثحثـوا حصًّـا قـوادمُـه أو أمَّ خشـف بـذي شُـثٍ وطُبـاق

أنه أراد حثثوا، فأبدل من الثاء الوسطي حاء، فمردود عندنا وانما ذهب الى هذا البغداديون وأبو بكر أيضاً معهم ».

وممن نسبوا أنفسهم الى البصريين الأزهري صاحب « شرح التصريح » وأحد نحاة القرن العاشر الهجري. فقد قال في باب الفاعل: « [4] وعند الكوفي جواز تقديم الفاعل عن المسند تمسكاً بنحو قول الزباء:

مـا للجمال مشيُهـا وئيـداً أجنـدلاً يحملـن أم حـديـدا

وجه التمسك أن « مشيها » روى مرفوعاً، ولا جائز أن يكون مبتدأ اذ لا خبر له في اللفظ الا « وئيداً » وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون فاعلاً بوئيداً مقدماً عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعي... وهو عندنا معشر البصريين ضرورة، والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند ».

---

(١) الخصائص ٤٦٢/٢.
(٢) سورة الزمر آية ٧٣.
(٣) ١٩٧/١.
(٤) ٢٧١/١.

وباختصار فإننا نصل من هذا كله الى أمرين:

الأول: أن النحاة في القرن الرابع الهجري، وما بعده كانوا يعبرون عن ميلهم الى المذهب البصري واتفاقهم مع البصريين باستخدام تعبير «أصحابنا» أو بنسبة أنفسهم اليهم.

الثاني: أن الميل الى المذهب البصري هو الاتجاه الذي ساد النحويين في القرن الرابع الهجري وما بعده من قرون متأخرة من ضمنها القرن العاشر الهجري.

وقد حاول بعض الباحثين المحدثين أيضاً أن ينفي البغدادية عن بعض البغداديين، وذلك بسبب ما استعمله من مصطلحات. فذهب[1] الدكتور فاضل السامرائي الى أن ابن جني ليس بغدادياً، وانما هو بصري ومن أدلة بصريته: استخدامه المصطلحات البصرية. غير أن ما ذهب اليه الدكتور فاضل السامرائي لا يعد دليلاً على بصرية أحد، أو كوفية أحد، ذلك لأن المصطلحات البصرية قد طغت في أواخر القرن الثالث الهجري وما بعده على المصطلحات الكوفية، فلم تعد المصطلحات تصلح أن تكون دليلاً على مذهب النحوي، وقد صار النحاة جميعاً يستخدمون المصطلحات البصرية من أجل أن تكون أقوالهم وآراؤهم مفهومة لدى التلاميذ والعلماء، ولدى من تهمه الآراء النحوية، وما يدعم قولي هذا ما قاله الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) قال: «[2] وانما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما سمعنا مما يحتج به عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين، وعلى حسب ما في كتبهم الا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم، والمعنى واحد، لأنا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها، لكان في نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادةٍ في الفائدة، بل لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتُبهم». وقال في موضع آخر: «[3] وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين انا أعبر عنها بألفاظ البصريين».

---

(١) ابن جني ص ٢٦٤.

(٢) الايضاح للزجاجي ص ١٣١.

(٣) المصدر نفسه ص ٨٠.

خصائص المدرسة البغدادية

١ ـ السماع:

كانت المدرسة البصرية تتشدد في الأخذ عن العرب ولم تقبل الا ما سمعته من العرب الفصحاء الذين سلمت: « [1] فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته » وهم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة من « [2] قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ، ومعظمه وعليهم اتكل في الاغراب، وفي الاعراب، والتصريف ثم هذيل وبعضُ الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ». وكانوا يفاضلون بين لغات العرب. بينما كان الكوفيون لا يميزون بين لغات العرب ويأخذون عن جميعهم بدويهم وحضريهم، ولذلك فاخر البصريون على الكوفيين فقالوا: « [3] انما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز ».

أما البغداديون فلم يكونوا يميزون بين لغة وأخرى أو يفضلون ما ورد عن قبيلة على ما ورد عن قبيلة أخرى، فاللغات عندهم كما هي عند الكوفيين كلها يحتج بها، ولا يجوز أن ترد لغة من أجل أن تقبل أخرى؛ فهذا ابن جني البغدادي الذي يمثل المذهب البغدادي في اقواله أبلغ تمثيل يقول: « [4] اللغات على اختلافها كلها حجة: ألا ترى أن لغةَ الحجاز في إعمال ما، ولغة تميم في

---

(١) المدارس النحوية ١٥٩.

(٢) الاقتراح ص ٢٣.

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٩٠.

(٤) المزهر ٢٥٧/١.

تركهِ، كلٌّ منهما يقبلهُ القياسُ؛ فليس له أن ترد احدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحقَّ بذلك من الأخرى، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير احداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشد نسباً بها، وأما ردُّ احداهما بالأخرى فلا، ألا ترى الى قوله ﷺ: «نزل القرآن بسبع لغاتٍ كلها شافٍ كاف». ولذلك فإن الزجاجي السابق لابن جني - وهو بغدادي أيضاً - كان يجيز [1] لغاتِ العرب مهما تنوعت ويحترمها ولا يقبلَ أن يصفها بالشذوذ وان خالفت قياس البصريين.

ولم يخالف البغداديون البصريين في عدم التمييز بين لغات العرب فحسب، وإنما كانوا يأخذون [2] عن الأعراب الذين توطئوا في الحاضرة. وقد ذهب الزمخشري من البغداديين المتأخرين الى أبعد من هذا فكان يرى [3] جواز الاحتجاج بكلام أئمة اللغة وكبار رواتها جاعلاً ما يقولونه بمنزلة ما يروونه.

وكان ابن جني يأخذ عن الأعراب من بني عقيل الذين توطنوا في العراق « [4] وملكوا الكوفة والبلاد الفراتية وتغلبوا على الجزيرة والموصل» وهو مخالف في هذا البصريين ومتقارب مع الكوفيين، ولكنه لم يكن يأخذ الا عن الفصحاء منهم الذين سلمت سليقتهم، ولم يتعرضوا للحن أو لسقطات لسانية، وكان دائماً يسأل هؤلاء الفصحاء ويقف مبهوراً أمام فصاحتهم مقتنعاً بما يقولونه ومحتجاً به. قال يروي اللغة عن أحد هؤلاء ويبين مدى فصاحتهم: « [5] حضرني قديماً بالموصل أعرابي عقيلي جوثي تميمي يقال له محمد بن العسَّاف الشجري، وقلما رأيت بدوياً أفصح منه، فقلت له يوماً شغفاً بفصاحته، والتذاذاً بمطاولته وجرياً

---

(١) انظر الجمل ص ٧٠، ٧١، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤ وصفحات غيرها.

(٢) معجم الأدباء ١٢/١٠٥.

(٣) الكشاف ١/٨٧.

(٤) صبح الأعشى ١/٣٤٢.

(٥) معجم الأدباء ١٢/ ١٠٥.

على العادة معه في ايقاظ طبعه واقتداح زند فطنته: كيف تقول: «أكرم أخوك أباك؟» فقال: كذاك. فقلت له: أفتقول: «أكرم أخوك أبوك؟» فقال: لا أقول «أبوك» أبداً. فقلت: «فكيف تقول أكرمني أبوك؟» فقال: كذاك. قلت: ألست تزعم أنك لا تقول «أبوك» أبداً؟ فقال: ايش هذا؟ اختلفت جهتا الكلام. فهل قوله: اختلفت جهتا الكلام، الا كقولنا نحن: هو الآن فاعل وكان في الأول مفعولاً. فانظر الى قيام هذا الأمر في أنفسهم ولَم تقطع به عبارتهم».

وابن جني يثق بهؤلاء ويرى أنه إذا عدل الفصيح منهم عن لغته: «[1] الى لغة أخرى سقيمة عافها ولم يعبأ بها». ولذلك فقد كان يحاول أن يتأكد من هذا المبدأ الذي يقول به فيجده سليماً، قال: «سألت الشجري صاحبنا هذا الذي قد مضى ذكره - يعني الشجري - قلت له: كيف يا أبا عبد الله تقول: اليوم كان زيدٌ قائماً؟ فقال: كذلك. فقلت فكيف تقول: اليوم إن زيداً قائم؟. فأباها البتة، وذلك أن ما بعد «إن» لا يعمل فيها ما قبلها، لأنها انها تأتي أبداً مستقبلة قاطعة لما قبلها عما بعدها وما بعدها عما قبلها. قلت له يوماً ولابن عم له يقال له «غصن» وكان أصغر منه سناً وألين لساناً: كيف تحقران «حمراء»؟ فقالا: حميراء. قلت: فصفراء؟. قالا: صفيراء. قلت: فسوداء؟. قالا: سويداء. واستمررت بهما في نحو هذا، فلما استويا عليه دسست بين ذلك «علباء» فقلت: فعلباء؟ فأسرع ابن عمه على طريقته فقال: عُلياء. وكاد الشجري يقولها معه، فلما هم بفتح الباء استرجع مستنكراً فقال: «إه عُليبي وأشمّ الفتحة».

وقال في موضع آخر: «[3] وسألته يوماً: كيف تجمع «سرحاناً»؟ فقال: سراحين. قلت: فدكّانا؟. قال: دكاكين. قلت: فقفرطانا؟ قال: قراطين. قلت:

---

(١) المزهر ٢/٢٤٩.

(٢) معجم الأدباء ١٢/١٠٦.

(٣) معجم الأدباء: ١٢/١٠٨.

فعثمان؟ قال: عثمانون. قلت: هلا قلت: عثامين. كما قلت: سراحين وقراطين. فأباها البتة. وقال: ايش ذا؟ أرأيت انساناً يتكلم بما ليس من لغته؟ والله لا أقولهم أبداً. استوحش من تكسير العلمَ اكثاراً له، لا سيما وفيه الألف والنون، اللتان بابهما «فُعلان» الذي لا يجوز فيه فعالين نحو سكران وغضبان».

وخلاصة القول في مذهب البغداديين السماعي: أنهم يقفون وسطاً بين المذهبين، فلا يميزون بين لغات العرب وان كان بعضها يفضل بعضها الآخر، فلا يرفضون أية لغة منها، ولكنهم يجوزون لأنفسهم أن يأخذوا بلغة من غير رفض الأخرى، أو تضعيفها. وكانوا يأخذون عن الأعراب الذين يحيطون بالحواضر والذين توطنوا في بعضها مثل بني عقيل.

وقد كان البغداديون على اطلاع واسع بلغة العرب، ولهم أقوال تدل على ذلك، فكانوا يستطيعون التمييز بين ما جاء وما لم يجيء عنهم. قال الزجاجي في أماليه: «[1] لم يجيء في كلام العربي من الجموع على فُعال الا ستة أحرف من ذلك قولهم: ظِئْر وظُؤار، وعنز ربَّى وأعنز رباب: حديثة النتاج. وتُؤم وتُؤام. وعَرْق وعراق. ورخْل ورُخال، وفرير وفُرار لولد البقرة» وقال أيضاً: «[2] ومما جاء مثنى ولم ينطق له بواحد قولهم: جاء يضرب أصدريه. ويقال للرجل: إذا تهدد وليس وراءه شيء: جاء ينفض مذرويه. وقد يقال له أيضاً مثل ذلك إذا جاء فارغاً لا شيء معه».

٢ ـ القياس:

لقد بنى البصريون قواعدهم على الأعم الأغلب من كلام العرب، فكانوا لا يقيسون على المثال الواحد، أو الأمثلة النادرة إذا ما تعارضت مع الكثرة ويفزعون الى التأويل أو التشذيذ، وقد يلجأون الى رميها باللحن والخطأ. أما

---

(١) ص ٨٢. الظئر: العاطفة على غير ولدها. العرق: العظم إذا أخذ عنه معظم اللحم. الرخل: الأنثى من أولاد الضأن. والذكر حمل.

(٢) الأمالي: ص ٨٢ ـ ٨٣.

الكوفيون فكانوا يقيسون على المثال الواحد، ولأمثلة النادرة - وكانوا مولعين بذلك - ولو تعارضت مع قاعدة من قواعدهم أو أصل من أصولهم.

وقد وقف البغداديون موقفاً وسطاً بين مذهب البصرة، ومذهب الكوفة في القياس - تبعاً للأخفش الأوسط مؤسس مدرستهم - فقد يقبلون المثال الواحد الشاذ عند البصريين وفق مبدأ معين، وبعد مناقشة عقلية له، ومن الممكن عدم قبوله. وقد وضح ابن جني مبدأ المدرسة البغدادية في هذا النوع من الأمثلة وقسمة الى أقسام ومراتب قال: «[1] المسموع الفرد هل يقبل ويحتج به؟ له أحوال:

أحدها: أن يكون فرداً بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع أطباق العرب على النطق به، فهذا يقبل ويحتج به، ويقاس عليه اجماعاً كما قيس على قولهم في شنؤة: شنئى. مع أنه لم يسمع غيره، لأنه لم يسمع ما يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به.

الحال الثاني: أن يكون فرداً بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد، ويخالف ما عليه الجمهور، فينظر في حال هذا المنفرد به فإن كان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس الا أنه لم يرد به استعمال، الا من جهة ذلك الانسان فإن الأولى به في ذلك أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساده. فإن قيل: فمن أين ذلك؟ وليس يجوز أن يرتجل لغة لنفسه؟ قيل: قد يمكن أن يكون ذلك وقع اليه من لغة قديمة طال عهدها وعفا رسمها... فإذا كان كذلك لم نقطع على الفصيح يُسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما دام القياس يعضده، فإن لم يعضده، كرفع المفعول، والمضاف اليه، وجر الفاعل، أو نصبه فينبغي أن يرد، وذلك لأنه جاء مخالفاً للقياس والسماع جميعاً. وكذا إذا كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفاً في قوله، مألوفاً منه اللحن، وفساد الكلام، فإنه يرد عليه ولا يقبل منه، وان احتمل أن

(١) المزهر ٢٤٨/١.

يكون مصيباً في ذلك لغة قديمة فالصواب رده وعدم الاحتفال بهذا الاحتمال.

الحال الثالث: أن ينفرد به المتكلم ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه، والقول فيه أنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته، لأنه إما أن يكون شيئاً أخذه عمن نطق به بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه، على حد ما قلناه فيمن خالف الجماعة وهو فصيح - أو شيئاً ارتجله، فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبق اليه، فقد حكى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سُبقا إليها.

أما لو جاء شيءٌ من ذلك عن فهم منهم، أو من لم ترق به فصاحتـه ولا سبقـت إلى الأنفس ثقته، فإنه يردّ ولا يقبل، فإن ورد عن بعضهم شيءٌ يدفعه كلامُ العرب ويأباه القياس على كلامها، فإنه لا يُقنع في قبوله أن يُسمع من الواحد ولا من العدة القليلة الا أن يكثر من ينطق به منهم فإن كثر قائلوه الا أنه مع هذا ضعيفُ الوجه في القياس فمجازه وجهان:

أحدهما: أن يكون من نطق به لم يُحكِم قياسَه على لغةِ آبائهم.

والآخر: أن تكون أنت قصَّرت على استدراك وجه صحته ويحتمل أن يكون سمعه من غيره ممن ليس فصيحاً، وكثر استعماله له، فسرى في كلامه إلا أن ذلك قلما يقع، فإن الأعرابي الفصيح إذا عُدل به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة عافها ولم يعبأ بها، فالأقوى أن يُقبل ممن شُهرت فصاحتُه على ما يورده، ويحملَ أمرُه على ما عُرِف من حاله لا على ما عسى أن يُحْتَمـل، كما أن على القاضي قبولُ شهادة مِن ظهرت له عدالته، وان كان يجوزُ كِذبُه في الباطن، اذا لو لم يُؤخَذ بها لأدى الى تركِ الفصيح بالشكِ وسقوط كل اللغات».

فالمدرسة البغدادية اذن لا ترفض المثال الواحد كالبصريين قبل أن تنظر فيه، وتناقشه، ولا تقبله وتسلم به كالكوفيين مهما كان مصدره، ومن غير مناقشة، وإنما تقف عنده وتنظر فيه وتتأمله وتدرسه دراسة مستفيضة وهو عندها ثلاثة أصناف:

الأول: مثال لا نظيرَ له في الألفاظ المسموعة ولكن العرب تنطق به وهذا المثال تقبله وتحتج به وتقيس عليه.

الثاني: مثال لا يتكلم به إلا فرد واحد من العرب مخالفاً الجمهور غير مخالف القياس وهذا المثال تُحسن الظن به وتأخذه، أما اذا خالف القياس رددته ولم تقبل به.

الثالث: مثال لا يتكلم به الا فرد واحد من العرب لم يسمع من غيره ما يخالفه، أو يوافقه، وهذا المثال إذا كان الناطق به فصيحاً قبلته وأخذت به، وان كان هذا الناطق يخلو من الفصاحة غير موثوق به رفضته، ولم تعتد به، ولم تقس عليه.

وقد قبل[1] ابن جني بناء على المبدأ الذي وضعه، ما قبله الأخفش الأوسط مؤسس المدرسة البغدادية وهو النسبة الى شنوءَة: شنوئي بابقاء الواو. فقد قاس الأخفش كل ما ورد على وزن «فعولة» على هذا المثال، فنسب الى ركوبه: ركوبي. والى حمولة: حمولي. ونسب إلى «فعيلة» أيضاً على «فعيلي» بابقاء الياء نحو: حنيفة: حنيفي. قبيلة: قبيلي. وقد قال الأخفش يفسر ذلك: «فإن قلت انما جاء هذا في حرف واحد ـ يعني شنوءة ـ فإنه جميع ما جاء». ولقد علق ابن جني على هذه القولة الذكية بإعجاب فقال: «ما ألطف هذا القول من أبي الحسن، وتفسيره أن الذي جاء في فعولة» هو هذا الحرف، والقياس قابلة، ولم يأت فيه شيء ينقصه، فإذا قاسه الانسان على جميع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً فلا غرو ولا ملام».

وقبل البغداديون بالاضافة إلى المثال الفرد القياس على النادر الشاذ من الأمثلة مخالفين البصريين في ذلك أيضاً. فكان الزجاجي يرى[2] أن «أمس» قد تأتي مبنية على الفتح قياساً على قول الشاعر:

(١) الخصائص ١/١٦٦.

(٢) شرح الكافية ٢/١٢٦.

رأيـــت عجبـــاً مـــذ أمســـا عجـائــزاً مثـــل السعـــالى خمســـا

وجوز [1] ابن جني متبعاً الأخفش أن يتصل ضمير المفعول به بالفاعل المتقدم قياساً على قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير فيه:

لما رأى طـالبـوهُ مصعبـاً ذُعـــروا وكـاد لـو سـاعـد المقـدور ينتصر

فقد اشتمل الفـاعـل « طـالبـوه » على ضمير يعـدو على المفعـول المتـأخـر « مصعباً »، وقياساً على قول الشاعر:

كسا حلمُـه ذا الحلم أثـوابَ سـؤددٍ ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجـد

فقد اشتمل الفاعـل « حلمـه » على ضمير المفعـول بـه المتـأخـر « ذا الحلم » وكذلك « نداه » على المفعول به « ذا الندى »، وقياساً على قوله سليط بن سعد:

جزى بنـوه أبـا الغيلان عـن كِبَـر وحُســنِ فعـلٍ كما يُجــزى سنمارُ

فقل اشتمل الفاعل « بنوه » على ضمير المفعول به المتأخر « أبا الغيلان ».

أما البصريون فقد منعوا ذلك وقالوا إن اتصال الضمير في هذه الحالة شاذ لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظاً، والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل، وأولوا ما ورد في ذلك بما يتفق ومذهبهم.

وكذلك فقد جوز [2] الفارسي متبعاً الأخفش الأوسط دخول « أل » على الفعلِ المضارعِ قياساً على قول الشاعر:

يقول الخنى وأبغضُ العجـم نـاطقـاً إلى ربنـا صـــوت الحمار اليُجَـــدَّعُ

وقد ذكر صاحب « خزانة الأدب » أن « أل » لم يسمع دخولها على الفعل المضارع إلا في اليجدع واليتقصع وفعل وفعلين آخرين.

وجوز [3] الزمخشري ـ أحد البغداديين المتأخرين ـ أن يتقدم معمول مضاف

---

(١) شرح ابن عقيل ٤١٨/١ وما بعدها.

(٢) خزانة الأدب ١٤/١.

(٣) همع الهوامع ٤٩/٢.

« غير » عليها مطلقاً نحو: زيدٌ عمراً غيرُ ضارب. قاسا على قول الشاعر:

فتى هـو حقـاً غير ملـغٍ ضريبـةً   ولا يتخـذ يـومـاً سـواه خليلا

وهذا البيت نادر مثله عند البصريين فلا يقاس عليه.

وجوز [1] الزجاج وابن السراج والزمخشري من البغداديين إعمال كأن وليت ولعل إذا اتصلت بها « ما » قياساً على ما سمع من اعمال « أن » المتصلة بها، بينما منع سيبويه والبصريون القياس واكتفوا بما سمع.

ولم يكتف البغداديون بالقياس على المثال المفرد أو النادر فحسب، وإنما كانوا يقيسون أحياناً على غير مثال، أو يقيسون من غير اعتماد على سماع. فقد أجاز [2] ابن جني اظهار العامل إذا كان من العوامل التي تقدر من الأفعال العامة نحو كائن، أو حاصل مثل: زيد في الدار، فجائز على مذهبه أن يقال: زيد كائن في الدار، من غير اعتماد على سماع. أما الجمهور فكان يرفض ذلك ويمنعه.

وأجاز [3] الزمخشري عدم الفصل بين إن المؤكِّدة والمؤكَّدة اعتمادا على قول الشاعر:

إن الـكـريـم يحلم مـا لم   يـريـن مـن أجـاره قـد ضيما

وكان ابن مالك يقول في رأي الزمخشري هذا: وقوله مردود لعدم امام يستند إليـه، أو سماع يعـول عليـه، ولا حجـة لـه في هـذا البيـت فـإنـه مـن الضرورات».

اذن لقد كان منهج البغداديين القياسي يتضمن في أغلب الأحيان وليس في كل الأحيان القياس على المثال الواحد، وعلى النادر، وعلى غير سماع. وهم في هذا يتبعون الأخفش الأوسط فيكون منهجهم منهجاً وسطاً معتدلاً بين منهج البصريين والكوفيين.

---

(١) شرح التصريح ١/٢٢٥.
(٢) شرح الكافية ١/٩٣.
(٣) شرح التصريح ٢/١٣٠.

٣ ـ القراءات الشاذة:

ليس هناك شك في أن القرآن الكريم أفصحُ ما نطقت العرب به. وهو الينبوع الأعظم، والدليل الأسلم في تقرير قواعد النحو وتحرير مسائله، فكثر استشهاد النحاة به، واعتمادهم عليه. وقد اتفق النحاة على صحة الاحتجاج بقراءاته المختلفة يقول السيوطي:[١] «فكل ما ورد أنه قرىء به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا، أم آحاداً، أم شاذا وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً؛ بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحر بعينه وان لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه».

غير أن البصريين كانوا لا يقرون الاحتجاج بالقراءة الشاذة بل وكانوا يرفضونها، وقد يكون السيوطي عنى «بالناس» هنا الكوفيين عدا الفراء ـ والبغداديين الذين اتبعوا الكوفيين، والأخفش الأوسط في الاحتجاج، والاعتداد بها.

فقد كان البغداديون يرون أن القرآنَ محكمٌ لا يتكلم العربُ بشيء أجودَ منه، فكان الزجاج البغدادي يقول:[٢] «القرآنُ الكريمُ محكم لا لحن فيه بشيء يتكلم العربُ بأجود منه في الاعراب». وكان ابنُ جني يرى أن الشاذ قد يكون مساوياً في الفصاحةِ للجميع عليه، ومدعوماً بالرواية التي تثبت صحته ورسوخه، فلا يجب على هذا الأساس ردُه أو الغضُ منه قال:[٣] «إلا أنه مع خروجه عنها ـ عن القراءات السبع ـ نازعٌ بالثقةِ الى قرائه محفوفٌ بالروايات من أمامِه، وورائِه، ولعله أو كثيرا منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه، نعم وربما كان فيه ما تلطف صنعتُه، وتعنُفُ بغيرِه فصاحتُه وتمطوه قوى أسبابِه وترسو به قدمُ

(١) الاقتراح ص ١٧.

(٢) المواهب الفتحية ٨٢/٢. اللغة والنحو للدكتور عباس حسن ص ٩٨.

(٣) المحتسب ٣٢/١.

إعرابه... ولسنا نقول ذلك فسحاً بخلاف القراءِ المجتمع في أهل الأمصار على قراءتِهم، أو تسويغاً للعدول عما أقرته الثقاتُ عنهم، لكن غرضَنا منه أن نُريَ وجهَ قوةِ ما يُسمى الآنَ شاذا، وأنه ضاربٌ في صحة الرواية بجرانه آخذٌ من سمتِ العربية مهلةَ ميدانه، لئلا يرى مرأى أن العدولَ عنه انما هو غضٌ منه أو تهمةٌ له».

ويحرص ابن جني أن يبين سببَ قبولِ الشاذ بالاضافةِ الى دعمِ الرواية له، فيرى أن من أقوى الأسبابِ روايتُه عن الرسولِ، ولأنَّ الله أمر بالأخذ به يقول:[1] «ومعاذ الله وكيف يكون هذا - رفض الشاذ - والرواية تنمية إلى رسول الله ﷺ، والله تعالى يقول:[2] ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه﴾، وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ: وأخذه: هو الأخذ به، فكيف يسوغ مع ذلك أن ترفضه وتجتنبه، فإن قصر شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله ﷺ، فلن يقصر عن وجه من الاعراب داع إلى الفصحة والاسهاب، إلا أننا وان لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه وتتابع من يتبع في القراءة كل جائز رواية ودراية، فإنا نعتقد قوة هذا المسمى شاذا، وأنه مما أمر الله تعالى تقبله، وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبيب إليه، ومرضيٌّ من القول لديه، نعم وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه اعراباً وأنهض قياساً إذ هما جميعاً مرويان مسندان إلى السلف رضي الله عنه».

وابن جني لا يعبر في هذا القول عن رأيه هو وإنما عن نحاة المدرسة البغدادية، وبخاصة الفارسي أستاذه الذي كان ينوي أن يؤلف كتاباً في القراءات الشاذة يحتج لها، ويدافع عنها، الا أن الأجل عاجله فتولى ابن جني هذه المهمة التي كان الفارسي ينوي تحقيقها. قال ابن جني:[3] «على أن أبا علي رحمه الله قد كان

---

(١) المصدر نفسه ١/٣٣.

(٢) سورة الحشر آية ٧.

(٣) المحتسب ١/٣٤.

وقتاً حدث نفسه بعمله ـ الاحتجاج للقراءات ـ وهم أن يضع يده فيه ويبدأ به فاعترضت خوالج هذا الدهر دونه، وحالت كبواته بينه وبينه هذا على ما كان عليه من خلو سربه وسروج فكره وفروده بنفسه. وانبتات علائق الهموم عن قلبه».

ولكنه يجب ألا يفهم أن ابنَ جني وغيرَه من البغداديين كان يقبل الشاذ على علاته دون دراسة أو دعمٍ بأدلة مروية، وانما كان يرجعُ بالقراءة إلى اللغة ليلتمس دليلاً يقيسها عليه، وقد يتقصى مجموعة أدلة للاطمئنان بالأخذ بها، فإذا لم يجد دليلاً أو مجموعة أدلة تسندها ورأى أن الطريق إلى دعمها لا يأتي إلا بالتكلف والاعتساف لم يجد حرجاً من ردها وتضعيفها، فقد قال [١] في قراءة ابن محيصن (ثم اطَّرُّه الى عذاب النار) بادغام الضاد في الطاء: «هذه لغة مرذولة» وقال في قراءة أبي جعفر يزيد: (للملائكةُ اسجدوا) بضم التاء: «هذا ضعيف عندنا جدا».

أما الزمخشري من البغداديين فكان يقف موقفاً مختلفاً أشبه بموقف الفراء المختلف عن موقف الكوفيين من القراءات الشاذة. فكان الزمخشري يلحن القراءات ويقبحها فقد رفض [٢] قراءة «معائش» بياء صريحة في قوله تعالى: [٣] ﴿وجعلنا لكم فيها معايش﴾ وقال: «ان تصريح الياء فيها فيها خطأ والصواب الهمزة أو اخراج الياء بين بين».

ورفض [٤] قراءة ابن عامر برفع «قتل» «ونصب» أولادهم «وجر» «شركائهم» بالاضافة، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف في قوله تعالى: ﴿وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم﴾ فقال

---

(١) المصدر نفسه ١/١٠٦.

(٢) الكشاف ٢/٥٧٤.

(٣) سورة الأعراف: آية ١٠.

(٤) الكشاف ٢/٧١.

الزمخشري: «أما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات في الشعر لكان سمجاً مردودا كما سيج ورد:

زجَّ القلـــوصَ أبي مَـــزادة

فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته».

لقد كان البغداديون اذن يقبلون من القراءات الشاذة ما دعمته الرواية وقام عليه الدليل، فيضعونه حينئذ في مركز قوي لا يقل عن مكانة الفصيح الذي يقاس عليه، ولكنه إذا أعوزها الدليل ولم يعثر على سند لها رفضت وردت ـ عدا الزمخشري الذي كان يميل إلى رفض الشاذ ويبالغ في رفضه، فيقبحه، ويستهجن القراءة به. والبغداديون بذ كل في موقف بين البصريين الذين يرفضون الشاذ أصلاً ويؤولونه دون الوقوف للمناقشة وبين الكوفيين الذين يقبلونه على علاته دون مناقشة ودون لجوء إلى عناء البحث والتمحيص.

٤ ـ الاحتجاج بالحديث:

كان النحاة الأوائل من بصريين وكوفيين يحتجون بالحديث النبوي في مواطن قليلة وبعد تحرج شديد لأسباب كثيرة(١).

أما البغداديون فقد خرجوا في القرن الرابع الهجري على المبدأ الذي سار عليه البصريون والكوفيون فاتخذوا من الحديث مصدرا من مصادر السماع الأساسية واحتجوا به في مواطن كثيرة.

احتج به الزجاجي في جزم فعل الأمر للمخاطب قال: « (٢) وإذا كان الأمر للمخاطب باللام كان مجزوماً بها كقولك: لتخرج يا زيد، ولتركب يا عمرو

---

(١) انظر بحثي الذي نشرته بعد مناقشة الرسالة هذه بعنوان «احتجاج النحويين بالحديث النبوي المنشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني العدد ٣، ٤.

(٢) الجمل ص ٢١٦.

وهي لغة جيدة، روي أن رسول الله ﷺ قرأ [1](فبذلك فليفرحوا)وقال عليه السلام في بعض المغازي: « لتأخذوا مصافكم».

ويعد أبو علي الفارسي في طليعة من أكثروا من الاحتجاج بالحديث من البغداديين فقد احتج بأكثر من اثني عشر حديثاً في كتابه « الشيرازيات » وحده.

ومن ذلك أنه احتج [2] به على أن « تبا » أصلها « تبأ » قال: « والقول فيه عندي أن « تيا » إنما هو « تبأ » أي تفخر وتتكبر على نظرائك وفي الحديث: « لولا باؤ فيه »».

واحتج به على قوله ان عين « هار » واو. قال: [3] « فأما الدلالة على أن عين الكلمة واو، فهار يهور وفي الحديث: « حين تهوَّر الليل » وحكى أبو الحسن أن بعضهم بقول يتهير ».

واحتج به على تعدية « رزَّأ » الى مفعولين قال: [4] « ورزأت فعل يتعدى إلى مفعولين يدلك على ذلك قول الفرزدق:

وقد رزىء الأقوام قبلي بنيهُمُ   واخوانهم فأقنى حياء الأكارم

فالبنون في موضع نصب بأنه المفعول الثاني للفعل المبني للمفعول، والمفعول الأول لما استند الفعل إليه قام مقام الفاعل، ولو بنيت الفعل للفاعل لقلت: رزأت زيداً مالاً، ويدل على ذلك أيضاً قول الآخر:

افرح أن أرزأ الكرام وأن   أورث ذودا شصايصا نبلا

وقالوا: رجل مرزأ، وفي الحديث: « المؤمن مرزأ في أهله وماله ».

وقبع ابن جني أستاذه الفارسي فاحتج به في مواطن عديدة، فقد دعم أحد

---

(١) سورة يونس آية ٥٨.

(٢) الشيرازيات: لوحة ٩٩ أ.

(٣) المصدر نفسه: لوحة ١٥٧ ب.

(٤) المصدر نفسه: لوحة ٨٦ أ.

مذاهب سيبويه به قال:[1] «ويدل على صحة مذهب سيبويه في أن الألف والنون إذا جاءتا بعد المضاعف كانتا بحالها وهما بعد غير المضاعف ـ ما ورد في الخبر عن النبي ﷺ، أن قوماً وردوا عليه فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: بنو غيان، فقال عليه السلام: «بل أنتم بنو رشدان» أفلا تراه كيف اشتق الاسم من الغي والغواية حتى حكم بزيادة النون، لأنه قابله بضده وهو قوله «رشدان» وترك أن يشتقه من الغين وهو الباس الغيم، ألا ترى إلى قوله:

كأني بين خافيتي عقاب أصاب حمامة في يوم غين

فصار «غيان» عنده مع التضعيف الذي فيه بمنزلة ما لا تضعيف فيه من نحو مَرجان وسَعدان، فكما يحكم بزيادة النون في مثل هذا من غير التضعيف كذلك حكم بزيادتها مع التضعيف».

واحتج به على مذهبه الذي يقول فيه ان العربي يقيم على لغته ولا يبرحها فإذا ما دس إليه ما يخرج عن لغته أباه ورفضه قال:[2] «واعلم أن العرب تختلف أحوالها في تلقي الواحد منها لغة غيره فمنهم من يخف ويسرع قبول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتة»... ألا ترى إلى قول رسول الله ﷺ وقد قيل: يا نبيء الله، فقال: «لست بنبيء» لله ولكنني نبي الله» وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمز في اسمه فرده على قائله لأنه لم يدر بم سماه فأشفق أن يمسك على ذلك». وسيأتي الحديث مفصلاً عن احتجاج ابن جني بالحديث فيما بعد.

ومن البغداديين الذين أكثروا من الاحتجاج بالحديث أيضاً الزمخشري وبخاصة في كتابه «الأحاجي النحوية». فقد احتج به على إبدال السين شينا والشين سينا. قال:[3] «وفعيل المجموع على فَعَلة قولهم: سراة. في جمع سرى

(١) المحتسب ١/٨٨. وانظر الخصائص ١/٢٥٠.
(٢) الخصائص ١/٣٨٣.
(٣) الأحاجي النحوية ص ١٩.

وهو اسم جمع... ونحو سراة: شراة بالشين المعجمة وهو خيار المال، الواحد نرى في حديث أم زرع «ونكحت بعده سرياً ركب شرياً» ويقال سرايا النساء وشراياها» جمع سريَّة وشريَّة، واسترى الشيء واشتراه: اختاره».

واحتج به على المواطن التي تلفظ فيها فاءِ الكلمة بواحد من حرفين: قال:[1] «الفاء ذات الفنين نحو: السري والشرى، والبث والنث، وقاتعه الله، وكاتعه الله، بمعنى قاتله، و «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش» وميد أني، ونحو وزن وأذن، وهو قياس مطرود في المضموم».

واحتج به في كلامه على رأي الخليل وسيبويه في مفرد الادواء. قال:[2] «فإن قلت لم كان عند أحدهما فعلاً؟ قلت: يقول الخليل: لا أثبت حركة بغير دليل كما في فم ويد. ويقول سيبويه: كفاني دليلا على الحركة وجودها في «ذواتا» ظاهرة فإن قلت: فما تقول في الحديث الوارد في صفة المهدي: «قرشي يماني ليس من ذي ولا ذو» أي ليس من نسب. قلت: هذه حكاية كما في قولك ذو يزن وذي يزن، وكالاقتصار بشطر الكلمة».

٥ ـ الاحتجاج بشعر المولدين:

قسم النحويون الشعراء إلى أربع طبقات[3]:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون.

الطبقة الثانية: المخضرمون.

الطبقة الثالثة: المتقدمون ويقال لهم: الاسلاميون كجرير والفرزدق والأخطل.

الطبقة الرابعة: المولدون. ويقال لهم: المحدثون. كبشار وأبي نواس.

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما اجماعاً، وأما الثالثة: فقد اختلف فيها،

---

(١) المصدر نفسه ص ٢٦.

(٢) الأحاجي النحوية ص ٩٥.

(٣) خزانة الأدب ٣/١. المواهب الفتحية ٥٣/١. العمدة ١١٣/١.

وكان ابن أبي اسحاق وعيسى بن عمر يخطئان هذه الطبقة أحياناً كتعرضهما لأبيات الفرزدق التي ذكر بعض منها في الفصل الأول من هذا الباب. وأما الرابعة فلم يستشهد بكلامها مطلقاً.

ولم يستشهد أحد من الكوفيين بشعر المولدين عدا الفراء الذي خرج على مدرسته فاستشهد به كما مر في الحديث عن تعديله لمنهج مدرسة الكوفة وقد تأثر البغداديون به وأكثروا من ذلك.

ومن البغداديين الذين استشهدوا به أبو علي الفارسي الذي استشهد [1] ببيت أبي تمام:

من كان مرعى عزمِه وهمومِه روض الأماني لم يزل مهزولا

وكان الزمخشري يستشهد بشعر أبي تمام ويقول: [2] «وهو وان كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية؛ فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتلعون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانه» فهو يجعل شعره بمنزلة ما يرويه في الحماسة.

وقد احتج بشعره على تعدية: أظلم. قال: [3] «وأظلم يحتمل أن يكون غير متعد وهو الظاهر، وأن يكون متعدياً منقولاً من ظلم الليل، وتشهد له قراءة يزيد بن قطيب: أظلم على ما لم يسم فاعله. وجاء في شعر حبيب بن أوس،

هما أظلما حاليَّ ثم تمت أجليا ظلاميهما عن وجه أمردَ أشيب».

واحتج بشعر المتنبي على مجيء «بكم» حالا في قوله تعالى: [4] ﴿وإذ فرقنا

---

(١) الإيضاح العضدي: ص ١٠٢. والبيت في ديوان أبي تمام ٦٧/٣. من قصيدة يمدح فيها نوح ابن عمرو السَّكسكي.

(٢) الكشاف ٨٧/١ وانظر خزانة الأدب ٣/١. المواهب الفتحية ٨٦/١.

(٣) الكشاف ٨٦/١.

(٤) سورة البقرة آية ٥٠.

بكم البحر فأنجيناكم وأغرقـنا آل فرعونَ وأنتم تنظرون﴾ قال: [1] « فإن قلت ما معنى « بكم »؟ قلت: فيه أوجه: أن يراد أنهم كانوا يسلكونه ويتفرق الماء عند سلوكهم، فكأنما فرق بهم كما يفرق بين الشيئين بما يوسط بينهما، وأن يراد فرقناه بسببكم وبسبب انجائكم، وأن يكون في موضع الحال بمعنى فرقناه ملتبساً بكم كقوله:

تـدوس بنـا الجماجـمَ والترَيبـا

أي تدوسها ونحن راكبوها ».

واحتج بشعر البحتري وأول ما جاء فيه من جمع رعد وبرق قال: [2] « فان قلت: هلا جمع الرعد والبرق أخذا بالأبلغ كقول البحتري:

يـا عـارضـاً متلفعـاً ببُـرودِه   يختـالُ بين بـروقِـهِ ورعـودِهِ

وكما قيل ظلمات؟ قلت: فيه وجهان:

أحدهما: أن يراد العينان، ولكنهما لما كان مصدرين في الأصل، يقال: رعدت السماء رعداً، وبرقت برقا، روعي حكم أصلهما بأن ترك جمعهما وان أريد معنى الجمع.

الثاني: أن يراد الحدثان كأنه قيل: وارعاد وابراق. وانما جاءت هذه الأشياء منكرات لأن المراد أنواع منها، كأنه قيل: فيه ظلمات داجية، ورعد قاصف، وبرق خاطف ».

أما ابن جني فمع اعجابه الشديد بشعر أبي نواس وشعر المتنبي إلا أنه لم يستشهد به إلا في مجال المعنى، قال يثني على شعر أبي نواس: [3] « ان الحسن بن

(١) الكشاف ١٣٨/١ والبيت هو:

فمـرت غير نـافـرة عليهـم   تـدوس بنـا الجماجـم والتريبـا.

(٢) المصدر نفسه ٨٣/١.

(٣) المواهب الفتحية ٥٧/١.

هانىء وان لم يكن أَستشهد بشعره لا تخفى مكانته من العلم والنظم، ولو لم يكن من البديع الغريب الحسن العجيب إلا أرجوزته التي هي:

وبلـــــدة فيهـــــا زور

لكان في ذلك أول دليل على نبله وفضله». وقد شرح ابن جني هذه الأرجوزة»[1] وقال في شرحها من تقريظ أبي نواس وتفضيله ووصفه بمعرفة لغات العرب وأيامها ومآثرها ووقائعها وتفرده بفنون الشعر ما لم يقله في غيره، ولولا ما غلب عليه من الهزل لاستشهد بكلامه».

وقال يدافع عن استشهاده بشعر المتنبي من أجل توضيح معنى ذهب إليه:[2] «ولا تقل ما يقوله من ضعفت نحيزته، وركَّت طريقته: هذا شاعر محدث وبالأمس كان معنا فكيف يجوز أن يحتج به في كتاب الله جل وعز - فان المعاني لا يرفعها تقدم، ولا يزري بها تأخر، فأما الألفاظ فلعمري، ان هذا الموضع معتبر فيها، وأما المعاني ففائتة بأنفسها إلى مغرسها، وإذا جاز لأبي العباس أن يحتج بأبي تمام في اللغة كان الاحتجاج في المعاني بالمولد الآخر أشبه».

وواضح من قول ابن جني هذا أنه لا يؤيد الاستشهاد بشعر المولدين، وان كان معجباً به، إلا في مجال المعنى دون اللفظ أو النحو مخالفاً استاذه الفارسي الذي استشهد به. ويعد الزمخشري أكثر النحويين احتجاجاً به.

٦ - الانتخاب من المذهبين:

ان كان التعصب قد بلغ أشده في بغداد بين المذهبين البصري والكوفي في منتصف القرن الثالث الهجري، وعلى يدي المبرد وثعلب؛ إلا أن هذا التعصب قد انصهر وتلاشى، فكان انصهاره عاملاً من عوامل ظهور المدرسة البغدادية، ولم يعد النحوي البغدادي يفرق بين نحوي بصري أو نحوي كوفي فكان يأخذ

---

(١) المصدر نفسه ١/٥٧.

(٢) المحتسب ١/٢٣١.

عن هذا وعن ذاك ويروي عن البصريين والكوفيين ومن الذين اشتهروا بالرواية عن المذهبين، الزجاج [١] ، نفطويه [٢] ، ابن كيسان [٣] ، ابن شقير [٤] ، الأخفش علي بن سليمان [٥] ، الزجاجي [٦] أبو علي الفارسي [٧] ، ابن جني [٨] .

وقد وجد البغداديون أمامهم ثروة نحوية هائلة خلفها لهم البصريون والكوفيون، ووجدوا آراء متعددة حول المسألة الواحدة، ومتشابكة، إلى حد أنه يصعب التفريق بينها، أو معرفة الأرجح منها، ومن المسائل التي تشابكت الآراء فيها، وتعددت:

١ ـ مسألة [٩] « ضربي زيداً قائماً » فقد قال السيوطي فيها: « وهذه المسألة طويلة الذيول كثيرة الخلاف وقد أفردتها قديماً بتأليف مستقل ».

٢ ـ مسألة حبذا: [١٠]

ومذهب سيبويه أن « حب » فعل ماض و « ذا » فاعل، والمخصوص مبتدأ في مثل « حبذا زيد » والجملة من الفعل والفاعل خبره، والرابط بينهما اسم الاشارة.

وقيل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر.

---

(١) انظر أمالي الزجاجي ص ٩، ١٨.

(٢) انظر أمالي الزجاجي ص ٩.

(٣) انظر مجالس العلماء مجلس ١٣٤/٦، مجلس ٢١٨/١٠٤، مجلس ٢٧٦/١٣١.

(٤) انظر أمالي الزجاجي ص ٢٣، ٣٤.

(٥) انظر أمالي الزجاجي ص ٢، ٦، ٩، ١٢، ١٣، ١٩، ٢٣.

(٦) انظر المصدر نفسه ص ٢، ٤، ٥، ٩، ٣٤.

(٧) انظر روايته عن ثعلب التكملة ص ٩١، ١١٨، ١٤٢، ٢٣٨.

(٨) انظر روايته عن ثعلب، الخصائص: ١٢١/٢، ٢٣، ٢٢٥/٢ وقد ذكر ابن جني ثعلبا أكثر من ٣٢ مرة في الجزء الأول من المحتسب. واكثر من ٢٢ مرة في الجزء الثاني منه. وذكر الكسائي أكثر من ٣٢ مرة في الجزء الأول منه.

(٩) انظر همع الهوامع ١٠٥/١.

(١٠) انظر شرح التصريح ٩٩/٢.

وقيل المخصوص خبر محذوف المبدأ.

وقيل عطف بيان.

وقيل بدل.

وقيل ان « حب » و « ذا » مركبان، وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلاً ماضياً وما بعده من المخصوص فاعل، والجملة فعلية.

وقيل مركبان، ولكن الاسمية هي التي غلبت، والاثنان اسم مبتدأ، وما بعده من المخصوص خبره، والجملة اسمية.

٣ ـ مسألة [١] « ما رأيته مذ يومان » و « ما رأيته منذ يومان ».

قيل « مذ » و « منذ » مبتدءان وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير.

وقيل هما خبران مقدمان وما بعدهما مبتدأ فمعنى « ما لقيته مذ يومان » بيني وبين لقائه يومان.

وقيل هما ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة؛ والتقدير مذ كان يومان.

وقيل هما ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير من الزمان الذي هو يومان.

٤ ـ مسألة [٢] « إياك » وأخواتها:

ذهب الفراء إلى أن الكاف والهاء والياء من اياك واياي وإياه هي الضمائر، وأن « ايا » عماد لها لتصير بسببها منفصلة.

وذهب الخليل إلى أن « أيا » اسم مضمر مضاف إلى الكاف بدليل وقوع الظاهر مقام الكاف في قولهم: إذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب.

---

(١) انظر شرح التصريح ١٩/٢.

(٢) انظر همع الهوامع ٦٠/١.

وذهب سيبويه إلى أن الاسم المضمر هو « ايا » وما يتصل به بعده حرف يدل على أحوال المرجوع إليه من التكلم والخطاب والغيبة.

وذهب قوم من الكوفيين إلى أن إياك وإياه وإياي أسماء بكمالها وليس فيها تركيب.

وغير ذلك من المسائل كثير جداً. ولقد تعددت الآراء وتشعبت حول المسألة الواحدة، ليس بين المذهبين فحسب، وإنما أيضاً بين أعلام المذهب النحوي الواحد. ولم يترك هؤلاء الأعلام وجهاً يمكن أن يقال أو يكون مقبولاً إلا وقالوا به، وتبناه أحدهم. فلم يعد أمام البغداديين سوى أن يطلعوا على هذه الآراء ويميزوا بينها ويتبنوا ما اقتنعوا به فيعللونه ويدعمونه بالأدلة والبراهين. ولعل خير دليل على مبدأ الانتخاب عند البغداديين دون تعصب ودون انقياد، ما قاله الزجاجي في حديثه عن لام التعريف: [1] « ونقول في هذا الفصل ما قاله المازني قال: إذا قال العالم المتقدم قولاً فسبيل من بعده أن يحكيه، وان رأى فيه خللاً أبان عنه ودل على الصواب، ويكون الناظر في ذلك مخيَّرا في اعتقاد أي المذهبين بان له فيه الحق». ومن هنا فان السيوطي كان يكثر من تعبير « اختار » [2] حينما ينسب رأياً إلى أحد البغداديين ولم يكن البغداديون يتقيدون بالانتخاب من آراء سابقيهم، وإنما كانوا ينفذون أحياناً إلى آراء جديدة إذا ما استطاعوا أن يجدوا لها علة تدعمه أو أدلة سماعية تثبت صوابها.

★ ★ ★

(١) اللامات ص ١٩.

(٢) انظر همع الهوامع ٢٠٦/١، ٢٠٧ - ٩٨٢٠٧/٢، ١٠٠.

البَابُ الثّاني

البَغدَادِيّونَ الكُوفيّونَ

الفصل الأول:

مفهوم « البغداديون » عند القدامى. وآراؤهم. وأعلامهم.

الفصل الثاني:

ابن شقير، وابن الخياط.

الفصل الثالث:

ابن كيسان.

الفصل الأول

مفهوم « البغداديون » عند القدامى

من يطلع على مؤلفات القدامى يجد أن لفظَ « البغداديون » يتخذ عندهم مفاهيم مختلفة مما ترتب على ذلك صعوبة تمييز ما يقصد به: الأمر الذي أحدث خلافات بين المحدثين حول تفسيره، ففهمه كل[1] منهم فهما يختلف عن أفهام الآخرين.

ولكن الذي يتتبع استخدام هذا اللفظ تاريخياً يجد أنه مر في مفهومين مختلفين ظهرا في فترتين متعاقبتين.

المفهوم الأول: ويرادُ به الكوفيون، والكوفيون وحدهم، دون سواهم، وهذا واضحٌ من قول الأخفش سعيد بن مسعدة عن الكسائي رأسِ المدرسة الكوفية[2] « البغدادي » وذلك في حديثه عن سبب ذهابه الى بغداد بعد عودة سيبويه منها، وواضح أيضاً من قول المبرد في كلامه على كتاب « اصلاح المنطق » لابن السكيت حين قال: « [3] ما رأيتُ للبغداديين كتاباً خيراً من كتاب يعقوب ابن السكيت في المنطق ». وابنُ السكيت كما هو معروف أحد أعلام المدرسة الكوفية.

وأشهر من استخدم هذا المفهوم وأكثر منه أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني. فقد قال الفارسي في « الشيرازيات » في باب الاسم الموصول: « [4] وجه

---

(١) أنظر: المدارس النحوية ص ٢٤٥. أبو علي الفارسي ص ١٠٦، القواعد النحوية ص ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، نشأة النحو ص ٩١، ٩٢.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٧١.

(٣) نزهة الألباء ص ١٧٩.

(٤) ورقة ٩٦ ب، ٩٧ أ.

آخر على ما يراه البغداديون أيضاً، وحكاه ابو الحسن عن يونس وهو أن يكون مع ما بعده من الفعل... فعلا في تقدير المصدر كما يرى الجميع ذلك في « ما » في نحو قوله: ﴿ (1) بما كانوا يكذبون﴾أي بكذبهم. وهكذا قال البغداديون أو من قال منهم في قولهم: ﴿ (2) وخضتم كالذي خاضوا﴾ان المعنى وخضتم كخوضهم». ويعني بقوله: «او من قال منهم». هنا الفراء. وهذا واضح من قول السيوطي: « (3) ومذهب يونس والفراء وابن مالك الى أن الذي قد يقع موصولاً حرفياً فيؤول بالمصدر وخرجوا عليه ﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾أي كخوضهم والجمهور منعوا ذلك».

وذكر البغداديين عدة مرات في «التكملة» ويعني بهم الكوفيين. قال: « (4) وليس ما يتأوله بعض البغداديين من قولهم «رأيت التيمي تيمَ عدي» على أن تيم المجرور بدل من الياءين اللتين للنسب بصحيح عندنا».

وقال في «باب ما أنت من الأسماء»: « (5) فأما السماء... قال بعض البغداديين هو مذكر، قال: ولذلك جمع على «أفعلة» فقيل إسمية، وقال أبو الحسن: قالوا: أصابتنا سماء، ثم قالوا: ثلاث إِسمية فبنوه على أفعِلة.. وعلى قول البغداديين كأنه سمي سماء لارتفاعه».

وقال في «باب تكسير ما كان من الأسماء على مثال فاعل»: « (6) وقالوا صحابه، ففتحوا الصاد، وهو اسم للجمع، والصاد لا تكسر مع دخول التاء للاسم. وقد حكى الكسر بعض البغداديين صِحابة. والأكثر الأول في الاستعمال».

---

(1) سورة البقرة آية ١٠.

(2) سورة التوبة آية ٦٩.

(3) همع الهوامع ١/ ٨٣.

(4) التكملة ص ٦٢.

(5) المصدر نفسه ص ١٨٠.

(6) المصدر نفسه ص ٢٢٨.

ويتضح هذا المفهوم أكثر ما يتضح من استعمالات ابن جني له، فالملحوظ أنه كان إذا ما كرر للكوفيين رأياً في أكثر من موضع فإنه ينسب في أحدهما الى لفظ «البغداديون»، وفي الثاني الى الكوفيين؛ مما يدلُ دلالةً قاطعة على أنه يعني بلفظ «البغداديون» الكوفيين أنفسهم من ذلك أنه نسب القول بارتفاع الاسم بما يعود عليه من ذكره الى «البغداديين» فقال: «[1] ومن ذلك قول البغداديين: ان الاسم يرتفع بما يعود عليه من ذكر نحو زيد مررت به، وأخوك أكرمته، فارتفاعه عندهم انما هو لأن عائداً عاد عليه فارتفع بذلك العائد» وقد ذكر هذا الرأي في موطن آخر فنسبه الى الكوفيين. قال: «[2] ألا ترى أنك لو سألت رجلاً عن علة رفع زيد من نحو قولنا: زيدٌ قام أخوه، فقال لك: ارتفع بالابتداء. لقلت: هذا قولُ البصريين. ولو قال: ارتفع بما يعود عليه من ذكره لقلت هذا قول الكوفيين». ومما يرسخ ما ذهبت اليه أنه ذكر هذا الرأي في موطن ثالث ونسبه الى الكوفيين قال: «فإننا نحن نعتل لرفعه بالابتداء على ما قد بيناه وأوضحناه من شرحِه وتلخيص معناه، والكوفيون يرفعونه اما بالجزء الثاني الذي هو مرافعه عندهم، وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه».

ومما يدل على ذلك أيضاً أنه كان أحياناً ينسب الرأي الواحد في موضع واحد مرة الى البغداديين، ومرة الى الكوفيين، يستخدم ذلك خشية تكرار اللفظ. قال في مسألة تحريك الحرف الحلقي بالفتح: «[4] وما أظن الشجري الا استهواه كثرةُ ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقي بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديين، نحو قول كثير:

لـه نَعَـلٌ لا تطَّبي الكلـبَ ريحُهـا وان جُعلت وسط المجالس شُيَّـتِ

(١) الخصائص ١/١٩٩.
(٢) المصدر نفسه ١/١٨.
(٣) المصدر نفسه ١/١٦٦.
(٤) الخصائص ٢/٩ - ١٠.

وقول أبي المنجم:

وجبلاً طـــال معَـــداً فـــاشمخـــرّ أشمَّ لا يطيعـــه النـــــاس الدهَـــــر

وهذا قد قاسه الكوفيون وان كنا نحن لا نراه قياساً». وقد عاد ابن جنيْ وذكر هذا الرأي في «المحتسب» ونسبه الى البغداديين وهو يريد بهم الكوفيين قال: «[١] وأنا أرى في هذا رأى البغداديين في أن حرف الحلق يؤثر هنا من الفتح أثراً معتداً معتمداً، فلقد رأيت من عقيل لا أحصيهم تُحرِّك من ذلك ما لا يتحرك أبداً لولا حرف الحلق».

واستخدم هذا المفهوم في «اللمع» في «باب العدد» قال: «[٢] فإن أردت تعريف شيء من العدد، وكان غير مضاف، جئت باللام في أوله فقلت: قبضت الأحد عشرَ درهماً، ووصلت عندي الثلاثَ عشرةَ جارية، واستُوفيت العشرون درهماً، والخمسة والستون ألفاً، ولا يجوز العشرون الدرهم، ولا الخمسة عشر الدينار، ولا نحو ذلك، لأن المميز لا يكون الا نكرة على أن الكتَّاب الآن على طريقة البغداديين يجيزونه»، والمشهور أن الكوفيين هم الذين كانوا يعرفون[٣] العدد المركب والمعدود.

واستخدمه أيضاً في «التصريف الملوكي» قال في حديثه عن حذف الفاء: «[٤] وحكى البغداديون فيما رويناه عن أحمد بن يحيى سوء أفعل يريدون سوف أفعل».

واستخدمه في «سر صناعة الاعراب» قال في «باب التاء» عن ابدال التاء من الواو: «[٥] وتوراه عندنا فَوعلة... ومثلها تولج، وهو فوعَل من ولج يلج،

---

(١) ١/ ١٦٦ - ١٦٧.
(٢) ص ١٥٣.
(٣) أنظر الأنصاف: المسألة ٤٣.
(٤) ص ٤٥.
(٥) ١/ ١٦١ - ١٦٢.

كذا هو القياسُ في هذين الحرفين، وأصله على قولنا: ووَلَج وتوراة، وتوَلَّج عند البغداديين تَفْعل، وحملُها على فوعَل أوجه لكثرة فوعل في الكلام وقلة تفعَل».

وقال في حديثه عن الفاء: «[1] وأنت لو قلت: ما تزورني فتحدثُني، فرفعت تحدثني، لم يكن الكلام كله جملة واحدة، بل هو جملتان، أي: ما تزورونني، فهذه واحدة، وما تحدثني، فهذه أخرى... وقول البغداديين إننا ننصب الجوابَ على الصرف، كلامٌ فيه اجمال، بعضه صحيح، وبعضه فاسد».

وقال عن وجود ضمير في الكاف: «[2] فكذلك الكافُ تصلحُ أن تكون حرفَ جر، فإذا قلت: أنت كزيدٍ، وجعلت الكاف اسماً، فلا ضميرَ فيها، كما أنك إذا قلت: أنت مثلُ زيد، فلا ضميرَ في مثل، كما لا ضمير في الأخ ولا الابن.... هذا قولُ أصحابنا، وان كان قد أجاز بعض البغداديين أن يكون في هذا النحو الذي هو غير مشتق من الفعل ضمير كما يكون في المشتق، فإذا جعلت الكاف في قولك: «أنت كزيد» حرفاً، ففيها ضمير، كما تتضمن حروف الجر الضمير اذا نابت عن الأفعالْ في قولك: زيد من الكرام، ومحمد على الفرس».

لقد استمر استخدام هذا المفهوم فترة طويلةً من زمن الأخفش سعيد بن مسعدة المتوفى سنة ٢١٥ هـ الى زمن ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ويبدو أن تسميةَ الكوفيين بالبغداديين انما كانت لغلبةِ هؤلاء على بغدادَ معظم الفترة المذكورة.

المفهوم الثاني: ويراد به البغداديون الكوفيون الذين كانوا يميلون في آرائِهم النحوية الى المدرسةِ الكوفية، ولم يَعُد يقصدُ به الكوفيون كما كان الأمر في السابق ومما يدل على هذا المفهوم.

---

(١) سر صناعة الاعراب ١/٢٧٦.

(٢) سر صناعة الاعراب ١/٢٩٠ - ٢٩١.

أولاً: ان البغداديين هؤلاء يتفقون في غالبيةِ آرائهم، بل وفي النسبةِ العظمى منها مع الكوفيين وسيتبين ذلك حين تعرض لها بعد قليل.

ثانياً: ان البغداديين هؤلاء يخالفون البغداديين البصريين أمثال الزجاج وابن السراج والزجاجي وأبي علي الفارسي وابن جني في الكثير الكثير مما نسب اليهم من آراء، فلا يمكن أن يقصد به البغداديون البصريون، أو أعلام المدرسة البغدادية جميعهم، كما ظن الشيخ[1] محمد طنطاوي، والدكتور[2] عبد الحميد حسن.

ثالثاً: ومما يدل على هذا المفهوم وعلى اختلافه من المفهوم الأول أن هذا اللفظ صار يذكر في معظم الأحيان جنباً الى جنب مع ذكر البصريين والكوفيين وصار ينسب اليهم آراء تختلف عن الآراء التي تنسب الى الكوفيين.

وقد شاع استخدام هذا المفهوم بعد القرن الرابع الهجري، ويبرز ذلك جلياً في المؤلفات النحوية المتأخرة مثل «شرح الكافية» و«همع الهوامع» للسيوطي. و«شرح التصريح» للأزهري. كما سنرى ذلك حين عرض آرائهم التي سأعرضها الآن.

آراء البغداديين والكوفيين

وللبغداديين الكوفيين مجموعةُ آراءٍ تناقلتها كتبُ القدامى المذكورةُ وغيرُها، اتفقوا مع الكوفيين في عشرةٍ منها، ومع الأخفش الأوسط في ثلاثة، وانفردوا في ثمانيةِ آراء دون أحد من البصريين أو الكوفيين.

أ ـ ما اتفقوا فيه مع الكوفيين:

١ ـ ذهبوا[3] معهم ومع الأخفش الى جواز حذف الموصول الاسمي إذا

(١) أنظر نشأة النحو: ص ٩١، ٩٢، ٩٣.

(٢) أنظر القواعد النحوية ص ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧.

(٣) همع الهوامع ٨٨/١.

علم، و« أن » من الموصول الحرفي واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ [1] آمنا بالذي أُنزل الينا وأُنزل اليكم﴾ وقالوا: أي والذي أنزل اليكم لأن المُنْزلَ الينا ليس المُنزل اليهم. وبقوله: ﴿ [2] ومن آياته يريكم البرق﴾ قالوا: أي أن يريكم، واحتجوا أيضاً بقول الشاعر:

فمن يهجو رسول الله منكم ... ويمدحه وينصره سواء

ويقول الشاعر:

فوالله ما نلتم ولا نيل منكم ... بمعتدلٍ وفقٍ ولا متقاربِ

قالوا: أي ومن يمدحه في البيت الأول، وما الذي نلتم في البيت الثاني، واحتجوا أيضاً بالقياس على المضاف إذا علم. وقد منع البصريون الحذف مطلقاً وأولوا الآيات وحملوا الأبيات على الضرورة.

٢ - وذهبوا [3] معهم الى جواز إتْباع المستثنى للمستثى منها إذا تقدم عليه في جملة النفي فيجوز أن يقال: ما قام الا زيدٌ أحدٌ. وقد قاسوا هذا الرأي على ما سمع من بعض العرب الموثوق بهم مثل: « ما لي إلا أبوك ناصرٌ »، وبالرفع، وعلى قول حسان:

لأنهمُ يرجون منه شفاعةً ... إذا لم يكن الا النبيون شافعُ

أما البصريون فمنعوا ذلك مطلقاً، سواء أكان متصلاً، أم منقطعاً، وامتنع أتباعه لأن التابع في رأيهم لا يتقدم على المتبوع، ومذهبُهم هذا قياسٌ على قول الكميت يمدح بني هاشم:

وما لي الا أحمدَ شيعةٌ ... وما لي الا مشعبَ الحق مشعبُ

والأصل عندهم: وما لي شيعةٌ إلا آل أحمد، وما لي مشعبُ إلا مشعب الحق.

---

(١) سورة العنكبوت آية ٤٦.

(٢) سورة الروم آية ٢٤.

(٣) همع الهوامع ١/٢٢٥، شرح التصريح ١/٣٥٤.

فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب النصب.

٣ ـ وذهبوا [1] معهم الى أن «بله» أداة من أدوات الاستثناء بمعنى لا سيما نحو: «أكرمتُ العبيدَ بله الأحرار» بمعنى أن إكرام الأحرار يزيد على اكرام العبيد. ويدعم مذهبهم قولُ جرير:

وهل كنتَ يا بنَ القينِ في الدهرِ مالكاً   بغيرِ بعيرٍ بلــه مهــريــةً نُجُبــاً

فقد نصب الشاعر «مهرية» بدليل نصبه الصفة «نجباً». ويدعم مذهبهم أيضاً قول الشاعر:

تذرُ الجماجم ضاحياً هاماتُها   بله الأكفَّ كأنَّها لم تخلقِ

فقد ذكر قطرب أن «الأكفَّ» تُروى بالرفع والنصب والجر.

أما البصريون فقد أنكروا هذا المذهب لأسباب ثلاثة:

أولاً: لأن «الا» لا تقع مكانها.

ثانياً: لأن ما بعدها لا يكون الا من جنس ما قبلها.

ثالثاً: لأن حرفَ العطف يجوز دخوله عليها.

٤ ـ وأجازوا [2] معهم جر تابع منصوب اسم الفاعل، فيقال: هذا ضاربٌ زيداً وعليٍ أما البصريون فقد أوجبوا النصب فلا يجوز حسب مذهبهم الا أن يقال: هذا ضاربٌ زيداً وعلياً.

٥ ـ واتفقوا [3] معهم في أن اسم المصدر إذا كان من فعل رباعي فما فوق وبزنة «حدث» الثلاثي يعمل لأنه يدل على الحدث قياساً على قول القطامي:

أكفــراً بعــد ردِ الموتِ عني   وبعدَ عطائِك المائةَ الرتاعا

---

(١) همع الهوامع: ٢٣٥/١.

(٢) المصدر نفسه ١٤٥/٢.

(٣) المصدر نفسه ٩٥/٢. شرح التصريح ٦٣/٢.

« فعطائك » اسم مصدر مضاف الى فاعله، والمائة مفعوله الثاني، وحذف المفعول الأول أي عطائك اياي المائة كما حذف في قوله تعالى: ﴿ [1] حتى يُعطوا الجزية﴾ أي يعطوكم الجزية. أما البصريون فلم يُعملوا اسم المصدر الا إذا كان ميميا، فهو كالمصدر حينئذ في العمل لأنه مصدر حقيقةً في رأيهم. كقول الشاعر:

أظلـومٌ ان مصـابكـم رجـلاً   أهـدى السـلامَ تحيـةً ظلـمُ

« فمصاب » مصدر ميمي مضاف الى فاعله، و« رجلاً » مفعولة، وجملة « أهدى السلام » نعت و« تحية » مفعول له و« ظلم » خبر « إن ».

٦ ـ ومنعوا[2] معهم بدل النكرة من المعرفة، ما لم توصف نحو قوله تعالى: ﴿ [3] عن الشهر الحرام قتالٍ فيه﴾ لأنها إذا لم توصف لم تفد، إذ لا فائدة في قولك: مررت بزيد برجل. أما الجمهور فقد أطلقوا الجواز لورودها غير موصوفة كقول الشاعر:

فصدّوا من خيارِهنَّ لقاحاً   يتقاذفن كالغصون عزاز

« فعزاز » بدل من الضمير في « يتقاذفن » وكقول الشاعر:

ملك إذا نزل الوفودُ ببابهِ   غرفوا مواردَ من يدٍ لا تنزف

« فملك » بدل من « عمرو ».

٧ ـ وأجازوا [4] معهم فتح همزة « ان » بعد فعل القسم وكسرها بينما أوجب البصريون كسرها قياساً على السماع نحو قول رؤبة:

أو تحلفي بربك العلي   أني أبو ذيّالك الصبي

(١) سورة التوبة آية ٢٩.
(٢) همع الهوامع ١٢٧/٢.
(٣) سورة البقرة آية ٢٢٧.
(٤) همع الهوامع ١٣٧/١. شرح التصريح ٢١٩/١.

وأما الفراء من الكوفيين فقد أوجب الفتح. قال في « البسيط »: وأصل هذا الخلاف أن جملتي القسم والمقسم عليه هل احداهما معمولة للأخرى فيكون المقسوم عليه مفعولاً لفعل القسم أولاً، وفي ذلك خلاف فمن قال نعم: فتح لأن ذلك حكم « ان » إذا وقعت مفعولاً، ومن قال لا وإنما هي تأكيدٌ للمقسم عليه لا عاملة فيه، كسر، ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين ».

٨ ـ وأجازوا[1] معهم نداءَ ما فيه الألف واللام نحو: يا الرجل يا الغلام، واحتجوا بقول الشاعر:

فيا الغلامانِ اللذان فرّا   اياكما أن تُكسباني شرا

وقول الشاعر:

فديتُك يا التي تيَّمت قلبي   وأنت بخيلةٌ بالودِّ عني

واستدلوا على ذلك أيضاً بما أجمع عليه النحويون من جواز القول في الدعاء « يا اللهُ اغفر لنا » والألف واللام في « الله » زائدان.

أما البصريون فذهبوا إلى المنع، لأن الألف واللام يفيدان التعريف، و« يا » تفيد التعريف، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان، ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الإسم المنادى العلم نحو « يا زيدُ » بل يُعرَّى عن تعريف العلمية، ويعرفُ بالنداء لئلا يُجمعَ بين تعريفِ النداء وتعريفِ العلمية. وجوزوا نداءَ ما فيه الألفُ واللام في أربع صور:

أحداها: اسمُ الله تعالى.

الثانية: الجملُ المحكية المبدوءةُ بأل نحو: « يا المنطلق زيدٌ » فيمن سُمي بذلك، لأنه بمنزلة تابط شراً.

الثالثة: اسمُ الجَنس المشبهُ به نحوياً الخليفةُ هيبةً، وتقديره يا مثلَ الخليفة.

(١) الانصاف: المسألة ٤٦. شرح الأشموني ١٤٧/٢. شرح التصريح ١٧٣/٢.

الرابعة: ضرورة الشعر كقول الشاعر:

فيا الغلامان... « البيت السابق »

وقد ورد الكوفيون والبغداديون الكوفيون بأن هذا البيت لاضرورة فيه تمكن قائله من أن يقول: « يا غلامانِ اللذان فرا ».

٩ ـ وذهبوا [١] معهم إلى أن « ليس » تأتي حرف عطف وذلك في نحو قول لبيد:

وإذا أقرضْتَ قرضاً فأجِزْهُ إنما يُجزي الفتى ليسَ الجملُ

وذلك برفع « الجمل » عطفاً على « الفتى ». أما الذين منعوا ذلك أولوه بأن خبر « ليس » محذوف للعلم به، والأصل: ليسه الجمل.

١٠ ـ وذهبوا [٢] مع الكسائي إلى اثبات الياء في الإسم المنقوص ساكنةً في حالة الرفع، ومفتوحةً في حالة الجر، فيقولون: جاء في جواري وقاضي، ويقولون في الجر: مررت بجواري وقاضي. أما جمهور البصريين فقد منعوا ذلك وأوجبوا حذف الياء منه، سواء كان جمعاً لا نظير له في الآحاد أم مصغراً.

ب ـ ما اتفقوا فيه مع الأخفش الأوسط مؤسس المدرسة البغدادية:

١ ـ ذهبوا [٣] معه تبعاً لسيبويه إلى أن اللام الواقعة في ثاني الجزأين بعد « إنْ » المخففة من « إنَّ » المشددة، هي لام الإبتداء، لزم استعمالها للتفريق بين « إنْ » المخففة و « إنْ » النافية حذر الإلتباس بها نحو « إنْ زيدٌ لقائمٌ ». أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن هذه اللام للإيجاب، بمعنى ألا يجوز دخولها على الناسخ وغيره، وذلك بناء على قولهم أن المشددة لا تخفف أصلاً، وأن المخففة إنما هي حرف ثنائي الوضع، وهي النافية، فلا عمل لها البتة ولا توكيدَ فيها.

---

(١) شرح التصريح ٢/ ١٣٥.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٢٢٨.

(٣) همع الهوامع ١/ ١٤١. شرح التصريح ١/ ٢٣٢.

وقد وقف الكسائي موقفاً وسطاً بين الموقفين، فذهب إلى أن « إنْ » إذا دخلت على الإسم كانت مخففة من المشددة عاملة، وإذا دخلت على الفعل كانت للنفي بمعنى إلا كما قال الكوفيون.

٢ - وذهبوا[١] معه إلى أن المعطوفَ والمعطوفَ عليه إذا كانا من جملتين فعليتين بينهما إرتباط، وأريد الأخبارُ بأل عن بعض أسماء الجملتين - سبك من الفعلين اسماً فاعل، وأدخلت أل عليهما وجعلا جميعاً كشيء واحد فعطف مفرد على مفرد. واختلفوا معه في ذكر العوائد، وقالوا بحذفها، فالأخبار عن التاء من: ظننت وظنني زيدٌ عالماً. الظانُ والظانُ عالمٌ زيدٌ أنا. وإخبار الأخفش هو الظانُه إياه والظانُ عالماً زيداً أنا.

وذهب[٢] قومٌ منهم معه إلى أنه يجبُ أن يدخلَ الإسمَ الموصولُ في الأخبار عن الأسماء الموصولة التي مع الفعلين على الثاني وعلى الأول فتستوفي كل جملة عائدها وتستوفي إحدى الجملتين خبرها، وتترك الأخرى لا خبر لها نحو: « الذي ضربته والذي ضربني زيد » أو أن ينقل الفعلان إلى أسمي فاعلين وتدخل أل على كل منهما ويؤتى بالخبر عنه آخرا فيكون من قبيل عطف موصول مفرد على موصول مفرد نحو: « الضاربة أنا والضاربي زيد ». وقد اختلفوا معه في أجازتهم حذف العوائد المنصوبة، وكان البصريون قد ذهبوا إلى أنه يجب أن يدخل الإسم الموصول على الفعل المتقدم الذي يجعل صلة له، ويعطف الفعل الثاني عليه، ويجعل داخلاً في الصلة فيقولون في نحو « الذي ضربته والذي ضربني زيد » الذي ضربته وضربني زيد.

ج - ما انفردوا فيه:

١ - ذهبوا[٣] إلى أن « ونى » من أخوات « كان » لأن معناها

---

(١) همع الهوامع ٢/ ١٤٨.

(٢) إرتشاف الضرب ورقة ١٤٩.

(٣) همع الهوامع ١/ ١١٢.

معنى « ما زال » نحو « ما ونى زيدٌ قائماً » . ومنع البصريون ذلك لأنه لا يلزمُ من كونها بمعناها مساواتُها لها في العمل ، فان « ظل زيد قائماً » معناه : أقام زيدٌ قائماً النهار . فلم يجعل العرب لأقام اسماً ولا خبراً . وقالوا أيضاً أن التزام التنكير في المنصوب بها دليلٌ على أنه حال . وأولوا ما ورد في قول الشاعر :

لا يني الحبُ شيمــةَ الحب مــا دا م فلا يحسبَنَّــــه ذا ارعــــواء

بأن « شيمة الحب » نصب على اسقاط الخافض أي ، لا يني عن شيمة الحب .

٢ ـ وذهبوا [١] إلى أن الاسم الواقع بعد « لا » إذا كان عاملاً في ظرف أو مجرور ، جاز بناؤه نحو قوله تعالى : [٢] ﴿لا جدالَ في الحج﴾ ، ولا يجوز بناؤه إن كان عاملاً في مفعول صريح ، بخلاف الكوفيين الذين أجازوا بناءه نحو « لا قائلَ قولاً حسناً » و« لاضاربَ ضرباً كثيراً » ، أما البصريون فقد أوجبوا تنوينه وإعرابه مطلقاً نحو « لا قائلاً قولاً حسناً » و « لا ضارباً ضرباً كثيراً » .

٣ ـ وأجازوا [٣] مجيء الحال معرفة نحو : جاء زيد الراكبَ . قياساً على الخبر . أما الكوفيون فقد أجازوا أن تأتي الحال على صورة المعرفة ، وهي مع ذلك نكرة إذا كـان فيهـا معنـى الشرط . نحو : « عبـدُ الله المحسـنُ أفضـلُ منـه المسيَ » . والتقدير : إذا أحسن أفضل منه إذا أساء . ونحو : أنت زيد أشهرَ منك عمراً . أي إذا سميت . فإذا لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأتي معرفة في اللفظ نحو : « جاء زيد الراكبَ » . أما البصريون فقد منعوا ذلك مطلقاً وأوجبوا فيها التنكير لأنها خبر في المعنى ولئلا يُتَوهَّمَ كونُها نعتاً عند نصبِ صاحِبها أو خفاءِ إعرابها ، وأولوا ما ورد عن العرب نحو « مررت بهم الجماء الغفير » أو« أرسلها العراك » .

---

(١) همع الهوامع ١/ ١٤٧ .

(٢) سورة البقرة آية ١٩٧ .

(٣) همع الهوامع ١/ ٢٣٩ . شرح التصريح ١/ ٣٧٤ .

٤ ـ وأجازوا [١] جر معطوف منصوب الصفة المشبهة نحو: « هذا حسنٌ وجهاً ويدِ » قياساً على ما ذهبوا اليه من جواز جر تابع منصوب اسم الفاعل في نحو « هذا ضاربٌ زيد أو عمرٍ » كما مر، بينما لم يجز غيرهم إلا الاتْباعَ أن رفعا فرفع، وإن نصبا فنصب، وان جرا فجرّ.

٥ ـ وذهبوا [٢] إلى أن العدد من ٣ ـ ١٠ يذكر ويؤنث وفقاً للجمع المعدود لاوفقاً لمفرده. فيذكَّر إذا كان الجمع مؤنثاً، ويؤنث إذا كان الجمع مذكراً، دون أن ينظر إلى مفرده أمذكر هو أم مؤنث فقالوا: ثلاث سجلات، وثلاث دنينيرات، وثلاث حمّامات، ومذهبهم هذا مخالف للنحويين الذين اعتبروا المفرد لا الجمع، فقالوا: ثلاثة سجلات، وثلاثة دنينيرات.

٦ ـ وذهبوا [٣] إلى منعِ بدلِ النكرةِ من المعرفة ما لم توصف متفقين في ذلك مع الكوفيين ـ كما مر ـ وما لم تكن من لفظ الأول نحو قوله تعالى [٤] ﴿لنسفعاًبالناصية. ناصيةٍ كاذبةٍ﴾. أما الجمهور فقد أطلقوا الجواز لورودها غيرَ موصوفة وليست من لفظ الأول.

٧ ـ وذهبوا [٥] إلى أن الفعلَ إذا كانت فاؤه همزة وبني منه على وزن « افتعل » أدغِمتِ الياءُ في التاء مثل اتكل واتمن، وكان البصريون لا يدغمون فيقولون أيتكل وايتمن.

٨ ـ وذهب [٦] بعضهم إلى أن ويحه وويله وويسه منصوبةٌ بأفعال من لفظها، واستشهد بقول الشاعر

فما والٍ ولا واحٍ ولا واسٍ أبو هندي

أعلام البغداديين الكوفيين:

ومن أشهر البغداديين الكوفيين الذين عاصروا المبرد وثعلب:

(١) همع الهوامع ٢/ ١٤٥.
(٢) المصدر نفسه ٢/ ١٤٩.
(٣) همع الهوامع ٢/ ١٢٧.
(٤) سورة العلق آية ١٥، ١٦.
(٥) شرح التصريح ٢/ ٣٧٣.
(٦) شرح التصريح ١/ ٣٣٠.

١ ـ أبو موسى[١] سليمان بن محمد المشهور بالحامض، وهو من أصحاب ثعلب أخذ عن البصريين والكوفيين، وخلط النحويين، ولكنه كان يميل إلى مذهب الكوفيين، وكان إذا سئل لخص الجواب تلخيصاً متأثراً بما ذهب ثعلب إليه، ومن رووا عنه أبو عمر الزاهد، وأبو جعفر الأصبهاني المعروف بيبرزويه، ومن تصانيفه كتاب «خلق الإنسان» و «النبات» و «الوحوش» و «مختصر النحو» وتوفي سنة ٣٠٥ هـ. وهو رأس البغداديين الكوفيين.

٢ ـ علي[٢] بن أحسن التهنائي المعروف بكراع النمل، أخذ من البصريين والكوفيين، وكان إلى الكوفيين أميل. وعده ابن النديم من بين من خلطوا المذهبين ومن مؤلفاته «المنضَّد» في اللغة «المجرَّد» «المنجد» فيما اتفق لفظه واختلف معناه. «الأوزان» أتى فيه باللغة على وزن الأفعال.

٣ ـ علي بن سليمان[٣] الأخفش الأصغر. أخذ عن ثعلب والمبرد. وروى عنه علي بن هارون القرميسيني، وأبو عبيد الله المرزباني، والمعافى بن زكريا الجريري. من مؤلفاته «الأنواء» «التثنية والجمع». وتوفي سنة ٣١٥ هـ.

٤ ـ إبراهيم[٤] بن محمد بن عرفة المعروف بنفطويه. أخذ عن المبرد وثعلب. عده ابن النديم ممن خلطوا المذهبين. وكان عالماً بالعربية واللغة والحديث. روي

---

(١) أنظر ترجمة الحامض: الفهرست ص ١٢٣. طبقات النحويين واللغويين ص ١٧٠. نزهة الألباء ص ٢٤١. إنباه الرواة ٢/ ٢٢.

(٢) أنظر ترجمة الهنائي: الفهرست ص ١٣٠، إنباه الرواة ٢/ ٢٤٠، بغية الوعاة ٢/ ١٥٨، تاريخ الأدب العربي ٢/ ٢٧٤.

(٣) أنظر ترجمة الأخفش الأصغر: الفهرست ص ١٢٩، طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٥. نزهة الألباء ص ٢٤٨ إنباه الرواة ٢/ ٢٧٦. بغية الوعاة ٢/ ١٦٧.

(٤) أنظر ترجمة نفطويه: الفهرست ص ١٢٧. طبقات النحويين واللغويين ص ١٧٢. نزهة الألباء ص ٣٦٠، معجم الأدباء ١/ ٢٥٤. بغية الوعاة ١/ ٤٢٨. إنباه الرواة ١/ ١٧٦. غاية النهاية ص ٢٥. شذرات الذهب ص ٢٩٨. ميزان الإعتدال ص ٦٤. أعيان الشيعة ٥/ ٧٠٩. تاريخ الأدب العربي ٢/ ٢٢٠.

عنه أبو عبيد الله المرزباني وكان يقول عنه: «وكان من طهارة الأخلاق، وحسن المجالسة، والصدق، فيما يرويه على حال؛ ما شاهدت عليها أحداً مما لقيناه». من مؤلفاته: «الاقتضابات». «غريب القرآن»، «المقنع» في النحو. «الأمثال» توفي سنة ٣٢٣ هـ.

٥ ـ أبو بكر [١] محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الأنباري، أحد تلاميذ ثعلب، وأحد من دعوا المذهب الكوفي بالعلل، والاحتجاجات، وأشهر كتبه كتاب «الأضداد» الذي ألفه للدفاع [٢] عن اللغة العربية وأهلها. توفي سنة ٣٢٧ هـ.

غير أن أبرز البغداديين الكوفيين: ابن شقير، وابن الخياط، وسأفرد لهما فصلاً خاصاً، وابن كيسان، وسأفرد له فصلاً مستقلاً به لأنه يمثل البغداديين الكوفيين في آرائه أفضل تمثيل.

(١) أنظر ترجمة الأنباري. الفهرست ص ٧٥. نزهة الألباء ص ٢٦٤. طبقات النحويين واللغويين ص ١٧١.

(٢) أنظر الأضداد (المقدمة) ص ١ ـ ٢.

الفصل الثاني

ابن شقير [١]

هو أبو بكر [٢] أحمد بن الحسين بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي البغدادي. وقد تخبطت الكتب القديمة التي ترجمت له في تسميته، فبعضها سماه أحمد [٣] بن الحسن، وبعضها سماه عبد الله [٤] بن محمد بن شقير، وبعضها سماه ثلاثة [٥] أسماء فترجم له في ثلاثة مواضع.

تتلمذ على أبي العباس المبرد، وعلى أبي العباس ثعلب الكوفي، وروى [٦] كتب الواقدي في المغازي والسير عن أحمد بن عبيد بن ناصح. وممن تتلمذوا عليه ورووا [٧] عنه أبو بكر بن شاذان، وإبراهيم بن أحمد الخرقي، ومن أشهر

---

(١) عرف بابن شقير عدد من العلماء، منهم بالإضافة إلى عالمنا المذكور: أبو العلاء أحمد بن عبيد الله بن الحسن بن شقير الذي روي عن أبي عمر الزاهد، وابن دريد، وابن فارس (أنظر بغية الوعاة ١/ ٣٣٣). ومنهم أبو المكارم الشيخ تاج الدين محمد بن عبد المنعم بن نصر الله التنوخي المعري الأصل الدمشقي الحنفي توفي سنة ٦٦٩ هـ.
(أنظر: دائرة المعارف للبستاني ١/ ٥٤٣).

(٢) الإيضاح للزجاجي ص ٧٩. أمالي الزجاجي ص ٢٣، معجم الادباء ٣/ ١١.

(٣) نزهة الألباء ص ٢٥١. بغية الوعاة ١/ ٣٠٢. هدية العارفين ١/ ٥٨. كشف الظنون ٢/ ١٤٥٧، ١٤٦٢.

(٤) الفهرست ص ١٢٩.

(٥) إنباه الرواة ١/ ٣٤، ٢/ ١٣٥، ٣/ ١٥١.

(٦) بغية الوعاة ١/ ٣٠٢، إنباه الرواة ١/ ٣٤.

(٧) إنباه الرواة ١/ ٣٤.

من تتلمذ عليه من النحويين: أبو القاسم الزجاجي الذي ذكره في كتبه مرات عديدة، وروى عنه في أماليه. وأكثر [١] روايات ابن شقير في الأمالي عن أستاذه أبي العباس ثعلب الكوفي. وله عدة مؤلفات[٢] منها «المذكر والمؤنث»، «المقصور والممدود». «مختصر في النحو» وكانت وفاته سنة ٣١٧ هـ.

ويعد ابن شقير في طبقة أبي بكر بن السراج، وأبي بكر المعروف بمبرمان، وأبي بكر بن الخياط.

وقد اختلف المؤلفون في مذهبه النحوي، فبينما وضعه [٣] الزبيدي في الطبقة التاسعة من طبقات النحويين البصريين ضمن أصحاب المبرد، نسبه ابن الأنباري إلى الكوفيين، مع أنه قال في موضع آخر في حديثه عن ابن الخياط: « [٤] وكان مثله في الميل إلى مذهب الكوفيين» أي أن ابن الأنباري لا يعده في هذه العبارة من الكوفيين وإنما يعده ممن يميلون إلى المذهب الكوفي. أما ابن النديم فقد ذكره[٥] مع فئة نسب إليها الخلط بين المذهبين البصري والكوفي، وكانت هذه الفئة تقف موقفاً وسطاً، فلا هي بصرية ولا كوفية» وممن نسبوا إليه الخلط بين المذهبين السيرافي [٦] (ت ٣٦٨ هـ).

ولعل أدق حكم على مذهب ابن شقير هو حكم تلميذه أبي القاسم الزجاجي

(١) أنظر أمالي الزجاجي ص ٢٣، ٣٣، ٥٠، ٩٠.

(٢) إنباه الرواة ١/ ٣٠٢، معجم الأدباء ٣/ ١١، هدية العارفين ١/٥٨ كشف الظنون ٢/ ١٤٥٧، ١٤٦٢ وقد ذكر ياقوت أنه قرأ في طبقات ابن مسعدة أن الكتاب الذي ينسب الى الخليل ويسمى «الجمل» من تصانيف ابن شقي. ويقول فيه: «النصب على أربعين وجهاً» (أنظر معجم الأدباء ٣: ١١). أما السيوطي فقد روى الرواية نفسها واختلف عن ياقوت في اسم الكتاب فسماه «المحلى» (أنظر: بغية الوعاة ١/ ٣٠٢).

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٨.

(٤) نزهة الألباء ص ٢٥١.

(٥) الفهرست ص ١٢٩.

(٦) أخبار النحويين البصريين ص ١٠٨.

الذي ذكره مع ابن الخياط وابن كيسان فقال عنهم: (١) « ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن شقير وأبو بكر بن الخياط، لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين، وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك، فجمعوا بين العلمين». ونص الزجاجي هذا واضح وصريح. فقد كان هؤلاء الثلاثة كوفيين في أول حياتهم النحوية لأن نحو الكوفيين كان أول الأمر يسيطر على أذهان النحويين في بغداد، ولما تغلب نحاة البصرة فيما بعد - وكما ذكرت سابقاً - اطلع هؤلاء على مذهب البصريين فتأثروا به وبذلك خلطوا بين المذهبين، ولكن تأثير المذهب الكوفي في تفكيرهم بقي أشد وأبعد، وبخاصة أنه المذهب الذي كون عقليتهم النحوية.

وقد وضع ابن شقير مع ابن الخياط وابن كيسان وغيرهما ممن مالوا إلى مذهبِ الكوفة تلك الاحتجاجاتِ لآراء الكوفيين، والتي عرفت في كتاب « اللامات » للزجاجي، وكتاب « الانصاف » لابن الأنباري. إذ أننا لو بحثنا عن هذه الاحتجاجات في كتب الفراء وثعلب لما وجدنا[2] لها أصلاً عندهما؛ مما يدل أنها ليست من وضع الكوفيين، وإنما هي من وضع نحاة جاؤوا بعد الفراء وثعلب، ومما يدل على ذلك أيضاً: أن الزجاجي حينما ناظر أبا بكر بن الأنباري في المصدر استغرب كيف يجيب باجابات ويحتج باحتجاجات لم ترو عن الكوفيين. قال الزجاجي:[3] « قلت له مرة ما المصدرُ في كلام العرب من طريقِ اللغة؟ فقال: المصدرُ المكانُ الذي يصدر عنه، كقولنا: مصدرُ الابل وما أشبهه، ثم نقول: مصدر الأمر والرأي تشبيها، والمصدر أيضاً هو الذي يسميه النحويون مصدراً، كقولنا « ضرب زيد ضربا ومضرَباً »، وقام قيام ومقاما، وما أشبهه، والفعل يكون مكاناً ومصدراً. قلت له: فإذا كان كذلك فلم زعم الفراء: أن

---

(١) الايضاح للزجاجي ص ٧٩.

(٢) المدارس النحوية ص ٢٤٧.

(٣) الايضاح للزجاجي ص ٦١، ٦٢، ٦٣.

المصدر مصدر من الفعل؟ وبأي قياسٍ جعلهُ بمعنى الفاعل، وقد صح عندك أنه يكون مفعولا به بمعنى: مصدر، أو مكان، كما ذكرت؟ وهل يُعرفُ في كلامِ العرب مَفْعَل بمعنى الفاعل فيكون المصدر ملحقاً به؟ فقال: ليس هو كذلك عند الفراء، إنما هو عنده بمعنى مفعول؛ كأنه أصدرَ عن الفعل، لا أنه هو صدر عنه. فهو بمعنى مفعول، كما قيل: هذا مركَبٌ فاره. معناه: مركوبٌ فاره، ومشرب عذب، ومعناه: مشروب عذب... قلت له: ليس يجب أن يُجعلَ دليلهُ على صحةِ دعواه ما ينازَع فيه، ولا يُسَلَّمُ له، ولا يجده في كلام العرب. قال: فأين وجه المنازعة هاهنا؟ قلت له: اجتماعُ النحويين كلِهم: على أن المفعل يكون بمعنى المصدر، والمكان، فالمأكل يكون بمعنى الأكل والمكان...»

ولما انتهى الزجاجي من المناظرة بينه وبين أبي بكر الأنباري، قال لأبي بكر بن الخياط عن احتجاجات ابن الانباري:[1] «هذه أشياء يُولِّدُها من عندَه على مذاهبِ القومِ، ليست محكيةً عن الفراء، ولا موجودً في كتبه، ولكنها مما يُرى أنها تؤيدُ المذهَبَ وتنصره». وأبو بكر بن الأنباري أحد النحاة البغداديين الكوفيين كما ذكرت في الحديث عن أشهر أعلامهم.

وكان ابن شقير كثيراً ما يأخذ برأي الكوفيين في خلافهم مع البصريين، لا تحيزاً، وإنما لأنه يرى أن ما قالوا به أحياناً هو الصواب، وغيره مجانب له، ففي بحث المستَحِقَ للاعرابِ من الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ كان رأيُ[2] الخليل وسيبويه وجمعِ البصريين أن المستحِقَ للاعرابِ هو الأسماء، وأما الأفعال، والحروف، فمستحِقةٌ للبناء، واستدلوا على أن الأفعال غير مستحقة الاعراب: أنها عوامل في الأسماء باجماع النحويين، فلو وجب أن تكون معربةً لوجب أن تكون لها عواملُ تعربها لأنه لا بد للمعرَب من معرِب، ثم لم تكن بأحقَّ بالاعراب من عواملها، فكان يجب أن تعرب عواملها، ثم يجب ذلك في عوامل

(١) الايضاح للزجاجي ص ٦٣.

(٢) المصدر نفسه ص ٧٧.

عواملها إلى ما لا نهاية له: قالوا: وهذا بين فساده، فلما يُبيِّن فسادُ هذا وجب أن تكون غيرَ معربةٍ كسائر الحروف العوامل، وإذا كانت الأفعال غيرَ مستحقةٍ الاعراب لأنها عوامل، فحروف المعاني من الاعراب أبعد، والقول فيها أبين وأظهر، وكان رأي[1] الكوفيين وابن شقير أن المستحق للاعراب الأسماء، والأفعال؛ وأن المستحق للبناء الحروف، وكل شيء زال عن الاعراب من الأسماء والأفعال فلِعِلَّةٍ أزالته عن أصله. واستدلوا على ذلك بأن الأفعال أيضاً تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء فتكون ماضيةً ومستقبلةً وموجبةً ومنفيةً ومجازى بها، ومأموراً بها، ومنهياً عنها. وتكون للمخاطب، والمتكلم والغائب، والذكر، والأنثى. فإن كان اختلاف المعاني أوجب للأسماء الاعراب، فاختلاف هذه المعاني في الأفعال يوجب اعرابَها، لأنها مثلُ ذلك أو أكثر.

وكان ابن شقير ينفرد أحياناً بآرائه دون اتباع أحد. من ذلك أنه كان يرى[2] أن «ليس» تأتي حرفاً مطلقاً. وتبعه الفارسي في هذا الرأي. بينما كان جمهور البصريين يرى أنها فعل مطلقاً. وذهب بعض النحويين إلى أنها تكون حرفاً في باب الاستثناء ناصباً للمستثنى بمعنى الا.

* * *

---

(١) المصدر نفسه ص ٨١.

(٢) شرح التصريح ١/٣٨٨.

ابن الخياط [1]

حياته:

هو أبو بكر [2] محمد بن أحمد بن منصور الخياط، أصله من سمرقند. قدم بغداد من سر من رأى، قاصداً [3] فيها أبا الحسن عليَّ بن اسماعيل الذي رحب به وقربه إلى مجلسه.

تتلمذ على أبي العباس ثعلب، وأبي العباس المبرد. وممن تتلمذوا عليه أبو الفهد [4] البصري. وأبو القاسم الزجاجي، وأبو علي الفارسي؛ الذي صرح [5] في

(١) عرف بابن الخياط عدد كبير من العلماء منهم:
أ ـ أبو عمر خليفة بن خياط العصفري البصري صاحب كتاب «الطبقات» وهو وثيقة هامة تترجم لعدد كبير من رجال الحديث في الاسلام خلال قرونه الثلاثة الأولى توفي بالبصرة سنة ٢٤٠ هـ. (انظر مقدمة الطبقات ـ تحقيق سهيل زكّار).
ب ـ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن الخياط التغلبي الشاعر الدمشقي الكاتب له ديوان مطبوع يقع في نحو ٣٣٢ صفحة تحقيق خليل مردم بك. وقد توفي سنة ٥١٧ هـ. (انظر مقدمة ديوان ابن الخياط الدمشقي).
جـ ـ أبو بكر بن الخياط الأندلسي ـ وكان أديباً شاعراً متقناً للحساب والهندسة، بارعاً في علم النحو (ت ٤٤٧ هـ). (انظر معجم الأدباء ٣١٣/١٩).
د ـ أبو بكر بن عياش بن سالم الكوفي الخياط مولى واصل بن حيان الأسدي ت ١٩٣ هـ. (انظر معجم الأدباء ٩٠/٧).

(٢) مجالس العلماء. مجلس ٥٧. أمالي الزجاجي ص ١٦، ٢٣، معجم الادباء ١٤١/١٧. نزهة الالباء ص ٢٤٧. اشارة التعيين. ورقة ٨٨. معجم المؤلفين ٢٣/٩. وقد ذكر الزبيدي ص ١٢٨ في طبقاته أن اسمه أحمد بن محمد بن منصور. وترجم له القفطي ترجمتين الأولى من سموا «احمد». والثانية مع من سموا «محمد» انظر إنباء الرواة ١٢٩/١، ٥٤/٣.

(٣) مجالس العلماء. مجلس ٥٧.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٩.

(٥) معجم الأدباء ١٤١/١٧.

كتاباته بأنه قرأ عليه، وكتب عنها شيئاً من علم العربية، وكان يجلس في مجلس تدريسه. قال الفارسي: [1] «اجتمعتُ معه عند أبي العباس المعمري، وقد أحضر جماعةً من أصحابه، فسألوني، فلم أر فيهم طائلاً، فلما انقضى سؤالهم، قلت لأكبرهم: كيف تبني من سفرجل مثل عنكبوت؟ فقال: سفرروت. فلما سمعت ذلك قمت في المسجد قائماً، وصفقت بين الجماعة: سفررت! سفررت! فالتفت إليهم أبو بكر، فقال: لا أحسن الله جزاءكم! ولا أكثر في الناس مثلكم، وافترقنا فكان آخرَ العهد به».

الفارسي يحسده:

وكان ابنُ خالويه قد اتهم الفارسي أنه ادعى أن ابنَ الخياط لا يعرف شيئاً، فأرسل الفارسيُ الى سيف الدولة رسالة يرد فيها الاتهام ويقول: [2] «وأما قوله - يشير إلى ابن خالويه - إني قلت: إن ابن الخياط كان لا يعرف شيئاً، فغلط في الحكاية، كيف أستجيز هذا، وقد كلمت ابن الخياط في مجالسَ كثيرة، ولكني قلت: انه لا لقاءَ له، لأنه دخل إلى بغداد بعد موت محمدِ بنِ يزيد، وصادف أحمد بن يحيى، وقد صم صمماً شديداً، ولا يخرق الكلامُ معه سمعَه، فلم يمكن تعلمُ النحو منه، وانما كان يعول فيما كان يؤخذ عنه، على ما يُمِلّهُ دون ما كان يقرأ عليه، وهذا الأمر لا ينكره أهل هذا الشأن ومن يعرفهم».

ويبدو أن الفارسي كان يحسُدُ ابنَ الخياط على المكانة التي توصل إليها، فلا يجدُ فرصةً الا ويطعن فيها على أستاذه؛ الذي لازمه مدة طويلة وأخذ عنه الكثير من العلم، ويظهر ذلك جلياً في طعنه المذكور على تلاميذ ابن الخياط، وفي اتهامِ ابن خالويه له ذلك الاتهام الذي يبدو أنه لم يستطع دفعه في رسالته الى سيف الدولة، ويظهر أيضاً مما قاله لابن جني حين قال له عن ابن الخياط: [3] «لو

---

(١) المصدر نفسه ١٧/١٤١.

(٢) معجم الأدباء ٧/٢٥٩ يمله: من أمللت الكتاب على الكاتب املالا. ألقيته عليه.

(٣) معجم الأدباء ٧/٢٦٠.

عاش لظهر من جهته علم كثير » فقال: « نعم إلا أنه كان يُطَوِّلُ كتبه ».

مؤلفاته ومماته:

ولابن الخياط عدة مؤلفات[1] منها: « معاني القرآن ». « المقنع » في النحو. « الموجز » في النحو. « النحو الكبير ». وقد تأثر في مؤلفاتِه بكتب أبي سعيد السكري، وكتب أبي زيد.

وقد ذهب[2] ابنُ الخياط مع البريديين إلى البصرةِ لما غلبوا عليها، ومات بها سنة ٣٢٠ معلولاً. قال الفارسي: [3] « وفارقت أبا بكر قبل وفاته، وهو يشغل بالعلة التي توفي فيها، ورجعت الى بلاد فارس، ثم عدت وقد توفي ».

نظير ابن الخياط:

ويعد ابن الخياط من طبقةِ ابراهيم بن السري الزجاج ونظيراً له، وقد ناظره حين قدم بغداد واستطاع أن يقف أمامه، على الرغم مما عرف عن الزجاج من سعةِ اطلاعه النحوي، وبراعتِه في الجدال وشهرتِه المدوية. وقد روى المناظرةَ عنه تلميذهُ الزجاجي في كتابه « مجالس العلماء » فقد روى عن ابن الخياط أنه قال: [4] « فلما جلستُ إليه وهو أولُ يوم التقينا فيه سألني فقال: كيف تقول: خمَستُكم بينكُم درهمٌ؟ فقلت: لا يجوز هذا لأنه الخمسة ليس يعود عليها شيء. قال: فكيف الصواب؟ فقلت: بينهم درهم أو بينها درهم. فقال: كيف تبني مثل جِردَحل من قويت؟ فقلت: قِيَّو. فأنكره. وقال: لم تقلِبُ الواوَياء؟ قلت: لأن الواو ها هنا ساكنة وقبلها كسرة وهي عينُ الفعل، والواو التي بعدها لام، فيكون: قِيوَوّ، ثم تقلب الواو التي بعدها الياء ياء فتقول قِيَّو. فقال: الصواب قِوَّي. لأن

(١) الوافي بالوفيات ٨٨/٢. بغية الوعاة ٤٨/١. كشف الظنون ١٧٣٠/٢ ، ١٨١٠، ١٨٩٩، ١٩٣٥.

(٢) معجم الأدباء ١٤١/١٧.

(٣) المصدر نفسه ٢٦٠/٧.

(٤) مجالس العلماء: مجلس ٥٧ ص ١٢٧.

الواو المدغمة بمنزلة المتحركة. قلت له: كيف تبني مثل فِعَّل من قويت؟ قال: قِوَّي. فقلت: فَفِعَّل التي لا تنفصل عين من عين وفعلل يكونان واحداً؟. قال أبو بكر: الذي ذهب إليه هو مذهب، والأول عندي أجود منه، فلذلك أجبت به. فقال لي: فكيف تبني مثل عِثْول من قويت؟ فقلت: قِيَوّ. فقال: هذا صواب؛ لأن الواو زائدة. قلت: هي ملحقة والمحلق يجري مجرى الأصل. قال: وكيف تبني مثل فِعَّل من غزوت؟ فقلت: غِزَيّ. فأنكره، وقال الصواب: غِزَوّ كما قال في الحرف المدغم في قِوَّيّ. فامسك».

مذهبه النحوي:

وقد اختلف المترجمون لابن الخياط في المذهب الذي يُنْسَبُ إليه كما اختلفوا في مذهبِ ابنِ شقير فبينما عده[1] الزبيدي في الطبقة التاسعة من طبقات البصريين وهي طبقةُ أصحابِ المبرد، عده[2] ابنُ النديم من بين من خلطوا المذهبين، وتبعه من[3] تلاه من مترجمين في ذلك.

غير أن الزجاجي تلميذَه كان يعده ـ كما ذكرت في الحديث عن مذهب ابن شقير ـ ممن جمعوا بين المذهبين. فلا هو بصري اذن ولا كوفي وهو بغدادي يميل إلى الكوفيين ولعل أصدق دليل على ذلك ما رواه الفارسي من أنه كان حين يسأل يجيب باجابات الكوفيين. قال:[4] «اجتمعت مع أبي بكر بن الخياط عند أبي العباس المعمري بنهر معقل فسألته عن العامل في «إذا» من قوله سبحانه:[5] ﴿هل ندلكم على رجل ينبِّئكم إذا مُزِّقتم كلَّ ممزَّق إنكم لفي خلقٍ جديد﴾،

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٨.

(٢) الفهرست ص ١٢٧.

(٣) انظر: نزهة الألباء ص ٢٤٧. الوافي بالوفيات ٨٨/٢، إنباه الرواة ٥٤/٣. اشارة التعيين ص ٨٨.

(٤) الخصائص ٣٠٠/٣.

(٥) سورة سبأ آية ٧.

فسلك فيها مسلك الكوفيين». وكذلك ما رواه[1] الزجاجي من أنه كان يحتج للكوفيين، ويذكر هذه الاحتجاجات من كتبه.

وآراءُ ابنِ الخياط غيرُ مذكورة في كتب النحو الا ما ندر منها، من ذلك رأيه[2] في أن «إذا» حين تدل على الحال قبل الجملة الاسمية تكون ظرفَ مكان، متبعاً في هذا الرأي أبا العباس المبرد. وذلك نحو قوله تعالى: [3] ﴿فإذا هي حيةٌ تسعى﴾ ونحو «خرجت» فإذا الأسدُ بالباب» وكان الأخفشُ والكوفيون يذهبون إلى أنها في هذه الحالة حرف.

اهتمامه بالعلة:

وكان ابنُ الخياط يهتم بالعلة النحوية ويحاول جاهداً أن تكون علتُه التي يتبناها صائبةً مقنعة. من ذلك تعليلهُ[4] الذكرِ الاعراب في آخر الاسم، فكان بعضُ النحويين يرى أن الاعرابَ في آخر الاسم، فكان بعضُ النحويين يرى أن الاعرابَ يدخلُ في الاسم لمعنى فوجب أن يُلفظَ به ثم يُؤتى بالإعرابِ في آخره، وكان أبو العباس المبرَدُ يذهب إلى أن الإعرابَ لم يُجعل أولاً لأن الأولَ تلزمُهُ الحركةُ ضرورةً للابتداء، لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرِّكٍ ولا يُوَقفُ إلا على ساكنٍ، فلما كانت الحركةُ تلزمُهُ لم تدخل عليه حركةُ إعراب؛ لأن حركتين لا تجتمعان في حرفٍ واحد، فلما فات وقوعه أولا لم يمكن أن يُجعل وسطاً؛ لأن أوساطَ الأسماءِ مختلفة، لأنها تكون ثلاثيةً ورباعيةً وخماسيةً وسباعية، فأوساطُها مختلفة، فلما فات ذلك جُعل آخراً بعد كمال الاسم ببنائِه وحركاتِه. وذهب آخرون إلى أن الاعرابَ إنما دخلَ الكلامَ دليلا على المعاني، فوجب أن يكون تابعاً للأسماء؛ لأنه قد قام الدليلُ على أنه ثانٍ بعدها، وهذا القول قريب من الأول.

---

(١) الايضاح ص ٦٣.

(٢) همع الهوامع ٢٠٧/١.

(٣) سورة طه آية ٢٠.

(٤) الايضاح ص ٧٦.

وكان ابن الخياط لا يقبل القول الأول ويقول: ليس هذا القولُ بمرض، لأنا قد رأينا الأسماءَ تدخُلُها حروفُ المعاني أولا ووسطاً فما دخلها أولاً قولُك: الرجل والغلام، وما دخلها وسطاً ياءُ التصغير في قولك: فُرَيخ، وفُلَيس. ولو كان الأمرُ على ما ذهب إليه قائلُ هذا القول؛ لوجب ألا يدخلَ على الاسم حرفُ معنى الا بعدَ كمال بنائه، وعلةُ تأخيرِ الاعراب عنده هي أن الاسم يُبنى على أبنية مختلفة، منها فَعْل، وفِعَل، وفُعْل، وفَعَل، وفُعَل، وما أشبه ذلك من الأبنية فلو جُعلَ الاعرابُ وسطاً، لم يدرِ السامعُ أحركةُ اعراب هي أم حركةُ بناء، فجُعلَ الاعرابُ في آخر الاسم، لأن الوقف يدركه فيُسَكَّنْ فيُعلَمُ أنه اعراب، وإذا كان وسطاً لم يكن ذلك فيه.

ومن علله المشهورة تعليله[1] لكسر عين «عشرين». فقد ذهب الخليل إلى أنها كُسِرَت لأن العشرين مأخوذٌ من العِشْر لا من العَشرة. واعتمد بعض النحويين في تعليل كسر العين على ما روي عن العرب وقالوا: أهل الحجاز يقولون: احدى عَشَرة، وتميم تسكن الشين فتقول: احدى عشْرة، وقد قرىء بها. فلما قالوا عشرين كسروا العين من عشرين لأنهم يقولون في المؤنث: عَشْرة وعِشْرة، فجعلوا عشرين فيها علامةً للشيئين. الكسر للتأنيث، والواو والنون للتذكير.

أما ابنُ الخياط فقد علَّلَ تعليلاً يختلف فقال: العشرون تثنيةُ عشرة، وكسروا أولها كما كسروا أول اثنين وجعلوه مجموعاً بالواو والنون؛ ليكون على منهاج ما بعده، وإنما صلحت عشرون ونحوها للمذكر والمؤنث لأنهم جعلوها اسماً لعدد بعينه ثم جئت بالمعدود بعد. فإن قيل: ما بالهم قالوا ثلاثمائة، وما أشبه ذلك، فميزوه بالواحد، وقالوا ثلاثة آلاف فميزوه بالجمع؟ قيل: لأن ثلاثمائة وما أشبه ذلك من جنسها مضارعة لعشرين وثلاثين، لأنك تجيء بتعشيرها على

(١) مجالس العلماء: مجلس ١١٧ ص ٢٤٩.

غير لفظ ما تقدم فتقول: ألف، كما تقول في تعشير عشرين وثلاثين فلما اشتبها جُعل تمييزها بالواحد، ولم يكن هذا في ثلاثة آلاف، لأنك تقول في تعشيرها عشرة آلاف كما تقول عشرة أثواب فهذا الفصل بينهما.

* * *

الفصل الثالث

ابن كيسان [1]

حياته وآثاره:

هو أبو الحسن [2] محمدُ بنُ أحمدَ بنِ ابراهيم بنِ كيسان النحوي المشهور، تتلمذ على أبي العباس المبرد وأبي العباس ثعلب، فاطلع بذلك على المذهبين البصري، والكوفي وبرع في النحو، وقد تصدر للتدريس فدَرَسَ عليه عددٌ كبيرٌ من النحويين منهم أبو الحسن الرهني [3]، ابراهيم بنُ محمد بن بندار [4]، القاضي اسماعيل، [5] أبو القاسم الزجاجي [6].

---

(١) عرف بابن كيسان عدد من العلماء منهم:

أ ـ أبو محمد الحسن بن محمد بن أحمد بن كيسان الحربي، روى عن اسماعيل بن اسحاق القاضي وغيره. وروى عنه أبو علي بن شاذان وأبو نعيم الأصبهاني. «ت ٣٥٨ هـ» (انظر المنتظم ٤٩/٧).

ب ـ طاوس بن كيسان الخولاني الهمذاني اليماني من أبناء الفرس وأحد الأعلام التابعين. سمع ابن عباس وأبا هريرة رضي الله عنهما روي عنه مجاهد وعمرو بن دينار. وكان فقيها جليل القدر ت «سنة ١٠٦ هـ» (انظر: وفيات الأعيان ١٩٤/٢).

(٢) مراتب النحويين ص ٨٨، الفهرست ص ١٢٦، طبقات النحويين واللغويين ص ١٧٠، نزهة الألباء ص ٢٣٥، معجم الأدباء ١٣٧/١٧. وفيات الأعيان ١٩٤/٢. اشارة التعيين ٨٦. هدية العارفين ٢٣/٢. إنباه الرواة ٥٧/٣. بغية الوعاة ٢٩٠/١. تاريخ أبو الفدا ٦٦/٢.

(٣) دائرة المعارف للبستاني ٦٦٧/١.

(٤) معجم الأدباء ١٣٩/١٧.

(٥) إنباه الرواة ٥٨/٣.

(٦) الايضاح للزجاجي ص ٧٩.

وبعدُ ابنُ كيسان أبرزَ البغداديين الكوفيين، وأغزَرهم علماً، وأوسَعَهم شهرة، وله مؤلفاتٌ في التفسير واللغةِ والنحوِ، لم يبق منها كما ذَكَرَ[1] بروكلمان سوى كتابين كتاب «تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها «و» شرح المعلقات». ومن هذه الكتب: علل النحو[2]، مصابيح الكُتّاب[3]، غريب الحديث[4]، المهذب في النحو[5]، ما اختلف[6] البصريون والكوفيون فيه. ومن كتبه التي ذكرها ابنُ النديم[7]، كتابُ البرهان، كتابُ الحقائق، كتابُ المختار، كتابُ الوقف والابتداء، كتابُ القراءات، كتابُ الهجاء، كتابُ التصاريف، كتابُ المقصور والممدود، كتابُ الشاذاني في النحو، كتابُ المذكر والمؤنث، كتابُ مختصر النحو، وقد ذكر الصفدي[8] كتباً أخرى لم يذكرها ابنُ النديم منها: كتابُ غلطِ أدب الكاتِب، كتابُ اللامات، كتاب الفاعل والمفعول به. الموفَّقي مخطوط في الرباط في المغرب تحت رقم ١٠٠.

وقد ورد كثير من آرائه التي ضمنها كتبهُ مروياً في كتبِ النحاة المتأخرين جنباً الى جنب مع آراء المبرد والزجاج والفراء وثعلب والفارسي والسيرافي وغيرهم، لما فيها من آراءٍ قوية، وأقيسةٍ مشهورٍ طريفة. وقد توفي ابنُ كيسان سنة ٢٩٩ هـ.

---

(١) تاريخ الأدب العربي ٢/١٧١.
(٢) كشف الظنون ٢/١١٦٠.
(٣) كشف الظنون ٢/١٧٠٣.
(٤) كشف الظنون ٢/١٢٠٥.
(٥) كشف الظنون ٢/١٩١٤
(٦) كشف الظنون ٢/١٤٥٥.
(٧) الفهرست ص ١٢٦.
(٨) الوافي بالوفيات ٢/٣١.

مكانته:

كان ابنُ كيسان يقارن بالمبرد وثعلب في علمه، فيقال:[1] انه أنحى من الشيخين، ولعل هذه المقارنةَ إنما كانت لإجماع العلماء أنه كان مطلعاً على المذهبين اطلاعاً كاملاً »[2] يحفظ القولين » و« يعرف المذهبين » فيما[3] بمعرفتهما. وقد كان بالاضافةِ الى اطلاعه الواسع على المذهبين موثوقاً بعلمه، حتى أن صاحب « الوافي بالوفيات » حين ترجم له قال عنه: «[4] وكان فوقَ الثقة ».

وكان لمعرفةِ ابن كيسان المذهبين وثقةِ الناس به، أثرٌ بعيد في اقبال التلاميذ عليه من شتى الأرجاء، فما رؤي مجلس[5] « أكثرَ فائدة وأجمع لأصناف العلوم، وخاصةٍ ما يتعلق بالتحف والظرف والنتف من مجلس ابن كيسان؛ فإنه كان يبدأُ بأخذِ القرآن والقراءات، ثم بأحاديث رسول الله ﷺ، فإذا قُرِىءَ خبرٌ غريبٌ أو لفظةٌ شاذةٌ أبان عنها، وتكلم عليها، وسأل أصحابه عن معناها، وكانَ يقرأ عليه مجالساتُ ثعلب في طرفي النهار، وقد اجتمع على باب مسجده نحو مائةِ رأس من الدواب للرؤساء، والكتاب، والأشراف، والأعيان الذين قصدوه، وكان مع ذلك اقبالهُ على صاحب المرقّعة الممزق، والعباء الخلق، والطمر البالي، كإقباله على صاحب القصب والموشى والديباج والدابة والمركبِ والحاشيةِ والغاشية ».

وكان يبهر السامع بما يبديه من آراء، ويرويه من غُرَرِ الشعر، والمقطعات الحسنةِ مما جعل بعضَ تلاميذه يقول عنه »[6] هذا الرجلُ من الجن الا أنه في شكلِ انسان ».

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٧٠. شذرات الذهب ٢/٢٣٢. نزهة الألباء ص ٢٣٥. مرآة الجنان ٢/٢٣٦. الوافي بالوفيات ٢/٣١.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ١٧٠.

(٣) نزهة الالباء ص ٢٣٥.

(٤) ٢/٣١.

(٥) معجم الأدباء ١٧/١٣٩.

(٦) المصدر السابق ١٧/١٣٩.

وهو معروف بحدةِ خاطره، وبعدِ غوصه، وغرائبِ قياساته، سأله القاضي اسماعيل: «[1] ما تقول في قراءات الجمهور - الا أبا عمرو: ﴿[2] إنْ هذان لساحران﴾ما وجهها على ما جرت به عادتك من الاغراب في الإعراب؟» قال: «نجعلُها مبنية لا معربة وقد استقام الأمر» قال له: «فما علة بنائها؟» قال: «لأن الفرد منها «هذا» وهو مبني والجمع هؤلاء وهو مبني، فيحتمل التثنية على الوجهين» فعجب القاضي من سرعة جوابه وحدةِ خاطره، وقال له: «ما أحسنه يا أبا الحسن لو قال به أحد!».

وكان لابن كيسان هيبةٌ بين العلماء واجلال، فهذا أبو محمد التراسابادي النحوي الذي هابه علماءُ النحو وانقبضوا عن مناظرتِهِ، يحضر[3] يوماً مجلسَ النحويين ببغدادَ فيسأل عن مسألةٍ - وابنُ كيسان حاضر - فينقبضُ عن الإجابة اجلالا له، فيقولُ ابن كيسان: «يا أبا محمد أجب فوالله أنت أحقُّنا بالانتصاب».

مذهبه النحوي:

اختلف المترجمون لابنِ كيسان في مذهبه النحوي كما اختلفوا في مذهبِ ابن شقير وابنِ الخياط. فقد ترجم[4] له السيرافي في كتابه «أخبار النحويين البصريين» مما يدل على أنه يعده بصرياً، على الرغم من قوله: إنه كان يخلط علم البصريين بعلم الكوفيين مع ابن شقير وابن الخياط، وتبع السيرافي، في ذلك بروكلمانُ في العصر الحديث فترجم[5] له مع أعلامِ المدرسة البصرية.

---

(١) إنباه الرواة ٣/٥٨.

(٢) سورة طه آية ٦٣.

(٣) معجم الأدباء ١٩/١٢٣. بغية الوعاة ١/٢٩٠.

(٤) ص ١٠٩.

(٥) تاريخ الأدب العربي ٢/١٧١.

أما الزبيدي فقد ترجم [1] له مع الكوفيين ووضَعَهُ في الطبقةِ السادسةِ من طبقاتهم على الرغم من قوله عنه: « وكان بصرياً كوفياً » وتبعه الأزهري في ذلك فكان يقول [2] عنه حينما ينسب الرأي اليه: « قال ابنُ كيسان من الكوفيين ».

أما ابن النديم فقد وضعه [3] مع النحاة الذين خلطوا بين المذهبين، فلم يكن في رأيه بصرياً ولا كوفياً، ولعل هذا ينسجم مع قول الزبيدي السابق عنه « كان بصرياً كوفياً » وينسجم مع التعبير الذي استخدمه صاحب «إنباه الرواة» ولم يسبقه أحد اليه وهو تعبير: « [4] مزج النحوين، وترك التصعب لأحد الفريقين على الآخر ».

ولا يمكن أن يكون ابنُ كيسان بصرياً لما روى عنه أنه قال [5] لمبرمان النحوي حين قصده ليقرأ عليه كتاب سيبويه فرفض: « اذهب الى أهله » مشيراً بذلك الى الزجاج، ولما روى عنه أنه « [6] كان يختار اشياء من مذاهب الفراء يخالف بها سيبويه » ولما روي عنه أيضاً انه « كان يُقرأ عليه مجالس ثعلب في طرفي النهار » كما مر في الحديث عن مكانته نقلاً عن معجم الأدباء.

هذه الرواياتُ الثلاث تدل صراحةً أنه ليس بصرياً، وتدل الثانية والثالثة على ميله الى مذهب الكوفيين وتبنيه آراءهم، وتتفقان مع ما روي [7] من أنه كان يسألُ المبرد عن مسائل، فيجيبه، فيعارضها بقول الكوفيين فيقول: في هذا على من قال كذا، ويلزمه كذا، فإذا رضي قال له: قد بقي عليك شيء، لم لا تقول كذا؟ فقال له المبرد يوماً وقد لزم قولا للكوفيين لجَّ فيه: أنت كما قال جرير:

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٧٠.

(٢) انظر شرح التصريح ١/١٨٩، ٢/٨٨.

(٣) الفهرست ص ١٢٦.

(٤) ٣/٥٨.

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ١٧٠.

(٦) مراتب النحويين ص ٨٨.

(٧) المصدر نفسه ص ٨٨.

أَسليكَ عـن زيـدٍ لتسلى وقـد أرى بعينيكَ من زيـدٍ قـذىً غيرَ بـارحِ

فهو اذن بغدادي كوفي يميل الى المذهب الكوفي أكثرَ من ميله الى المذهب البصري، ويظهر ذلك جلياً من الآراء النحوية التي سأعرضها له، ويظهر ذلك من المسائل الخلافية التي عرضها ابن الأنباري، فقد ذكر ابن كيسان في نحو أربع [1] مسائل، وافق فيها الكوفيين دون أن يذكره في مسألة واحدة وافق فيها البصريين من بين مائة واحدى وعشرين مسألة عرضها في كتابه «الانصاف».

وإذا رأينا أبا العباس ثعلباً يخاطبُ ابن كيسان في مجلسه نـاسبـاً [2] ايـاه الى البصريين، فإن ذلك انما لأن ابن كيسان كان في أول أمرهِ كوفياً كما قال [3] الزجاجي، ثم ابتعد عن المذهب الكوفي قليلاً، ووقف موقفاً وسطاً تحت تأثيرِ المذهب البصري الذي هم بغداد. وهذا الأمر كما يبدو أثار حفيظة ثعلب على ابن كيسان فأخرجه من الكوفيين عصبيةً وغضباً عليه وضمه الى البصريين.

مجالسه:

لابن كيسان مجالسُ مشهورةٌ مع علماءِ النحو، ولكن أشهرَها تلك المجالسُ التي كان يقضيها مع المبرد أو ثعلب، إذ نجده أحياناً يناقش فيها أستاذه مناقشة الند للند. وأحياناً نجده يسأل أستاذه ليعرف اجابةَ مسألة من المسائل النحوية، وأحياناً أخرى نجده ينتقل بين أستاذيه ليعرض على أحدهما ما أجاب به الآخر، كما كان يفعل الأخفش الأصغر على ابن سليمان، وقد مر ذلك ـ وإذا ما بدر له رأي يخالف الاثنين صرح به ودعمه بالأدلة والحجج.

وسأعرض مجلساً له مع المبرد وثعلب للتعرف على قدرته العقلية في المناقشة، مقارناً مع أستاذيه، وعلى كيفية معالجته للمسائل النحوية.

---

(١) انظر الانصاف. المسألة ٤. المسألة: ٥٢. المسألة ١٧. المسألة ٩٨.

(٢) مجالس العلماء. مجلس ١٤٤ ص ٣١٨.

(٣) الايضاح للزجاجي ص ٧٩.

وقد روى هذا المجلس الزجاجي في كتابه « مجالس العلماء » قال: [1] قال أبو الحسن محمد بن أحمد: سمعت أبا العباس أحمد بن يحيى يقول في أنتما وأنتم: زيدت الميم في تثنيةِ الاسم وجمعهِ لقلته، وذلك أن قولك: قمتَ وقمتُ على حرفٍ واحد. فقيل له: فكيف اختير لذلك الميم؟ فقال لأن هذا اسمٌ والميمُ من زوائد الأسماء. وقال بعض أصحابه يقوى قوله: قالوا ابنم يريدون الابن، ويزيدون عليه الميم تكثيراً ومثله مما زيدت عليه الميم فُسحُم، وسُتُهم، وزُرقُم.

فسألت أبا العباس محمدَ بنَ زيد فقال: زعم أصحابُنا أن الإضمارَ الذي في الفعل إذا ثنى وجمع في النية كان ذلك بحرفٍ واحد نحو ضَرَبا وضربوا، فأرادوا أن يُفرقَوا بين تثنية وتثنية ما كان مضمراً بحرف وأكثر من حرف لأنه قد ضارعَ المظهر. كمظهر حرفٍ يستدلُ به على المضمر، وتثنيةُ المظهرِ بحرفين، فجعلوا تثنيته تضارع تثنية المضمر الذي لا يبين له حرف ويضارع تثنية المظهر الذي يثنى ويجمع بحرفين. فقالوا: قمتما، وهما، وأنتما، وضربتكما، واياكما، وغلامهما، وغلامكما، فكانت الألف كزيادة الألف في قولك الرجلان، والميم كالنون الا أنها جعلت قبل الألف ليوافق لفظ ضربا، ويكون بزيادتها مع الميم كزيادة الألف في الأسماء بعدها النون، وكان في ذلك تحصين لها من السقوط لأن النون في الأسماء الظاهرة تسقطها الاضافة والمضمر لا يضاف.

قال أبو الحسن: فقلت: المضمر الذي فيه ظهورُ حرفٍ واحد، أو أكثرُ المؤنث والمذكر ينفصل أحدهما من الآخر بدليل في ذلك الحرف والتثنية تبطل ذلك الدليل، فأرادوا أن ينتقل الواحدُ عن الفصلين جميعاً أعني الفتح والكسرِ والواو والياء والألف لأنها لا تلي الا فتحة، فجعلوا الميم معها زائدةً لتقعَ عليها فتحةُ الألف، ولينتقل العلمان اللذان كانا في الواحدِ في التثنية حركة تجمعهما لم تكن في الواحد. فقلت: قمتما فأسقطتَ الكسرة والفتحة وجمعتَها بالضمة،

---

(١) مجالس العلماء ٦٠ ص ١٣٤.

وكذلك أسقطتَ الواو من هو والياء من هي وأسقطتَ الألف من قولك رأيتُها، والضمة أو الواو من قولك: رأيتُهمُوه والياء من مررت بهِى.

آراؤه النحوية:

كان ابنُ كيسان يبني آراءه معتمداً على الأصول النحوية التي اصطلح النحاةُ عليها كالسماعِ والقياسِ والتعليل، وموادُ السماعِ عنده هي نفسُها التي اعتمدها البصريون والكوفيون وهي: القرآن الكريم، والشعر، وما ورد عن العرب.

وكان يميلُ في قياسِه الى الخطِ الذي نهجَهُ الأخفش الأوسط زعيمُ المدرسةِ البغدادية والكوفيون، إذ كثيراً ما نلحظ بناء آرائه على ما شذ في القياس، من ذلك أنه أجاز [1] تمييزَ المائة والألف بمفرد منصوب نحو المائة ديناراً، والألف درهماً، بناء على قول الربيع بن ضبع الفزاري:

إذا عــاش الفتى مــائتين عــامــاً فقـــد ذهـــب المسرةُ والفتـــاء

وأجاز [2] جمعَ الصفات التي على وزن «أفعل» ومؤنثها «فعلاء»، و«فَعلان» التي مؤنثها «فعلى» جمعاً مذكراً سالماً فقال: أحمرون سكرانون، قياساً على قول الشاعر:

فما وَجــدت بنــاتً بنــي نــزارٍ خلائـــلَ أســوديَــن وأحمرينـــا

وهذا البيت شاذ عند النحويين.

وأجاز [3] زيادة «أصبح» و«أمسى» بين «ما» وفعل التعجب قياساً على ما ورد شاذاً عن العرب في قولهم «ما أصبح أبردها» والضمير للغداة، و«ما أمسى أدفأها» والضمير للعشية. مع أن النحويين أجازوا زيادة «كان» وحدها، والاكتفاء بالمسموع عن زيادة «أصبح» و«أمسى» دون القياس عليه.

(١) شرح التصريح ٢٧٣/٢. همع الهوامع ٢٥٣/١

(٢) شرح الكافية ١٨٢/٢.

(٣) المصدر نفسه ٣٠٩/٢.

وأجاز [1] تبعاً للمبرد عدم تكرير « لا » إذا ألغيت في المواضيع الثلاثة التي أوجب البصريون أن تكرر فيها - قياساً على ورودها مع المفصول في قول الشاعر:

بكت جزعاً، واسترجعت، ثم آذنت ... ركابيها أنْ لا الينا رجوعُها

وعلى ورودها مع المنكر المتصل في قولِ الشاعر:

وأنت مروٌ منا خلقت لغيرنا ... حياتك لا نفع وموْتك فاجعُ

وقول الشاعر:

تركتني حين لا مالٌ أعيش به ... وحين جُنَّ زمانُ الناس أو كلبا

وقول الشاعر:

فأنا ابنُ قيس لابراح

وقد ذهب البصريون الى تشذيذ جميع هذه الأقوال.

وكان ابن كيسان كغيره من نحاة القرن الثالث الهجري مغرماً بالتعليل، لتوضيح مذهبه، وليكون قادراً على الوقوف أمام المذاهب التي تخالفه. من ذلك تعليله لنون المثنى والجمع فقد ذهب الزجاج الى أنها عوض من حركة المفرد. وذهب ابن مالك الى أنها لرفع توهم الاضافة نحو: رأيت بنين كرماء، وناصرين باغين وذهب هو [2] الى أنها عوض من تنوين المفرد وعلل ذلك بقوله: ان الحركة عوض منها الحرف، ولم يعوض من التنوين شيء فكانت النون عوضاً منه، ولذلك حذفت في الاضافة كما يحذف التنوين، ورد بعض النحويين قوله لثبوتها مع الألف واللام وفيما لا تنوين فيه نحو: يا زيدان ولا رجلين فيها، وغير المنصرف إذا ثنى، وبأن التنوين انما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على أصالته

---

(١) شرح الكافية ٢٥٨/١، شرح التصريح ٢٣٧/١.

(٢) همع الهوامع ٤٨/١.

وبين المشابه للفعل، ولا حاجة اليه هنا لأن التثنية والجمع أبعاد عن الفعل فلم يُحتج الى فارق، وانما حذفت في الاضافة لأنها زيادة، والمضاف اليه زيادة في المضاف.

وابن كيسان لا يكتفي بتعليل ما يذهب اليه، وانما قد يعلل أحياناً ما ذهب اليه بعض نحويي الكوفة أمثال الفراء، فقد كان يذهب الفراء الى منح دخول اللام المزحلقة على ما اعترض بين اسم إن وخبرها نحو: ان زيداً ـ أظن ـ قائم، وان زيداً ـ لغير شك ـ قائم، وان زيداً ـ لئن شاء الله ـ قائم. فعلل ابن كيسان مذهب الفراء هذا بقوله: « [1] انه كلام معترض به من اخبارك عن نفسك كيف وضعت الخبر عن زيد شكا عندك أو يقينا، والتوكيد انما هو لخبر زيد لا لخبرك عن نفسك لأن « ان » لا تتعلق بخبرك وهي متجاوزة الى الخبر ».

وكان يكثر من التعليل لما ورد عن العرب، ويذهب إلى تعليل ما شذذه النحويون من ذلك: تعليله لحذف المضاف إليه في قول العجاج:

خالط من سلمى خياشيمُ وفا

بقوله: إنما جاز ذلك لأنه لا يلحقه التنوين، وبقي مفرداً على حرفين لأن الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة فلم يلزم أن يبقى على حرف واحد.

وفي كلام الزجاجي عنه ما يدل على أنه كان يعنى بحدود النحو، فقد نقل عنه أن الأسماء « [2] ما أبانت عن الأشخاص وتضمنت معانيها نحو رجل وفرس ». ثم قال الزجاجي: « [3] ولابن كيسان في كتبه حدود للاسم غير هذا، هي من جنس حدود النحويين، وحدُّه في الكتاب المختار بمثل الحدَّ الذي ذكرناه من كلام المنطقيين « يريد حدَّهم له بقولهم: « [4] الإسم صوت موضوع

---

(١) همع الهوامع ١٤٠/١.

(٢) شرح التصريح ٦٢/١.

(٣) الايضاح للزجاجي ص ٥٠. « والمختار » هو كتاب لابن كيسان كما مر في ذكر مؤلفاته.

(٤) المصدر نفسه ص ٤٨.

دال باتفاق على معنى غيرِ مقرون بزمان».

ويميلُ ابنُ كيسان في مذهبه إلى تجويز مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين المختلفَين حول مسألةٍ نحوية إذا ما رأى المذهبين صائبين دون تعصب لمذهب على آخر. من ذلك أن سيبويه كان يذهبُ إلى أنه إذا سمى باثني عشر ونُدب بالواو قيل: وا اثنا عشراه بالألف في «اثنى» لأنه غير مضاف، «وعشر» معاقب للنون فكأنك قلت: وا اثنان. أما الكوفيون فقالوا: يجب أن يقال: وا اثنى عشراه بالياء تشبيهاً له بالمضاف لأن نون المثنى لا تسقط إلا في الإضافة فكأنه مضاف. وقد أجاز ابن كيسان المذهبين.

ولابن كيسان آراء وافق الكوفيين في معظمها، ووافق البصريين في بعض منها، وانفرد بآراء جديدة متعددة.

أ ـ موافقاته للكوفيين:

أجاز [١] معهم تقديمَ خبر «ما زال» عليها، وما كان في معناها من أخواتها، ومنع البصريون التقديم، واحتج الكوفيون بأن «ما زال» ليس نفي للفعل، وإنما هو نفيٌ لمفارقةِ الفعل وبيانُ أن الفاعلَ حالُه في الفعلِ متطاولة والذي يدل أنه ليس بنفي أن «زال» فيه معنى النفي و «ما» للنفي، فلما دخل النفي على النفي صار ايجاباً، وإذا كان كذلك صار «ما زال» بمنزلة «كان» في أنه إيجاب، وكما أن «كان» يجوز تقديم خبرها عليها نفسها، فكذلك «ما زال» ينبغي أن يجوز تقديم خبرها عليها. ولذلك لم يقولوا «ما زال زيدٌ إلا قائماً» كما لم يقولوا: «كان زيد إلا قائماً» لأن «إلا» إنما يؤتى بها لنقض النفي مثل: ما مررت إلا بزيد.

وأجاز [٢] معهم إلقاءَ علامة الندبة على الصفة نحو «وأزيدٌ الظريفاه» ومنع

---

(١) الإنصاف: المسألة١٧. شرح التصريح ١/ ١٨٩.

(٢) الإنصاف: المسألة ٥٢.

البصريون ذلك. وقد قاس الكوفيون مذهبهم هذا على إجازتهم إلقاء علامة الندبة على المضاف إليه نحو « واعبدَ زيداه » « واغلامَ عمراه » لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه. فكذلك يجوز أن تلقى على الصفة. والذي يدل على ذلك ما روى عن بعض العرب أنه ضاع منه جمجمتان ـ أي قدحان ـ فقال: « واجمجمتي الشاميتيناه » فألقى علامة الندبة على الصفة.

وذهب [1] معهم إلى أن الكاف والهاء والياء من أياك واياه واياي هي الضمائر المنصوبة وأن « أيا » عماد. وذهب البصريون إلى أن « أيا » هي الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب، وقد احتج الكوفيون بقولهم إنها هي نفسها التي تكون في حال الإتصال، إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها فأتى « بايا » لتعتمد عليها، إذ لا تستطيع أن تقوم بنفسها، وصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه، واستدلوا على ذلك بلحاق التثنية والجمع لما بعد« إيا » ولزومها لفظاً واحداً.

وذهب [2] مع بعضهم إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور قياساً على قوله تعالى: [3] ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾، وقياساً على قول الشاعر:

تسليت طُرا عنكمُ بعد بينِكم ... بذكراكمُ حتى كأنكمُ عندي

أما البصريون فأولوا ما استشهد به الكوفيون، فقالوا مثلاً: أن « طرا » حال من الضمير في « عنكم » المحذوفة دل عليها المذكورة، وأن « كافة » حال من الكاف في « أرسلناك » والتاء للمبالغة لا للتأنيث.

وذهب [4] مع الكسائي وابن السكيت إلى إعراب الجزء الأول في نحو: ثالث عشر، ورابع عشر، حسب العوامل، وإلى بناء الجزء الثاني وهو العقد على الفتح.

---

(١) الإنصاف: المسألة ٩٨.

(٢) شرح التصريح ١/ ٣٧٨.

(٣) سورة سبأ: آية ٢٨.

(٤) شرح التصريح ٢/ ٢٧٨.

واعرب الأول - في رأيهم - لزوال التركيب، وقدر ماحذف من الثاني، فبقي على حاله لنية المقدر، ونظيره « لا حول ولا قوة إلا بالله » عند من فتح « قوة » فإنه بني مع كلمة أخرى ثم حذفها وبقي البناء بحاله.

وذهب[1] مع الكوفيين إلى أن « مَثْنى » منع من الصرف للعدل والتصريف كما في « عمر » إذ لايدخله اللام، وإذا أجرى على النكرة فمحمول على البدل، وذهب ابن السراج إلى أنه لم يتصرف لكونه معد ولا عن لفظ « اثنين »، وعن معناه أيضاً، لأنه عدل عن معناه مرة واحدة إلى معنى اثنين اثنين، ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل أن فيه عدلاً مكرراً من حيث اللفظ، لأن أصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين إلى مثنى.

وذهب[2] معهم إلى أن الضمير من هي وهو الهاء فقط، والواو والياء حرفان زائدان، لحذفها من المثنى والجمع. أما البصريون فقالوا: إنها أصلان، ولا زيادة فيها، فضمائر الفصل عندهم أربعة وزيدت الميم والألف والنون في المثنى والجمع.

وأجاز[3] معهم نصب خبر« ما » العاملة عمل ليس إذا تقدمها معموله نحو « ما طعامَك زيدٌ آكلا » أما البصريون فقد منعوا ذلك.

وذهب[4] مع الفراء إلى أنه إذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة وأقيم أحدها مقام الفاعل في نحو « أُعطي زيدٌ درهماً » نصب الباقي بفعل مقدر تقديره في هذه العبارة وقبل أو وأخذ. بينما نصبه سيبويه والجمهور بتعدي الفعل المبني للمجهول، ونصبه آخرون بالفعل قبل بنائه « فدرهما » في الجملة السابقة بقي منصوباً على أصله بفعل الفاعل.

---

(١) شرح الكافية ١/ ٤١.

(٢) همع الهوامع ١/ ٦٠.

(٣) همع الهوامع ١/ ١٢٤.

(٤) المصدر السابق ١/ ١٦٦.

وأجاز [1] مع الكوفيين ضم المنادي وفتحه، إذا كان هو والمضاف إلى « ابن » بعده غير علمين لكنهما مما اتفق فيه لفظ المنادى ولفظ ما أضيف إليه « ابن » نحو: يا كريمُ بنُ كريم، أو ابنَ الكريم، ويا شريفُ بنُ شريف أو ابنَ الشريف. وكان البصريون يضمون المنادى في هذه الحالة وينصبون « ابن ». وقد قاس الكوفيون مذهبهم هذا على مذهبهم في المنادي إذا كان علماً وما بعد « ابن » علما أيضاً نحو « يا زيدُ بن عمرو » وقياساً على ما أجرت العرب ذلك في غير النداء في حذف التنوين من الموصوف كقول الكميت:

تناولها كلبُ بنُ كلبٍ فأصبحت

وقول شاعر آخر:

فإن أباكُم ضلْ بنُ ضل

وأجاز [2] معهم التوكيد بأكتع دون أجمع واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

تحملُني الذلفاءُ حولاً أكتعاً

وقول الشاعر:

وسائرهُ باد إلى الشمس أكتعُ

وقول الشاعر:

تولّوا بالدوابرِ واتقونا بنعمانَ بن زرعةَ أكتعينا

أما جمهور البصريين فقد منعوا التوكيد بأكتع وأبصع وأبتع دون أجمع لأنها - حسب رأيهم - توابع لها، وأولوا ما ورد عن العرب بالضرورة الشعرية.

---

(١) همع الهوامع ١/ ١٧٦. شرح التصريح ٢/ ١٦٩.

(٢) همع الهوامع ٢/ ١٢٣.

وذهب[1] مع الفراء إلى أن «ذات» يوقف عليها بالتاء لأنها مضافة، وهي متوسطة أبداً نحو قوله تعالى:[2] ﴿عليمٌ بذات الصدور﴾ وقال الكسائي والجرمي يوقف عليها بالهاء لأنها تاء تأنيث فيقال: ذاه.

وذهب[3] مع الفراء أيضاً إلى أن مخارج الصوت أربعةَ عشر مخرجاً، بينما ذهب الخليل وسيبويه والأكثرون إلى أنها ستة عشر، وموضع الخلاف بينهم مخرج اللام والنون والراء، فمذهب ابن كيسان والفراء أنها ذات مخرج واحد، ومذهب الخليل وسيبويه أنها ذات ثلاثة مخارج كل واحد منها له مخرج مستقل.

والملحوظ أن ابنَ كيسان وان وافق الكوفيين في رأي من الآراء، فإنه لا ينساق وراءهم أحياناً في كل ما يتعلق به، وإنما قد يخالفهم في جانب من جوانبه أو يخالفهم في العلة التي دفعته إلى قبول رأيهم.

فقد ذهب[4] مع الكوفيين إلى أن الإسم الذي آخره تاء التأنيث يجوز أن يجمع بالواو والنون نحو: طلحة: طلحون. ولكنه اختلف عنهم في إجازته فتح اللام في الجمع فيقال على مذهبه: طلَحون قياساً على أرَضون. واختلف عنهم أيضاً في الاحتجاج، فبينما احتجوا لمذهبهم بقولهم: إن التقدير جمع طلح لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة كقول الشاعر:

وعقبةُ الأعقاب في الشهر الأصم

فكسره على ما لا هاء فيه، وإذا كانت الهاء في تقدير الإسقاط جاز جمعهُ بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بها - احتج ابن كيسان بإسقاط التاء في الطلحات، فإذا أسقطت التاء وبقي الإسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون، كقولهم أرض أرضون. وكما حركت العين من أرضون بالفتح حملاً على

---

(١) شرح التصريح ٢/ ٣٤٤.

(٢) سورة آل عمران آية ١١٩.

(٣) همع الهوامع ٢/ ٢٢٨.

(٤) الإنصاف: المسألة ٤. شرح الكافية ٢/ ١٨٠. الأحاجي النحوية ص ٨٩.

أرضات، فكذلك حركت العين من الطلحون حملاً على الطلحات لأنهم يجمعون ما كان على «فَعْلة» من الأسماء دون الصفات على «فَعَلات». وقد رد ابن الأنباري على قول ابن كيسان بجواز الجمع بالواو والنون إذا أسقطت التاء بقوله: أن التاء وإن كانت محذوفة لفظاً إلا أنها ثابتة تقديراً لأن الأصل فيها أن تكون ثابتة فالأصل في جمع مسلمة: مسلمتات، وصالحة صالحتات، إلا أنهم لما أدخلوا تاء التأنيث في الجمع حذفوا هذه التاء التي كانت في الواحد لأنهم كرهوا أن يجمعوا بينهما، لأن كل واحدة منهما علامة تأنيث.

وذهب[1] مع الفراء والزجاج إلى أن «أفعل» في التعجب لفظه ومعناه الأمر حقيقة، وفاعله ضمير مستتر، والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة واختلف معهما في مرجع الضمير المستتر في «أَفعِل» فذهب إلى أن الضمير في «أحسن به» عائد للحسن المدلول عليه «بأحسن» كأنه قيل: أحسن يا حسن بزيد: أي دم به، وألزمه، ولذلك كان الضمير مفرداً على كل حال، لأن ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع، أما الفراء فقد ذهب إلى أن الضمير المستتر في «أفعِل» هو للمخاطب المستدعي منه التعجب.

وذهب[2] معهم إلى أن الحال التي تعقب المبتدأ المصدر المضاف إلى فاعله في نحو: «ضربي زيداً قائماً» هو الخبر ثم اختلف في ضميرها، فقال الكسائي وهشام: أن الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان أحدهما: من صاحب الحال، والآخر من المصدر وإنما احتج إلى ذلك لأن الحال لابد لها من ضمير يعود على صاحبه، والخبر لابد أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ، وقد جمعت الوضعين فاحتاجت الى ضميرين. وقال الفراء: الحال إذا وقعت خبراً للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر، لجريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه، وتعريها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط، والشرط بعد

---

(١) شرح التصريح ٢/ ٨٨.

(٢) همع الهوامع ١/ ١٠٥ - ١٠٦.

المصدر لا يتحمّل ضمير المصدر نحو: ضربي زيداً إن قام. وقال ابن كيسان: إنما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف فكأنه قيل: ضربي زيداً في حال قيام. وضعف قول الكسائي وهشام بأن العامل الواحد لا يعمل رفعاً في ظاهرين، فكذا لا يعمله في ضميرين، وبأن الحال لو ثنى نحو: ضربي أخويك قائمين، لم يمكن أن يكون فيه ضميران لأنه لو كان الحال أحدهما مثنى من حيث عوده على صاحب الحال المثنى، والآخر مفرداً لعوده على المبتدأ المفرد. وتثنيته أي الفاعل وأفراده إنما هو بحسب ما يرفع من الضمير لكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفرداً مثنى في حال واحد وهو باطل.

ب ـ موافقاته للبصريين:

ذهب[1] معهم إلى أن محل الجملة المقرونة بمعلق في نحو علمت لزيد قائم ـ النصب، وقال الكوفيون لا موضع لها، وأنه أضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له.

وذهب[2] مع الخليل إلى أن أداة التعريف هي «أل» بجملتها فهي حرف ثنائي الوضع بمنزلة قد وهل، وذهب آخرون إلى أنها اللام فقط والهمزة همزة وصل اجتلبت للإبتداء على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفاً لكثرة ورودها.

وذهب[3] مع جمهور البصريين إلى أن أعرف المعارف المضمرات، ثم الأعلام، ثم أسماء الإشارة، ثم المعرف باللام، ثم الموصولات. أما الكوفيون فذهبوا إلى أن أعرفها العَلَم، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ذو اللام. وذهب ابن السراج إلى أن أعرفها اسم الإشارة؛ لأن تعريفه بالعين والقلب، ثم المُضمر، ثم العَلَم، ثم ذو اللام.

(١) شرح التصريح ١/ ٢٥٧.
(٢) همع الهوامع ١/ ٧٨.
(٣) شرح الكافية ١/ ٣١٢.

وذهب[١] مع سيبويه إلى جواز مناداة إسم الإشارة المتصل بحرف الخطاب نحو: يا ذاك، ومنع السيرافي وغيره ذلك.

وذهب [٢] مع يونس إلى أن « إما » ليست عاطفة كما أن الأولى غير عاطفة في نحو: جاء إما زيدٌ وأما علي، وأن العطف بالواو التي قبلها، وقد أتت « إما » لمعنى من المعاني المفادة، وتبعها ابن مالك وقال: أن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع « لا » بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل: لازيد ولا عمرو. و« لا » هذه غير عاطفة بإجماع، مع صلاحيتها للعطف قبل الواو وكذلك « إما ».

وذهب [٣] مع المبرد إلى جواز حذف المفعول الأول بغير دليل، إذا كان في الجملة ثلاثة مفاعيل، بشرط ذكر الآخرين، أو حذف الآخرين بشرط ذكر الأول نحو: « أَعلمتَ كبشَك سلماً » بحذف الأول أو « علمت زيداً » بحذف الثاني والثالث، أما سيبويه فذهب إلى أنه لا يجوز حذف الأول، ولا الإقتصار عليه وحذف الآخرين، بل لابد من ذكر الثلاثة، لأن الأول كالفاعل. والآخران مثلها في باب ظن. وذهب الجرمي إلى جواز حذف الآخرين فقط، لأنها في حكم مفعولي ظن، دون الأول،لأنه في حكم الفاعل وذهب آخرون إلى أنه لايجوز حذف الأول فقط مع ذكر الآخرين ولايجوز حذف الآخرين دون الأول.

وذهب [٤] معه أيضاً إلى أن العامل في النعت والبيان والتأكيد هو المتبوع الذي ينصب عليها وانصبابة واحدة، وعزى هذا المذهب إلى الجمهور. وذهب الخليل وسيبويه إلى أن العامل فيها التبعية وقد اختلف في تفسير التبعية، فقيل التبعية من

(١) همع الهوامع ١/ ١٧٤.
(٢) المصدر نفسه ٢/ ١٣٥.
(٣) المصدر نفسه ١/ ١٥٨.
(٤) المصدر نفسه ٢/ ١١٥.

حيث المعنى، وقيل من حيث الأعراب.

ج ـ ما انفرد فيه من آراء:

لم يكن ابن كيسان ينقاد وراء الكوفيين أو البصريين في آرائه.

وإنما كان يقف طويلا قبل أن يدلي برأيه. وقد يوافق مذهباً من المذاهب حول مسألة نحوية، ولكنه لا يوافق صاحبه ـ كما ذكرت ـ في كل شيء يتعلق به، وإنما قد يختلف معه في جانب من جوانبه، أو في العلة، أو في الاحتجاج، وكان أحياناً كثيرة ينفذ إلى آراء جديدة لم يقل بها غيره، وبخاصة أنه قد عرف كما مر بحدة خاطره وبعد غوصه وأقيسته الغريبة مما كون له شخصية نحوية مرموقة بين النحويين.

ومما انفرد به أنه ذهب[1] إلى أن اثنين واثنتين مبنيان مركبان مع العِقد كسائر أخواتها، ورد بعض النحويين عليه بقوله: لو كان مبنيين لزما الياء؛ لأنها نظير الفتحة في الواحد، ولهذا قالوا: لا يدين لها لك أما النحويون فقد ذهبوا إلى أنهما معربان بالألف رفعا، وبالياً جرا ونصباً كالمثنى؛ لوقوع ما بعدهما موقع النون، وليسا مضافين للعقد، وقل مضافان إليه وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف.

وذهب[2] إلى أن «مَن» و «ما» الاستفهاميتين معرفتان، واستدل على ذلك بتعريف جوابهما نحو: من عندك؟ فيقال: زيد. وما دعاك إلى كذا؟ فيقال: لقاؤك. والجواب يطابق السؤال. ومذهب الجمهور أنهما نكرتان لأن الأصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة، ولأنهما مقام أي انسان، وأي شيء، وهما نكرتان؛ فوجب تنكير ما قام مقامهما، وما قاله ابن كيسان من تعريف الجواب

---

(١) شرح التصريح ٢/٢٧٣. همع الهوامع ٢/١٥٠.

(٢) شرح التصريح ١/٩٢. همع الهوامع ١/٥٥.

ليس مقنعاً فمن الممكن أن يجاب عن من عندك؟ فيقال رجل من بني فلان، وعن: ما دعاك إلى كذا؟ فيقال: أمر مهم.

وذهب[1] إلى أن التاء في «أنت» هي الضمير، وهي التي في فعلت وكسرت، أما البصريون فقالوا ان الضمير فيه هو «أن» واللواحق لها حروف خطاب، بينما ذهب الفراء إلى أن «أنت» بكماله ضمير.

وذهب[2] إلى أن المخصوص في جملة المدح أو الذم نحو: نعم الرجل أو رجلاً أبو بكر، وبئس الرجل أو رجلا أبو لهب، يعرب بدلاً من الفاعل فأبو بكر بدل من فاعل نعم. وأبو لهب بدل من فاعل بئس. ومذهب الجمهور أنه خبر لمبتدأ واجب الحذف أي: الممدوح أبو بكر، والمذموم أبو لهب، ومذهب سيبويه أنه مبتدأ والجملة السابقة خبر.

وعلل[3] عدم تغير «ذا» عن الافراد والتذكير في «حبذا» نحو: حبذا الزيدون، في جمع المذكر السالم، وحبذا الهندات، في جمع المؤنث، وحبذا الزيدان، في تثنية المذكر، وحبذا هندان، في تثنية المذكر ـ بقوله ان المشار إليه مصدر مضاف إلى المخصوص محذوف فالتقدير في حبذا هند: حبذا حسن هند، وعلل الفارسي ذلك بقوله: ان «ذا» جنس شائع، فالتزم فيه الافراد، كفاعل نعم، وبئس المضمر، ولهذا يجامع التمييز فيقال: حبذا زيد رجلاً.

وأجاز[4] توكيد المثنى بافراد نفس وعين وتثنيتها؛ فيقال وفقا لمذهبه: جاءني الزيدان عينها ونفسها، وجاءني الزيدان عيناهما ونفساهما. بينما ذهب النحويون إلى توكيده بجمعها جمع قلة على «أفعل» فيقال وفقاً لمذهبهم: جاءني الزيدان أعينُهم أنفُسُهم.

---

(١) شرح التصريح ١٠٣/١ شرح الكافية ١٠/٢. همع الهوامع ٦٠/١.

(٢) شرح التصريح ٩٧/٢. همع الهوامع ٨٨/٢.

(٣) شرح التصريح ١٠٠/٢.

(٤) المصدر نفسه ١٢١/٢.

وذهب[1] إلى أن « لكن » عاطفة تقدمتها الواو أولاً، ومذهب سيبويه أنها عاطفة، ويجب أن تتقدمها واو زائدة، أما يونس فقد ذهب إلى أنها ليست حرف عطف وإنما هي حرف استدراك.

وجوز[2] أن يفصل بين فعل التعجب ومفعوله بلولا الامتناعية نحو: ما أحسَنَ ـ لولا بخلُه ـ زيدا، وقد منع النحويون ما ذهب إليه، ورد أبو حيان ذلك أيضاً مدعياً أنه لا حجة له على ذلك.

وذهب[3] إلى أنه إذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله، أو حال، وجب مطابقة ما قبله نحو: كان زيدٌ وعمرا متفقا، ونحو: جاء البرد والطيالسةَ شديداً، ولا يجوز عدم المطابقة فلا يقال: كان زيد وعمرا متفقين، وجاء البرد والطيالسة شديدين، وتابعه أبو حيان في قوله هذا؛ معللاً ذلك بأن بان المفعول معه باب ضيق، وأكثر النحويين لا يقيسونه فلا ينبغي اجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب.

وانفرد[4] في تعليل دخول لأم الابتداء على خبر « ان » ورأى أنها دخلت عليه لأنها للتأكيد و « ان » للتأكيد، والعرب تكره توالي حرفين لمعنى واحد، ولا تجمع بينهما إلا في الضرورة. أما الأخفش الأوسط فكان تعليله أن اللام أضعف من « إن » فجعل العرب الأقوى متقدماً في اللفظ.

وأجاز[5] في الاسم الواقع بعد « لا » النافية للجنس إذا كان عاملاً فيما بعده ـ التنوين وتركه، ورأى أن الترك أحسن، اجراء له مجرى المفرد في البناء، لعمد الاعتداد بالمفعول من حيث أنه لو سقط لبقي الكلام صحيحاً، أما الجمهور

---

(١) المصدر نفسه ٢/١٣٥.

(٢) همع الهوامع ٢/٩١، شرح الكافية ٢/٣٠٩.

(٣) همع الهوامع ١/٢٢٢. شرح الكافية ١/١٩٨.

(٤) همع الهوامع ١/١٤٠.

(٥) همع الهوامع ١/١٤٧.

فذهب إلى أنه يجب تنوينه واعرابه مطلقاً.

وكان[1] يرى أن مميز «كأيِّن» إذا لم تذكر «من» يجر حملاً على اضافة «أيِّن» وكان الخليل وسيبويه والكسائي يرون أنه يجر حملاً على اضمار «من» ولا يحمل على الاضافة إذا المحكي لا يضاف، ولوجود تنوين في آخرها يمنع من الاضافة.

وكان يرى[2] أن المضمر بعد لام التعليل يجوز أن يكون «كنى» ويجوز أن يكون «أن» وذلك لأن العرب أظهرتها بعدها. وذهب البصريون إلى أن المضمر هو «أن» وليس «كي» لأنه لم يثبت اضمار «كي» في غير هذا المكان، فحمل هذا عليه، وان كان يجوز أن ينطق بها فيقال: جئت لكي أكرمك.

وذهب[3] إلى أن «أمس» مبني لأنه معنى الفعل الماضي بينما أعرب «غد» لأنه في معنى الفعل المستقبل والمستقبل معرب، ومذهب النحويين أنه مبنى لتضمنه معنى الحرف، وهو لام التعريف، ولم بين «غد» مع كونه معرفة، لأنه لم يتضمنها ولا يتضمنها إلا ما هو حاصل واقع و«غد» ليس بواقع. ومذهب الكسائي أنه ليس مبنياً ولا معرباً، بل هو محكي سمي بفعل الأمر من المساء، كما لو سمي بأصبح من الصباح.

وذهب[4] إلى أن وزن الأسماء الخمسة يحتمل أن يكون: فَعَل وفَعْل. بينما ذهب البصريون إلى أنها على وزن فَعَل؛ بدليل جمعها على أفعال، الا «فوك» فوزنه «فَعْل». وذهب الفراء إلى أنها على وزن فَعْل أما وزن فوك فُعْل، بضم الفاء، واسكان العين. فيكون ابن كيسان أخذ بالرأيين رأي البصريين ورأي الفراء.

---

(١) المصدر نفسه ١/٢٥٥.

(٢) المصدر نفسه ٢/١٧.

(٣) المصدر نفسه ١/٢٠٨.

(٤) المصدر نفسه ١/٤٠.

وأجاز [١] في القَسَم اظهار الفعل الذي يشتمل على معنى القسم قبل الواو نحو: حلفت والله لأقومن، أقسمت والله لأذهبن، ولم يقبل النحويون ما ذهب إليه ابن كيسان. ورده أبو حيان وقال: لم يحفظ ذلك فان جاء فمؤول على أن «حلفت» أو «أقسمت» كلا تام ثم أتى بعده بالقسم ولا يجعل «والله» متعلقة بحلفت.

وذهب [٢] إلى أصل «أم»، «أو» أبدلت واوها ميا فتحولت إلى معنى آخر يختلف عن معنى أو، ولم يقبل أبو حيان، بقوله: لو كان كذلك لاتفقت أحكامها وهما مختلفان من أوجه منها أن جواب أو بنعم أو لا، وجواب أم بالتعيين بالاسم أو الفعل، وأن الأحسن مع أو تقديم الفعل ومع أو تقديم الاسم.

وانفرد [٣] دون جميع النحويين كما ذكر أبو حيان في رفض ما ذهب إليه سيبويه من أن همزة الوصل في «أل» فتحت للابتداء.

---

(١) المصدر نفسه ٢/٣٩.
(٢) همع الهوامع ٢/١٣٢.
(٣) المصدر نفسه ١/٧٩.

البَابُ الثّالِث

البغَدادِيُّون البَصْريُّون

الفصل الأول:

أوائل البغداديين البصريين.

أبو القاسم الزجَّاجي.

الفصل الثاني:

أبو علي الفارسي.

الفصل الثالث:

ابن جنّي.

الفصل الأول

أوائل البغداديين البصريين :

لقد انتهت رياسة النحو البصري بعد المبرد إلى أبي اسحاق الزجاج (ت ٣١٠ هـ) الذي عرف عنه أنه كان بعيد التعصب لمذهب نحوي على مذهب آخر، وكان يضع نصب عينيه دائماً الوصول إلى الحقيقة والرأي الصائب، وهذا يظهرُ في رده على أولئك الذين لاموه وعاتبوه على تركه مجلسَ ثعلب إلى مجلس المبرد الذي كان غيرَ معروف آنذاك ببغداد بقوله:[1] «لست أقول بالذكر والخمول، ولكني أقول بالعلم والنظر». فلما كان الزجاج ـ من قولته هذه ـ غير متعصب أو ملتزم بأحد، ولما كان درس للمذهبين المذهب الكوفي أولاً ثم المذهب البصري فيما بعد على المبرد، ولما كان له في كتب النحو آراءٌ عديدة خالف فيها البصريين وآراءٌ عديدة وافق فيها الكوفيين، وآراءٌ انفرد بها مخالفاً المذهبين ـ منها ما يتصل بالعوامل، ومنها ما يتصل بالتعليل، ومنها ما يتصل ببعض الأدوات، ومنها ما يتصل ببعض مسائل نحوية وصرفية ـ فإن الزجاج يمكن وضعه رأساً للبغداديين البصريين كما وضعت أبا موسى الحامض رأساً للبغداديين الكوفيين.

والزجّاج[2] هو أبو اسحاق ابراهيم بن السريّ بن سهل، كان في حداثته يخرُطُ الزُجاج فنسب إليه. كان كوفياً[3] في أول أمره من أصحاب ثعلب، ولما

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١١٩.

(٢) انظر ترجمة الزجاج: أخبار النحويين البصريين ص ١٠٨. طبقات النحويين واللغويين ص ١٢١. نزهة الألباء ص ٢٤٤. الفهرست ص ٩٦. معجم الأدباء ١/١٣٠. إنباه الرواة ١/١٥٩. تاريخ بغداد ٦/٨٩. تاريخ الأدب العربي ٢/١٧٢. المدارس النحوية ص ١٣٥.

(٣) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص ١١٨.

قدم المبرد بغداد لزمه وتتلمذ عليه، وكان المبرد لا يعلّم - كما قيل - مجاناً، فجعل الزجاجُ له على نفسه درهما كل يوم أجرة على تعليمه، وظل يؤديه إليه طوال حياته، وقد حسن رأي المبرد فيه، حتى أنه كان يأمر كلَ من يريد أن يقرأ كتاب سيبويه عليه أن يعرضَ ما يريد قراءته على الزجاج أولاً.

ومن يطلع على قائمة الكتب التي أضافها الى المكتبة العربية يجد أنه تتصل باللغة والنحو والصرف والأدب والعروض والقوافي. ومن هذه الكتب: معاني القرآن، الاشتقاق، خلق الانسان، فعلت وأفعلت، مختصر النحو، خلق الفرس، شرح أبيات سيبويه، القوافي، العروض، النوادر، تفسير جامع المنطق، ما ينصرف وما لا ينصرف، الفرق بين المؤنث والمذكر، حروف المعاني، الابانة والتفهيم عن معاني بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب الشجرة.

ويأتي أبو بكر [1] بن السراج (ت ٣١٦ هـ) في الدرجة الثانية بين البغداديين البصريين بعد الزجاج؛ الذي تتلمذ معه على المبرد، ثم درس عليه فيما بعد، وقد انتهت إليه رياسة النحو بعد الزجاج في بغداد، ودرس عليه أشهرُ علماء النحو آنذاك. وقد قيل فيه: «ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله» كان متأثرا بالبصريين والكوفيين في آرائه، الا أنه كان الى البصريين أميل، دون تجاهل لمذاهب الكوفيين، ويظهر ذلك في كتابه «الأصول» الذي انتزعه من كتاب سيبويه، وأضاف إليه اضافات بارعة، جاعلاً إياها تقاسيم على طريقة المناطقة، وقد عوّل في الكثير منه على مسائل الأخفش الأوسط - مؤسس المدرسة البغدادية - وعلى مذاهب الكوفيين، وخالف فيه البصريين في مسائل كثيرة.

ويشكل ابن السراج حلقة هامة تربط بين البغداديين البصريين في القرن الثالث الهجري، والبغداديين البصريين في القرن الرابع الهجري؛ فقد درس على

---

(١) انظر ترجمة ابن السراج: أخبار النحويين البصريين ص ١٠٨. طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٢. الفهرست ص ٩٨. نزهة الألباء ص ٢٤٩ إنباه الرواة ١٤٥/٣. بغية الوعاة ١٠٩/١.

الزجاج ـ كما ذكرت ـ رأسِ البغـداديين البصريين ودرس عليـه الزجـاجـي والفارسي والسيرافي والرماني وهم أشهرُ علماء القرن الرابع الهجري في ميدان النحو.

ومن البغداديين البصريين أيضاً أبو بكر [1] محمد بن علي بن اسماعيل المشهور بمبرمان والمتوفى سنة ٣٤٥ هـ. ويعدُ من طبقة ابن السراج فقد درس على المبرد ثم على الزجاج، ومن أشهرِ تلاميذه أبو علي الفارسي.

ومنهم أبو سعيد [2] الحسن بن عبد الله المرزبان المشهور بالسيرافي والمتوفى سنة ٣٦٨ هـ. وهو معروف بشرحه الـمُطَوَّل على كتاب سيبويه. وهو شرح يضم فيه آراء من خالف سيبويه من البصريين والكـوفيين جميعـاً، وقـد قـال عنـه ابـن الأنباري: «لم يشرح كتابَ سيبويه أحد أحسن منه، ولو لم يكن له غيره لكفاه ذلك فضلاً.

ومنهم أبو الحسن [3] علي بن عيسى المشهور بالرَّماني والمتوفى سنة ٣٨٤ هـ وهو تلميذ أبي بكر بن السراج. ويبدو أنه كان معجباً اعجاباً بالغاً بأستاذه، فألف عدة شروح على كتبه منها: شرح الأصول، شرح الجمل، شرح الهجاء، شرح الشكل والنقط.

ولعل أبرز من يمثل اتجاه البغداديين البصريون تمثيلاً واضحاً، أعلام ثلاثة سأخصص لكل منهم دراسة مفصلة وهم: أبو القاسم الزجاجي الذي سأتكلم عليه

---

(١) انظر ترجمة مبرمان: طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٥. إنباه الرواة ١٨٩/٣. بغية الوعاة ١٧٥/١.

(٢) انظر ترجمة السيرافي: نزهة الألباء ص ٣١٨. معجم الأدباء ١٤٥/٨. إنباه الرواة ٣١٣/١. بغية الوعاة ٥٠٧/١.

(٣) انظر ترجمة الرماني، نزهة الالباء ص ٣١٨. معجم الأدباء ٧٣/١٤. وفيات الأعيان ٣٣١/١. إنباه الرواة ٢٩٤/٢. النجوم الزاهرة ١٦٨/٤. بغية الوعاة ١٨٠/٢. الرماني للدكتور مازن مبارك.

في هذا الفصل، وأبو علي الفارسي، وابن جني، اللذان سأفرد لكل منهما فصلاً مستقلاً.

الزَجّاجي [1]

حياته:

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق المشهور بالزجاجي؛ لقب بذلك نسبة إلى أستاذه الزجاج، الذي لزمه في دراسة النحو وتأثر به. وقد اختُلف في أصله، فنسبه بعض المترجمين إلى الصيمرة [2]، ونسبه بعضهم إلى نهاوند [3]، ويبدو أن الأصح نسبته الى الصيمرة التي ولد فيها، وقضى صباه بين ربوعها، وقد طاف كثيرا بين البلدان متجولا طلباً للعلم. وأقام في بغداد مدة ينهل من علمها، ومن فضل علمائها، وقد تتلمذ بالاضافة إلى الزجاج ـ أكبرِ شيوخ بغداد آنذاك ـ على عدد كبير من علمائها منهم: أبو جعفر الطبري، وأبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن السراج، والأخفش الأصغر علي بن سليمان، وأبو بكر بن الأنباري، وأبو موسى الحامض، وابن دريد، ونفطويه، وابن شقير، وابن الخياط، وأبو عبد الله اليزيدي.

---

(١) الزجاجي بفتح الزاي وتشديد الجيم، وعرف عالم آخر بهذا اللقب ولكن بضم الزاي وتخفيف الجيم وهو أبو القاسم يوسف بن عبد الله الزُجَّاجي. كان عظيم الشأن غزير العلم في الأدب والبلاغة والنحو له عدة مصنفات منها: شرح الفصيح، عمدة الكتاب، اشتقاق الأسماء، الرياحين. أصله من همذان. ومات باستراباذ سنة ٤١٥ هـ. أنظر المزهر: ٤٤٨/٢. بغية الوعاة ٣٥٧/٢.

(٢) أنظر انباه الرواة ٢ : ١٦٠. روضات الجنات ص ٤٠٩. وتقع بلدة العميرة بين ديار الجبل وخوزستان.

(٣) وفيان الأعيان ٣١٧/٣. مرآة الجنان ٣٣٢/٢. تاريخ آداب اللغة العربية ـ جرجي زيدان ٢١٢/٢ وتقع نهاوند جنوب همذان.

فكانت ثقافته نموذجاً من ثقافة العلماء في القرن الرابع، وهو القرن الذي حفل بنتاج خصب للعقلية الاسلامية في قمة نضجها ورقيها، ولما أحس بتكوين شخصيته النحوية وثبوت معالمها ـ غادر بغداد الى الشام فأقام[1] بحلب مدة، ثم انتقل الى دمشق، فأقام بها طويلاً، وصنف معظم كتبه فيها، وتخرج عليه عدد كبير من العلماء الدمشقيين منهم: أحمد[2] بن محمد بن سلامة، وأبو محمد[2] بن أبي نصر. وذهب الى مكة حيث صنف كتابه «الجمل» وكان آخر رحلة له خروجُه[3] من دمشق مع ابن الحارث عامل الضياع الاخشيدية الى طبرية، حيث مات فيها سنة ٣٣٧ هـ. وقيل ٣٣٩ هـ وقيل ٣٤٠ هـ.

وقد ترجم له عدد كبير من المؤلفين، باستثناء الخطيب البغدادي صاحب كتاب «تاريخ بغداد» المخصص للحديث عن علماء بغداد، علماً بأن الزجاجي يعد من أشهر علمائها، ولعل السبب في ذلك يعود الى اقامة الزجاجي في الشام مدة طويلة. وقد ذكر[4] الدكتور عبد الفتاح شلبي أن ابن النديم لم يترجم له أيضاً، والحقيقة أنه ترجم[5] له ترجمة مقتضبة، وذكر كتاباً واحداً من كتبه.

ويعد الزجاجي من طبقة أبي علي الفارسي اذ تتلمذا معاً على ابن السراج، غير أن الفارسي كان يطعن على الزجاجي ويقول: «[6] لو سمع أبو القاسم الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه». وقد وردت هذه القولة في «إنباه الرواة» على صيغة أخرى: «لو رآنا الزجاجي لاستحيا منا» الا أن المراد من القولتين واحد. وهذا الطعن لا يستطيع أن يرقى لينال من مكانةِ الزجاجي أمام ثقافتهِ، وعلمِهِ وتآليفهِ المتعددة، وبخاصة اذا ما علمنا أنه ليس العالِمَ الوحيد

---

(١) إنباه الرواة ٢/١٦٠.

(٢) بغية الوعاة ٢/٧٧.

(٣) وفيات الأعيان ٢/٣١٧.

(٤) انظر أبو علي الفارسي ص ٦١٣.

(٥) الفهرس ص ١٢٤.

(٦) نزهة الألباء ص ٣٠٩.

الذي طعن الفارسيُ عليه أو حاول أن ينال منه. فقد مر أنه طعن على ابن الخياط وقد اتهمه ابن خالويه بذلك فأرسل رسالة الى سيف الدولة يحاول أن يتنصل مما قاله، وطعن على علي بن عيسى الرماني بقوله: « [1] ان كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وان كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء ».

مؤلفاته:

كان الزجاجي من أنشط علماء عصره تعلماً وتأليفاً، وقد شملت تآليفه النحو، والصرف، واللغة، والمعاني، والعروض، والأدب، فقد كان واسع الثقافة، عارفاً بعدة لغات غير اللغة العربية، وقد صرح بذلك في مجال كلامه على أقسام الكلام، وأنها لا تخرج عن اسم وفعل وحرف، فقال: « [2] وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك». وقد أراد الله لبعض كتبه أن تحقق وتطبع، وما زال بعضها مخطوطاً ينتظر دوره، ومن هذه الكتب:

١ ـ الزاهر: وهو مختصر لكتاب « الزاهر » الذي ألفه أبو بكر الأنباري. وقد فُضل المختصر هذا على الأصل، فقد قيل «[3] المختصرات التي فضلت على الأمهات أربعة: مختصر العين للزبيدي، ومختصر الزاهر للزجاجي، ومختصر سيرة ابن اسحاق لابن هشام، ومختصر الواضحة للمفضل بن سلمة».

٢ ـ الابدال والمعاقبة والنظائر: وهو كتاب لغة، يتحدث عن ابدال لحروف ذات المخارج المتقاربة. وقد حققه الأستاذ عز الدين التنوخي، وطبع في مشق عام ١٩٦٢ م.

٣ ـ مجالس العلماء: ويعد هذا الكتاب وثيقة قيمة تشتمل على المناظرات التي

---

(١) بغية الوعاة ٢/١٨١.

(٢) الايضاح ص ٤٥.

(٣) المزهر ١/٨٧.

كانت تدور بين النحويين البصريين والكوفيين، وقد حققه الأستاذ عبد السلام هارون وطبع في الكويت عام ١٩٦٢ م.

٤ ـ كتاب المخترع في القوافي.
٥ ـ كتاب الألف واللام.
٦ ـ شرح مقدمة «أدب الكاتب».
٧ ـ اشتقاق أسماء الله تعالى.
٨ ـ الادكار بالمسائل الفقهية.
٩ ـ كتاب الكافي.
١٠ ـ كتاب الهجاء.
١١ ـ شرح رسالة سيبويه
١٢ ـ أسرار النحو [١].
١٣ ـ حروف المعاني.
١٤ ـ الأمالي.
١٥ ـ الايضاح.
١٦ ـ اللامات.
١٧ ـ الجمل.

وسأتحدث عن الكتب الأربعة الأخيرة حديثاً مفصلاً بعد الحديث عن مذهب الزجاجي، ومنهجه النحوي، لعل ذلك يلقي ضوءاً على بغدادية الزجاجي، ويوضح ما ذهبت اليه فيما يتعلق بمذهبه النحوي.

مذهبه النحوي:

اختلف المترجمون في مذهب الزجاجي النحوي، كما اختلفوا في مذهب غيره، فقد نسبه [٢] الزبيدي الى البصريين، ووضعه في الطبقة العاشرة من

(١) همع الهوامع ١/١٥.
(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٩.

طبقاتهم، بينما أخرجه[١] ابن النديم منهم، وضمه الى من خلطوا بين المذهبين. وتبعه القفطي في ذلك فذكر أن « [٢] طريقته في النحو متوسطة » فلا هي بصرية ولا هي كوفية. ولعل هذا الحكم هو أصدق الأحكام وأقربها الى حقيقة مذهب الزجاجي، وقد بين الزجاجي مذهبه بنفسه حين قال وهو يتكلم على أل التعريف: « [٣] ونقول في هذا الفصل ما قاله المازني: قال: إذا قال العالم المتقدم قولا فسبيل من بعده أن يحكيه، وان رأى فيه خللاً أبان عنه، ودل على الصواب، ويكون الناظر في ذلك مخيراً في اعتقاد أي المذهبين بان له فيه الحق ». وهذا القول منه واضح، وصريح، أنه: لن يتعصب لمذهب من المذاهب، ولن يكون له رائد غير الحق، وهدف الوصول الى الحقيقة أينما كانت. وقد وضح عدم تعصبه أيضاً في روايته عن البصريين والكوفيين في كتابه « الأمالي » دون تفريق أو تمييز بين أحد منه. وسيتضح ذلك أيضاً من خلال منهجه النحوي وآرائه المبثوثة في كتبه، وكتب غيره، والتي وافق في معظمها البصريين، وفي بعض منها الكوفيين، ونفذ الى آراء جديدة في بعض آخر منها. ولكنه سيتضح أيضاً أن الزجاجي كان يميل الى البصريين من غير تعصب لهم على الكوفيين، ذلك لأن الزجاجي لا يستطيع أن يتخلصَ من الاتجاه الذي كان يسير عليه أستاذاه الزجاج وابن السراج، اللذان كان يميلان أيضاً الى المذهب البصري.

منهجه النحوي في القياس والسماع والتعليل:

اعتمد الزجاجي في قياسهِ النحوي على المصادر التي أعتمد عليها البصريون والكوفيون، ولكنه زاد على ذلك مصدراً آخر، ذلك هو الحديث النبوي، فقد مر في الكلام على استشهاد البغداديين بالحديث ـ انه استشهد به على مذهبه في

---

(١) الفهرست ص ١٢٣.

(٢) ابناه الرواة ٢/١٦٠.

(٣) اللامات ص ١٩.

جزم فعل الأمر للمخاطب باللام قال: « [1] وإذا كان الأمر للمخاطب باللام كان مجزوماً بها كقولك: لِتخرجْ يا زيد، ولتركب يا عمرو، وهي لغة جيدة، وقال عليه السلام في بعض المغازي: « لتأخذوا مصافَّكم ».

وكان قياسُ الزجاجي يتراوح بين مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين، فأحياناً يشذذ ما ورد عن العرب، وقد يخطئه ويغلطه كالبصريين، وأحياناً يقبل بالنادر، ويقيس عليه، ويبالغ في احترام ما ورد عنهم، كالكوفيين.

فقد غلط [2] الشعراء الذين أدخلوا « يا » النداء على المعرف بأل، وعلى الذي أو التي نحو قول الشاعر:.

فيا الغلامانِ اللذانِ فرّا ... ايا كما أنْ تكسبانا شرا

وقول الشاعر:

من أجلكِ يا التي تيمتِ قلبي ... وأنت بخيلة بالود عني

يتبعا في ذلك المبرد الذي كان يقول: « هو غلط من قائله أو ناقله، لأنه لو قيل:

فيا غلامان اللذان فرا

لاستقام البيت وصح اللفظ به، ولم تدعُ ضرورة الى ادخال الألف واللام ».

وغلط [3] أيضاً من أدخل الألف واللام على الفعل نحو قول الشاعر:

يقول الخنى وأبغضُ العجمِ ناطقاً ... الى ربنا صوتُ الحمارِ اليجُدَّعُ

فقد أراد الشاعر هنا أن يقول « الذي يجدع » فأدخل الألف واللام على الفعل.

---

(١) الجمل ص ٢١٦.

(٢) اللامات ص ٣٤.

(٣) المصدر نفسه ص ٣٥.

وغلط[1] أيضاً من جمع بين الألف واللام والاضافة في نحو قول الشاعر:

وبالقوم الرسولِ اللهِ منهم لهم ذلَّ القبائلِ من مَعَد

وعلق عليه فقال: «ومثل هذا غلط، وخطأ لا يعبأ به، وانما حكيناه ليتجنب ولئلا يتوهم متوهم أنه أصل يُعمل عليه، أو أنا لم نعرفه، أو أغفلناه».

وشذ[2] ما ورد من الشعر يجمع بين «يا» النداء والميم المثقلة في «اللهم» نحو قول الشاعر:

وما عليك أن تقولي كلما سبَّحت أو هلَّلتِ يا اللهمَّ ما
ارددْ علينا شيخَنا مُسلَّما

أما آراءه التي قاسها على الأمثلة النادرة فمنها قوله[3] بمجيء «أمسِ» مبنية على الفتح، قياساً على قول الشاعر:

رأيتُ عجباً مُذْ أمسا عجائزاً مثلَ السعالى خمساً

وهو مثل نادر، شذذه النحويون.

ومنها قوله[4] إن «لما» تأتي بمعنى إلا. قال أبو حيان: «تكون لما بمعنى الا، وهي قليلة الدور في كلام العرب، وينبغي ألا يتسع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب نحو قوله تعالى: ﴿[5] إنْ كلُّ نفسٍ لما عليها حافظ﴾ و﴿[6] ان كلٌّ لما جميعٌ لدينا مُحضرون﴾ في قراءة من شدد الميم فإن نافية، «ولما» بمعنى «الا»».

---

(1) المصدر نفسه ص ٣٦.
(2) المصدر نفسه ص ٨٥ - ٨٦.
(3) شرح الكافية ١٢٦/٢.
(٤) همع الهوامع ١٣٦/١.
(5) سورة الطارق آية ٤.
(6) سورة يس آية ٣٢.

وكثيراً ما نجد الزجاجي متساهلاً يُجوز آراء النحاة على اختلافها ويترتب على هذا أن نجد له أكثر من رأي حول المسألة الواحدة. فقد ذهب الكوفيون [1] الى أنه إذا فصل بين « كم » الخبرية وبين الاسم بالظرف أو بحرف الجر ومجروره، كان هذا الاسم مخفوضاً، وقال البصريون لا يجوز فيه الا النصب، أما الزجاجي فقد قبل بالجر والنصب والرفع أيضاً قال: « [2] قال الشاعر:

كم بجودٍ مقـــرفٍ نـــال العُلا وكـــريمٌ بخلُـــه قـــد وضعـــه

فإنه يروى بالخفض والرفع والنصب، فأما الخفض فعلى أنه أجاز الفصل بين كم وما تعمل فيه في الشعر، كما تفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف، وأما النصب فعلى أنه لما فصل بينهما رده الى النصب لقبح الفصل، وأما الرفع فعلى أنه أوقع « كم » على المرار، ورفع المقرف بالابتداء و« نال العلا » خبره، والتقدير: كم مرة مقرفُ نال العلا بجود ».

وذهب [3] البصريون الى أن « حاشا » حرفُ جر، وذهب الكوفيون الى أنها فعلُ ماض ينصب بها، وقد قبل [4] الزجاجي المذهبين فجر بها، ونصب، متبعاً المبرد في ذلك.

وذهب [5] الخليل الى أن المعرف بأل إذا عطف على مفرد منادى نحو: يا زيدٌ والغلامَ، ينصب حملاً على الموضع لأن موضع المنادى النصب، وذهب أبو عمرو ابن العلاء الى أنه يرفع حملاً على اللفظ، وقد قبل [6] الزجاجي النصب والرفع.

وذهـب [7] أكثر البصريين الى أن صيـغ المبـالغـة التي على وزن « فعـــل »،

---

(١) الانصاف المسألة ٤١.

(٢) الجمل ص ١٤٧.

(٣) الانصاف: المسألة ٣٧.

(٤) الجمل ص ٢٣٦.

(٥) الجمل ص ١٦٢.

(٦) همع الهوامع ٢/٩٧.

وفَعيل »، لا تعمل عمل اسم الفاعل، وأنكر الجرمي عمل « فعل » دون « فعيل »، وأعمل أبو عمرو « فعِل » بضعف أما الزجاجي فقد أعمل صيغ المبالغة على مختلف أوزانها قال: « [1] فعول، وفعَّال، ومفعال، وفَعِل، وفعيل، اعلم أن هذه الأمثلة تجري مجرى اسم الفاعل فتعمل في ما بعدها عمله، ويتصرف ما تعمل فيه، ما يتصرف ما يعل فيه اسم الفاعل وذلك قولك: هذا ضروبٌ زيداً... وهذا ضرابٌ زيداً، وضربٌ زيداً، ومضرابٌ زيداً وضريبٌ زيداً، كل ذلك جائز... وفاعِلةٌ وفواعل وفاعلات تعمل هذا العمل ».

وقد نجد الزجاجي أحياناً يجوز رأيين مختلفين، ولكنه يمزجها في رأي واحد، يأخذ بجوهرهما، من ذلك أن سيبويه ذهب[2] الى أن العلمَ المضاف المكرر في النداء نحو يا زيد عمرو، وياتيمَ تيمَ عدي، ينصب على الاضافة، ويجعل الثاني منصوباً مقحماً بينهما، وذهب الفراء الى أن الاثنين: الأول والثاني، مضافان، وكأنهما اسم واحد، أما الزجاجي فقد مزج بين المذهبين فرأى أن ينصب الأول على الاضافة، ويجعل الثاني منصوباً مقحماً ولكن نصبهما جميعاً يكون بمنزلة اسم واحد مضاف قال[3] « وقد يجوز أن تقول يا زيدَ زيدَ عمرو، ويا تيمَ تيمَ عدي، فتنصبهما، تجعل الثاني مقحماً، والأول مضافاً فنصبهما جميعاً بمنزلة اسم واحد مضاف الى « عدي ».

وقد يلجأ الزجاجي أحياناً الى المفاضلة بين الآراء إذا كانت عنده جائزة، ورأى أحدها أقوى قياساً، وأرجح على الأخرى، فقد قال في اضافة اسم الفاعل من العدد الى عدد آخر: « [4] فإن اختلف اللفظان كان لك فيه وجهان أحدهما وهو الأجود أن تجريه مجرى الأول وتضيف الأول الى الثاني كقولك: هذا رابعُ

---

(١) الجمل ص ١٠٤.

(٢) جمع الهوامع ١/١٧٧.

(٣) الجمل ص ١٧٥.

(٤) الجمل ص ١٤٤.

ثلاثةٍ، وخامسُ أربعةٍ، وهذه رابعةُ ثلاثٍ وخامسةُ أربعٍ، والوجهِ الآخر أن تنونه وتنصب ما بعده فتقول: هذا رابعٌ ثلاثةً، وخامسٌ اربعةً، ومعناه هذا الذي يصير أربعةً خمسةً بنفسه، ويصير تسعةً عشرةً بنفسه» فهو يرى أن إضافة الأول الى الثاني أجود، وان كان لا يمانع في تنوين الأول، ونصب الثاني.

وقال في حديثه عن استعمال «أنْ» في خبر عسى: «[1] فأما عسى، فالأجود أن تستعمل بأن فيقال: عسى زيدٌ أن يقومَ، فيكون موضع أن نصباً تكون مع الفعل في تأويل مصدر.. وقد تستعمل في الشعر بغير أن قال الشاعر:

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه — يكون وراءه فرجٌ قريبُ

فقال «يكون» فجاء بها بغير «أن» والأوجه ما ذكرت لك». فهو يرى أن استعمال «أن» مع الفعل في خبر عسى أجود، وأوجه من عدم استعمالها معه.

وقال في حديثه عن استعمال «أنْ» في خبر كاد وكرُب وجعل: «[2] وأما كاد وكرب وجعل، فالأوجه أن تستعمل بغير «أن» فيقال: كاد زيد يقوم، وكاد عبد الله يخرج، وهي لمقاربة ذات الفعل... وربما استعملت كاد في الشعر بأن قال رؤبة:

قد كادَ من طولِ البلا أنْ يَمَصَحا

والأجود أن تستعمل بغير «أن» وكذلك تقول: جعل زيد يقول كذا وكذا، وأخذ يفعل كذا، تستعمل بغير «أن»».

وقد يكون من أهم العوامل التي تجعله يفضل قياساً على قياس آخر كثرة ورود الأمثلة عن العرب مما يدل على احترامه لما يرد عنهم، فقد فضل كسر همزة «إن» بعد اليمين على فتحها، لكثرة وروده عن العرب قال: «[3] وقد

(١) الجمل ص ٢٠٩.
(٢) المصدر نفسه ص ١٨٢.
(٣) المصدر نفسه ص ٧٠.

أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين واختاره بعضُهم على الكسر، والكسر أجود، وأكثر في كلام العرب، والفتحُ جائز».

وقد عُني الزجاجي بالحدود والتعريفات مجارياً النحويين في هذا المضمار فالاسم عنده «[1] ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض، كالرجل والفرس وزيد». والفعل «[2] ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو قام يقوم». والحرف: «[3] ما دل على معنى في غيره نحو من، والى، وثم، وما أشبهه ذلك». والفعل الماضي: «[4] ما حسن فيه أمس وهو مبني على الفتح أبداً» والفعل المستقبل «[5] كل ما حسن فيه غد وكانت في أوله احدى الزوائد الأربع». والنكرة: «[6] كل اسم شائع في جنسه لا يخص به واحد دون آخر». والحال: «[7] كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة قد تم الكلام دونه» والاسم المنصرف: «[8] هو الذي يخفض وينُون» وغير المنصرف «لا يخفض ولا ينون».

وقد عُني أيضاً بالعلة عناية فائقةً شأنه شأن النحويين في القرن الرابع الهجري، الذي لم يتركوا مسألة نحوية، أو رأياً نحوياً إلا وحاولوا أن يجدوا له تعليلاً. وعناية الزجاجي بالعلة تظهر واضحة في كتابه «اللامات» وفي كتابه «الايضاح» الذي كان الهدفَ الأساسي منه هو العلةُ. ومن علله قوله في رفضه رأي الفراء إن أصل «اللهم»: يا الله أمنا بخير، قال:[9] «ولو كان القول على ما

(١) الجمل ص ١٧.
(٢) الجمل ص ١٧.
(٣) المصدر نفسه ص ١٧.
(٤) المصدر نفسه ص ٢١.
(٥) المصدر نفسه ص ٢٢.
(٦) المصدر نفسه ص ١٦، ١٩١.
(٧) المصدر نفسه ص ٤٧.
(٨) المصدر نفسه ص ١٢٤.
(٩) اللامات ص ٨٥.

ذهب إليه الفراء، لما امتنع من حرف النداء لأن تصيير الشيئين شيئاً واحداً لا يمنع من دخول حرف النداء، ألا ترى أننا نادي معدي كرب ورام هرمز وبعلبك وما أشبه ذلك، وهما اسمان جعلا اسماً واحداً».

وعلل عدم الجمع بين الاضافة والألف واللام بقوله:(١) «لو قلت: هذا الغلام زيد، والثوب عمرو، كان خطأ، والعلة في امتناع اجتماع الألف واللام، والاضافة هي أن الألف واللام تعرف الاسم بالملك والاستحقاق ومحال جمع تعريفين مختلفين على اسم واحد، وليس في العربية شيء يُجمع فيه بين الألف واللام والاضافة الا قولهم: هذا الحسنُ الوجهِ، والفارهُ العبدِ، والكثيرُ المالِ، وما يجري هذا المجرى؛ وانما جاز هاهنا الجمع بينهما؛ لزوال العلة التي من أجلها امتنع الجمع بينهما؛ وذلك أن الاضافة في هذا الباب لم تعرف المضاف لأنها اضافةٌ غيرُ محضة وتقديرها الانفصال».

وعلل(٢) عدم دخول «يا» النداء على المعرف بأل بقوله: «واعلم أنه جائز ادخال جميع العوامل على الاسم المعرف بالألف واللام من رافع وناصب وخافض الا حرف النداء فإنه لا يجوز ادخاله عليه. والعلة.. هي أن حرف النداء يعرف المنادى بالاشارة والتخصيص، والألف واللام يعرفانه بالعهد فلم يجز الجمع بين تعريفين مختلفين».

وعلل (٣) عدم تصرف «نعم» و«بئس» قوله: «وهما فعلان ضعيفان غير متصرفين لأنهما أزيلا من مواضعهما وذلك أن «نعم» منقول من قولك: نَعِمَ الرجلُ. إذا أصاب نعمة. وبِئْس الرجلُ، من قولك: بئِسَ الرجل. إذا أصاب بؤساً، فنقلا إلى الثناء والذم فضارعا الحروف، فلم ينصرفا فهذا وجه ضعفهما».

وعلل(٤) ما ذهب إليه من أن أصل الاعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال

(١) اللامات ص ٣١ ـ ٣٢.
(٢) اللامات ص ٣٢.
(٣) الجمل ص ١٢١.
(٤) المصدر نفسه ص ٢٦٠.

والحروف بقوله: « إن الاعراب انما يدخل في الكلام ليفرق به بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه... فكل اسم رأيته معرباً فهو على أصله لا سؤال عليه لما ذكرناه. وكل اسم رأيته مبنياً فهو خارج على أصله لعلة لحقته، وكل فعل رأيته مبنيا فهو على أصله، وكل فعل رأيته معرباً فقد خرج عن أصله لعلة لحقته، وأما الحروف، أعني حروف المعاني، فكلها مبني غير معرب، لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها ».

وعلل[١] تأنيث العدد مع المذكر، وتذكيره مع المؤنث (من ٣ - ١٠) بقوله: « لأن المؤنث في كلام العرب على ضربين: ضرب منه فيه علامة تدل على تأنيثه نحو: قائمة، وبيضاء، وسكرى، وضرب منه لا علامة فيه نحو قِدْر، وشمس، وعين، وسوق، وما أشبه ذلك، والعدد مؤنث كله لمذكر كان أو لمؤنث فما جاء منه بهاء التأنيث فهو بمنزلة مؤنث فيه علامة التأنيث، وما جاء منه بغير هاء التأنيث فهو بمنزلة مؤنت لا علامة فيه للتأنيث ».

وعلل[٢] عدم نعت المضمر بقوله: « اعلم أنه يجوز أن تنعت الأسماء كلها إلا المضمر؛ لأن الاسم لا يضمر إلا بعد أن يعرف فقد استغنى عن النعت لو قلت: ضربته الكريمَ أو مررت به العاقلِ، على النعت لم يجز، فإن جعلته بدلا جاز ».

كتاب الأمالي:

بعد الزجّاجي آخرَ[٣] من أملى على طريقة اللغويين، ويبدو أنه صنف أماليه في مستويات فكرية مختلفة؛ فكان منها ما هو للمبتدئين، وما هو للمتوسطين، وما هو لأفاضل الطلاب، فكان له: الأمالي الصغرى، والوسطى والكبرى. ولعل ما وصل الينا هو[٤] « الأمالي الصغرى » التي طبعت في كتاب عام ١٣٢٤ هـ في

(١) المصدر نفسه ص ١٣٨.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٩.

(٣) المزهر ٢/٣١٤.

(٤) مقدمة الابدال للشنقيطي ص ٩. الزجاجي ص ٢٣.

القاهرة بتحقيق الأستاذ أحمد الشنقيطي.

ويبدو أن هذا الكتاب ـ الأمالي الصغرى ـ لم تجمع محتوياتُه، زمن الزجاجي، وانما جمعت على يدي تلاميذه بعد موته، ذلك لأننا غالباً ما نقرأ: [1] «قال أبو القاسم رحمه الله» و [2] «أخبرنا أبو القاسم رحمه الله» و [3] «أملى أبو القاسم الزجاجي رحمه الله» ومما يؤيد ما ذهبت إليه أيضاً أن الكتاب بدىء بغير مقدمة وبموضوعات الكتاب.

وكتاب «الأمالي» كتاب لغوي، يخصصه الزجاجي لتفسير معاني بعض المفردات اللغوية وكان حريصاً في تفسير اللفظة الواحدة أن يستقصي المعاني المختلفة لها، مستعيناً بورودها في أمثلة مختلفة متعددة، فينتقل بذلك من تفسير آية من سورة الكهف مثلا، وما قيل من أقوال، إلى خبر وقع [4] بين معاوية بن أبي سفيان وعامله رَوح بن زنباع، ومن شعر لابن أبي ربيعة وجميل بثينه، إلى رثاء قيل [5] في أحمد بن أبي دؤاد. وقد يقف عند قصيدة طويلة فيذكرها كاملة ويشرح ما غمض فيها من معان، ويفسر معاني مفرداتها كوقوفه [6] عند قصيدة ابن الدمينة. مما جعل الكتاب يشكل حشداً مختلطاً من نصوص القرآن الكريم، ومختار كلام العرب، حكمائهم، وشعرائهم، وخطبائهم، وأبينائهم، ومما جعل هذا الكتاب أيضاً مجموعة متناثرة من النصوص، والأخبار المتعاقبة من غير رابط يربطها سوى الرابط اللغوي الذي هو الهدف المنشود من وراء تأليفه.

وكان الزجاجي حريصاً في أماليه أن يكون أمينا، ثقة، فاهتم بالسند كثيراً

---

(١) انظر الأمالي ص ٢، ٢٥، ٢٦، ٤٤، ٤٩.

(٢) انظر المصدر نفسه ص ٣، ٥.

(٣) انظر المصدر نفسه ص ٨٢.

(٤) انظر المصدر نفسه ص ٦.

(٥) انظر المصدر نفسه ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٦) انظر المصدر نفسه ص ١٠١ ـ ١٠٣.

وروى عن البصريين والكوفيين دون تمييز أو تعصب لأحد وكانت روايته معظمها عن المبرد عن طريق الزجاج، أو الأخفش علي بن سليمان، وعن ثعلب عن طريق الأخفش علي بن سليمان أو ابن شقير أو نفطويه.

غير أن كتاب الأمالي هذا لم يكن لغوياً صرفاً، وإنما تضمن بعض المسائل النحوية فسجل لنا الزجاجي فيه بعض المناظرات التي دارت بين نحويي البصرة والكوفة فذكر - المناظرة[1] التي دارت بين الكسائي والأصمعي في حضرة الرشيد حول حركة «رئمان أنف» في قول الشاعر:

أنَّى جَزَوا عامراً سوآي بفعلِهِمُ ... أمْ كيفَ يَجزُونَني السوآى من الحَسَنِ
أم كيف ينفعُ ما تُعطي العلوق به ... رئمانُ أنفٍ إذا ما ضَنَّ باللبنِ

والمناظرة[2] التي دارت بين ابن الأعرابي والأصمعي في حضرة سعيد بن سلم حول معنى «القعاد» في قول العجاج:

فان تبدَّلْتُ بآدي آدى ... لم يكُ ينآدُ فأمسى أنْآدى
فقد أراني أصِلُ القُعادا

والمناظرة[3] التي دارت بين المبرد وثعلب عن طريق الأخفش الأصغر علي ابن سليمان، والمناظرة[4] التي دارت بين ابي محمد اليزيدي والكسائي بحضرة المهدي حول النسبة إلى البحرين.

وتطرق أيضاً في أماليه إلى مسألتين نحويتين ذكر في الأولى من بحثوا فيها وآراءهم المختلفة فيها. وقد ذكر هذه المسألة في الحديث عن استخدام بعض النحاة لتعبير «أصحابنا». وذكر في الثانية الخلاف الذي دار بين الأخفش

---

(١) انظر الأمالي ص ٣٥.
(٢) انظر المصدر نفسه ص ٣٩.
(٣) انظر المصدر نفسه ص ٣٨.
(٤) انظر المصدر نفسه ص ٤٠.

والمازني حولها، فناصر المازني في بعض رأيه على الأخفش وتتعلق هذه المسألة بإعراب «مذ». قال الزجاجي:[1] «أخبرنا أبو حفص محمد بن رستم الطبري قال: أنبأنا أبو عثمان المازني قال: كنت عند الأخفش سعيد بن مسعدة ومعنا الرياشي فقال: ان «مذ» إذا رفع بها فهي اسم مبتدأ، وما بعدها خبرها؛ كقولك: ما رأيته مذ يومان. وإذا خفض بها، فهي حرف معنى ليس باسم كقولك: ما رأيتُه مذ اليومِ. فقال له الرياشي فلم لا تكون في الموضعين اسما؛ فقد نرى الأسماء تخفض وتنصب كقولك: هذا ضاربٌ زيداً غدا، وهذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، فلم لا تكون مذ بهذه المنزلة. فلم يأت الأخفش بمقنع، وقال أبو عثمان: فقلت أنا: لا تشبه «مذ» ما ذكرت من الأسماء، لأنا لم نر الأسماء هكذا تلزم موضعاً واحداً إلا إذا ضارعت حروف المعاني نحو: أين وكيف، وكذلك «مذ» هي مضارعة لحروف المعاني؛ فلزمت موضعاً واحداً، فقال يعلى ابن أبي زرعة للمازني: أفرأيت حرف المعنى يعمل عملين متضادين؟ قال: نعم كقولك: قام القوم حاشى زيدٍ، وحاشى زيداً. وعلى زيدٍ ثوبٌ، وعلا زيدٌ الجبلَ، فيكون مرة حرفاً، ومرة فعلاً بلفظ واحد. قال أبو القاسم الزجاجي: هذا الذي قاله أبو عثمان صحيح إلا أنه كان يلزمه أن يبين لأي حرف ضارعت «مذ». كما أنا قد علمنا أم متى، وكيف، مضارعان ألف الاستفهام، وأن يبين كيف وجد الرفع بمذ، وأي شيء العامل فيها، والقول في ذلك: ان «مذ» إذا خفض بها في قولك: ما رأيته مذ اليوم، مضارعة «من» لأن «من» لابتداء الغايات و«مذ» إذا كان معها النون فهي لابتداء الغايات في الزمان خاصة فوقعت «مذ» بمعنى منذ في الرفع بها في قوله: ما رأيته مذ يومان فان هذا لا يصح إلا من كلامين لأنك ان جعلت الرؤية واقعة على «مذ» انقطعت مما بعدها، ولم يكن له رافع، ولكنه على تقدير قولك ما رأيته، ثم يقول لك القائل: كم مدة ذلك؟ فتقول: يومان، أي مدة ذلك يومان».

---

(١) المصدر نفسه ص ٩١.

وتتضح في هاتين المسألتين بغداديةُ الزجاجي اذ يعرض خلاف النحويين، في كل منهما، ثم يختار أحد الآراء، ويدعمه بما لديه من أدلة ونصوص، وقد لا يختار الرأي كما هو، وإنما يزيد عليه ويضفي عليه ما تصوره ناقصاً، فقد اختار في المسألة الأولى رأي الخليل وأصحابه ودعم اختياره بالنظائر، وبعض القراءات، واختار في المسألة الثانية رأي المازني وزاد عليه موضحاً بعض جوانب لم يتطرق المازني إليها.

كتاب الايضاح:

طبع هذا الكتاب عام ١٩٥٩ م بتحقيق مازن مبارك. وهو يتألف من مقدمة، وثلاثة وعشرين بابا، يضاف إليها مسائل صغيرة ألحقها الزجاجي لها في آخره. ويمكن أن نعيد هذه الأبواب جميعها إلى أقسام خمسة، يتحدث في القسم الأول منها عن الاسم، والثاني عن الفعل والثالث عن الحرف، والرابع عن الاعراب، أما القسم الخامس فيتحدث فيه عن مسائل متفرقة مثل[١] « العلة في تسمية الاسم »، [٢] « فائدة تعلم النحو »، [٣] « الفرق بين النحو والاعراب واللغة والغريب ». [٤] « التنوين وعلة دخوله في الكلام ». وأما المسائل الصغيرة المختلفة التي ألحقها بهذه الأبواب فتبلغ احدى عشرة مسألة. أهمها المسألة الأولى والتي [٥] تتعلق بعلة عمل الأسماء التي تعمل كالفعل. والسابعة التي [٦] تتعلق بعلة اختلاف الاعراب حسب اختلاف المعاني.

---

(١) انظر الايضاح (الباب الرابع عشر) ص ٨٩.

(٢) انظر المصدر نفسه (الباب السابع عشر) ص ٩٥.

(٣) انظر المصدر نفسه (الباب الخامس عشر) ص ٩١.

(٤) انظر الايضاح (الباب الثامن عشر) ص ٩٧.

(٥) انظر المصدر نفسه ص ١٣٥.

(٦) انظر المصدر نفسه ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

وقد وضع الزجاجي غايته من هذا الكتاب حين قال:(١) « وقَصَدنا بجميع ما ضمَّناه هذا الكتابَ اخوانَنا، ومن يجب ايثارُه بما استودعناه من هذا العلم غيرَ عادلين عمن سواهم، ولا باخلين به عليهم، من جميع من مالَ إليه أو أحبَ النظر فيه، فمن دعته نفسُه إليه، وأحب النظرَ فيه، وكانت مرتبته قد تناهت به إليه، فهو مبذولٌ له ما تكلفناه منه، مُسْقَطٌ عنه عناؤه ونصبه، ومن مالت به عنه عصبيته، أو حميته، فمنه يُصرَفُ حظُه، وعنا تَسْقُط كلفته » فهو يخصص كتابه اذن لإفادة طلبة النحو الذين يتحكم فيهم حب العلم، لا من تتحكم فيهم العصبية، أو الحمية. غير أن الزجاجي أفصحَ عن غاية أخرى تتعلق المضمون، وليست هذه الغاية إلا محققة للغاية الأولى، قال:(٢) « وهذا كتاب انشأناه في علل النحو خاصة، والاحتجاجِ لـه، وذكـر أسراره، وكشـف المستغلـق مـن لطائفه، وغوامضِه، دون الأصول لأن الكتبَ المصنفة في الأصول كثيرةٌ جداً، ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو، مستوعباً فيه جميعها، وإنما « يذكَرُ في الكتب بعقب الأصول الشيءُ اليسير منها مع خلو أكثرها منها » وهو يبين هنا أنه سيتخذ من العلة النحوية موضوعاً لكتابه، لأن الكتب السابقة تحدثت كلها عن الأصول واستوعبتها دون العلة، فيرجو من كتابه أن يكون فريداً في مضمون يحرز قصب السبق في توضيح العلة، وتفصيلها، واستيعابها من جوانبه المتعددة.

وقد قسم العلل إلى ثلاثة أقسام: تعليميـة، وقيـاسيـة، وجـدليـة نظـريـة. فالتعليمية: هي العلل الأولى التي تفيدنا الأحكامَ الاعرابية كأن نقول: العلة في نصب لفظة « زيد » في قـولنـا: إن زيـداً مسـافـرٌ، هـي مجيء « إن » قبلها. والقياسية: هي العلل الثانية التي تأتي وراء العلل الأولى، كأن يسأل سائل عن العلة في نصب « إن » لفظة « زيدا »، فيجيب النحاة بأنها هي وأخواتها أشبهت الفعل

(١) مقدمة الايضاح ص ٣٩.

(٢) مقدمة الايضاح ص ٣٨.

المتعدي إلى مفعول به واحد، فعملت عمله، وتلاها منصوب كأنه مفعول به مقدم، ومرفوع كأنه فاعل مؤخر. أما الجدلية: فعلل ثوالث تأتي وراء العلل الثواني، كأن يسأل سائل ثان: لِمَ لم تجرِ «إن» وأخواتها على سياق الفعل، فيتقدم معها مرفوعها على منصوبها، ما يحدث ذلك في الفعل؟. فكل ما يعتل به النحاة جواباً عن هذه الأسئلة وما يماثلها يدخل في العلل الجدلية.

وكان الزجاجي[1] «ذكياً في عنايته بالعلل الأول» لأنها هي التي يتحقق منها غاية النحو الأساسية، وهي العلل التي قبلها النحويون حتى منكرو العلل، الذين أقاموا ثورة عليها كابن مضاء القرطبي الذي قال:[2] «والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب».

واسلوبه في «الايضاح» غاية في الوضوح، والبيان، وان كان يتسم أحياناً قليلة بأسلوب المناطقة، يبرز ذلك أولَ ما يبرز في مقدمته حين يقول:[3] «كلٌّ يؤلف على قدر طباعه، واختيار نفسه ومحله من ذلك العلم الذي يعانيه، ويروض نفسه فيه علواً واقتدارا عليه، أو نقصاً عنه، وتبلدا فيه، أو توسطا بين هاتين المنزلتين». فهو يقسم المؤلفين قسمة عقلية منطقية؛ فهم منازل بين العلو والاقتدار، والنقص والتبلد، وبين هاتين المنزلتين من التوسط. ويبرز أيضاً في استخدامه اصطلاحات المناطقة أثناء عرضه للمسائل، فانظر إليه يقول رداً على من يقول إن أقسام الكلام أكثر من اسم وفعل وحرف:[4] «والجواب أن يقال له: ان من الأشياء أشياء تعرف ببديهة العقل، بغير برهان، ولا دليل بها، يستدل على المشكل الملبس والغامض الخفي كما أنا نعلم بديهة بغير دليل: أن وجود جسم في حال واحدة ساكناً متحركاً، أو لا سكنا ولا متحركا محال.. إلا في حال خلق الله عز وجل، كما علم ذلك استدلالا، وكما أنا نعلم أن وجود جسم

(١) النحو العربي ص ٩٧.

(٢) الرد على النحاة ص ١٥٢.

(٣) مقدمة الايضاح ص ٣٧.

(٤) الايضاح ص ٤٢.

واحد في مكانين في حال واحدة ووقت واحد محال، كما أن وجوده لا في مكان محال، ومن الأشياء ما يعرف بالدلائل الواضحة القريبة المتفق عليها، التي لا تشكل على أحد حتى تقوم مقام ما يعرف بديهة بغير استدلال». ولكن مثل هذا الأسلوب لا نجده إلا في مواضع قليلة جدا في الكتاب، تكاد لا تذكر، ولا تقدر أن تنال من السمة العامة التي اتسم بها اسلوبه.

وقد كان لمسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين نصيب كبير في هذا الكتاب فكانت سبعَ مسائلَ، هي:

١ ـ الفعل والمصدر أيُهما اشتُق من صاحبه؟.

٢ ـ الاعراب أحركة هو أم حرف؟.

٣ ـ المستحق للاعراب والمستحق للبناء من الأسماء والأفعال والحروف.

٤ ـ علة دخول التنوين في الكلام.

٥ ـ علة ثقَل الفعل، وخفة الإسم.

٦ ـ علة امتناع الأسماء من الجزم.

٧ ـ إعراب التثنية والجمع.

وقد كان الزجاجي دقيقاً أميناً في عرض هذه المسائل، كما كان دقيقاً في كتابه الأمالي ـ كما ذكرت ـ خشية أن يتهم بالتحيز أو التعصب فيلصق به ماليس فيه. فكان حريصاً أن ينسب كل رأي إلى صاحبه، فيقول قال الفراء، أو قال الكسائي، أو قال الخليل، وقال سيبويه. وكان حريصاً أيضاًإذا ما عرض رأي كلا الفريقين أن يعرضه كاملاً وأن يذكر الحجج التي احتج بها كل منهما، وإذا أيد أحدهما على الآخر قدم[1] أدلته وحججه أيضاً، فإذا لم يجد دليلاً كف[2] عن مناصرة أحدهما واكتفى بالعرض دون أن يبدي رأياً ما. ولعل في

(١) انظر الإيضاح (الباب العاشر) ص ٧٧، (الباب العشرون) ص ١٠٢ (الباب الرابع) ص ٥٦.

(٢) أنظر الإيضاح (الباب التاسع عشر) ص ١٠٠.

هذا الأسلوب ما يدل بوضوح على بعده عن التعصب والجري وراء الآخرين دون قناعة أو إيمان بها. ويظهر عدم تعصبه أيضاً في النتيجة التي يمكن أن نتوصل إليها، إذا ما أحصينا رجال المذهبين الذين عرض آراءهم، ووضحها؛ فقد روي عن الكوفيين بقدر ما روي عن البصريين، روي عن الكسائي والفراء وهشام الضرير وثعلب، كما روي عن الخليل وسيبويه وقطرب والمازني والمبرد. صحيح أن الزجاجي وقف مع البصريين في معظم المسائل الخلافية التي ذكرها، ووافق الكوفيين في بعض منها، إلا أنه لم يكن يقبل بها إلا بعد التمعن والتمحيص وإحضار الحجج والأدلة المقنعة ولم يكن ينجرف وراء رأي تعصباً أو تحيزاً، وقد أعلن الزجاجي منهجه الحيادي اللاتعصبي هذا في المقدمة حين قال: «[1] ونضم إلى العلل، بعد تقديمها، مسائل مجموعة منثورة من سائر الحدود، منها ما استخرجناه من كتب العلماء وبسطناه، وهذبنا ألفاظه وقربناه، ومنها ما تلقناه من علمائنا - رضي الله عنهم - تلقينا ومشافهة، مما لم يودعوه كتبهم، ولايوجد فيها البتة، ومنها مسائل جرت بين النحويين ممن سلف في مجالس إجتمعوا فيها ختمنا بها الكتاب، ذاكرين أكثر ذلك مما بين البصريين والكوفيين فيه من الخلاف ومحتجين للفريقين بأجود ما احتجوا فيه، وما يوجبه القياس، غير متحاملين على أحد الفريقين دون الآخر، ومؤيدين له بالشواهد والبراهين الواضحة».

كتاب اللامات:

طبع هذا الكتاب في دمشق عام ١٩٦٩ م بتحقيق الدكتور مازن مبارك ويقع في نحو ١٧٨ صفحة من الحجم المتوسط.

وهو كتاب خاص باللامات في اللغة على مختلف أنواعها، للتعريف بها وبمواقعها، ومعانيها، وتصرفها وآراء النحويين فيها، وقد بدأه الزجاجي بمقدمة

(١) مقدمة الإيضاح ص ٣٨.

قصيرة بيَّن فيها الغاية منه فقال: «[١] هذا كتاب مختصر في ذكر اللامات، ومواقعها في كلام العرب، وكتاب الله عز وجل، ومعانيها، وتصرفها والإحتجاج لكل موقع من مواقعها، وما بين العلماء في بعضها من الخلاف وبالله التوفيق... فاللامات إحدى وثلاثون لاما..».

ثم عدد اللامات فكانت إحدى وثلاثين لاماً كما ذكر. وقد تبع الزمخشريُ الزجاجيَ فتحدث[٢] عن اللامات في قسم الحروف ولكنها كانت عنده ثماني لامات هي: لام التعريف، لام جواب القسم، اللام الموطئة، لام جواب لو ولولا، لام الأمر، لام الإبتداء واللام الفارقة بين «إنْ» المخففة والنافية، لام الجر. وقد تحدث عنها باختصار شديد، معرفاً إياها ممثلاً عليها.

وأول لام تكلم عليها الزجاجي، كانت اللام الأصلية. وقد توقف طويلاً عند لام التعريف فتكلم عليها في أربعة أبواب هي:[٣] باب لام التعريف، باب[٤] ذكر ما يمتنع اجتماعه مع الألف واللام اللتين للتعريف، وما يمتنع إدخاله على هذه الألف واللام، وذكر معاني الآن وعلة بنائه. وباب[٥] في تبيين وجوه دخول الألف واللام، وذكر معاني الآن وعلة بنائه. وباب[٥] في تبيين وجوه دخول الألف واللام على الأسماء المشتقة من الأفعال. وباب[٦] ذكر المذهب الذي ينفرد به الكوفيون من دخول الألف واللام بمعنى الذي على الأسماء المشتقة. واختتم الكتاب بأربعة أبواب تتناول اللامات عامة هي: باب[٧] معرفة أصول هذه اللامات وبيان تشعبها منها، باب[٨] أحكام اللامات في الإدغام، باب[٩] من مسائل اللام - يتحدث عن اللام في نحو زيد لينطلقن، وعبد الله لأبوه فاضل، باب[١٠] مسألة من القرآن.

(١) مقدمة اللامات.
(٢) أنظر الفصل ص ٣٢٦.
(٣) أنظر اللامات ص ١٧.
(٤) أنظر المصدر نفسه ص ٣٠.
(٥) أنظر المصدر نفسه ص ٤٠.
(٦) أنظر المصدر نفسه ص ٤٣.
(٧) أنظر المصدر نفسه ص ١٦١.
(٨) أنظر المصدر نفسه ص ١٦٥.
(٩) انظر المصدر نفسه ص ١٣٤.
(١٠) أنظر المصدر نفسه ص ١٧٧.

وأسلوبه في هذا الكتاب واضح ناصع العبارة تعليمي، يبدأ الباب غالباً بقوله «اعلم» ويعتمد المخاطبة أثناء الشرح كأن يقول: (١) كقولك» و «أن قلت» وهو يتصور دائماً سائلاً يسأل مستوضحاً أو معترضاً فيرد عليه مستخدماً ما الأسلوب الحواري كأن يقول « (٢) فإن قال قائل. قيل له». وقد يتعاظم تصوره، فيطرح عدة أسئلة، أو اعتراضات حول المسألة الواحدة ثم يبدأ يجيب عنها واحداً واحداً من ذلك أنه طرح (٣) ستة أسئلة حول مايتعلق برأي البصريين في لام «إن» الداخلة على الخبر ثم أجاب عن كل واحد منها إجابات واضحة مفصلة.

والزجاجي في هذا الكتاب لانجده يتساهل في الرأي، وإنما يجزم به ويشدد، معتمداً على معرفته الدقيقة بلغة العرب من ذلك: جزمه بأن الأسماء الموصولة لا تعرى من الألف واللام، قال: « (٤) وقد دخلت الألف واللام للتعريف على ضرب سادس، وذلك دخولها على بعض الأسماء ثابتة غير منفصلة، ولم تسمع قطُ معراة منها، كدخولها على التي والذي واللذين واللتين والذين واللاتي، وما أشبه ذلك» ومن ذلك جزمه بعدم اجتماع الألف واللام والتنوين. قال: « (٥) اعلم أنه لا يجوز اجتماع الألف واللام والتنوين على حال من الأحوال نحو قولك: رجل، وفرس، وغلام، ثم تقول: الرجل والغلام والفرس فيسقط التنوين» وجزمه بعدم الجمع بين الألف واللام والإضافة. قال: « (٦) وليس في العربية شيءٌ يُجمعُ فيه بين الألف واللام والإضافة إلا قولُهم: هذا الحسنُ الوجه، والفارهُ العبد، ولا لكثيرُ المال، وما يجري هذا المجرى».

---

(١) أنظر المصدر نفسه ص ٧، ٨، ١١.

(٢) أنظر المصدر السابق ص ١٩، ٤٧.

(٣) المصدر السابق ص ٦٢ - ٦٨.

(٤) المصدر السابق ص ٢٨.

(٥) اللامات ص ٣١.

(٦) المصدر نفسه ص ٣٢.

ولعل تشدد الزجاجي في هذا الكتاب في الآراء التي اتخذها: هو الذي دفعه في بعض الأحيان أن يصف آراء الآخرين بالضعف والفساد، كما وصف رأي الخليل الذي كان يرى أن أل التعريف كلمة واحدة مبنية من حرفين بمنزلة لم، ومن، وأن؛ قال الزجاجي يضعِّف هذا الرأي ويفسده: «[1] مذهب الخليل فيما ذكره ضعيف؛ والدليل على صحة قول الجماعة وفساد قول الخليل: هو أن اللام قد وجدت في غير هذا الموضع، وحدها تدل على المعاني نحو: لام الملك، لام القسم، لام الإستحقاق، لام الأمر».

وهذا التشدد دفعه أيضاً إلى تخطئة آراء الآخرين، فقد أورد [2] رأي الفراء في «ألا» والذي يقول فيه أن الرافع لزيد في «قام القومُ إلا زيدٌ» هو «لا» و «إن» ملغاة. وأصل القول عنده: قام القومُ لا زيدٌ. ثم عقب الزجاجي عليه بقوله: «هذا تحكّمٌ منه، والغاءُ «إنْ» وقد بدىء بها، ما لا يعقل في كلام العرب، ولا يعرف له نظير، وذلك أن العرب أجمعوا على أن الملغى لايبتدأ به» وقال عن إلغاء «إن»: «فالغاؤها غير جائز» وعن الرفع بلا وهو ما قال به الفراء: «والرفع بها خطأ».

وقد كان للمسائل الخلافية في هذا الكتاب نصيبٌ كبير كنصيبها في «الإيضاح» وكان لا يترك مسألة خلافية إلا ويحتج لها، ويبدو أن الزجاجي في كتابه «اللامات» وكتابه «الإيضاح» في احتجاجاته - كان قدوة ابن الأنباري في كتابه «الانصاف في مسائل الخلاف» ولعل طريقة الزجاجي هي التي أهدت ابن الأنباري إلى فكرة تأليف كتاب مستقل يخصص لهذه المسائل الخلافية. إلا أن الزجاجي على الرغم من سبقه إلا أنه كان أكثر دقة، وأمانة في نسبة الرأي إلى صاحبه. فبينما كان ابن الأنباري يكتفي بالتعميم فيقول «قال البصريون»، «قال الكوفيون» كان الزجاجي ينسب الرأي إلى أصحابه، أو صاحبه، فيقول

---

(١) المصدر السابق ص ١٧ - ١٨.

(٢) المصدر السابق ص ١٤ - ١٥.

تعبدي، ألفه في مكة ويقال[1] أنه لم يضع مسألة فيه إلا وهو على طهارة، وكان إذا فرغ[2] من باب طاف به أسبوعاً، ودعا الله أن يغفر له وأن ينفع به قارئه. ويبدو أن الله لبى دعوته حتى قيل »[3] عظم النفع به« و »[4] كتاب الجمل من الكتب المباركة لم يشتغل به أحد إلا وانتفع به«.

وقد بقي الجمل ذائع الشهرة واسع الإنتشار فترة طويلة من الزمن وليس صحيحاً ما ذكره القفطي من أنه «[5] بقي كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس« باللمع » لابن جني و « الإيضاح » لأبي على الفارسي». بل أن هذا الكتاب بقي محتفظاً بقيمته يسير جنباً إلى جنب مع هذين الكتابين - إن لم يكن يتفوق عليهما - إلى ما بعد القرن السابع الهجري، يدلل على ما ذهبت إليه، الشروح[6] الكثيرة التي ألفت عليه في أزمنة متعاقبة حتى بلغ عدد[7] من شرحه من المغاربة وحدهم مائةً وعشرين شارحاً، ومن أشهر من شرحه من علماء النحو المتأخرين الأعلم الشنتمري[8] (ت ٤٧٦ هـ). وأبو محمد البطليوسي[9] (ت ٥٢١ هـ) في كتاب سماه: « إصلاح الخلل الواقع في الجمل». ذكر فيه: أن الزجاجي قد نزع فيه المنزع الجميل فإنه حذف الفضول واختصر الطويل غير أنه قد أفرط في الإيجاز. ثم ألف عليه كتاباً آخر هو « الحلل في شرح أبيات الجمل». ومن شرحه ابن الباذش[10] (ت ٥٢٨ هـ)

(١) إشارة كشف الظنون ١/ ٦٠٣.

(٢) إنباه الرواة ٢/ ١٦١.

(٣) مرآة الجنان ٢/ ٣٣٢.

(٤) وفيات الأعيان ٢/ ٣١٧.

(٥) إنباه الرواة ٢/ ١٦١.

(٦) أنظر كشف الظنون ١/ ٦٠٣،

(٧) مرآة الجنان ٢/ ٣٣٢.

(٨) بغية الوعاة ٢/ ٣٥٦، المدارس النحوية ص ٢٩٤.

(٩) بغية الوعاة ٢/ ٥٦، كشف الظنون ١/ ٦٠٣.

(١٠) بغية الوعاة ٢/ ١٤٣.

وابن خروف[1] (٦٠٩)، وابن الصائغ[2] (ت ٦٨٠)، وممن شرحوه شرحاً مطولاً ابن أبي الربيع[3] (ت ٦٨٨ هـ)، الذي شرحه في عشرة مجلدات لم يشذ عنه مسألة في العربية. وقد بالغ بعض النحويين بالإحتفال به فشرحه ثلاثة شروح، ومن هؤلاء ابن عصفور[4] (ت ٦٦٣ هـ).

وقد طبع كتاب «الجمل» عام ١٩٥٧ م بتحقيق ابن أبي شنب في مطبعة كلنكسيك في باريس.

بدأه الزجاجي بغير مقدمة، ولم يقصره على النحو، وإنما بينه مختلف الموضوعات التي تهم طالب العربية المبتدىء من: نحو، وصرف، ولغة، واملاء وخط، ولكن القسم الأول والأعظم منه خصصه للنحو الذي استغرق ٣٥٠ صفحة من الكتاب، يتلوه الصرف، الذي يأتي في الدرجة الثانية من حيث الحجم، ومن أبواب الصرف التي تحدث عنها: باب الجمع المكسر، باب تكسير ما كان على أربعة أحرف، وفيه حرف لين، باب جمع ماكان على أفعَل، باب تكسير ماكان على فاعل، باب جمع ما كان على فَعَلة أو فُعلة، باب ما يجمع من الجمع، باب أبنية المصادر، باب اشتقاق اسم المصدر والمكان. باب أبنية الأسماء، باب أبنية الأفعال، باب التصريف.

وتحدث في أبواب اللغة عن: حروف اللغة العربية، ومخارجها، ومراتبها وتقاربها، وتباينها، ثم قسمها إلى حروف مهموسة وهي عشرة حروف. وإلى حروف مجهورة، وهي تسعة عشر حرفاً، ثم تحدث عن حروف الأطباق وعددها أربعة.

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ٢٠٣.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٢٠٤.

(٣) المصدر نفسه ٢/ ١٢٥.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٢١٠.

وتحدث في أبواب الإملاء والخط عن عدة موضوعات منها: كتابة الألف في أوضاعها المختلفة، وأشكال الحروف المتعددة، وأحكام الهمزة في الخط.

وقد ضم إلى النحو أبواباً جديدة منها« [1] باب المفعول المحمول على المعنى « فأجاز في هذا الباب أن يصير المفعول فاعلاً والفاعل مفعولاً ضرورة قال: « اعلم أن العرب مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا ذكر الفاعل، وقد جاء في الشعر شيء قلب فغير مفعوله فاعلاً وفاعله مفعولاً على التأويل ضرورة فمنه قول الأخطل:

مثل القنا فذِ هدَّاجون قد بلغت نجرانَ، أو بلغت سؤاتِهم هَجَرُ

قلب لأن « السؤات » تبلغ « هجر » فنصبها، ورفع « هجر ». ومنه قول الآخر:

غداةَ أحلت لابنِ أصرمَ طعنةً حصينٍ عبيطاتُ السدائفِ والخمرُ

فقلب، فنصب « الطعنة » وهي التي أحلت له، ورفع المفعول ».

ومنها « [2] باب الحروف التي ،ما بعدها بالابتداء والخبر وتسمى حروف الرفع » وقد عدد هذه الحروف وهي: « إنما وكأنما ولعلما وبينما وأين وكيف ولعل وبل ومتى، تقول من ذلك: إنما زيدٌ قائمٌ، وإنما أخوك مقيمٌ ».

وقد أدخل [3] الحال في باب المفاعيل وجعله مفعولاً فيه قال: « المفعول فيه الظرف والحال نحو قولك: جاء زيد راكباً، ومعناه: جاء في مثل هذه الحال... وكذلك خرجت يوم الجمعة، وجلست أمامك ».

وأول ظاهرة تلحظ في تأليف الكتاب هي التقسيمات المتعددة للموضوع الواحد. كل قسم في باب مستقل، من ذلك موضوع التصغير [4] الذي أفرد له

---

(١) الجمل ص ٢١١.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٩٣.

(٣) المصدر نفسه ص ٣٠٥.

(٤) المصدر نفسه ص ٢٤٧.

ستة أبواب، باب التصغير، باب تصغير الثلاثي، باب تصغير الرباعي، باب تصغير الخماسي، باب تصغير الظرف، باب تصغير الأسماء المبهمة، وقد أدى هذا التقسيم الى تفتيت الموضوع الواحد والى وضع عناوين طويلة لكل باب، فمن أبواب المذكر والمؤنث: [1] باب ما يؤنث من جسد الانسان ولا يجوز تذكيره، باب ما يؤنث من غير أعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره، باب ما يذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان، باب ما يذكر من أعضاء الحيوان ولا يجوز تأنيثه، باب ما يؤنث ويذكر من غير ما ذكر.

وليس تقسيم الموضوعات وتفتيتها هو الظاهرة الملحوظة في الكتاب وانما يلحظ أيضاً ظاهرةُ تشتيت الموضوعات، وبعثرتها هنا وهناك. فبينما يتحدث عن كان وأخواتها ص ٥٣، يتحدث عن أفعال المقاربة ص ٢٠٩ مع أن عمل هذه الأفعال واحد. وبينما يتحدث عن الحروف التي تنصب المضارع ص ١٩٤، يتحدث عن حروف جزمه ص ٢١٥، وقد فصل بينها بالحديث عن أفعال المقاربة ص ٢٠٩ وعن المفعول المحمول على المعنى ص ٢١١، وبينما يتحدث عن اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول ص ٢٩٢، يتحدث عن اشتقاقه اسم المصدر واسم المكان ص ٣٥٨.

وقد أدت الظاهرة التشتيت هذه وبعثرة الموضوعات الى التكرار، فتحدث عن حروف جزم المضارع ص ٢٢، ص ٢١٥. وتحدث عن المفعول به مع الفاعل في باب واحد ص ٢٣ ثم تحدث عنه في باب أقسام المفعولين ص ٣٠٥. وتحدث عن الحال والظرف في بابين في باب ما تتعدى اليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية ص ٤٤ وفي باب أقسام المفعولين ص ٣٠٥. وتحدث عن حروف نصب المضارع ص ١٩٤، ثم عاد وأفرد لبعضها أبواباً خاصة ببعضها فتحدث عن الفاء في بابين باب الجواب بالفاء ص ١٩٦ وباب من مسائل الفاء ص ٢١٢ وأقحم بين هذين البابين باب «وحده» ص ٢٠٠.

---

(١) المصدر نفسه ص ٢٨٥.

ومما يلحظ أيضاً عدم ايفاء بعض الموضوعات حقها من الشرح والتوضيح، واعطاء بعض الموضوعات أكثر مما تستحق منها، فقد تحدث عن المفاعيل كلها في خمس صفحات من ٢٠٥ - ٣١٠، بينما تحدث عن « كم » وحدها في خمس صفحات من ١٤٥ - ١٥٠. وتحدث عن الترخيم وحده في تسع صفحات من ١٨١ - ١٩٠. ولم يكن ينقص بعض الموضوعات التوضيح فحسب وانما كان الحديث أحياناً يُقصر على بعض أجزائها دون الأجزاء الأخرى، فمع أنه أفرد للتصغير ستة أبواب - كما ذكرت - الا أنه نسي أن يتحدث عن تصغير الجموع التي على وزن مفاعل، مفاعيل، أفعال، أفعلة، وعن تصغير اسم الجمع، وتصغير المبني، أو الأسماء الموصولة. ونسي في النسب أن يتحدث عن النسب الى فعولة أو فعيل أو اسم الجمع.

ومما يلحظ أيضاً بالاضافة الى ذلك كله الارتباك في بعض العبارات والضعف في تأدية المعنى المراد. فهو يقول: « [1] واعلم أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه الا إذا كان فعلاً فإنه لا يجوز تقديمه عليه، وذلك قولك زيد قائم، وقائم زيد، ومحمد في الدار، وفي الدار محمد، وزيد أخوه منطلق، وأخوه منطلق زيد، كل ذلك جائز عندنا، فإن كان خبر المبتدأ فعلاً ثم قدمنه عليه ارتفع، وزال معنى الابتداء ثم تقول قام زيد فترفعه بفعله ». فإن قارىء هذا القول يظن أن جملة « زيد قائم ». وما بعدها لا يجوز الزجاجي فيها تقديم الخبر على المبتدأ لأنها تلت قوله: « الا إذا كان فعلا فلأنه لا يجوز تقديمه عليه وذلك قوله... « وكان الأولى أن يكون قوله مصوغاً هذه الصياغة: « واعلم أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه وذلك قولك زيد قائم، وقائم زيد، ومحمد في الداو، وفي الدار محمد، وزيد أخوه منطلق، وأخوه منطلق زيد... الا إذا كان فعلاً فإن كان خبر المبتدأ فعلاً ثم قدمته عليه ارتفع وزال معنى الابتداء تقول: قام زيد، فترفعه بفعله ».

وقد نجد الزجاجي يقول القاعدة من غير أن يستوفي الأمثلة اللازمة لها فهو

(١) الجمل ص ٤٩.

يقول في باب كان وأخواتها: « [1] ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها وتوسطها لأنها منصرفة فتقول: كان محمد شاخصاً، وكان شاخصاً محمد، وكذلك ما أشبهه قال الله عز وجل ﴿ [2] وكان حقاً علينا نصرُ المؤمنين﴾ ». فقد مثل الزجاجي هنا على توسط الخبر، ولم يمثل على تقديم الخبر مع أن القاعدة تشتمل عليه، وكان الأولى أن يأتي بجملة « شاخصاً كان محمد ».

وعلى الرغم من هذه المآخذ التي ذكرتها الا أن أسلوب الزجاجي في هذا الكتاب يبقى واضحاً ناصعاً سهل المنال، سمح العبارة، ولعل سهولته كان لها العامل الأساسي في انتشاره وثناء الناس عليه، وهو أسلوب تعليمي يعتمد في وضوحه على التمثيل، مخاطبة الدارس، التخيير، الاعراب.

فقد اهتم الزجاجي بالتمثيل اهتماماً بالغاً ويكاد لا يقول قاعدة أو يبدي رأياً الا ويستشهد له بأمثلة من القرآن، والشعر، وبجمل عادية مبسطة تخلو من التعقيد والالتواء [وكلما ذكر آية قرآنية أشار [3] الى رقمها، والى السورة التي أخذت منها]. وكان يخاطب الدارس دائماً بقوله « اعلم » [4]، « نحو قولك » [5]، « اذا قلت » [6] « ان شئت [7] » قس عليه » [8].

وهو يحاول دائماً أن يقرب ما يقوله الى ذهن الدارس إذا ما شعر أن قوله يحتاج الى توضيح، فانظر اليه يقرب الى الدارس كيفية التمييز بين الفاعل

---

(١) الجمل ص ٥٤.

(٢) سورة الروم آية ٤٧.

(٣) انظر الجمل ص ٣٤، ٣٥، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٥٣، ٦١، ٦٩.

(٤) انظر الجمل ص ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٤٢.

(٥) انظر المصدر نفسه ص ١٩، ٢٤، ٣٠.

(٦) انظر المصدر نفسه ص ٢٧، ٦١.

(٧) انظر المصدر نفسه ص ٢٧، ٥٥، ٥٦، ٩٤

(٨) انظر المصدر نفسه ٢٤، ٢٥، ٤٨، ١٤١، ١٤٣، ١٤٩.

والمفعول به: « (١) وتقريب هذا الباب أن ترد الفعل الى نفسك، فإن ظهر اسمك فيه بالنون والياء، فغيرك فيه مرفوع لأنها ضمير المفعول به كقولك: أعجبني وأسخطني وأرضاني وسرني، وان ظهر اسمك فيه بالتاء فغيرك فيه منصوب، لأنها ضمير الفاعل كقولك، كرهت واشتهيت، وما أشبه ذلك، ومثل ذلك: ما دعا زيداً الى الخروج، لأنك تقول: ما دعاني الى الخروج، والتقدير: أيُ شيء دعا زيداً الى الخروج، وتقول: ما كره أخوك من الخروج، لأنك تقول: ما كرهت من الخروج، والتقدير: أي شيء كره أخوك من الخروج. فقس عليه ان شاء الله ».

وهو يضع بين يدي الدارس - حتى يسهل عليه الأمر - عدة حلول للمسألة الواحدة ويخيره باتباع أي حل شاء، يقول في تكرار النعوت: « (٢) وإذا تكررت النعوت فإن شئت أتبعها الأول، وان شئت قطعتها منه، ونصبتها باضمار فعل، أو رفعتها باضمار المبتدأ كقولك: مررتُ باخوتك الظرفاء الكلام العقلاء بالخفض على النعت، وان شئت نصبته باضمار أعني، وان شئت رفعته باضمار: هم العقلاءُ الكرام، وان شئت أتبعت بعضاً، وإن شئت عطفت بعض النعوت على بعض » ويقول في باب لا النافية للجنس: « (٣) وإذا فصلت بين لا وما تعمل فيه بطل عملها، كقولك: لا في الدارِ رجلٌ، ولا لك مالٌ، فإذا نعت المنفي قلت: لا غلامَ عاملاً عندك، ولا ثوبَ جديداً عندك، وإن شئت رفعت النعت على الموضع، وان شئت جعلت النعت والمنعوت بمنزلة اسم واحد، فنصبتها بلا بغير تنوين فقلت: لا غلامَ عاقلَ عندك، ولا ثوبَ جديدَ لك، تشبهه بخمسة عشرة ثم تنصب بلا، اذا قلت: لا رجلَ عندك ولا غلام، ولا مالَ عندك ولا ثوب فإن شئت جعلت الثانية مثل الأولى، فنصبت بها بغير تنوين، وان شئت

---

(١) الجمل ص ٢٥.

(٢) المصدر السابق ص ٢٧.

(٣) المصدر السابق ص ٢٤٢.

جعلتها عاطفة، فنصبت ونونت، فقلت: لا غلامَ ولا عبداً لك، ولا مالَ ولا خيراً لك، وإن شئت، عطفت على الموضع ورفعت قلت: لا غلامَ عندك، ولا جاريةً لك».

وحتى يزيد ما يقوله وضوحاً كان يلجأ الى اعراب الجمل، فيقف الزجاجي في كتابه كمدرس من المدرسين المحدثين، وقف يشرح درساً من دروس النحو بعد أن كتب أمثلته على السبورة، يقول في «باب التعجب» «[1] إذا تعجبت من شيء وجعلت في أول كلامك «ما» مع الفعل، فانصب المتعجب منه، لوقوع ذلك الفعل عليه، وذلك قولك: ما أحسنَ زيداً: «ما» اسم مبتدأ في موضع رفع، ولكنه مبهم، فلذلك لم يعرب، وهو اسم تام بغير صلة، وما بعده خبره، و«أحسن» فعل ماض، وفاعله مضمر فيه، وهو ذكر يعود على «ما»، و«زيد» نصب بوقوع الفعل عليه، وتمثيله: شيءٌ حسَّن زيداً، إلا أن لفظ التعجب لزم مع «ما» فتقول في التنثية: ما أحسن الزيدين، وفي الجمع: ما أحسَنَ الزيدين، ومثل: ما أظرفَ أخاك، وأكرمَ أباك، وأنظفَ ثوبَك، وأطيبَ راحتَكَ، كل ذلك منصوب».

وقد روى الزجاجي عن البصريين والكوفيين، ونسب الآراء الى أصحابها من غير أن يكثر من ذلك حتى لا يؤثر على أسلوب الكتاب ووضوحه، وحتى يبقى سهلاً يسيراً على الدارسين، وقد نسب الى البصريين عامة والى الكوفيين عامة، كما نسب الى أبي عمرو[2]، والخليل[3] ويونس[3] وسيبويه[4] من البصريين والى الكسائي[5] والفراء[6] من الكوفيين.

(١) الجمل ص ١١٢.

(٢) انظر الجمل ص ١٦٦.

(٣) انظر المصدر نفسه ص ٢٣٠.

(٤) انظر المصدر نفسه ص ٦٨، ٨٥، ٨٩، ٩٠، ١٠٥، ١١١، ١٩٢، ٣٢٤، ٣٢٥.

(٥) انظر المصدر نفسه ص ٩٥، ١٢٥.

(٦) انظر المصدر نفسه ص ١٢٤، ١٩٢.

ولكن سيبويه هو أكثر النحويين ذكراً، وتختلف الدوافع التي دفعت الزجاجي لذكره، فقد يذكره[1] حينما يتبنى رأياً من آرائه، وقد يذكره[2] حين يذكر رأيه ضمن آراء متعددة في مسألة نحوية دون أن يتبنى رأيه، وقد يذكره[3] حينما يورد له رواية عن العرب، وقد يذكره[4] حينما يورد رأياً معارضاً له، وقد يذكره مستعيناً بأحد أقواله لتأييد رأي ذهب اليه، فقد قال في تثنية الجمل المحلية، مثل تأبط شراً، دبرّ نحره، وزيد قائم: «[5] وكذلك جميع المحكي لا يثنى ولا يجمع، الا أن تقول: كلاهما عمرويه، وكلاهما سيبويه.. قال سيبويه فإن زعم زاعم أنه يثنى من هذا شيئاً ويجمعه، فقل له: كيف تثني رجلاً «أحق الخيل بالركض المعار» وكيف تجمعه، وكيف تثنى رجلا تسميه «قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل» وطوّل له في القصة؛ ليتبين له فساد ما ذهب اليه، ويصح ما قلنا». وكان كلما ذكر سيبويه يشير الى الصفحة والجزء الذي استفاد به من كتابه.

وعلى غرار محاولته التقليل من نسبة الآراء الى أصحابها، فإنه حاول أيضاً أن يقلل من ذكر المسائل الخلافية واثارتها، وإذا ما ذكرها فإنه لا يطيل فيها، أو يسوق الحجج لها كما فعل في «اللامات» و«الايضاح» ولكنه كان حريصاً ـ على عادته ـ أن يبرز شخصيته منها، ومن المسائل التي أثارها في هذا الكتاب:

١ ـ اعراب[6] الصفة المشبهة في مثل: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه.

---

(١) انظر المصدر السابق ص ٨٥، ٩٠، ١٠٥، ١٩٢، ٣٢٤.

(٢) انظر المصدر السابق ص ٨٩.

(٣) المصدر السابق ص ٣١٥، ٣١٧.

(٤) المصدر السابق ص ١١١.

(٥) المصدر السابق ص ١١٠.

(٦) الجمل ص ١١٠.

٢ ـ أي [١] الفعلين يعمل في باب التنازع الأول أو الثاني.

٣ ـ الوقف [٢] على نون التوكيد الخفيفة.

٤ ـ فتح [٣] همزة « إن » وكسرها بعد القسم.

وقد وافق البصريين في المسائل الثلاث الأولى، ووقف موقفاً وسطاً في المسألة الرابعة فوافق المذهبين على اختلافها وقبل بكسر الهمزة وفتحها قال: « وتكسر ان أيضاً بعد القسم كقولك: والله ان زيداً قائم... وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر. الكسر أجود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياساً على ما ذكره. » والمعروف أن الكسر هو رأي [٤] البصريين، والفتح رأي الكوفيين.

وقد عرض بالإضافة الى ذلك مسألتين اتفق المذهبان فيها وتبعها، وهما:

١ ـ اضافة [٥] اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي.

٢ ـ تثنية [٦] الحكاية وجمعها.

وكان يشير الى البصريين بقوله: « [٧] قال البصريون » أو بقوله: « [٨] وقال أهل البصرة » وكان يشير الى الكوفيين مرة « [٩] بالكوفيين » ومرة « [١٠] بأهل الكوفة » وثالثة « [١١] ببعض النحويين » وخامسة بعد ذكر رأي سيبويه بقوله » [١٢] وقد أشار غيره « وسادسه بكلمة « [١٣] الناس ». قال في الحديث عن

---

(١) المصدر السابق ص ١٢٣.
(٢) المصدر السابق ص ٣٣٦.
(٣) المصدر السابق ص ٧٠.
(٤) انظر همع الهوامع ١/١٣٧.
(٥) الجمل ص ٩٥.
(٦) الجمل ص ٣٢٥.
(٧) انظر الجمل ص ١١١، ١٢٤، ٣٢٥، ٣٣٦.
(٨) انظر المصدر نفسه ص ١١١، ١٥٠.
(٩) انظر المصدر نفسه ص ١١١، ٣٢٥، ٢٣٦.
(١٠) انظر المصدر نفسه ص ١١١.
(١١) انظر المصدر نفسه ص ٧٠.
(١٢) انظر المصدر نفسه ص ٥٠.
(١٣) انظر المصدر نفسه ص ١٤٣.

تعريف العدد المركب: « ومن الناس من يدخل الألف واللام في الأول والثاني فيقول: ما فعلت الخمسة العشر درهماً، والخمس العشرة جارية، ومنهم من يدخل الألف واللام في ثلاثة مواضع فيقول: ما فعلت الخمسة العشر الدرهم، والتسع العشرة الجارية » وهذا هو رأي[1] الكوفيين. ولكن الزجاجي لا يخص هذه الاشارة الكوفيين، دائماً، وانما قد يعني بها بعض البصريين، وبعض الكوفيين الذين اتفقوا على مذهب واحد، حول مسألة نحوية، من ذلك قوله في باب التمييز: « [2] ومن الناس من يقدم التمييز اذا كان العامل فعلاً كما قال الشاعر:

أتهجُرُ ليلى بالفراقِ حبيبَها ... وما كانَ نفساً بالفراقِ تطيبُ »

ومن الذين جوزوا[3] هذا التقديم الكسائي، والمبرد، والمازني، والجرمي. ومنعه سيبويه، وكثير من البصريين، والكوفيين، والمغاربة.

آراؤه النحوية:

وحتى تكتمل صورة البغدادية عند الزجاجي وضوحاً، لا بد أن نتعرض لأشهر آرائه التي عرف بها، ومن يطلع عليها يجد أنه اتبع البصريين في أغلبها، واتبع الكوفيين في بعضها مما يدل أنه كان يميل في اتجاهه النحوي الى البصريين أكثر من ميله الى الكوفيين ولم يكن تابعاً فحسب، وانما انفرد بآراء خاصة لم يتبع فيها أحداً من المذهبين، وسوف أحاول أن أذكر بعضاً من الأنواع الثلاثة، من أجل التمثيل والتوضيح، لا من أجل الاحصاء والحصر.

---

(١) انظر الانصاف: المسألة ٤٣. همع الهوامع ٢/١٥٢.

(٢) الجمل ص ٢٤٦.

(٣) انظر همع الهوامع ١/٢٥٢.

أ ـ موافقاته للبصريين:

ذهب [1] معهم الى أن النكرة لا تنعت الا بالنكرة، وأن المعرفة لا تنعت الا بالمعرفة، فالنعت يجب أن لا يكون أعرف من متبوعه بل دونه أو مساوياً لـه نحو: رأيت زيداً الفاضل. أما الكوفيون فقد جوزوا التخالف في المدح والذم ومثلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ [2] ويلٌ لكلِ هُمزةٍ لُمزةٍ، الذي جمع مالاً وعدَّده﴾ فجعلوا «الذي» صفة «لهمزة». وقد جوز الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت قبل ذلك بالوصف.

وذهب [3] معهم الى أن الأسماء كلها يعطف عليها الا المضمر المخفوض، فإنه لا يعطف عليه الا باعادة الخافض فلو قلت: مررت به وزيد، أو دخلت الياء وعمرو، لم يجز حتى تقول: مررت بك وبزيدٍ أو: دخلتُ اليك والى عمرو. وقد استشهدوا على ذلك بعدة أبيات منها: قوله تعالى: ﴿ [4] فقال لها وللأرض﴾، أما الكوفيون فلم يوجبوا عوده واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿ [5] تَساءلونَ بهِ والأرحام﴾ وهم متفقون في ذلك مع يونس والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة.

وذهب [6] معهم الى أن «لكن» لا يعطف بها الا بعد الجحد فلو قلت: خرج محمد لكن عمرو لم يجز، لأنه لم يسمع ذلك، ويتعين إذا قيل ذلك، أن تكون حرفَ ابتداء بعدها جملة فيقال: لكن عمرو لم يخرج. أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك قياساً على «بل» التي يعطف بها بعد الايجاب.

---

(١) الجمل ص ٢٦، وانظر همع الهوامع ١/١١٦.

(٢) سورة الهمزة آية ١، ٢.

(٣) الجمل ص ٣١، وانظر همع الهوامع ٢/١٣٩.

(٤) سورة فصلت آية ١١.

(٥) سورة النساء آية ١.

(٦) الجمل ص ٣٢. وانظر همع الهوامع ٢/١٣٧.

وذهب[1] معهم إلى أن الأسماء كلها تؤكد إلا النكرات فإنها لا تؤكد فلو قلت: قام رجلٌ نفسُه، أو قبضت درهماً كلَّه، وما أشبهه، فان ذلك غير جائز عندهم، وذلك لأنه ألفاظ التوكيد كلها معارف، ولا تؤكد معارف نكرات، أما الأخفش سعيد بن مسعدة الأوسط والكوفيون، فقد أجازوا توكيدها ان كانت محدودة مؤقتة، وتبعهم في ذلك ابن مالك، وقال: هو الصواب.

وذهب[2] معهم إلى أن المصدر أصل، والفعل مشتق منه، واحتجوا بعدة حجج منها: أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل. أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الفعل، أصل والمصدر مشتق منه، وهذه المسألة الخلافية من أشهر المسائل بين المذهبين وهي مفصلة في كتاب «الانصاف» لابن الأنباري.

ووافق[3] أكثرهم في منع ايلاء «كان» وأخواتها ما انتصب بغيرها إذ يجوز أن تقول: كان زيدٌ آكلاً طعامَك، وكان آكلاً طعامَك زيدٌ، ولا يجوز أن تقول: كان طعامَك زيدٌ آكلاً؛ لأنك أوليت الطعام «كان» وليس باسم لها ولا خبر، وقد خالفهم في هذا الرأي جماعة الكوفيين وطائفة من البصريين.

وذهب[4] معهم إلى أن «أفعل» في التعجب في قولك: «ما أحسَنَ زيدا» هو فعلٌ ماض، وفاعله مضمر فيه، وذهب الفراء إلى أنه اسم لكونه لا يتصرف ولتصغيره، أما الكسائي فقد ذهب مذهب البصريين.

وذهب[5] معهم إلى أنه لا يتعجب من الألوان والخلق إلا بأشد ونحوه كقولك: ما أشدَ حمرةَ ثوبِك، وما أشدَ خضرتَه، وما أسوأ عرجَ زيدٍ، ولا يجوز

---

(١) الجمل ص ٣٣، وانظر همع الهوامع ١٢٤/٢.

(٢) الجمل ص ٤٤ وانظر الانصاف المسألة ٢٨.

(٣) الجمل ص ٥٧، وانظر همع الهوامع ١١٨/١.

(٤) الجمل ص ١١٢ وانظر همع الهوامع ٩٠/٢.

(٥) الجمل ص ١١٤، وانظر الانصاف المسألة ١٦.

أن تقول: ما أخضر ثوبه؛ لأن فعله زائد على ثلاثة حروف، إذ هو مأخوذ من اخضر. أما الكوفيون فقد أجازوا أن يتعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان.

وذهب[1] معهم إلى أن نعم وبئس فعلان غير متصرفين بينما ذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان مبتدآن، وقد احتج البصريون باتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف، وبعضهم احتج باتصالها بتاء التـأنيـث السـاكنـة التي لا يقلبها أحد من العرب في الوقف هاء، وبئست الجاريةُ. وهذه التاء يختص بها الفعل الماضي، ولا تتعداه؛ فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به.

وذهب[2] معهم إلى أن العدد المركب تدخل الألف واللام أوله ولا تدخل ثانية، أو تدخل التمييز الذي يليه، فلا يجوز أن يقال: وجدت الخمسة العشر درهما، أو الخمسة العشر الدرهم، وإنما يجب أن يقال: الخمسة عشر درهما ولا يجوز غير ذلك. أما الكوفيون، فقد أجازوا ما منعه البصريون.

وذهب[3] معهم إلى أن العدد اذا كان مضافاً، فأردت تعريفه، أدخلت الألف والام على المضاف إليه فتقول: ما فعلت ثلاثة الأثواب، وعشرة الغلمان، ومائة الدهم، وألف الدرهم، أما الكوفيون فقد جـوزوا دخـولها على المضـاف والمضاف إليه فتقول على مذهبهم: الثلاثة الأثواب والعشرة الغلمان، والمائة الدرهم، والألف الدرهم.

وذهب[4] معهم إلى أنه إذا اتفق اللفظان في العدد في باب الاضافة، فيجب اضافة الأول إلى الثاني، ولا يجوز غير ذلك، كقولك هذا ثاني اثنين، وثالث

(١) الجمل ص ١٢١، وانظر: الانصاف المسألة ١٤.
(٢) الجمل ص ١٤٢، وانظر الانصاف المسألة ٤٣.
(٣) الجمل ص ١٤١ وانظر همع الهوامع ٢/ ١٥٠.
(٤) الجمل ص ١٤٣ وانظر همع الهوامع ٢/١٥١.

ثلاثة، ومعناه: هذا أحد اثنين، وأحد ثلاثة. وقد قال تعالى:[1] ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالثُ ثلاثة﴾ واحتجوا بأنه لا يجوز أن يقال: ثلثت الثلاثة، ولا ربعت الأربعة، أما الأخفش الأوسط والكسائي وثعلب وقطرب فقد أجازوا النصب فيقال على مذهبهم ثالث ثلاثةً، ورابع أربعةً.

وذهب[2] معهم إلى أن «كم» مفردة موضوعة للعدد، بينما ذهب الكوفيون إلى أنها مركبة، واحتج البصريون على ذلك، بأن الأصل هو الافراد، والتركيب فرع، أما الكوفيون فقد احتجوا بقولهم: إن الأصل فيها «ما» زيدت عليها الكاف، لأن العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره، زادوا الكاف على «ما» فاصرتا جميعا كلمة واحدة، وكان الأصل أن يقال في: كم مالُك» كما مالُك، إلا أنه لما كثرت في كلامهم، وجرت على ألسنتهم حذفت الألف من آخرها، وسُكِّنت ميمُها.

ومنع[3] معهم ترخيم المضاف، واحتجوا بأنه لا توجد فيه شروط الترخيم وهي أن يكون الاسم منادى، مفرداً، معرفة، زائدا على ثلاثة أحرف. بينما جوز الكوفيون ذلك فقالوا: يا آلَ عامِ، في: يا آلَ عامرٍ.

ومنع[4] معهم ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف بحال، ولا يجوز إلا ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف؛ لأن الثلاثة أحرف أقل الأصول، بينما ذهب الكوفيون إلى جواز ترخيمه، إذا كان أوسطه متحركاً، فتقول: يا عُنُ في عنق، ويا حَجَ في حجر، ويا كَتِ في: كتف. وذهب بعضهم إلى جواز الترخيم في الأسماء مطلقاً.

---

(١) سورة المائدة آية ٧٧.

(٢) الجمل ص ١٤٥ وانظر الانصاف المسألة ٤٠.

(٣) الجمل ص ١٨١ وانظر الانصاف المسألة ٤٨.

(٤) الجمل ص ١٨١ وانظر الانصاف المسألة ٤٩.

وذهب[1] معهم إلى أن الاعراب أصل في الأسماء، وأن البناء أصل في الأفعال والحروف لأن الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة. ولولا الاعراب ما علمت هذه المعاني وقد ذهب الكوفيون إلى أن الاعراب أصل في الأفعال والحروف لأن اللبس الذي أوجب الاعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواطن نحو: لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبَنَ، وبالنصب، نهي عن الجمع، وبالجزم نهي عنهما مطلقاً.

ومنع[2] معهم دخول نون التوكيد الخفيفة على ألف المثنى أو نون النسوة لأنها ساكنة والألف ساكنة ولا يجمع بين ساكنين. أما الكوفيون ويونس بن حبيب فقد جوزوا ذلك فقالوا: افعلانّ، وافعلنانْ، واحتجوا بأن هذه النون مخففة من الثقيلة، ولما كانت النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين؛ فكذلك تدخل هذه النون، ولا علةَ للمنع.

وذهب[3] مع سيبويه وجمهور البصريين، إلى أنه إذا كان المحذوف في الاسم اللام، وعوض في أوله همزة الوصل جاز في النسب حذف الهمزة والرد، وجاز ابقاء الهمزة وترك الرد فيقال في النسب إلى ابن واسم: بنوى وسموى، أو ابنى واسمى، ولا يجمع بين الهمزة والرد؛ لئلا يجمع بين العوض والـمُعوَّض.

وذهب[4] معهم إلى أن ياء المصغر، إذا كانت حرفاً ثانياً غير منقلب عن واو لا تقلب في التصغير بل تبقى ياء فيقال: في بَيْت: بُيَيت، وفي، شَيْخ: شُيَيْخ وقد زاد الزجاجي على ذلك باجازته كسر الأول فيقال على مذهبه: بِيَيت شِيَيخ، أما الكوفيون فقد جوزوا الاقرار كالبصريين، وجوزوا القلب واوا كراهة اجتماع الياءات فيقال على مذهبهم، بُيَيّت وشُيَيْخ، ويقال: بُوَيت وشُوَيخ.

---

(١) الايضاح ص ٧٧ - ٨٢. الجمل ص ٢٦٠ وانظر همع الهوامع ١٥/١.

(٢) الجمل ص ٣٣٦، وانظر الانصاف المسألة ٩٤.

(٣) الجمل ص ٢٥٦ وانظر همع الهوامع ١٩٦/٢.

(٤) الجمل ص ٢٤٨ وانظر همع الهوامع ١٨٦/٢.

وقد وافق الزجاجي البصريين في معظم العوامل التي قالوا بها.

فذهب[1] معهم إلى أن العامل في نصب المفعول به، هو الفعل أو شبهه، بينما ذهب هشام من الكوفيين إلى أنه الفاعل، وذهب الفراء إلى أنه الفعل والفاعل معاً.

وذهب[2] معهم إلى أن «إن» هي العامل في نصب اسمها ورفع خبرها؛ لمضارعتها للفعل، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنها لهم تعمل في الخبر شيئاً بل هو باق على رفعه قبل دخولها عليه.

وذهب معهم إلى أن «ظن» وأخواتها إذا ابتدأت بها نصبت مفعولين، ولم يجز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، أما الكوفيون والأخفش الأوسط فقد جوزوا الالغاء واستدلوا بقول الشاعر:

إني رأيـــــتُ ملاكُ الشيمـــــةِ الأدبُ

وقد خرج البصريون ذلك على تقدير ضمن الشأن؛ لأنه في رأيهم أولى من الغاء العمل بالكلية[3].

وذهب[4] معهم إلى أن رافع المبتدأ معنوي، وهو الابتداء؛ لأنه بني عليه، ورافع الخبر المبتدأ لأنه مبني عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء. وذهب الكوفيون إلى أنهم ترافعا، فالمبتدأ ـ عندهم ـ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، لأن كلا منهما طالب الآخر، ومحتاج إليه.

وذهب معهم إلى أن «ما» الحجازية ترفع الاسم وتنصب الخبر إذا كان الخبر منفياً مؤخراً، لأنهم شبهوها بليس واستدلوا على ذلك بقوله تعالى[5]:

(١) الجمل ص ٢٤ وانظر همع الهوامع ١٦٥/١.

(٢) الجمل ص ٦٥ انظر مقدمة في النحو ص ٦٢، همع الهوامع ١٣٤/١.

(٣) الجمل ص ٤٢ وانظر همع الهوامع ١٥٣/١.

(٤) الجمل ص ٤٨ وانظر همع الهوامع ٩٤/١.

(٥) سورة يوسف آية ٣١.

﴿ما هذا بشراً﴾، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنها لا تعمل شيئاً، وأن المرفوع بعدها باق على ما كان قبل دخولها، والمنصوب على اسقاط الباء لأن العرب ـ حسب تأويلهم ـ لا تكاد تنطق بها إلا بالباء، فاذا حذفوها عوضوا منها النصب.

وذهب [1] معهم إلى أن الفعل المضارع ينصب بأن مضمرة بعد أو إذا كانت بمعنى «كي» أو بمعنى «إلى أن» بينما ذهب بعض الكوفيين، والجرمي من البصريين إلى أن عامل النصب هو «أو» نفسها، وذهب بعضهم الآخر إلى أن الفعل انتصب بالخلاف أي مخالفة الأول الثاني.

وذهب[2] معهم إلى أن العامل في المفعول معه في نحو: جاء البرد والطيالسة هو الفعل الذي قبله بتوسط الواو، وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وقد ذهب الزجاج إلى أنه منصوب بتقدير عامل، لأن الفعل لا يعمل في المفعول معه وبينهما الواو. وذهب الأخفش الأوسط إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب مع في نحو «جئت معه».

وذهب [3] معهم إلى أن «منذ» تخفض ما بعدها سواء أكان في الحاضر أم في الماضي. وهي في الزمان بمنزلة «من» في سائر الأشياء تقول: ما رأيته منذ يومين، ومنذُ خمسةِ أيام، ومنذُ العامِ، ومنذُ اليومِ، ومنذُ الدهرِ الطويلِ، ومنذ حين. تخفض ذلك كله ما مضى وما لم يمض. وأما مذ فترفع ما مضى وتخفض ما أنت فيه كقولك: ما رأيته مذ يومان، ومذ شهران، ومذ عشرةُ أيام.

ب ـ موافقاته للكوفيين:

لقد قال مع الكوفيين بعامل الخلاف الذي ليس موجوداً عند البصريين،

(١) الجمل ص ١٩٧ وانظر همع الهوامع ٢/١٠.
(٢) الجمل ص ٣٠٦، وانظر الانصاف المسألة ٣٠.
(٣) الجمل ص ١٥٠، أنظر مقدمة في النحو ٨٣.

فرأى أن هذا العامل هو الذي نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء. قال:(١) « تقول ما تأتينا فتحدثَنا، فيكون في النصب وجهان أحدهما: أردت ما تأتينا فكيف تحدثَنا، كأنك قلت: ما تأتينا فكيف يكون الحديث منك... والوجه الآخر أن تريد ما تأتينا الا لم تحدثنا، أي قد يكون منك الاتيان، ولا يكون منك الحديث، كأنك قلت: أما تأتينا محدثاً، ففي هذين الوجهين تنصب الفعل لمخالفة الثاني الأول، وجميع ما ينصب من الجوابات بالفاء والواو، فإنما ينصب لمخالفة الثاني الأول، وأنه لا يمكن عطفه عليه »، والمعروف أن البصريين يرون أن العامل في هذا الفعل أن المصدرية مقدرة.

وذهب(٢) مع الكوفيين إلى أن الفعل قسمان: ماض ومضارع، وأن الأمر مقتطع من المضارع، ومع أنه جعل الفعل ثلاثة أقسام: فعل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى الدائم، إلا أنه جعل الحال والمستقبل فعلاً واحداً. قال: « وأما فعل الحال، فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ كقولك: زيدٌ يقومُ، ويقومُ غداً ».

وذهب(٣) معهم إلى جواز تقديم أخبار كان وأخواتها عليها بدون استثناء، أما البصريون فقد منعوا تقديم أخبار الأفعال المسبوقة بما غير « زال » فلم يجيزوا تقديم خبر « ما دام » أو « ما برح »، وأوجبوا التأخير.

ويجوز(٤) معهم اقامة غير المفعول به مع وجوده مقام الفاعل: تقول سير بزيد يومان فرسخين، فتقيم اليومين مقام الفاعل وتنصب الفرسخين على أنه مفعول به، ويجوز أن تقول: سير بزيد يومين فرسخين، فتقيم « بزيد » الجار والمجرور مقام

---

(١) الجمل ص ٢٠٢ وانظر الانصاف المسألة ٧٦.

(٢) الجمل ص ٢٢ وانظر همع الهوامع ١/٧.

(٣) الجمل ص ٥٤ وانظر الانصاف المسألة ١٧.

(٤) الجمل ص ٩١ وانظر همع الهوامع ١/١٦٢.

الفاعل، واستشهد الكوفيون على ذلك بقوله تعالى:[1] ﴿ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون﴾ ويقول الشاعر:

لم يُعـــنَ بـــالعليـــاء الا سيـــدا

وقد وافق الكوفيين في ذلك أيضاً الأخفش الأوسط وابن مالك، أما البصريون فقد منعوا لأن المفعول به في رأيهم شريك الفاعل.

وذهب[2] مع الفراء إلى أن المنادى إذا تكرر، فإن الأول، والثاني ينصبان جميعاً لأنهما بمنزلة اسم واحد، مضافان إلى ما بعدهما، وذلك نحو يا زيدَ زيدَ عمرو، ويا تيمَ تيمَ عديٍ.

وذهب[3] معه إلى جواز أن يكون فعل الشرط مضارعاً مجزوماً، وجواب الشرط ماضياً غير مجزوم نحو: ان تخرجَ خرجْتُ معك، ومن يقصدني أحسنت إليه، وتبعهما ابن مالك في ذلك، أما سيبويه والجمهور، فقد منعوا ما جوزاه، الا في الضرور الشعرية كقول الشاعر:

ان تصرِمُونا، وصلناكم، وإنْ تَصِلـوا ملأتُـم أنفُسَ الاعـداءِ إرهـابـا

وجوز[4] معهم تقديم المستثنى على المستثنى منه ونصب نحو: ما خرج الا زيداً أصحابُك، وما قدم إلا بكرا اخوتُك، وما لي إلا العسلَ شرابٌ. أما البصريون فقد منعوا ذلك.

وذهب[5] معهم إلى أن وزن فُعال ومَفْعَل من عشرة وخمسة فما دونها سماعي أما الوزن الذي بينهما فقياسي.

---

(١) سورة الجاثية آية ١٤.

(٢) الجمل ص ١٤٠ وانظر همع الهوامع ١/١٧٧.

(٣) الجمل ص ٢١٩. وانظر همع الهوامع ٢/٥٨.

(٤) الجمل ص ٢٣٨. وانظر همع الهوامع ١/٢٢٦.

(٥) همع الهوامع ١/٢٥.

وذهب[1] معهم إلى أن « كأن » قد تأتي للتحقيق والوجوب، كما جاءت في قول الشاعر:

فأصبحَ بطنُ مكةَ مقشعِرّا   كأن الأرضَ ليسَ بها هشامُ

أي أن الأرض. وقد خرج ابن مالك ذلك على أن الكاف للتعليل كاللام. وذهب معهم أيضاً إلى أنها تأتي للتشبيه إذا كان خبرها اسماً جامداً، وإذا كان مشتقا كانت للشك بمنزلة ظننت وتوهمت نحو: كأنَّ زيداً قائمٌ، لأن الشيء لا يشبه بنفسه، أما البصريون فذهبوا إلى أن « كأن » لا معنى لها إلا التشبيه.

وذهب معهم إلى أن الأسماء المشتقة تصبح مع الألف واللام إذا عرفت بمنزلة الذي، فتوصل بما يوصل به الذي، وهو في هذا يناصر الكوفيين في هذه المسألة الخلافية على البصريين. قال:[2] « اعلم أن الأسماء المشتقة من الأفعال نحو، ضاربٌ، وقائمٌ، وذاهبٌ، وما أشبه ذلك، يدخل عليها الكوفيون الألف واللام ويجعلونها مع الألف واللام بمنزلة الذي، ويصلونها بما يوصل به الذي فيقولون: القائمُ أكرمتُ عمرو، فيرفعون « القائم » بالابتداء و « عمرو » خبره و « أكرمت » صلته، كأنهم قالوا: الذي أكرمت عمرو. قالوا: فان جعلنا « القائم » بمعنى: الذي قام قلنا: القائمَ أكرمت عمرا، فينصب « القائم » بوقوع الفعل عليه، و « عمرو » بدل منه؛ لأن « أكرمت » لا تكون صلة الألف واللام، وقد جعلت « القيام » صلتها، وهذا الوجه الثاني يوافقهم عليه البصريون، والوجه الأول ينفرد به الكوفيون ونذكر مسائل هذا الباب على مذهب الكوفيين لتعرفه، نقول من ذلك: الراكبُ ضربتُ زيد، إذا جعلت « الراكب » بمعنى الذي، وان جعلته بمعنى الذي ركب قلت: الراكبَ ضربت زيدا، وكذلك تقول: القاعدُ أكرمت أخوك، والقاعدَ أكرمتُ أخاك، فان جئت بتوكيد أو معطوف أو منصوب حتى تصرح بمعنى الذي فعل، لم يجز أن تجريه مجرى الذي وتصله بصلة فتقول:

---

(١) المصدر نفسه ١/١٣٣.

(٢) اللامات ص ٤٥.

القائم وعمرو ضربت زيدا في النصب ولا يجوز رفعه، وكذلك القاعدَ نفسَه أكرمت أخاك، والضاربَ زيدا رأيت أباك، فقس على هذا مّا يرد منك».

جـ - انفراده:

ومن الآراء التي انفرد بها: أن كل[1] منادى في كلام العرب منصوب إلا المفرد العلم، فإنه مبني على الضم في موضع نصب، بينما ذهب الجمهور إلى أن المبني على الضم من المنادي هو العلم المفرد والنكرة المقصودة، وهما مبنيان على ما يرفعان به، ولم يذكر الزجاجي النكرة المقصودة لأنها عنده في عداد المعرف بأل. قال: «واعلم أنك إذا أقبلت على رجل بعينه فقلت: يا رجُلُ أقبل، فرفعته والتقدير: يا أيها الرجل أقبل، لأنك تريده بعينه.

ومما انفرد به قوله[2] إن «قارب» من أفعال المقاربة التي تأخذ اسماً وخبراً، أما الجمهور فلا يرى أنها من هذا الباب، لأنها ليست داخلة على المبتدأ والخبر، بدليل مجيء مفعولها إسماً في فصيح الكلام تقول: قارب زيد القيام.

وقوله[3] أن «إلا أن يكون» من أدوات الاستثناء ويجوز أن ينصب ما بعدها ويرفع، قال في باب الإستثناء: «وأما» إلا أن يكون «فإن شئت رفعت بها، وإن شئت نصبت كقولك: قام القوم إلا أن يكون زيد، وما خرج القوم إلا أن يكون بكر. وإن شئت نصبت، والرفع أجود. قال الله عز وجل: [4] ﴿إلا أن تكون تجارةٌ حاضرةٌ﴾ قرىء بالرفع والنصب».

وجوز[5] أعمال «أن» وأخواتها جميعاً إذا اتصلت بها «ما» فأجاز أن تقول:

---

(١) الجمل ص ١٥٧ وانظر أيضاً ص ١٦٣ وأنظر همع الهوامع ١/ ٧٢.

(٢) الجمل ص ٢٠٩ همع الهوامع ١/ ١٣٠.

(٣) الجمل ص ٢٣٧.

(٤) سورة البقرة آية ٢٨٢.

(٥) الجمل ص ٢٩٣، همع الهوامع ١/ ١٤٤.

ليتما زيداً قائمٌ، لعلما محمداً منتظرٌ، واتبعه في هذا الرأي الزمخشري وابن مالك، ولم يجز الجمهور ذلك.

ورأى [1] أن من شروط عطف « لا » أن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض. فلا يجوز عنده: جاءني زيد لا عمرو، لأن العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاء عمرو، إلا على الدعاء، ورد بعضهم عليه بأنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائماً ولا قاعداً.

وجوز [2] جر ما بعد « كذا » على ضرب من الحكاية من غير تكرار ولا عطف فيقال: كذا ثوبٍ، وكذا أثوابٍ، أما الكوفيون فأجازوه قياساً على العدد الصريح، وأجازه الحوفي قياساً على البدل من « ذا ».

وأوجب [3] تكرر النعت في القطع، ولم يشترط النحويون ذلك استشهاداً بقوله تعالى: [4] ﴿وأمرأتُه حمالةَ الحطب﴾ إذا النعت هنا لم يكرر، ولكنهم أجازوا التكرار أجازة نحو: مررت بالرجل العالم المبجل، إذ الوصف هنا يستلزم وصفاً آخر فقطع الثاني.

وكان يرى [5] أن « سوى » ليست ظرفاً البتة وإنما هي اسم مرادف لغير، فكما أن « غير » لا تكون ظرفاً، ولا يلتزم فيها النصب فكذلك سوى، وحكم المقصورة والممدودة سواء. بينما كان البصريون يرون أنها تلزم الظرفية والكوفيون يرون أنها ظرف كثيراً أو غير ظرف قليلاً.

وكان يذهب [6] إلى أن الفعل إذا اقتضى مفعولين أو ثلاثة وأقيم أحدها

---

(١) شرح التصريح ٢/ ١٤٩.
(٢) المصدر نفسه ٢/ ٢٨١.
(٣) شرح الكافية ١/ ٣١٦.
(٤) سورة اللهب آية ٤.
(٥) همع الهوامع ١/ ٢٠١.
(٦) همع الهوامع ١/ ١٦٣.

انتصب الباقي على أنه خبر مالم يسم فاعله كما في: كان زيدٌ قائماً، بينما كان مذهب سيبويه والجمهور أنه منتصب بتعدي الفعل المبني للمفعول إليه.

وكان يرى [١] أن أسم لا النافية للجنس المفرد معرب وحذف التنوين منه تخفيفاً لابناء، أما البصريون فذهبوا إلى أنه مبني ركب معها، وقد تبع الزجاجيَ في ذلك السيرافي والرماني.

وكان يرى [٢] أن الفعل اللازم إذا بني للمجهول، فإن نائب الفاعل هو ضمير المصدر، أي الجلوس في: جلس، وذهب الكسائي وهشام إلى أنه ضمير المجهول، لأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه المصدر، أو الوقت، أو المكان، فلم يعلم أيها المقصود فأضمر ضمير مجهول.

وجوز [٣] أن تأتي لما بمعنى «إلا» للإستثناء فيقال على رأيه: لم يأت من القوم لما أخاك، ولم أر من القوم لما زيداً، بمعنى: ألا أخاك وبمعنى، ألا زيداً. ولم يقبل النحويون بذلك.

ومما انفرد به أن [٤] «فُعْلة» بضم الفاء وسكون العين قياس في مصدر. فَعُل المضموم. وهو خلاف ما قاله سيبويه.

ومما انفرد به أخيراً اثباته [٥] جمع جمع الجمع ومثل عليه بأصائل وهي العشايا فإنه جمع آصال، وآصال جمع أُصُل جمع آصيل، وقد قال السهيلي: لا أعرف أحداً قال جمع جمع الجمع، غير الزجاجي، وابن عزيز.

---

(١) همع الهوامع ١/ ١٤٥.
(٢) همع الهوامع ١/ ١٦٤.
(٣) المصدر نفسه١/ ٢٣٦.
(٤) شرح التصريح ١/ ٧٤.
(٥) همع الهوامع ٢/ ١٨٤.

الفصل الثاني

أبو علي الفارسي

حياته:

هو أبو[1] علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي المشهور. ولد في مدينة فسا[2] ونشأ فيها ونسب إليها، وعرف بها، وكان ميلاده[3] فيها عام ٢٨٨ هـ في أواخر أيام المعتضد، لأب فارسي، وأم عربية من ربيعة الفرس[4] سدوسية من سدوس شيبان الذين هاجروا إلى فارس.

ويبدو أنه تعلم مبادىء القراءة والكتابة في بلده، ولما بلغ التاسعة عشرة من عمره ارتحل إلى بغداد طلباً للعلم سنة[5] ٣٠٧ هـ في خلافة المقتدر، وكان فيه

(١) غاية النهاية ص ٢٥٦ إشارة التعيين ورقة ١٢١، النجوم الزاهرة ٤/ ١٥١، شذرات الذهب ٣/ ١٨٨.

(٢) «فسا» مدينة بفارس جميلة، بينها وبين شيراز أربع مراحل. ذكرها الاصطخري فقال: «وهي مدينة مفترشة البناء واسعة الشوارع، تقارب في الكبر شيراز، وهي أصح هواء من شيراز، وأوسع أبنية، وبناؤهم من طين؛ وهي مدينة قديمة لها حصن وفندق». (انظر معجم الأدباء ٦/ ٣٧٥). وقد ظهر فيها عدد من العلماء منهم نصر بن علي بن محمد أبو عبدالله الشيرازي الفسوي(ت ٥٦٥ هـ) وهو من شراح الإيضاح لأبي علي. (انظر مجمع الأدباء ١٩/ ٢٢٤). ومنهم وثيمة بن موسى بن الفرات أبو زيد الفارسي الفسوي الوشاء (ت ٢٣٧ هـ). انظر معجم الأدباء ١٩/ ٢٤٧) ومنهم أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفسوي الفارسي (ت ٢٢٧ هـ) .(انظر معجم الأدباء ٦/ ٣٧٥).

(٣) طبقات النحاة واللغويين ورقة ٢٤٤، هدية العارفين ١/ ٢٧٢.

(٤) إنباه الرواة ١/٢٧٣، دائرة المعارف للبستاني ٢/ ٢٧٢.

(٥) طبقات النحاة واللغويين ورقم ٢٤٤.

حب للرحلة، فطاف[1] في بلاد الشام، حيث مضى إلى طرابلس ثم إلى حلب وأقام فيها عند سيف الدولة الحمداني عام[2] ٣٤١هـ، وشارك في اجتماعاته الأدبية، والتقى مع المتنبي أكثر من مرة، وجرت بينهما مناظرات في مسائل لغوية ونحوية منها[3] أن الفارسي قال للمتنبي يوماً: كم لنا من الجموع على وزن فَعَلى؟ فقال المتنبي في الحال: حَجَلي وظَرَبي. قال أبو علي: فطالعت كتب اللغة ثلاثَ ليالٍ، على أن أجد لهما ثالثاً، فلم أجد.

وقد حظي الفارسي، بإكرام سيف الدولة له، إلا أنه لم يقم عنده طويلاً ولعل ذلك عائد إلى تطلعاته الواسعة التي لم ينل منها إلا القليل، وعائد إلى المشاحنات، والمنافرات التي كانت تدور في مجالس سيف الدولة بين العديد من العلماء والأدباء، فيمم شطر بلاد فارس، حيث عضد الدولة البويهي الذي كان يسابق سيف الدولة في إكرام العلماء والأدباء، ويفاخره بكثرة ما لديه منهم. ويبدو أن الفارسي حظي بالكثير مما كان يرجوه في فارس، فقد فتح عضد الدولة له ذراعيه، وغمره برفده، حتى قيل[4] أنه عظَّمه كثيراً.

أما بالنسبة لمذهب الإعتزال فلم أجد أحداً من المؤلفين القدامى يدعي إعتزالية أبي علي الفارسي، وأنه تطالعنا دائماً في مؤلفاتهم عبارة[5] « كان متهماً بالإعتزال « أ »[6] وقيل كان معتزلياً « مما يدل على عدم وجود دليل قاطع عند القدماء على اعتزاليته، وقد استطاع[7] الدكتور عبد الفتاح شلبي أن يثبت مذهبه

(١) معجم الأدباء ٧/ ٢٣٢ حاشية الكامل ٧/ ١٣١.
(٢) طبقات النحاة وللغويين ورقة ٢٤٤.
(٣) تاريخ أبو الفدا ٢/ ١٢٤.
(٤) غاية النهاية ص ٣٠٧.
(٥) معجم الأدباء ٧/ ٢٣٤، لسان الميزان ٢/ ١٩٥.
(٦) الكامل في التاريخ ٧/ ١٣١، تاريخ أبو الفدا ٢/ ١٢٤.
(٧) أنظر: أبو علي الفارسي ص ٧٦ - ٨١؛

الإعتزالي بأدلة ونصوص ساقها من كتب الفارسي نفسه. كما أثبت[١] تشيعه، ووافقه[٢] الدكتور شوقي ضيف في ذلك.

وقد جمع الفارسي في أخريات حياته مالا وفيراً بلغ ثلاثين ألف دينار، ويقال[٣] أنه أوصى بثلث ماله لنحاة بغداد.

وقد عاد من فارس إلى بغداد، واستوطنها إلى أن توفي[٤] عام ٣٧٧ هـ عن نيف وتسعين سنة، ودفن بالشونيْزي في خلافة الطائع: وقد أدرك سبعة من الخلفاء، ويقال أنه لم ينظم من الشعر إلا ثلاثة أبيات هي[٥]:

خَضَبْتُ الشيبَ لما كان عيباً ... وخَضْبُ الشيبِ أولى أن يُعابا
ولم أخضبْ مخافة هجرِ خِلٍ ... ولا عتباً خشيتُ ولا عِتابا
ولكنَّ المشيبَ بدا دميماً ... فصيَّرتُ الخِضابَ لهُ عِقابا

أساتذته وتلاميذه:

أقام الفارسي في بغداد حين كانت هذه العاصمة العباسية تزخر بفئة من العلماء الأفذاذ، الذين ملأت شهرتهم الآفاق، وازدان عصرهم بهم وقد استغل أبو علي هذه الفرصة أطيب استغلال، فقد كان طموحاً، مطبوعاً على ميل شديد الى العلم، فانصرف بكل فكرة إلى تحصيل أكبر قدر ممكن منه، إلى أن ضارع أئمة عصره وتفوق عليهم. ومن علماء النحو الذين درس عليهم - وكلهم بغداديون - أبو بكر بن السراج، وأبو اسحاق الزجاج، وأبو بكر المشهور بمبرمان، وأبو بكر بن الخياط. وروى القراءة عن أبي بكر بن مجاهد، تلميذ

---

(١) أنظر أبو علي الفارسي ص ٨٢ - ٨٦.

(٢) انظر: المدارس النحوية ص ٢٥٦.

(٣) إشارة التعيين ورقة ١٢١. غاية النهاية ص ٢٠٧.

(٤) ولم يبعد عن هذا التاريخ إلا ابن النديم الذي قال انه توفي قبل السبعين وثلثمائة. انظر الفهرست ص ١٠١.

(٥) بغية الوعاة ١/ ٤٩٨.

ثعلب، وشيخ القراء في عصره. غير أن الفارسي لم يكتف بما سمع عن هؤلاء فحسب، وإنما مضى يخالط سابقيه في كتاباتهم مثل سيبويه والأخفش الأوسط، والكسائي، والفراء والمازني، والمبرد، وثعلب، وغيرهم ممن اشتهروا في النحو وعلا ذكرهم.

قد ذاع صيت أبي علي وعلت شهرته« [1] فاشتهر ذكره في الآفاق» و« قصدة[2] الناس من الأقطار» وعرف بين الناس بصفاء ذهنه وحدة ذكائه، فقد سئل[3] قبل أن ينظر في العروض عن خرم «متفاعلن» فتفكر وانتزع الجواب فيه من النحو فقال: لا يجوز لأن «متفاعلن» ينقل إلى «مستفعلن» إذا أضمر، فلو خرم لتعرض للإبتداء بالساكن، إذ الخرم حذف الحرف الأول من البيت، والإضمار تسكين ثانيه.

وكان يعني بالصرف عناية فائقة، فكان له آراء صائبة، وكان مغرماً بإثارة المسائل الصرفية في المجالس التي يحضرها، من ذلك ما ذكرته في ترجمة ابن الخياط من اثارته كيفية بناء مثل عنكبوت من سفرجل.

ومما يلفت النظر أنه بلغ درجة عالية في التدريس، إذ كان يدرس في حلقات التدريس جنباً إلى جنب مع أساتذته، فقد روى ابن جني عنه قوله: «قرا [4] على علي ين عيسى الرماني كتاب «الجمل»، وكتاب «الموجز» لإبن السراج في حياة ابنالسراج».وهذا يدل أيضاً على أنه قعد للتدريس والإملاء في مساجد بغداد مبكراً.

وقد برع له نتيجة ذلك تلامذة حذاق، ومن أشهرهم: عبد الله [5] بن محمد

---

(١) النجوم الزاهرة ٤/ ١٥١، إنباه الرواة ١/ ٢٧٣.
(٢) النجوم الزاهرة ٤/ ١٥١ معجم المؤلفين ٣/ ٢٠٠.
(٣) معجم الأدباء ٧/ ٢٣٥ - ٢٣٦.
(٤) معجم الأدباء ٧/ ٢٣٩.
(٥) معجم الأدباء ١٢/ ٦٣.

ابن جرو الأسدي (ت ٣٧٨ هـ) وعبد الباقي [١] بن محمد بن الحسن بن عبد الله (ت نيف و ٣٩٠ هـ) وأحمد [٢] بن محمد بن الحسن المرزوقي الذي قرأ كتاب سيبويه على أبي علي، وتتلمذ له بعد أن كان رأساً بنفسه، وإسماعيل[٣] بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٨٦ هـ) ، والحسين[٤] بن محمد بن جعفر الرافقي (ت ٣٨٨ هـ) غير أن أشهرهم جميعاً في ميدان النحو ثلاثة، هم: أبو طالب [٥] أحمد بن بكر العبدي (ت ٤٠٦ هـ)، وصاعد [٦] بن الحسن بن عيسى الربعي (ت ٤١٧ هـ) وأبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) الذي اقتفى أثر أستاذه، ونثر معظم آرائه المشهورة في كتب[فكان الملهم له في معظم تآليفه ونظراته النحوية والصرفية واللغوية في الأصول والفروع جميعاً، وسيتبين ذلك أثناء الحديث عن ابن جني في الفصل الثالث من هذا الباب.

مكانته العلمية والإجتماعية:

أثنى تلامذة الفارسي، ومترجمو حياته، ثناء مستطاباً عليه، يكاد لم يظفر به أحد من نحاة القرن الرابع الهجري، فكانوا يقرنونه بسيبويه، ويفضلونه على المبرد، وكانوا يقولون « [٧] هو فوق المبرد وأعلم » وكان أبو طالب العبيدي يقول: « [٨] لم يكن بين أبي علي وبين سيبويه أحد أبصر بالنحو من أبي علي ».

أما ثناء المترجمين عليه فكان جماً متنوع العبارة متفاوتاً في المقدار، فقد ورد في « شذرات الذهب » أنه [٩] كان عديم المثل ». وقال عنه صاحب « بغية الوعاة » و « حاشية الكامل »: « [١٠] واحد زمانه في علم العربية » وقال عنه صاحب « مجمع البيان » متحدثاً عن براعته النحوية والصرفية:

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٧١.
(٢) معجم الأدباء ٥/ ٣٥.
(٣) معجم الأدباء ٦/ ١٥٣.
(٤) بغية الوعاة ١//٥٣٨.
(٥) معجم الأدباء ٢/ ٢٣٦.
(٦) معجم الأدباء ١١/ ٢٨١.
(٧) انباه الرواة ١/ ٢٧٣، المنتظم ٧/ ١٣٨.
(٨) نزهة الألباء ص ٣١٥.
(٩) ٣/ ٨٨.
(١٠) ١/ ٤٩٦، ٧/ ١٣١.

« [1] ناهيك به فارساً في هذا الميدان ». وقال صاحب « وفيات الأعيان » في نهاية ترجمته: « [2] وبالجملة فهو أشهر من أن يذكر فضله ويعدد ». وعرفه صاحب معجم الأدباء بقوله: « [3] أبو علي الفارسي المشهور في العالم اسمه ». ويكفي الفارسي ثناء لقب الأستاذية الذي أطلقه السيوطي عليه في « همع الهوامع » دون أن يطلقه على أحد سواه في كتابه كله، وكأنه هو الوحيد بين النحويين جميعاً، الذي استحق أن يذكر فيقال: « [4] قال الأستاذ ». بل ويكفيه ثناء إعتراف عضد الدولة البويهي بتلمذته عليه واعتزازه بهذه التلمذة فكان يقول معتزاً: « [5] أنا غلام أبي علي النحوي الفسوي في النحو، وغلام أبي الحسين [6] الرازي الصوفي في النجوم » وكان هذان الإثنان اللذان اعتز بهما عضد الدولة يجلسان بجانبه إذا انعقد مجلسه، دون[7] سائر الحاضرون الذين كان يجب عليهم الوقوف طوال المجلس.

وقد بلغ مكانة راقية عند عضد الدولة فكان وكيله[8] في زواج ابنته من الخليفة الطائع سنة (٣٦٩ هـ). وكان عضد الدولة يرغب صحبته دائماً حتى في طريقه الى القتال، إذ لما هم عضد الدولة بالخروج لقتال ابن عمه عز الدولة بن معز الدولة، دخل عليه أبو علي الفارسي فقال له: [9] ما رأيك في صحبتنا ؟ فقال له: أنا من جرجال الدعاء لا من رجال اللقاء. غير أن هذا لا يعني أن الفارسي

(١) انظر روضات الجنات ص ٢١٩.

(٢) ١/ ٣٦٣.

(٣) ٧/ ٢٣٢.

(٤) ١/ ٢٥٥.

(٥) انباه الرواة ١/ ٢٧٣ المنتظم ٧/ ١٣٨.

(٦) هو عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن سهل الصوفي أبو الحسين الرازي صاحب عضد الدولة مصنف الكتب الجليلة في الفلك (ت ٣٧٦ هـ). أنظر أخبار الحكماء ص ١٥٢.

(٧) معجم الأدباء ١٧/ ١٠٢.

(٨) ظهر الاسلام ١/٥٢. تاريخ الأدب العربي ٢/١٩٠.

(٩) معجم الأدباء ٧/٢٣٦.

كان لا يخرج معه مطلقاً وانما تفيد احدى الروايات أنه كان يخرج معه وكان عضد الدولة لا ينسى أن يحادثه ويفاتشه في مجال النحو، وقد سأله مرة في الميدان:[1] بماذا ينتصب الاسم المستثنى في نحو: قام القوم الا زيداً؟ فقال أبو علي: ينتصب بتقدير «استثنى» فقال له: لم قدرت «أستثنى» فنصبت؟ هلا قدرت «امتنع زيدٌ» فرفعت! فانقطع الشيخ، وقال له: هذا الجواب ميداني، فإذا رجعت، قلت الجواب الصحيح.

ولم يحاول أحد من القدامى أن يغض من شأن أبي علي الفارسي، كما غض منه أبو حيان التوحيد في مقارنة بينه وبين أبي سعيد السيرافي الذي يعد في طبقته، فقد قال: «[2] أبو سعيد أجمع لشمل العلم، وأنظم لمذاهب العرب، وأدخل في كل باب، وأخرج من كل طريق، وألزم للجادة الوسطى في الدين والخُلق، وأروى في الحديث، وأفضى في الاحكام، وأفقه في الفتوى، وأحضر بركة على المختلفة، وأظهر أثراً في المقتبسة... وأما أبو علي، فأشد تفرداً بالكتاب، وأشد اكباباً عليه، وأبعد من كل ما عداه عما هو علم الكوفيين، وما تجاوز في اللغة كتب أبي زيد وأطرافاً مما لغيره، وهو متقد بالغيظ على أبي سعيد، وبالحسد له، كيف تم له تفسير كتاب سيبويه من أوله الى آخره بغريبه وأمثاله وشواهده وأبياته ﴿[3] ذلك فضلُ اللهِ يُؤتيه من يشاء﴾ لأن هذا شيء ما تم للمبرد ولا للزجاج، ولا لابن السراج، ولا لابن درستويه، مع سعة علمهم وفيض كلامهم... وحدثني أصحابنا أن أبا علي اشترى شرح أبي سعيد في الأهواز في توجهه الى بغداد بألفي درهم، وهذا حديث مشهور وان كان أصحابه يأبون الاقرار به الا من زعم أنه أراد النقض عليه واظهار الخطأ فيه».

وقد حاول[4] الدكتور عبد الفتاح شلبي أن يناقش ما ذهب اليه أبو حيان التوحيدي في قولته هذه، ويدافع عن أبي علي الفارسي، وما يمكن أن أقوله في

---

(١) معجم الأدباء ٢٣٧/٧ - ٢٣٨.
(٢) الامتاع والمؤانسة ١٢٩/١.
(٣) سورة المائدة آية ٥٤.
(٤) أبو علي الفارسي ص ٥٧٩ - ٥٨٧.

هذا الصدد أن قولة التوحيدي لا تستطيع أن تغض من مكانة الفارسي العلمية التي يشهد لها أقوال المؤلفين التي ذكرتها، ويشهد له سعة اطلاعه وعلمه الوافر الذي يتجلى في كتبه العلمية، وفي آثاره الفكرية التي توارثها تلامذته من بعده، وان كان التوحيدي مُحقا في شيء، فإنما هو رميه الفارسي بجوانب خلقية غير مَرضية عند الانسان العادي، فبين يطلع على ترجمة الفارسي، في التآليف التي ترجمت له، يجد أنه كان معتمداً بنفسه حاسداً غيره، لا يتحرج من أن ينال من أقرانه في العلم، بل ومن أساتذته، فقد مر في الحديث عن الزجاجي أن الفارسي طعن عليه وعلى الرماني علي بن عيسى بل وطعن على أستاذه أبي بكر بن الخياط، وحاول أن يتنصل من هذا الطعن في رسالة الى سيف الدولة بعد أن اتهمه بذلك. وكان يردد معجباً بنفسه قوله: « [1] جئت الى أبي بكر بن السراج لأسمع منه الكتاب، وحملت اليه ما حملت فلما انتصف الكتاب عسر علي في تمامه، فانقطعت عنه لتمكني من الكتاب» فانظر اليه كيف يدعي أنه تمكن من الكتاب قبل أن يتمه، ثم هو يناقض نفسه بنفسه في هذا القول، إذ كيف يعسر عليه فهم ما تبقى من الكتاب وفي الوقت نفسه يتمكن منه؟.

وكان الفارسي مستهتراً بالنحاة، فقد روى الزمخشري في كتابه «الأحاجي النحوية» أن ابن جني قال للفارسي بعد أن قدم عليه من غياب دام سنين: « [2] أما تعجب من هذا الأندلسي؟ كيف يزعم أن اللام في: إنْ كان زيدٌ لمنطلقاً. لام الابتداء؟ فقال: اعذره فإن أمثاله كثير».

وعرف عن أبي علي بالاضافة الى ذلك، كله تنكره لمعارفه، ولمعاشريه إذا ما غادرهم الى موضع فيه شهرته ورفعته، فقد روى[3] أنه لما مضى الى العراق،

(١) معجم الأدباء ٢٥٢/٧.

(٢) ص ٧٨.

(٣) معجم الأدباء ٢٥٦/٧.

وصار له جاه عظيم عند عضد الدولة، وقعت لبعض أهل المعرة حاجةٌ في العراق، احتاج فيها الى كتاب من القاضي أبي الحسن الى أبي علي، فلما وقف أبو علي على الكتاب قال: اني قد نسيت الشام، وأهله، ولم يُعِره طرفه.

مؤلفاته:

ألف الفارسي عدداً كبيراً من الكتب في النحو والصرف واللغة والقراءات، وقد اشتهر بها، فكان المؤلفين يعرفونه بقولهم: « [1] صاحب التصانيف » ونالت هذه الكتب اعجاب معاصريه حتى قال ابن الأنباري: « [2] صنف كتباً كثيرة لم يسبق الى مثلها » ومن هذه الكتب.

١ ـ الاغفال[3]. هو في ما أغفله الزجاج فمن المعاني. وقد سماه[4] ابن النديم « كتاب المسائل المصلحة ».

وقال « يرويها عن الزجاج وتعرف بالاغفال » ووصفه ابن شهبة بقوله: « [5] وهو كتاب نفيس ».

٢ ـ المسائل[6] المصلحة من كتاب ابن السراج.

٣ ـ تذكرة[7] أبي علي، وذكره أبو الفدا باسم « [8] التذكير » وقال: أنه كتاب كبير.

٤ ـ العوامل[9] في النحو.

٥ ـ المقصور والممدود.[10] وقد ألف في المقصور والممدود نحو اثنين وعشرين نحوياً.

---

(١) ميزان الاعتدال ص ٤٨٠، لسان الميزان ١٩٥/٢.
(٢) نزهة الألباء ص ٣١٥.
(٣) كشف الظنون ١٣١/١.
(٤) الفهرست ص ١٠١.
(٥) طبقات النحاة واللغويين ورقة ٢٤٤.
(٦) معجم الأدباء ٢٤١/٧.
(٧) كشف الظنون ٣٨٤/١.
(٨) تاريخ أبو الفدا ١٢٥/٢.
(٩) كشف الظنون ١٠٧٩/٢
(١٠) كشف الظنون ١٤٦٢/٢.

٦ ـ أبيات الاعراب [١] .

٧ ـ تعليقه على كتاب سيبويه [٢] .

٨ ـ المسائل المنثورة [٣] .

٩ ـ شرح أبيات الايضاح [٤] . ولعله الكتاب الذي ذكره [٥] ياقوت باسم « الايضاح الشعري » .

١٠ ـ نقص الهاذور [٦] .

١١ ـ الترجمة [٧] .

١٢ ـ أبيات المعاني [٨] .

١٣ ـ التتبع لكلام أبي علي الجبّائي في التفسير [٩] . وهو نحو مائة ورقة .

١٤ ـ جواهر النحو [١٠] .

١٥ ـ الأوليات في النحو [١١] .

ولأبي علي الفارسي كتب صغيرة، تشتمل على املاءاته التي كان يمليها في المناطق المختلفة، وكان يسميها بأسماء هذه المناطق التي كان يعرض موضوعاتها فيها، وهي تعالج مسائل نحوية، وصرفية ومنها « الحلبيات » « البغداديات » الشيرازيات » « البصريات » ، « العسكريات » . « الكرمانيات » ، « القصريات » ، الدمشقيات » ولكن أشهر مؤلفاته جميعاً كتابان:

الكتاب الأول ـ كتاب الحُجة: وهو شرح لكتاب القراءات السبع لأبي

---

(١) معجم الأدباء ٧/٢٤٠ .
(٢) بغية الوعاة ٢/٤٩٧ .
(٣) معجم الادباء ٧/١٤١ .
(٤) الفهرست ص ١٠١ .
(٥) معجم الادباء ٧/٢٤٠ .
(٦) معجم الادباء ٧/٢٤١ .
(٧) معجم الأدباء ٧/٢٤١ .
(٨) معجم الأدباء ٧/٢٤١
(٩) معجم الأدباء ٧/٢٤١ .
(١٠) تاريخ الأدب العربي ٢/١٩٣ .
(١١) تاريخ الأدب العربي ٢/١٩٣ .

بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) وقد طبع الجزء الأول منه في القاهرة عام ١٩٦٥ م بتحقيق الأستاذ علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح شلبي والدكتور عبد الحليم النجار. وقد صنف أبو علي هذا الكتاب كما يبدو من المقدمة لعضد الدولة البويهي ليبين له من خلاله وجوه قراءات القراء المتعددة في كتاب ابن مجاهد، قال: « [1] أما بعد أطال الله بقاء مولانا السيد الأجل المنصور وولي النعم، عضد الدولة وتاج الملة... فإن هذا كتاب نذكر فيه وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، المترجم بمعرفة قراءات أهل الأمصار، والحجاز، والعراق، والشام، بعد أن تقدم ذكر كل حرف من ذلك، على حسب ما رواه، وأخذناه عنه».

وتتألف مادة هذا الكتاب العلمية في الدراسة والاحتجاج، من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر القديم في الجاهلية، والاسلام، ولهجات القبائل، ناثراً الفارسي خلال احتجاجاته آراءه، التي انفرد بها، وآراء النحاة البصريين والكوفيين، منتصراً تارة للأولين، وتارة للأخيرين، ولكن مع ميل أكثر الى آراء البصريين.

والكتاب الثاني هو كتاب الايضاح: الذي سأفرد له دراسة خاصة به، لأهميته، ولكونه يبرز شخصية أبي علي النحوية وأسلوبه في تناول المسائل ومعالجتها.

كتاب الايضاح :

وهو أشهر كتب أبي علي، وأكثرها انتشاراً، ويكفي دليلاً على ذلك أن أبي الفدا في تاريخه:[2] وابن القاضي شهبة في طبقاته[3]: عرفا الفارسي بقولهما: «صاحب الايضاح». وتبعهما[4] من المحدثين أحمد تيمور في ذلك.

(١) الحجة (المقدمة) ١/٣ ـ ٤.
(٢) ٢/ ١٢٤.
(٣) ورقة ٢٤٤.
(٤) ضبط الأعلام ص ١٢٠.

وقد اعتنى به جمع كبير من النحاة، وصنفوا له شروحاً، وعلقوا عليه، ذكر منهم صاحب «كشف الظنون» نحو ثمانية وعشرين شارحاً، ومن الشراح أندلسيون ومغاربة ومصريون وعراقيون، وقد عني به المغاربة عناية فائقة بما كان من أسباب هذه العناية عدوه مفتاح الكتاب، وقد كانوا بتدارسه جد [1] معنيين.

ألف الفارسي هذا الكتاب لعضد الدولة البويهي، وقد تناقل المؤلفون حكاية طريفة حول تأليفه، فقد ذكروا أن الفارسي لما ألفه حمله الى عضد الدولة فاستقصره، وقال له: ما زدت على ما أعرف شيئاً، وانما يصلح هذا للصبيان، فمضى أبو علي وصنف «التكملة» وحملها اليه، فلما وقف عليها عضد الدولة قال: غضب الشيخ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو.

فكتاب الايضاح اذن قسمان، كما ورد في الحكاية المذكورة، قسم في النحو ـ وهو ما عرف بالايضاح، وقسم في الصرف ـ وهو ما عرف بالتكملة ـ وكان المؤلفون القدامى يكتفون بذكر كتاب «الايضاح» للتدليل على القسمين ولم يذكر أحد منهم كتاب «التكملة» وذلك عائد الى أن «التكملة» في نظرهم، انما هو تتمة للايضاح، فهما كتاب واحد في قسمين: نحو، وصرف.

وقد حقق القسم الأول الدكتور حسن شاذلي فرهود وسماه «الايضاح العضدي» وطبع الجزء الأول عام ١٩٦٩ م، وحقق القسم الثاني السيد كاظم بحر مرجان في رسالة ماجستير باسم «التكملة» وهو مخطوط في مكتبة جامعة القاهرة تحت رقم ١٠٣٢.

وسوف أتكلم هنا على «الايضاح العضدي» الذي خصص للموضوعات النحوية، وهو مؤلف لا كما أراد الفارسي ـ كما يبدو ـ وانما هو مؤلف وفق مخطط وارشادات وضعها عضد الدولة له فحاول قصارى جهده أن يطبق ما أمر به، وقد ذكر ذلك في مقدمة كتابه حين قال: «فإني جمعت في هذا الكتاب

---

(١) سيبويه أمام النحاة ص ١٨٧.

أبواباً من العربية، متحرياً في جمعها على ما ورد به أمره أعلاه الله، فإن وافق اجتهادي، ما رسم، فذلك بين نقيبته، وحسن تنبيهه، وهدايته، وان قصر ادراك عبده عما حدَّه مولانا - أدام الله ارشاده ورشده - رجوت أن يسعني صفحه لعلمه بأن الخطأ بعد التحري موضوع عن المخطىء. ولكن هذا التوجيه والارشاد من عضد الدولة انما يشتمل على ذكر الموضوعات له، ولا يشتمل على كيفية الترتيب أو كيفية المعالجة والتحرك داخلها، بمعنى أن شخصية الفارسي النحوية في هذا الكتاب لا يمكن أن تتأثر بالمخطط العام الذي وضعه عضد الدولة له.

وقد بدأ الكتاب بالحديث عن أقسام الكلام، وكيف تأتلف، ثم عن اعرابه، وبنائه، ثم التثنية والجمع، ثم عن اعراب الأفعال، واعراب الأسماء، وبعد ذلك، توجه بالحديث ليتكلم على المعربات، فبدأ بالمرفوعات من الأسماء، وفي طليعتها المبتدأ، وخبر المبتدأ، والفاعل ثم بالفعل المبني للمفعول به، والأفعال التي لا تتصرف ونعم، وبئس والتعجب... ثم انتقل الى المنصوبات من الأسماء فذكر العوامل الداخلة على المبتدأ وخبره، وتحدث عن ان وأخواتها، وظن وأخواتها، والأسماء التي أعملت عمل الفعل: أسماء الفاعلين والمفعولين، والصفات المشبهة بها، والمصادر التي اعملت عمل الفعل، والأسماء التي سميت بها الأفعال، ثم تحدث عن المفعول معه، وله، والحال، والتمييز، والاستثناء بالا، وغير وسوى، وحاشا، وانتقل الى النداء، والترخيم، والنفي بلا.

وبعد المنصوبات انتقل الى الكلام على المجرورات، فتحدث عن، حتى ومذ، ومنذ، والقسم، والأسماء المجرورة باضافة أسماء اليها، والاضافة التي ليست محضة.

ثم انتقل بعد ذلك الى التوابع: الصفة، وعطف البيان، وحروف العطف، ثم تحدث عما لا ينصرف، وجعل له أبواباً متعددة منها: باب ما كان على وزن الفعل، باب الصفة التي لا تنصرف، باب التأنيث، باب ما كان في آخره الف

ونون مضارعتان لا الف التأنيث، باب التعريف، باب العدل، باب الجمع الذي لا ينصرف، باب الأسماء الأعجمية، باب الاسمين اللذين يجعلان اسماً واحداً.

وانتقل بعد ذلك كله الى الكلام على الأفعال مرفوعةً، ومنصوبةً، ومجزومة، ثم الى الكلام على المجازاة، وختم الكتاب بالكلام على نون التوكيد الثقيلة، والخفيفة.

وموضوعات الكتاب مرتبة ترتيباً دقيقاً منهجياً، يجمع بين المتشكال منها، ولعل ذلك عائد الى أن أبا علي حكَّم العامل في ترتيبها، فبدأ بالمرفوعات، فالمنصوبات فالمجرورات، وحين تحدث عن الأفعال أيضاً تحدث عنها مرفوعةً ومنصوبةً ومجزومة. وجعل التوابع في الوسط لتبعيتها لما قبلها في الاعراب. وهذا الترتيب والترابط نفقده تماماً في كتاب «الجمل» للزجاجي كما أشرت الى ذلك في الحديث عنه.

ويبدو أن العامل كان موضع عناية واهتمام بالغين عنده، فلم يكتف بتحكيم العوامل في ترتيب الموضوعات فحسب، وانما كان دائماً يشير الى عامل الرفع، أو النصب، او الجزم، او الجر، كلما تحدث عن مسألة من المسائل. فذكر أن عامل[1] رفع المبتدأ هو الابتداء وأن عامل رفع ما التعجبية في: ما أحسن زيداً، هو[2] الابتداء أيضاً. وان كان وأخواتها هي العاملة[3] في أسمائها الرفع وفي أخبارها النصب. وأن «إن» وأخواتها هي العاملة[4] في أسمائها النصب وفي أخبارها الرفع. وأن العامل في المفعول معه هو[5] الفعل الذي قبله بتوسط الحرف. وأن العامل في المفعول لأجله هو[6] الفعل السابق له، وأن العامل في المستثنى ما تقدم[7] في الجملتين الفعل، أو معنى الفعل بتوسط الا.

---

(١) الايضاح ص ٢٩.
(٢) الايضاح ص ٨٩.
(٣) الايضاح ص ٩٥.
(٤) الايضاح ص ١١٥.
(٥) الايضاح ص ١٩٣.
(٦) الايضاح ص ١٩٧.
(٧) الايضاح ص ٢٠٣.

وأبو علي الفارسي مغرم بالحدود ذلك لأن الحد مع مثل واضح يعطي القارىء والدارس فكرة شاملة عن المُعرف بأقصر الطرق وأوجزها ، فالاسم عنده ما جاز [١] الاخبار عنه ، والفعل ما كان [٢] مسنداً الى شيء ولم يسند اليه شيء ، والحرف ما جاء [٣] لمعنى ليس باسم ولا فعل. والاعراب أن [٤] أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل والأسماء المتمكنة ما لم [٥] تشابه الحروف ولم تتضمن معناها ، والافعال المضارعة [٦] ما لحقت أوائلها زيادة من هذه الزيادات الأربع التي هي الهمزة في أفعل أنا ، والنون في نفعل نحن ، والتاء في تفعل أنت أو هي ، والياء في يفعل هو . والمنصرف : ما [٧] دخله الجر والتنوين . وغير المنصرف . ما كان ثانياً من جهتين من الجهات التسع التي تمنع الصرف . والبناء [٨] : أن لا يختلف الآخر باختلاف اعامل . والصحيح :[٩] ما لم يكن آخره ، ألفاً ، ولا ياءً ولا واواً ، والمعتل : ما كان آخره ياءً أو ألفاً ، او واواً ، والابتداء [١٠] وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به . والمفعول المطلق : هو [١١] الذي لم يفيد بشيء من حروف الجر وهو أسماء الأحداث .

وهو مغرم بالتقسيم أيضاً لأنه يحقق ما يحققه التعريف من شمول الفكرة ووضوحها ، وقد يكون الفارسي متأثراً بالتقسيمات المنطقية ، التي كانت سائدة في عصره ، فالمعرب [١٢] عنده قسمان : أسماء متمكنة ، وأفعال مضارعة ، والمبني [١٣] على الحركة من الكلم ينقسم بانقسام الحركات . والأسماء المعربة [١٤] على ضربين :

---

(١) الايضاح ص ٦ .
(٢) الايضاح ص ٧ وانظر المسائل الخلاقية للعكبري ورقة ٨ .
(٣) الايضاح ص ٨ .
(٤) الايضاح ص ١٢ .
(٥) الايضاح ص ١٢ .
(٦) الايضاح ص ١٣ .
(٧) الايضاح ص ١٤ .
(٨) الايضاح ص ١٥ .
(٩) الايضاح ص ١٧ .
(١٠) الايضاح ص ٢٩ .
(١١) الايضاح ص ١٦٧ .
(١٢) الايضاح ص ١٢ .
(١٣) الايضاح ص ١٥ .
(١٤) الايضاح ص ١٧ .

صحيح، ومعتل. والمبني [1] من الأفعال على ضربين، مبني على الفتح، ومبني على السكوت. و «جعل» [2] ثلاثة أضرب، أحدها: أن يتعدى الى مفعول واحد، والثاني: أن يكون بمعنى التسمية فيتعدى إلى مفعولين، الثالث: أن يكون بمعنى الغيت... ولجعل قسم آخر وهو أن تستعمل استعمال الأفعال التي لمقاربه الفعل، والمصادر التي تعمل عمل الفعل على ثلاثة أضرب [3]:

أحدها: أن تنون.

الثاني: أن تضاف.

الثالث: أن تدخل عليه الألف واللام.

والأسماء المنصوبة [4] على ضربين:

أحدها: ما يجيء بعد تمام الكلام.

الآخر: ما يجيء منتصبا عن تمام الاسم.

والمنفي بلا النافية للجنس ينقسم [5] ثلاثة أقسام:

مفرد، مضاف، مضارع للمضاف.

والمفرد على ضربين: غير موصوف، وموصوف. والموصوف يجري على ثلاثة أضرب.

ومن الوسائل التي اتخذها الفارسي لتقريب المادة العلمية الى الدارسين تلك القواعد النحوية العامة التي حشدها في الكتاب. ومن هذه القواعد العامة: الأفعال [6] التي لا تتعدى إذا نقلت بهمزة تعدت الى مفعول واحد. المخصوص [7] بالمدح أو الذم لا يكون إلا من جنس المذكور بعد نهم وبئس. ولا يدخل [8] في باب التعجب من الأفعال الا ما كان على ثلاثة أحرف. ولا

---

(١) الايضاح ص ١٥.

(٢) الايضاح ص ٣٢، ٣٣.

(٣) الايضاح ص ١٥٥.

(٤) الايضاح ص ١٦٧.

(٥) الايضاح ص ٢٣٩.

(٦) الايضاح ص ٧١.

(٧) الايضاح ص ٧٦.

(٨) الايضاح ص ٩٢.

تدخل [١] اللام إلا على اسم « انَّ »، أو على خبرها أو تقع قبل الخبر. ولا يجوز [٢] تقدم مفاعيل أسماء الأفعال عليها لأنها ليست كالأفعال في القوة، ولا يرخم [٣] مستغاث به، ولا يرخم اسم مضاف ولا نكرة، وانما يرخم من الأسماء ما عمل فيه النداء البناء.

وحتى تكون هذه القواعد كاملة الفائدة للدارس كان يصرح بعدد من الأمثلة التي لا تنطبق عليه هذه القواعد ويمنع استعمالها، وهو يرجو من وراء ذلك، ألا يقع الدارس في محذور قد يظنه صوابا، وهو دائماً يبدأ تصريحه بقوله: « لا يجوز ». فلا يجوز [٤]: كانت زيداً الحُمَّى تأخُذُ. ان رفعت الحمى بكانت لفصلك بين كان واسمها باجنبي عنها وهو زيد الذي هو مفعول مفعولها. ولا يجوز [٥] أن تقول: ان الذاهبةَ جاريتُه صاحبُها، لأنك لا تفيد بالخبر شيئاً وحكم الجزء الذي هو الخبر أن يفيد ما لم يفده المبتدأ. ولو قلت: [٦] علمت أنْ يقومَ زيدٌ، فتنصب الفعل بأن لم يجز؛ لأن هذا من مواضع « أنَّ » لأنه مما قد ثبت واستقر. إذا كان [٧] اسم الفاعل لما مضى لم يعمل عمل الفعل لو قلت: مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوهُ زيداً أمسِ، لم يجز.

والفارسي كالزجاجي يلجأ إلى الإعراب في كثير من الجمل التي يمثل بها. قال في أحوال الجملة التي تكون خبر المبتدأ: [٨] « والثاني أن يكون خبر المبتدأ جملة مركبة من ابتداء وخبر؛ وذلك نحو: « زيدٌ أبوهُ منطلقٌ، وعمر غلامُهُ خارجٌ. فزيد ابتداء أول، وأبوه ابتداء ثان، ومنطلق خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره جميعاً في موضع رفع؛ لوقوعهما موقع خبر المتبدأ الأول ». وقال في باب التعجب وقد مثل عليه بجملة: ما أحسن زيداً، وما أعلَمَ عمرا:

---

(١) الايضاح ص ١١٩.
(٢) الايضاح ص ١٦٦.
(٣) الايضاح ص ٢٣٧.
(٤) الايضاح ص ١٠٦ ـ ١٠٧.
(٥) الايضاح ص ١٢٠.
(٦) الايضاح ص ١٣٢.
(٧) الايضاح ص ١٤٢.
(٨) الايضاح ص ٤٤.

[1] « وقولُك: أعلمَ فعل ماض، وفيه ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو « ما »، وذلك الضمير رفع بأنه فاعل « وزيد » وما أشبهه نصب بأنه مفعول به وتقديره: شيءٌ حسَّنَ زيداً، وهذه الهمزة التي في « أحسن » هي الهمزة التي تدخل فتنقل الفعل من غير التعدي إلى التعدي إلى المفعول به ».

وكان كالزجاجي أيضاً يستخدم المخاطبة للدارس فيقول: [2] « اعلم » أو [3] « وتقول » أو [4] « انظر ». وكان يستخدم أسلوب الجدل والنقاش كان يقول: « [5] فان أخبرت.. قلت ».

وقد يتوقع اعتراضا على ما يذهب إليه فيرد على المعترض قال: [6] « سمعت يتعدى إلى مفعولين، ولا بد من أن يكون الثاني مما يسمع كقولك: سمعتُ زيداً يقولُ، ولو قلت: سمعت زيداً يضرُب أخاك، لم يجز فإن اقتصرت على مفعول واحد وجب أن يكون مما يسمع. فان قلت: فقد جاء في التنزيل [7] ﴿هل يسمعونكم اذ تدعون﴾ فاقتصر على مفعول واحد، وليس مما يسمع، فالقول: ان المعنى: هل « يسمعون دعاءكم فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كما جاء في الأخرى [8] ﴿ان تَدْعوهم لا يسمعوا دعاءكم﴾ ».

وأسلوب الفارسي في العرض أسلوب واضح، ناصع العبارة. قوي الصياغة يعبر عن المعنى في أقصر الجمل، وأقواها، دون حشو، أو اطالة؛ ولذلك فقد جاءت أبواب الايضاح قصيرة، ولكن في شمول يكاد يكون تاماً لمختلف جوانب

(١) الايضاح ص ٩١.

(٢) انظر الايضاح ص ٥٧، ٢١٩.

(٣) انظر الايضاح ص ٥٨، ٦١، ٦٥، ٧٠.

(٤) انظر الايضاح ص ٢٠٦، ٢١٧، ٢٣٣.

(٥) انظر الايضاح ص ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١.

(٦) الايضاح ص ١٧٠.

(٧) سورة الشعراء آية ٧٢.

(٨) سورة فاطر آية ١٤.

الباب الواحد. وما زاد أسلوبه وضوحاً؛ ما ساقه الفارسي من أمثلة تتصل بالحياة العامة في عصره، سواء أكانت هذه الحياة دينية، أم سياسية، أم اجتماعية أم طبيعية، وهو في ذلك يكشف عن ناحية تعليمية تربوية إذ يستشهد بأمثلة من البيئة حوله، وهو ما يوصي به القائمون على مهنة التعليم اليوم، ويرشد إليه أصحاب النظريات التربوية المعاصرة.

وقد استشهد أبو علي بالاضافة إلى الجملة العادية المستمدة من البيئة، بأمثلة قرآنية وشعرية لا بد منها من أجل تثبيت القاعدة ودعمها. فاستشهد بنحو ١٤٦ آية قرآنية، وبنحو ١٢٧ بيت شعر، معظم هذه الأبيات من شواهد سيبويه في الكتاب، دون أن يشير الفارسي إلى ذلك. ولم ينسب معظم الأبيات التي استشهد بها الى أصحابها، وكان يكتفي أحياناً كثيرة بقوله «قال[١] الشاعر» أو «[٢] قوله» أو «[٣] كما قال» ومن نسب اليهم أبياتهم الشعرية: الشمّاخ[٤]، الفرزدق[٥]، عمر بن أبي ربيعة[٦]، عديُ بن زيد[٧]، جرير[٨]، الأعشى[٩] ذو الرمة[١٠]، الراعي[١١]، الحارث بن نهيك[١٢].

ولم يتعرض أبو علي فيه الى المسائل الخلافية بين النحويين، وإنما كان يذكر الرأي الذي يعتقده، ويحاول أن يؤيده بأدلة، وعليه فإنه لم يذكر أسماء نحويين إلا في مواطن قليلة جداً، لا تزيد على أصابع اليد الواحدة.

---

(١) انظر الايضاح ص ١٩، ٣٣، ٥٣، ٨٦، ٩٨.
(٢) انظر الايضاح ص ٦٦، ٦٧، ٦٨، ١٠٢، ١٦٠.
(٣) انظر الايضاح ص ١٢٢، ١٨٥.
(٤) انظر الايضاح ص ٥٢.
(٥) ص ٦٨.
(٦) ص ٦٨.
(٧) ص ١٠٦.
(٨) ص ٨٨.
(٩) ص ١٤٤، ٢١٣، ٢٦٠.
(١٠) ص ١٨٩، ٢٧٠.
(١١) ص ٢٧٢.
(١٢) ص ٧٤.

مذهبه النحوي:

رأي المؤلفين:

لقد عد [1] الزبيديُ أبا علي الفارس من نحاةِ البصرةِ، وترجم له في الطبقةِ العاشرةِ من طبقات البصريين، مع أصحاب ابنِ السراج، وتبعه في ذلك ابن النديم، فترجم[2] له مع البصريين أيضاً، وكان الفارس آخرَ بصري يترجم له. وأيدهما أبو حيان التوحيدي بقوله:[3] «وأما أبو علي فأشدُ تفرداً بالكتاب وأشدُ اكباباً عليه وأبعدُ من كل ما عداه، مما هو على الكوفيين». ومن المحدثين الذين تبعوا هؤلاء في ما ذهبوا إليه من نسب الفارسي الى المذهب البصري، بروكلمان[4] والدكتور عبد الفتاح[5] شلبي.

أما الشيخ محمد الطنطاوي فقد أخرجه من المدرسة البصرية وجعله[6] ضمنَ مجموعةِ علماء النحوِ في العراق وفارس. وجعله الأستاذ أحمد أمين مؤسسَ مدرسة نحوية مستقلةٍ مع تلميذه ابن جني قال:[7] «ويعد هو وتلميذه ابن جني مؤسسي مدرسة النحو والصرف» وقال في موضع آخر:[8] «كان حرا مبتكرا قياسا، فتح للناس هو وتلميذه ابن جني أبواباً جديدة في النحو التصريف لم يسبقا إليها»، أما الدكتور شوقي ضيف فقد عده [9] من البغداديين الذين يميلون بنحوهم إلى المذهب البصري.

ومن يتفحص مذهب الفارسي، في روية وتمعن من خلال ما وصل الينا من نحو الفارسي، يجد أن رأي الدكتور شوقي ضيف هو أقرب الآراء المذكورة إلى الصواب، فبغدادية الفارسي تتجلى في جوانب عديدة.. تتجلى في مصادر السماع

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٣٠.

(٢) الفهرست ص ١٠١

(٣) الامتناع والمؤانسة ١٣١/١.

(٤) تاريخ الأدب العربي ١٩٠/٢.

(٥) أبو علي الفارسي ص ١٠٥ - ١٠٨.

(٦) نشأة النحو ص ٩٨.

(٧) ظهر الاسلام ١٨٥/١.

(٨) المصدر نفسه ٤٣/١

(٩) المدارس النحوية ص ٢٥٥.

التي اعتمدها، وفي منهجه القياسي، وفي التعليل، وفي محاولته التوفيق بين آراء البصريين والكوفيين، وفي تعدد آرائه حول المسألة الواحدة، وفي انتخابه من آراء البصريين والكوفيين، ونفاذه إلى ما لا يحصى من آراء جديدة انفرد بها. ولا بد من الوقوف عند كل واحد من هذه الجوانب، لتثبيت ما ذهبت إليه من بغدادية الفارسي وميله إلى المذهب البصري.

أ ـ السماع:

كان الفارسي ينظر إلى السماع كمصدر أساسي في النحو، يأتي في الدرجة الأولى قبل القياس، وغيره، من الأصول النحوية، وإذا تعارض السماع والقياس أخذ بالأول، لأنه في رأيه يبطل القياسَ ويلغيه، لأن القياس إنما هو موضوع أصلا لخدمة السماع فكان يقول:[1] «الغرضُ فيما نُدونه من هذه الدواوين، ونثبته من هذه القوانين، انما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح، فإذا وَرَدَ السماع بشيء لم يبق غرضٌ مطلوب، وعُدِل عَن القياس الى السماع». والمعروف أن البصريين كانوا يضعون القياس في الدرجة الأولى بينما كان الكوفيون يضعون السماعَ أولا، والقياسَ في المرتبة الثانية.

وقد اتخذ الفارسي من مصادر السماع عند النحويين مصادر له، ولم يكتف بذلك، وإنما أضاف إليها مصدرين سماعيين آخرين هما: الحديث النبوي، وشعر المولدين، شأنه في ذلك شأن البغداديين الآخرين.

والفارسي من أكثر البغداديين استشهادا بالحديث؛ فقد استشهد باثني عشر حديثا في «الشيرازيات» وحدها، وقد ذكرت ذلك في خصائص المدرسة البغدادية، ومن الأحاديث التي استشهد بها حديث «حين تهوَّر الليلُ» على أن عين «هار» واو. وحديث «المؤمن مرزَّ في أهلِهِ ومالِهِ» على أن «رزَّأ» متعد الى

---

(١) المنصف ١: ٢٧٩.

فعلين. وحديث[١] « كلُ مولودٍ يولَدُ على الفطرة حتى يكونَ ابواهُ هما اللذان يُهوِّدانِه وينصِّرانِهِ » على جواز اضمار اسم كان، وجعل اسمها الأصلي وخبرها جملة اسمية في محل رفع خبر لها، فاسم « كان » في هذا الحديث ضمير مستتر و « أبواه » هو اسم كان الأصلي وقد صار مبتدأ. و « اللذان » صار خبر هذا المبتدأ، والأصل أن يكون منصوباً لأنه خبر كان، وهو في استشهاده بالحديث انما يتبع الزجاجي، ويفتح هذا الباب على مصراعيه لم أتى بعده من النحويين البغداديين أمثال الزمخشري وابن هشام وابن مالك وغيرهم.

ومن استشهاده بشعر المولدين، استشهاده في باب كان ببيت أبي تمام[٢]:

من كان مرعي عزمِهِ وهمومِهِ   روض الأماني لم يزل مبزولاً

ومهما يكن الدافع الذي دفع الفارسي إلى الاستشهاد بهذا البيت؛ فإنه يعد أول أولئك النحويين الذين استشهدوا بشعر المولدين.

ب ـ القياس:

كان الفارسيُ شديدَ العناية بالقياس يقدره تقديراً بالغاً وقد نقل عنه أنه كان يقول: « [٣] لأن أخطىءَ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحبُ إلى من أن أخطىء في مسألة واحدة قياسية ».

ويتعجب ابن جني كثيراً من مهارته في القياس حتى ليقول بعد ذكر بعض آرائه:[٤] « ولله هو ـ وعليه رحمته ـ فما كان أقوى قياسه، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسَه، فكأنه انما كان مخلوقاً له، وكيف كان لا يكون ذلك وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها، وأعيان شيوخها سبعين سنة ».

ومما يدل دلالة واضحة على اتساعه في القياس، ما قاله عنه ابن جني في

(١) الايضاح ص ١٠١

(٢) الايضاح ص ١٠٢ والبيت ديوان ابي تمام ٣ : ٦٧

(٣) الخصائص ٢ : ٨٨ معجم الأدباء ٣ : ٢٥٥   (٤) الخصائص ١ : ٢٧٦ : ٢٧٧

الالحاق، إذ ذكر أنه قال وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان المازني:[1] «لو شاء شاعر، أو ساجع، أو متسع، أن يبني بإلحاق اللام اسماً وفعلاً وصفة، لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك: خرججُ أكرمُ من دخلل، وضريبٌ زيدٌ عمرا، ومررتُ برجلٍ ضرَببٍ، وكرمَمٍ ونحو ذلك» فقال له ابن جني «أفترتجل اللغة ارتجالا؟» قال: «ليس بارتجال، لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذا من كلامهم. ألا ترى أنك تقول: طاب الخُشْكُنان، فتجعله من كلام العرب، وإن لم تكن العربُ تكلمت به».

وما ذهب الفارسي إليه في قوله هذا، إنما هو تأييد لمذهب[2] الخليل وسيبويه، ولما صرح به أبو عثمان المازني الذي كان يقول موضحاً مذهبهما:[3] «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسمَ كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقسمت عليه غيره فإذا سمعت «قام زيدٌ» أجزت: ظرُفَ بشرٌ، وكرُمَ خالدٌ».

وعلى الرغم من مهارة الفارسي القياسية وشهرته بالتوسع في القياس، إلا أنه بقي ملتزماً بعدم البناء على غير ما بنت العرب، فقد كان يلتزم بما ورد عنهم ولا يتعداه. ولذلك كان يفحّش[4] أن يُبنى مثل «فِعُل» من الفعل مثل: ضَرَب: ضِرُب وذلك لأن «ضِرُب» فيه خروج من كسر إلى ضم لازم، وهذا غير موجود في كلام العرب لاستثقال الضمة بعد الكسرة.

ولتقدير للقياس فانه كان يرفض في أحيان كثيرة، ما يرد مخالفاً له، وينعته بنعوت مختلفة؛ كالقبح، واللحن، والضعف.

لقد قبح ما ورد فيه الفصل بين حرف العطف، وما عطف به بالظرف قال:[5] «لو قلت: هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ وغداً عمرا، لكان قبيحاً، نصبت

---

(١) الخصائص ١: ٣٥٨ - ٣٥٩

(٢) المنصف ١: ١٨٠

(٣) الخصائص ١: ٣٥٧

(٤) المنصف ١: ١٨٠ - ١٨١

(٥) الايضاح ص ١٤٤

عمرا أو جررته، لفصلك بين حرف العطف، وما عطف به بالظرف، وقد جاء ذلك في الشعر قال الأعشى[1]:

يماً تـراهـا كشبـهِ أرديـةِ العَصْـ ـبِ ويـومـاً أديمَهـا نغِلا »

ولحن النصب بعد اسم الفاعل محذوف النون المجرد من الألف واللام قال[2]: « وقد يجوز إذا حذفت النون من اسم الفاعل في الاثنين والجميع إذا لحقته الألف واللام أن تنصب فتقول: الضاربو زيدا . .ز والأكثر الجر ... فان حذفت النون مما لا ألف ولا لام فيه لم يكن الا الجر، وكان النصب لحناً ».

وضعف ما رواه الكسائي في تعريف العدد المفرد المضاف، والمضاف اليه قال: « [3] وروى الكسائي الخمسة الأثواب، وروى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر: أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء ولم يقولوا: النصف الدرهم، ولا الثلث الدرهم، وامتناعه من الاطراد يدل على ضعفه.

فإذا لم يستطع أن ينعته بواحد من هذه النعوت، خرَّجه وأوله فقد خرج ما ورد مخالفاً لقياسه في المخصوص بالمدح قال: « [4] واعلم أن المخصوص بالمدح، او الذم، لا يكون الا من جنس المذكور بعد نعم وبئس كعبد الله، وزيد ونحوهما من الرجال، وإذا كان كذلك، كان المضاف الى القوم في قوله عز وجل: ﴿ [5] ساء مثلاً القوم الذين كذَّبوا﴾ محذوفاً وتقديره: ساء مثلا مثلُ القوم الذين كذَّبوا، ولا يكون الكلام على ظاهره فأما قوله تعالى: ﴿ [6] بئس مثلُ القوم الذين كذبوا بآيات الله﴾ فقد يكون مثل قوله: (ساء مثلاً القوم الذين كذبوا) في حذف المضاف منه فيكون موضع الذين رفعا وقد يكون موضع « الذين » جرا والمقصود بالذم محذوفاً ».

---

(١) والبيت في ديوان الاعشى ص ٣٣٣
(٢) الايضاح ص ١٤٩ ـ ١٥٠
(٣) التكملة ص ١١٦ .
(٤) الايضاح ص ٨٨ .
(٥) سورة الأعراف آية ١٧٧ .
(٦) سورة الجمعة آية ٥ .

وخرج أيضاً ما ورد مخالفاً قياسه في مفاعيل أسماء الأفعال. قال: « [1] ولا يجوز أن يتقدم مفعول شيء من هذه الكلم عليها، لأنها ليست كالأفعال في القوة، وقوله: ([2] كتابَ الله عليكم) ليس على معنى: عليكم كتابَ الله، ولكن « كتاب الله » مصدر دل على الفعل الناصب له ما تقدم وذلك أن قوْله: ([3] حُرِّمت عليكم أمهاتُكم » فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم، فانتصب، « كتاب الله » بهذا الفعل الذي دل عليه ما تقدمه من الكلام وعلى هذا قول الشاعر: [4]

مـا إن يمسُ الأرضَ الا منكســـبُ منه وحرفُ الساقِ طيَّ المحمـلِ ».

فإذا لم يستطع الفارسي أن ينعت ما خالف قياسه بواحد من النعوت السابقة، ولم يستطع أن يخرجه، قبله، وجعله قياساً آخر، مما يجعله في هذه الحالة يفاضل بين الأقيسة ويجود بعضها على بعض، فقد فاضل بين حالات عمل المصدر قال: « [5] المصادر التي تعمل عمل الفعل على ثلاثة أضرب، أحدها: أن تنونَّ، والآخر: أن تضاف، والثالث: أن تدخل عليه الألف واللام... وأقيس الوجوه الثلاثة في الأعمال: الأول: ثم المضاف ولم أعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام معملاً في التنزيل ».

وفاضل في جمع نحو سَنَة ورئة قال: « [6] وقد جمع بعض ذلك بالواو والنون فإذا جمعوا بها غيروا الأوائل نحو سنون وقِلون وثبِون قال سيبويه وبعضهم يقول: قُلون، فلا يغير، وحكى أبو زيد رئة ورئون... والتغيير أقيس لأن الواو في هذا الجمع عوض من المحذوف فينبغي أن يغير الاسم عما كان عليه قبل

(١) الايضاح ص ١٦٦.
(٢) سورة النساء آية ٢٤.
(٣) سورة النساء آية ٢٣.
(٤) البيت لأبي بكر الهذلي: الديوان ـ القسم الثاني ص ٩٣.
(٥) الايضاح ص ١٥٥ ـ ١٦٠.
(٦) التكملة ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

الجمع ليكون ذلك تكسيراً ما ».

أما الطرق التي كان يلجأ اليها الفارسي في ممارسة القياس فعديدة أبرزها: قياس مسألة على مسألة نحوية أخرى، أو ما يسمى رد النظير الى النظير، من ذلك أنه قاس عامل المستثنى عل عامل المفعول معه قال: « [1] فانتصاب الاسم انما هو بما تقدم في الجملة من الفعل، أو معنى الفعل بتوسط الا كما أن الاسم الذي بعد الواو في باب المفعول معه منتصب بتوسط الواو ».

وقاس اسم لا وصفته، على الصفة والموصوف قال في أضرب اسمها اذا وُصف: « [2] والوجهُ الثاني أن تجعل المنفيّ وصفته اسماً واحداً مثل خمسة عشرةَ ونحوه فتقول: لا رجلَ ظريفَ عندك، ولا غلام صانحَ لك، ومثل هذا في جعلهم الصفة مع الموصوف شيئاً واحداً، يا زيدَ بن عمرو، كأنك قلت: يا ابن عمرو ».

وقاس عدم اعمال « كان » الزائدة على منح اعمال « قلَّ »، قال صاحب الهمع: « [3] وقد اختلف في كان المزيدة هل لها فاعل، فذهب السيرافي والصيمري الى أنها رافعةٌ لضمير المصدر، الدال عليه الفعل، كأنه قيل: كان هو أي كان الكون، وذهب الفارسي الى أنها لا فاعل لها، لأن الفاعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج الى فاعل استغنى عنه، بدليل أن « قلما » فعل ولما استعملته العرب للنفي لم يجنح اليه اجراء له مجرى حرف النفي ».

وقاس[4] « حيهل » على « حلو حامض » لاثبات الضمير المستكن فيهما، قال الرضي: « وفي الكتاب الشعري لأبي علي حيهلِ بكسر اللام وتنوينه وعند أبي علي حالها مع التركيب في احتمال الضمير كحال: « حلو حامض »، يعني أن كل منهما ضميراً كما كان قبل التركيب، وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث: هو فاعل المجموع، لكون المجموع بمعنى أسرع، أو أقبل، أو انت ».

(١) الايضاح ص ٢٠٥.
(٢) الايضاح ص ٢٣٩.
(٣) همع الهوامع ١٢٠/١.
(٤) شرح الكافية ٧٢/٢.

غير أن الفارسي، وان كان يبالغ في العناية بالقياس ويجعله دائماً نصب عينيه، في كل خطوة نحوية يخطوها، وان كان يتجه اتجاه البصريين في هذا ويتصلب كتصلبهم، أو يتشدد كما يتشددون، الا أنه لم يكن يلتزم بهذا الاتجاه المتشدد دائماً، فقد يرى أحياناً أن التساهل في القياس أو مخالفته في بعض المواضع خطوة لا صائبة، فلا يتردد حينئذ في تنفيذها. وبذلك يقترب من الكوفيين، ويقرب بين الاتجاهين: اتجاه البصريين، واتجاه الكوفيين، وهناك عدة مظاهر تدل على تساهلات الفارسي منها قبوله عدة أقيسة للمسألة الواحدة، أو كثرة تجويزه وقبوله ما يخرج على القياس، وقياسه في بعض احيان على النادر والشاذ، وسوف أمثل على كل مظهر من هذه المظاهر القياسية.

فمن قبوله عدة أقيسة أو تجويزه لأكثر من مذهب أنه ذهب الى أن المعطوف على اسم «إن» نحو: ان زيداً منطلق وعمرو - يجوز فيه الرفع والنصب قال: «(1) فالرفع جوازه من وجهين: أحدهما مستحسن وهو أن تعطف على موضع «إن» وما عملت فيه لأن موضعهما رفع، ولم يتغير معنى الابتداء عما كان عليه قبل، والآخر أن تعطفه على الضمير المرفوع الذي في اسم الفاعل».

ومنه قوله في الظرف حين تعلقه بالمصدر المنون: «(2) فإن جعلت ظرف المكان وهو قولك: عند زيد، من صلة المصدر، فقدمته، فقلت: أعجبني ضربٌ زيدٌ عمراً، عند زيدٍ اليوم، جاز، وان جعلته متعلقاً بأعجبني مع اليوم جاز، ولم يمتنع أن تقدمه على «ضرب» فتقول: أعجبني عند زيد ضربٌ زيدٌ عمراً اليوم، ويجوز أيضاً أن تقدمه على «أعجبني» فتقول: عند زيد أعجبني ضربٌ زيدٌ عمراً اليوم».

ومنه قوله في أوجه اسم لا: «(3) والوجه الثالث أن تجري الصفة على

(1) الايضاح ص ١١٦.
(2) الايضاح ص ١٥٧.
(3) الايضاح ص ١٥٧.

الموصوف على موضعه فتقول: لا رجلَ ظريفٌ عندك، لأن موضع « لا » مع « رجل » رفع بأنه موضع ابتداء، فتجريه على الموضع، وان شئت حذفت الخبر كقول الشاعر: [1].

وردٌ جازِرْهم حرفاً مصرَّمةً ... ولا كريمَ من الولدانِ مصبوحُ

وإن شئت: جعلت مصبوحاً صفة على الموضع، وأضمرت الخبر، وان شئت جعلته خبراً ».

أما قبوله ما يخرج على القياس فمنه: قوله في أحوال فاعل نعم وبئس: « [2] نعم وبئس فعْلان ماضيان وفاعلاهما على ضربين: أحدهما أن يكون الفاعل مضمراً قبل الذكر فيفسر بنكرة منصوبة، والآخر أن يكون مظهراً... فيه الألف واللام، أو مضافاً الى ما فيه الألف واللام.... وقد حكى أنه قد جاء فاعله مظهراً على غير هذين الوجهين وليس ذلك بالشائع وأنشد في ذلك:

فنعمَ صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم ... وصاحبُ الركبِ عثمانُ بنُ عفانا »

فقد قبل هنا أن يكون فاعل نعم وبئس نكرة مضافاً الى غير معرف بأل، مع أن قياسه أن يكون فاعلها: ضميراً، أو معرفاً بأل، أو مضافاً الى معرف بأل.

ومنه [3] أيضاً قوله في ([4] ورهبانيةً ابتدعوها) ان هذه الآية من باب « زيداً ضربته ». وقد اعترضه ابن الشجري بأن المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مختصاً ليصح رفعه بالابتداء، والمشهور أنه عطف على ما قبله و« ابتدعوها » صفة، ولا بد من تقدير مضاف. وقد أعاد ابن هشام قول الفارسي هذا الى اعتزاله لأن ما يبتدعونه لا يخلقه الله عز وجل عند المعتزلة.

---

(١) البيت لرجل من بني النبيت، انظر فرائد القلائد للعيني ص ١٣٧.

(٢) الايضاح ص ٨١ - ٨٥.

(٣) مغنى اللبيب ٥٧٧/٢.

(٤) سورة الحديد آية ٢٧.

أما قياسه على النادر فمنه[١] اجازته اضافة لعدد الى اسم الجميع نحو: ثلاث القوم، أو اسم الجنس نحو ثلاث نمل وذلك لورود ثلاثة أنفس وثلاث ذود ولقوله تعالى: ﴿[٢] وكان في المدينة تسعةُ رهط﴾.

ومن قياسه على الشاذ تجويزه[٣] أن يأتي خبر عسى اسماء قياساً على المثل: «[٤] عسى الغوير أبؤساً». وقد شذذ البصريون وروده اسماً، وأوجبوا أن يكون مؤلفاً من «أن» والفعل المضارع. وكان الفارسي يرى أن أصل «عسى زيد أن يقوم» عسى زيد ذا قيام، وقد علق الرضي فقال: «وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ، ابدالا في الاسم ولا في الخبر».

ومنه تجويزه[٥] قلب الهمزة الأصلية في التثنية واواً قياساً على ما ورد من تثنيه قراء ووضاء، قراوان ووضاوان. وقد خطأه النحاة. ورأى الجمهور أنها تصحح.

ومنه ما قبله[٦] من دخول «أل» على الفعل المضارع نحو: اليتقصع واليجدع الذي ورد في قول الشاعر:

يقولُ الخنى، وأبغضُ العجم نـاطقـاً ... الى ربنـا صـوتُ الحمارِ اليُجـدَّعُ

وقد أول الأخفش الأوسط ما ورد في هذا البيت وقال: أراد الذي يجدع كما تقول هو اليضربك، تريد الذي يضربك، أما ابن السراج فقد قبحه في كتاب «الأصول» وقال: «لما احتاج الى رفع القافية قلب الاسم فعلاً وهو من أقبح ضرورات الشعر».

جـ ـ التعليل:

كان الفارسي مولعاً بالتعليل، لكل ما ورد عن العرب، ولما ذهب اليه النحاة

---

(١) همع الهوامع ١/٢٥٣.
(٢) سورة النمل آية ٤٨.
(٣) الايضاح ص ٧٦.
(٤) مجمع الأمثال للميداني ١/٣١٢.
(٥) همع الهوامع ١/٤٤.
(٦) خزانة الأدب ١/١٤.

على مختلف مذاهبهم مما جعل ابن جني يعجب من كثرة تعليلاته في مسائل النحو والصرف ويقول لأبي بكر الرازي: « [1] أحسب أن أبا علي قد حظر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا ».

فكان يعلل ما ذهب اليه النحاة من أن قولك: « أقمت أم قعدت » جملتان في تقدير مفردين، معطوفٍ أحدهما على الآخر، بواو العطف، أي سواءٌ على قيامك وقعودك بقوله: « [2] انما جُعل الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف لأن ما بعد همزة الاستفهام، وما بعد عديلتها مستويان في علم المستفهم، لأنك انما تقول: أقمت أم قعدت، إذا استوى عندك قيام المخاطب، وقعوده، فتطلب بهذا السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاماً عن المستويين، وهما قيامك وقعودك، وهذا كما أقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في: أنا أفعل كذا أيها الرجل، لجامع الاختصاص، فكل منادى مختص ولا ينعكس، وكل استفهام بأم المتصلة تسوية ولا ينعكس ».

وكان يعلل عدم جواز جر البدل الذي يعقب « الا » بقوله: « انما [3] لم يجز جر البدل في: ما جاءني من أحد الا زيدٌ، لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة، وعمل لا التبرئة فيها، ولا يطرد هذا التعليل في نحو: ما جاءني من أحد الا رجلٍ صالح ».

وكان يعلل لسيبويه رأيه في حذف الفعل مع « اما » المكسورة بقوله « [4] لأن ما التي بعدها أشبهت اللام في تأكيد الفعل، فمن ثم جاز في: اما تخافن، النون، كما جازت مع اللام في نحو: لتفعلن ».

وكان يعلل لسيبويه أيضاً رده الكثير من أحكام التصغير الى أحكام جمع التكسير وحمله اياها عليها فقال: سريحين، في تصغير: سرِحان لقولهم: سراحين.

---

(١) الخصائص ٢٠٨/١.
(٢) شرح الكافية ٣٧٥/٢.
(٣) المصدر السابق ٢٣٨/١.
(٤) المصدر السابق ٢٥٤/١.

وعثيمين، في تصغير: عثمان، لقولهم: عثامين، بقوله: «[١] انما حمل التحقير في هذا على التكسير، من حيث كان التكسير بعيداً عن رتبة الآحاد، فاعتد ما يعرض فيه لاعتداده بمعناه، والمحقر هو للمكبر، والتحقير فيه جار مجرى الصفة، فكأن لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره، كما حدث بالتكسير، حكم يحمل عليه الأفراد». وقد علق ابن جني على هذا التعليل قائلاً: «هذا معقد معناه، وما أحسنه وأعلاه».

وقد امتدت تعليلات الفارسي لتشمل ما ذهب اليه الكوفيون ومنه تعليله لذهابهم، الى أن اضافة اسم التفضيل اضافة غير محضة، فعلل هذا المذهب بقوله: «[٢] لأنه ينوي بها الانفصال، لكونها تضاف الى جماعة هو أحدها، وإلا لزم اضافة الشيء الى نفسه، اذ لا ينفك أن يكون بعض الجملة المضاف اليها، ولأن فيه معنى الفعل، ولهذا نُصب الظرف وتعدى، تارة بنفسه، وتارة بحرف جر».

وامتدت تعليلاته أيضاً الى ما انفرد به ومن تعليلاته هذه تعليله لاعراب الأفعال الخمسة، ولأحرف إعراب فيها بقوله: «[٣] لأنه لا جائز أن يكون حرف الاعراب النون، لسقوطها للعامل، وهي حرف صحيح، ولا الضمير لأنه الفاعل، ولأنه ليس في آخر الكلمة، ولا ما قبله من اللامات لملازمتها حركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر، وحرف الاعراب لا يلزم الحركة، فلم يبق الا أن تكون معربة، ولا حرف اعراب فيها».

ومنها تعليله[٤] لرأيه في حدوث حركة الإعراب مع الحرف معاً وفي آن واحد، مستدلاً بأن النون الساكنة مخرجها من الأنف، ومخرج النون المتحركة من الفم، ولو كانت الحركة حادثة بعد الحرف، لوجب أن تكون النون المتحركة أيضاً من الأنف.

(١) الخصائص ١/٣٥٤.
(٢) همع الهوامع ٢/٤٨.
(٣) همع الهوامع ١/٥١.
(٤) الخصائص ٢/٣٢١.

د ـ الموقف الوسط:

وكان الفارسي يحاول أن يستفيد من آراء البصريين والكوفيين المتخالفة، ليوفق بينها، ويخرج من التوفيق برأي مشترك، مستنبط منها من ذلك أن النحويين اتفقوا[1] على اجازةِ أن يلي الأفعال الناقصة معمول خبرها، ان كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً للتوسع نحو: كان عندك أو في المسجدِ زيدٌ معتكفاً، والأصل: كان زيدٌ معتكفاً عندك، أو في المسجد. فإن لم يكن المعمولُ أحدَهما، فجمهور البصريين يمنعون مطلقاً لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي عنها، والكوفيون يجيزون مطلقاً، لأن معمول معمولها في معنى معمولها. وقد وفق الفارسي بين المذهبين، فأجاز تقديم المعمول ان تقدم الخبر معه نحو: كان طعامُك أكلا زيد، لأن المعمول من كمالٍ الخبر، وكالجزء منه، ومنعه ان تقدم وحده نحو: كان طعامكَ زيدٌ آكلاً.

ومن ذلك أن سيبويه والبصريين كانوا يوجبون[2] تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم، ويوجبون تأنيثه مع جمع المؤنث السالم وأن الكوفيين يجيزون تأنيث الفعل وتذكيره مع كل من الجمعين. فتوسط الفارسي بين المذهبين، وأجاز تذكير الفعل وتأنيثه مع جمع المؤنث السالم وفقاً لرأي الكوفيين، وأوجب تذكيره مع جمع المذكر السالم وفقاً لرأي البصريين.

ومن ذلك أن البصريين أوجبوا [3] ابتدائية الاسم الواقع في أول الجملة متبوعاً بفعل نحو: زيد قام، لعدم تقدم نفي أو استفهام عليه. أما الكوفيون، فأجازوا فاعليته فوفق الفارسي وأجاز فاعليته ورفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال، كما أجاز ابتدائيته ولكنه جعل الابتدائية راجحة على الفاعلية.

ومن ذلك[4] أن البصريين ذهبوا الى أن الفعل والوصف، مشتقان من المصدر والمصدر أصل لهما، وذهب الكوفيون الى أن المصدر والوصف مشتقان

(١) شرح التصريح ١٨٩/١.
(٢) المصدر نفسه ٢٨٠/١.
(٣) شرح التصريح ٣٠٨/١.
(٤) شرح التصريح ٣٢٥/١.

من الفعل، والفعل أصل لها. أما الفارسي فذهب الى أن الفعل أصل للوصف فيكون الوصف عنده فرع الفرع.

ومنه أن سيبويه كان يجيز[1] أعمال المصدر المعرف بأل، والكوفيين لايُعملونه، أما الفارسي فكان يجيزه على قبح، فلا يجيزه إجازة سيبويه ولا يمنعه منع الكوفيين.

ومنه أن سيبويه كان يذهب[2] إلى أن « فاه » في قولك: كلمته فاه إلى في، منصوب على الحال، لكونه واقعاً موقع « مشافها »، ومؤدباً معناه. وأن الكوفيين كانوا يذهبون إلى أنه مفعول به لأن الأصل عندهم « جاعلاً فاه إلى في ». أما الفارسي فاستفاد من المذهبين وذهب إلى أن « فاه » حال نائبة مناب « جاعلاً » الذي حذف وصار العامل « كلمته ». فيكون بذلك قد مزج بين المذهبين.

هـ ـ تعدد الأقوال:

اشتهر الفارسي بتعدد أقواله للمسألة الواحدة وكان يعترف بتعدد هذه الأقوال، ولا يجدُ حرجاً أو ضيراً في ذلك، فقد قال ابن جني عنه في هذا الصدد: « [3] وكان أبو علي ـ رحمه الله ـ يقول في هيهات: أنا أفتي مرة بكونها اسماً سمي به الفعل كصه ومه، وأفتي مرة أخرى بكونها ظرفاً، على قدر ما يحضرني في الحال، وقال مرة أخرى: أنها وإن كانت ظرفاً فغير ممتنع أن تكون مع ذلك إسماً سمي به الفعل كعندك ودونك ». وقد مر أيضاً في الحديث عن مكانة الفارسي كيف أجاب عن سؤال عضد الدولة عن عامل النصب في المستثنى فكانت إجابته أن العامل مقدر تقديره « استثنى » فلما اعترض عضد الدولة، قال له الفارسي: هذا الجواب ميداني، فإذا رجعت قلتُ الجواب الصحيح.

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٦٣.

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٧٠.

(٣) الخصائص ١/ ٢٠٦.

ولعل الفارسيَ نفسَه كانُ يصاب بالحيرة إزاء هذه الظاهرة عنده فيصرح بها للنحويين، روى ابن جني عنه قال: « [١] وحدثني أبو علي قال: قلت لأبي عبد الله البصري: أنا أعجب من هذا الخاطر في حضوره تارة، ومغيبه أخرى. وهذا يدل على أنه من عند الله، فقال: نعم هو من عند الله، إلا أنه لا بد من تقديم النظر، ألا ترى أن حامداً البقَّال لا يخطر له»؟

وظاهرة تعدد أقوال العالم تدل دلالة قوية على عدم التزامه بمذهب نحوي معين، فهو حر الفكر والرأي، يقول ما يخطر له، وما يحضره، ولو كان يخالف قولاً سابقاً قال به. وإذا كان هذا العالم لا يلتزم بما يقول، فكيف يلتزم إذن بمذهب نحوي، يعتمد التشدد والتصلب كالمذهب البصري.

وقد اهتم ابن جني بظاهرة تعدد الأقوال للعالم الواحد ووضح كيف يعرف الرأي النهائي قال: « [٢] ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه، وهو أن يَحكُم في شيء بحكم ما، ثم يَحكُم فيه نفسُه بضده، غير أنه لم يُعلل أحدَ القولين، فينبغي حينئذ أن يُنْظَرَ إلى الأليق بالمذهب، والأجرى على قوانينه، فيجعل هو المرادُ المُعْتَزِمَ منهما، ويتأول الآخرُ ان أمكن». وقال ابن جني في موضع آخر: « [٣] ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين غير أنه قد نَصَّ في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر، فيَّعلَم بذلك أن رأيه مستقرٌ على ما أثبته، ولم ينفه، وأن القولَ الآخرَ مطَّرَحٌ من رأيه... فإن تعارض القولان مرسلين غيرَ مبانٍ أحدُهما من صاحبه بقاطعٍ يُحكَم عليه به، بُحِثَ عن تاريخهما فعُلِم أن الثاني هو ما اعتزمه، وأن قوله به انصرافٌ منه عن القول الأول، إذ لم يوجد في أحدِهما ما يُماز به عن صاحبه... فإن استبْهم الأمر، فلم يُعرفِ التاريخ، وجب سبرُ المذهب، وانعامُ الفحص عن حال القولين، فإن كان أحدُهما أقوى من صاحبه، وجب أحسانُ الظن بذلك العالم، وأن ينسبَ إليه أن

---

(١) الخصائص ١/ ٢٠٧.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٢٠٣.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٠٥.

الأقوى منهما هو قولهُ الثاني الذي به يقول، وله يَعتقِد، وأن الأضعفَ منهما هو الأولُ منهما الذي تركه إلى الثاني، فان تساوى القولان في القوةِ وجب أن يُعتقد فيهما أنهما رأيان له، فان الدواعي إلى تساويهما فيهما عند الباحث عنهما، هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن اعتقد كلا منهما».

وخلاصةُ قول ابن جني، أنه إذا صدر عن العالم قولان في مسألة واحدة فهناك عدةُ وسائلَ لمعرفةِ الرأي النهائي له، فتكون أما عن طريق معرفة أي القولين أقربُ إلى مذهبه، وأما عن طريق تصريح هذا العالم برجوعه عن القول السابق، وأما عن طريق معرفة أيهما أسبق تاريخاً فالمتأخر حينئذ هو رأيه النهائي لأن اللاحق ينسخ السابق. أما إذا غمض الأمر على الباحث فعليه أن يتعرف على أي الرأيين أقوى فينسبه اليه، وإذا تعادلَ القولان في القوةِ نَسَبَ الاثنين اليه.

ولم يكن الفارسي هو أولَ من برزت عنده هذه الظاهرة بشكل واضح، وإنما كان الفارسي مقتفياً في ذلك أثرَ الأخفشِ الأوسط سعيد بن مسعدة مؤسسِ البغدادية، وقد قال عنه ابن جني بهذا الصدد «[1] وقد كان أبو الحسن ركاباً لهذا الثَبَج، آخذا به غيرَ محتشمٍ منه وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه، وكنت إذا ألزمت عند أبي علي - رحمه الله - قولاً لأبي الحسن شيئاً لابد للنظر من ألزامه أياه يقول لي: مذاهبُ أبي الحسن كثيرة».

ومن المواطن التي تعددت أقوالُ الفارسي فيها «كلُ رجلٍ وضيعته» فقد ذهب[2] في أحد قوليه إلى أن الخبر محذوف، مقدر تقديره: مقرونان، وذهب في القولِ الآخرِ إلى أن الواو ان كانت عاطفة ففيها معنى «مع» فصار التقدير كل رجل مع ضيعته.

ومنها[3] أن «حسبُك» فيه قولان:

(١) الخصائص ١/ ٢٠٥.

(٢) الإيضاح ص ٣٥ (في الحاشية نقلاً عن حاشية الأصل).

(٣) المصدر نفسه ص ٣٥ (في الحاشية نقلاً عن حاشية الأصل)

أحدهما: أن له خبراً مقدراً محذوفاً.
والآخر: أنه لا خبر له لأنه في معنى أكتف.

ومنها أنه ذهب[١] مع سيبويه إلى منع صرف «كرب» في «معد يكرب» وجره بالفتحة بدلاً من الكسرة للعلمية والتأنيث. وذهب في قول آخر إلى أنه مبني على الفتح كعشر من خمسة عشر.

وذهب[٢] إلى جواز عطف الخبر الثاني على الخبر الأول في حالة التعدد في الجملة الواحدة للمبتدأ الواحد فأجاز أن يقال في «الرمان حلو حامض» الرمان حلو وحامض، مخالفاً النحويين في ذلك. وذهب مع النحويين في قوله الآخر إلى أنه لا يجوز لكون الخبرين في معنى خبر واحد، ولأن العطف يقتضي المغايرة.

وذهب[٣] تبعاً لابن السراج إلى أن «ليس» حرف، وفسر إلحاق الضمير به في لست ولستما ولستم، بتشبيهه بالفعل، لكونه على ثلاثة، وبمعنى ما كان ولكونه رافعاً فناصباً كما ألحق الضمير في هاء هائياً هاوءا هائي هائياً هائين مع كونه اسم فعل تشبيهاً بالفعل، أما قوله الآخر فيتفق مع النحويين فيه وهو أنه فعل غير متصرف.

وذهب[٤] مع النحاة إلى أن قولك «سواء قمت أم قعدت» جملتان في تقدير مفردين معطوفٌ أحدُهما على الآخر بواو العطف أي سواء على قيامك وقعودك، فقيامك مبتدأ، وقعودك عطف عليه و «سواء» خبر مقدم. وذهب في قول آخر إلى أن «سواء» مبتدأ. وقمت أم قعدت» خبره لكونهما في الظاهر فعلين.

وذهب[٥] إلى أن الياء لا تزاد إلا بعد «ما» الحجازية. وذهب في قول آخر

---

(١) شرح التصريح ٢/ ٢١٦.
(٢) المصدر السابق ١/ ١٨٢.
(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٢٢٧، شرح الكافية ٢/ ٢٩٦.
(٤) شرح الكافية ٢/ ٣٧٥.
(٥) شرح ابن عقيل ١/ ٢٦٦.

إلى أنها تزاد في الخبر المنفي، وهو الرأي الذي عليه معظم النحاة. وقد علق ابن عقيل على قولي الفارسي هذين وسمى تعدد أقواله «الإضطراب» قال: «وقد اضطرب رأي الفارسي في ذلك فمرة قال: لا تزاد الباء إلا بعد الحجازية، ومرة قال تزاد في الخبر المنفي».

وذهب[1] مع الأخفش الأوسط إلى أن الظرف في الجملة الإسمية يتعلق بخبر محذوف مقدر تقديره فعل هو: كان أو استقر، والحجة أن الأصل في العامل أن يكون فعلاً، وذهب في قول آخر انفرد به، إلى أن الجار والمجرور والظرف هما الخبر، وليس هناك عامل محذوف يتعلقان به.

ولم يكن الفارسي يكتفي بعض الأحيان بقولين للمسألة الواحدة، وإنما كان يتعدى ذلك ويجعل لها ثلاثة أقوال. فقد ذهب[2] إلى أن «ما» بعد نعم وبئس، إذا وقع بعدها جملة فعلية، أو اسم مفرد، فانها حينئذ في موضع رفع على الفاعلية وتكون موصولة، والفعل صلتها والمخصوص محذوف. وذهب في قول ثان، إلى أنها موصولة والفعل صلتها مكتبكِ بها وبصلتها عن المخصوص وهو قول الفراء أيضاً. وذهب في قول ثالث إلى أنها في موضع نصب على التمييز نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو قول الأخفش الأوسط والزجاج.

وذهب[3] في «هذا بسراً أطيب منه رطباً» إلى أن «بسرا» منصوب على الحال من الضمير في «أطيب» لسيبويه والمازني» وذهب في قول ثان إلى أن ناصبه «كان» محذوفة وهو قول المبرد والزجاج وابن السراج، وذهب في قول ثالث، إلى أن العامل فيه هو «هذا» أي اسم الإشارة أو حرف التنبيه.

---

(١) شرح التصريح ١/ ١٦٦.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٩٦ - ٩٧.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٣٨٣.

و ـ موافقاته للبصريين:

كان الفارسي مطلعاً على ثروة نحوية، كبيرة من آراء البصريين والكوفيين، وكان ذا قدرة فائقة، وعلم واسع، يستطيع بها أن يفاضل بين هذه الآراء، فينتخب ما وافق علمَهُ ونظرتَه، غير أنه وافق في معظم هذه الآراء البصريين أثر من الآراء التي وافق الكوفيين فيها.

ومما وافق البصريين فيه أنه ذهب[1] معهم إلى أن المخصوص في صيغة المدح، أو الذم نحو: نعم رجلاً أبو بكر، وبئس رجلاً أبو لهب، خبر لمبتدأ محذوف وجوعاً أي: الممدوح أبو بكر، والمذموم أبو لهب أما سيبويه فقال: انه مبتدأ، والجملة السابقة خبرهُ، ولا يجوز غير ذلك وذهب ابن كيسان ـ كما مر ـ إلى أنه بدل من الفاعل.

وذهب[2] معهم إلى جواز تقديم معمول أخبار كان وأخواتها عليها إذا عربت مما يوجب التقديم أو التوسط، أو التأخير، بدليل قوله تعالى:[3] ﴿أهؤلاء إياكُم يعبدون﴾ وقوله:[4] ﴿أنفسَهم كانوا يظلمون﴾ فإياكم وأنفسهم، معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها، وتقديم المعمول، يؤذن بتقديم العامل.

وذهب[5] معهم إلى أعمال «ما» عمل «ليس» بينا لم يعملها الكوفيون قال: «ومما يجري مجرى ليس في رفعها الإسم الذي يكون مبتدأ، ونصبها الخبر، «ما» في لغة أهل الحجاز، وذلك قولهم: ما زيدُ اللهِ ذاهباً، وما عبدُ اللهِ خارجاً، وجعلوها بمنزلة ليس، لمشابهتها لها في نفي «ما» في الحال، والدخول على الإبتداء والخبر».

---

(١) المصدر السابق ٢/ ٩٧.

(٢) شرح التصريح ١/ ١٨٨.

(٣) سورة سبأ، آية: ٤٠.

(٤) سورة الأعراف آية ١٧٧.

(٥) الإيضاح ص ١١١. أنظر شرح شواهد العيني على حاشية الصبان ١/ ٢٤٧. وانظر حاشية الصبان ١/ ٢٤٧.

وكان الفارسيُ ينتخبُ أيضاً من المذهب البصري إذا اختلفت أقوال علمائه، وتعددت وجهات نظرهم، فنجده يقف أحياناً كثيرة مع سيبويه، أو مع المبرد، وغيرهما من علماء البصرة.

فذهب[1] مع سيبويه إلى أنه إذا اجتمع معرفتان فأنت مُخَيَّر في جعل أحدهما مبتدأ والثاني خَبره، وقال آخرون ان الخبر في هـذه الحالـة هـو الأعـمُ فالخبر في نحو: زيد صديقي، هو: صديقي، إذا كان له أصدقاء غير زيد.

وذهب [2] مع سيبويه إلى أن المفعولَ لأجلِه منصوبٌ بالفعل الذي قبلَه بعد إسقاطِ حرف الجر قال: «الإسم الذي ينتصب في هذا الباب ينتصب بالفعل الذي قبله، وإنما تذكره لتعرف الغرض الذي من أجله فعلت ذاك الفعل، فهو جواب له؟ كما كان الحال جواب كيف».

وذهب معه إلى أنه إذا اجتمع معرفة ونكرة، جعل المعرفة اسم كان والنكرة خبرها. قال سيبويه: « [3] واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به «كان» المعرفة لأنه حد في الكلام وليس بمنزلة قولك: ضرب رجل زيداً. لأنهما شيئان مختلفان، وهما في كان بمنزلتهما في الإبتداء إذا قلت: عبدُ الله منطلق، تبتدىء بالأعرف ثم تذكر الخبر». وقال الفارسي: « [4] وإذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة، فالذي يجعل اسم كان منهما المعرفة كما كان المبتدأ المعرفة والخبر النكرة».

وذهبْ معه إلى أن العامل في المفعول معه هو الفعل الذي قبل الواو، قال سيبويه: « [5] وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلَها

---

(١) همع الهوامع ١/ ١٠٠.

(٢) الإيضاح ص ١٩٧ وانظر همع الهوامع ١/ ١٩٤.

(٣) كتاب سيبويه ١/ ٤٧.

(٤) الإيضاح ص ٩٨.

(٥) كتاب سيبويه ١/ ٢٩٧.

لرضعها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقةَ مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير ولكنها تعمل في الإسم ماقبلها». وقال الفارسي: «[1] الإسم الذي ينتصب بأنه مفعول معه، يعمل فيه الفعل الذي قبله بتوسط الحرف وذلك قولهم: «استوى الماءُ والخشبةَ» و «ما صنعتَ وأباك» فالمعنى استوى الماءُ مع الخشبةِ» وما صنعتَ مع أبيك».

وذهب معه إلى أن العامل في المفعول المطلق، هو الفعل. قال سيبويه في المصدر الذي حذف فعله: «[2] وإنما ينتصب هذا ،وماأشبه إذا ذكر مذكور. فدعوت له، أو عليه على إضمار الفعل، أنك قلت: سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً... فكل هذا وأشباهه على هذا ينتصب». وقال الفارسي في المفعول المطلق: «[3] فالفعل غير المتعدي إلى المفعول به والمتعدي يتعدى إلى المصدر تقول: قمت قياماً، ونمت نوماً، وضربت ضرباً، وعلمت علماً، وظننت ظناً، فتعدى «نمت» إلى المصدر كما تعدى إليه «ضربت».

وذهب معه في باب التنازع إلى أعمال الفعل الثاني قال سيبويه:«[4].. قولك ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيداً، تحمل الإسم على الفعل الذي يليه... وإنما كان الذي يليه أولى، لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد...».قال الفارسي: «[5] وتقول: أكرمني وأكرمتُ عبدَ الله، وأكرمت وأكرمني عبدُ الله، فتحمل الإسم المذكور بعد الفعلين على الآخر، ولا تحمله على الأول، لأن الثاني من الفعلين أقرب إليه، فقولك: أكرمني في المسألة الأولى فعل فاعله مضمر فيه على شريطة التفسير. المعنى: أكرمني عبدُ الله، وأكرمتُ عبدَ الله، إلا أن الفاعل أضمر قبل المذكر لأن المفعول يفسره ويدل عليه».

---

(١) الإيضاح ص ١٩٤.
(٢) كتاب سيبويه ١/ ٣١٢.
(٣) الإيضاح ص ١٦٧.
(٤) كتاب سيبويه ١/ ٧٣ - ٧٤.
(٥) الإيضاح ١/ ٦٥ - ٦٦.

ومن موافقات الفارسي للمبرد أنه ذهب[1] معه إلى جواز إبطال عمل « عسى » إذا توسطت أن والفعل المضارع بينها وبين اسمها نحو: « عسى أن يقومَ زيدٌ » وتصبح عسى في هذه الحالة تامة فاعلها « لن يقوم » وفاعل « يقوم » هو « زيد ». وأجاز معه اعمالها فيكون « زيد » اسمها مؤخراً، ويكون « أن يقوم » خبراً لها مقدماً.

وذهب[2] معه إلى أن الضمير في قول الشاعر:

ولى نفس تنـــازعني إذا مـــا ... أقـــول لها لعلي أو عســـاني

خبر عسى مقدماً، وما بعده اسمها مؤخراً، ومذهب سيبويه أن هذا الضمير اسم عسى في موضع نصب، وما بعده خبرها.

وذهب[3] معه إلى جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في صيغة المدح، أو الذم توكيدا كقول الشاعر:

نعم الفتــاةُ فتـاةً هندُ لـو بَـذَلَـتْ ... ردَّ التحيـــةِ نُطقـــاً أو بـــايماء

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو « الفتاة » والتمييز وهو « فتاة ». وقد منع ذلك سيبويه مطلقاً، والسيرافي سواء أفاد التمييز معنى زائدا على الفاعل أم لا، وحجتهما أن التمييز لرفع الابهام، ولا ابهام مع ظهور الفاعل.

وأجاز[4] معه اسناد نعم وبئس الى « الذي » و « من » و « ما » من الأسماء الموصولة، فيجوز على مذهبهما أن يقال: نعم الذي هو عبدُ زيدٍ.

وذهب[5] معه إلى أن « اذ ما » ظرف زمان فمعنى: إذ ما تقم أقم: متى تقم أقم. احتجا بأن « إذا » قبل دخول « ما » كانت اسما، والأصل عدم التغيير، أما سيبويه فذهب إلى أنها حرف بمنزلة « إنْ » الشرطية.

---

(١) أوضح المسالك ١/ ٢٣٥. شرح ابن عقيل ١/ ٢٩٣.
(٢) شرح التصريح ١/ ٢١٣.
(٣) شرح التصريح ٢/٩٦.
(٤) شرح الكافية ١/٣١٧.
(٥) شرح التصريح ٢/٢٤٨.

وذهب [1] معه أيضاً إلى أن « إذا » الفجائية في نحو: خرجت فإذا الأسدُ بالباب، ظرف مكان، وشاركهما في هذا الرأي ابن جني وابن الخياط. وذهب الرياشي والزجاج إلى أنها ظرف زمان. أما الأخفش الأوسط والكوفيون فذهبوا إلى أنها حرف.

ز ـ موافقاته للكوفيين:

لقد استفاد الفارسي كثيراً من آراء الكوفيين النحوية واللغوية، والصرفية، وكان يأخذ منها ما يراه صائباً. بل وكان يذهب أحياناً إلى استحسان ما ذهبوا إليه. قال ابن جني: [2] « ورأيت أبا علي يذهب الى استحسان مذهب الكسائي في قوله:

إذا رَضِيَــت عليّ بنــو قُشَيْــرٍ   لعمــرُ اللهِ أعجبني رضـــاهـــا

لأنه قال: عدي « رضيتْ » بعَلي، كما يعدي نقيضها وهي سخَطتُ به، وكان قياسه، رضِيَتْ عني، وإذا جاز أن يجري الشيء مجرى نقيضه، فاجزاؤه مجرى نظيره أسوغ فهذا مذهب الكسائي وما أحسنه ».

وكان الفارسيُ متأثرا مع تلميذهِ ابن جني بالفراء أكثر من أي، وفي آخر وذلك لاتصالِها الوثيقِ بآثاره، يشهد على ذلك ما رواه [3] ابنُ جني نفسهُ من تتلمذه هو ومن قبله شيخِه الفارسي على « معاني القرآن » للفراء، وقد تأثر به أيضاً من خلالِ ثعلب الذي اعتمد عليه في الكثير مما رواه من الآراء النحوية والصرفية واللغوية. والمعروف أن أبا العباس ثعلب كان ممن يقتدون بالفراء ويفاخرون بأنهم حفظوا كتب الفراء جميعَها، وكان يقول: [4] « كتب الفراء لا يوازى بها كتاب » وكان يعظم أثره في العربية ويقول: [5] « لولا الفراء ما

(١) همع الهوامع ١/٢٠٧.
(٢) المحتسب ١/٥٢.
(٣) الفراء ص ٢٩٨.
(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ١٤٦.
(٥) المصدر نفسه ص ١٤٤.

كانت عربية لأنه حصنها وضبطها ولولا الفراء لسقطت العربية لأنها كانت تنازع ويدعيها من أراد ».

وكان يروي عن الفراء في كتبه من ذلك ما رواه ابنُ جني عنه قال: [1] وأما: شحمٌ أمهج. فلعمري ان سيبويه قد حَظَر في الصفة « أُفعُل »، وقد يمكن أن يكون محذوفاً من أُمهوج كأسلوب، وَجَدْتُ بخط أبي علي عن الفراء: لبنٌ أمهوج، فيكون « أُمهُج » هذا مقصورا منه لضرورة الشعر ». وروي عنه في موضع آخر قال: [2] « ووجدت بخط أبي علي: قال الفراء: لا يلتفت الى ما رواه البصريون من قولهم اصبُع، فانا بحثنا عنها فلم نجدها ».

ومن بعض ما استفاده الفارسي من أقوال ثعلب قوله في همز « حم » قال الفارسي: [3] « والحماء: أبو زوج المرأة» وحم مثل أبٌ. قال أحمد وقد يهمز فيقال حمٌّ ». واستفاد منه في حركة طاء « طغيا » قال: « [4] واختلف في طغيا التي هي اسم الصغير من بقر الوحش، فحكاها أحمد أبي يحيى بفتح أولها طغيا، وحكى عن الأصمعي « طُغيا » بضم الطاء ».

واستفاد منه في مدِ « المزاء » وقصرِها قال: « [5] وحكى أحمد بن يحيى في المزاء: المد والقصر والقول فيه إن قصرَه يدل على أنه « فُعلى » من المزيز، وليس من المزيَّة، وإن سُمِع فيه الصرف أمكن أن يكون فعلا منه مثل زرَّق ».

واستفاد منه في صيغة « روائح ورَوَح » قال: « [6] وقالوا: فاره وفُرهة وصاحب وصَحَبه، وطِئر وظُؤرة ومثله: غائب غيب، وخادم وخَدَم، ورائح ورَوَح حكاه أحمد بن يحيي، ومثله إهاب وأَهَب ».

ومما استفاده منه تكسير « فَعيل » على « فِعلان » قال: [7] « وقد كسروه على

---

(١) الخصائص ٣/١٩٤، أمهج: رقيق، أو نيء.
(٢) المصدر نفسه ٣/٢١٢.
(٣) التكملة ص ٩١.
(٤) المصدر نفسه ص ١١٨.
(٥) المصدر نفسه ص ١٤٢.
(٦) المصدر نفسه ص ٢٣٨.
(٧) المصدر نفسه ص ٢٢٣.

« أفعلاء » قالوا : نصيب وأنصِباء ، وخَميس وأخْمِساء ، وربيع وأربِعاء قال أحمد ابن يحيى : وكُسر على « فِعلان » ، وهو قليـل . قـالـوا : ظليم وظِلمان وعـريـض وعرِضان » .

وكان أبو علي يروي أيضاً عن ابن السكيت وقد استفاد المتأخرون بروايته عنه قال الرضي في ابدال الفاء ثاء :[1] « وجاء الثاء بدلاً من الفاء حكى أبو علي عن يعقوب ثروغ الدلو ، وفروغها ، وهو من التفريغ » وقال في ابدال الثاء فاء : «[2] والفاء تكون بدلا من التاء حكي أبو علي عن يعقوب : قام زيد فُمَّ عمرو ، وقالوا حدث وحدف » .

وإذا ما علمنا أن أحدا من البصريين لم يقبل أن يأخذ اللغة أو النحو عن أحد من الكوفيين سوى أبي زيد الذي أخذ عن المفضل الضبي ، فان الفارسي بروايته عنهم يخرج من المذهب البصري ، ولا يمكن أن يعد واحداً من البصريين ، هذا بالاضافة إلى ما اتفق مع الكوفيين فيه من آراء نحوية وصرفية عديدة ، كان يأخذ بها على الرغم من مخالفتها لآراء البصريين .

ومما وافقهم فيه إعمال[3] الفعل الأول في باب التنازع ـ وهو أحد قوليه ـ واحتجوا بقول الشاعر :[4]

كفـاني ، ولم أطلـبْ قليـــلٌ مـــن المالِ

ولم يقبل ابن هشام بهذا القول ولا بهذا البيت دليلاً قال : « وفيه نظر ، لأن المعنى حينئذ : لو ثبت : أني أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليلُ في حالة أني غير طالب له ، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفا على طلبه له ،

---

(١) شرح الشافية ٣/٣٠٠ .

(٢) المصدر نفسه ٣/٢٠١ .

(٣) مغنى اللبيب ٢/٥٠٨ ـ ٥٠٩ .

(٤) ديوان امرىء القيس ص ٣٩ والبيت :

فلـو أنَّ مـا أسعـى لأدنـــى معيشـــةٍ   فـاني ، ولم أطلـبْ قليـــلٌ مـــنَ المالِ

فيتوقف عدم الشيء على وجوده». وقال في موضع سابق: «والصواب أنه ليس من التنازع في شيء لاختلاف مطلوبي العاملين فان «فاني» طالب للقليل. و «أطلب» طالب للمكل محذوفاً للدليل، وليس طالباً للقليل لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله و «لم أطلب» معطوفا على «كفاني» وحينئذ يلزم كونه مثبتاً لأنه حينئذ داخل في حيز الامتناع المفهوم من لو، وإذا امتنع النفس جاء الاثبات فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة»

ووافقهم[1] في اعمال «إنْ» النافية عمل «ليس» احتجاجا بقول الشاعر:

إنْ هو مستولياً على أحدٍ الا على أضعف المجانين

وقول شاعر آخر:

إن المرءُ ميتاً بانقضاءِ حياته ولكنْ بأنْ يُبغى عليه فيُخذَلا

ومذهب أثر البصريين والفراء من الكوفيين إلى أنها لا تعمل شيئاً.

وجوز[2] معهم تقديم صاحب الحال عليها وذلك لضعف دليل المنع ولوروده في قوله تعالى:[3] ﴿وما أرسلناك إلا كافةً للناسِ﴾ فكافة حال من «الناس». بينما منع جمهور البصريين ذلك.

ووافقهم[4] في أن التبعيض معنى من معاني الباء، وجعلوا من هذا المعنى قوله تعالى:[5] ﴿عيناً يشربُ بها عبادُ الله﴾ أي منها، وقوله تعالى:[6] ﴿وامسحوا برءُوسِكُم﴾ وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء.

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٢٧٢ - ٢٧٣.
(٢) شرح التصريح ١/٣٧٨.
(٣) سورة سبأ آية ٢٨.
(٤) شرح التصريح ٢/١٣.
(٥) سورة الانسان آية ٦.
(٦) سورة المائدة آية ٦.

ووافقهم[1] في أن اضافة اسم التفضيل اضافة غير محضة بدليل قولهم: مررت برجلٍ أفضلِ القوم، ولو كانت محضة لزم وصنف النكرة بالمعرفة.

وذهب[2] معهم الى ترجيح اعراب حين على بنائه، إذا وليه فعل مضارع معرب، أو جملة اسمية، أما البصريون فقد أوجبوا الاعراب.

وذهب[3] معهم إلى أن الإضراب معنى من معاني «أو» نحو: أنا أخرج ثم تقول: أو أقيم، أضربت عن الخروج، ثم أثبت الاقامة، فكأنك قلت: لا بل أقيم. حكي الفراء: اذهب الى زيد أو دع ذلك، فلا تبرح اليوم.

وجوز[4] معهم ترك صرف ما ينصرف في ضرور الشعر، واستدلوا على ذلك بكثرة وروده في شعر العرب كقول الأخطل:

طلبا الأزارقَ بالكتائبِ اذْ هَوَتْ بشبيبَ غائلةُ الثغورِ غدورُ

فترك صرف «شبيب» وهو منصرف. وكقول حسان بن ثابت:

نصروا نبيَّهُمُ وشدُّوا أزْرَه بحنينَ يومَ تواكلِ الأبطالِ

فترك صرف «حنين» وهو منصرف. وقد منع أكثر البصريين ذلك.

ووافقهم[5] في أن «لا سيما» من أدوات الاستثناء، وذلك أنك إذا قلت: قام القومُ لا سيما زيدٌ، فقد خالفهم «زيد» في أنه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريقة الأولوية. قال الخضراوي: لما كان ما بعدها بعضا مما قبلها، وخارجا عنه بمعنى الزيادة، كان استثناء من الأول.

وجوز[6] معهم جريان عطف البيان على النكرة. أما البصريون فقد منعوا

(١) شرح التصريح ٢/٢٧.
(٢) المصدر نفسه ٢/٤٢.
(٣) المصدر نفسه ٢/١٤٥ - ١٤٦.
(٤) المصدر نفسه ٢/٢٢٨. شرح المفصل ١/٦٨. الانصاف: المسألة ٧.
(٥) همع الهوامع ١/٢٣٤.
(٦) همه الهوامع ٢/١٢١.

ذلك واحتجوا بأن الغرض من عطف البيان تبيين الاسم المتبوع، وايضاحه. والنكرة لا يصح أن يُبين بها غيرها لأنها مجهولة ولا يبين مجهول بمجهول. وقد استدل الكوفيون على مذهبهم بقوله تعالى: [1] ﴿من ماءٍ صديد) وقوله[2]: ﴿من شجرةٍ مباركةٍ زيتونة﴾.

ويعد الفراء أبرز نحوي كوفي تأثر به الفارسي، تأثرا واضحا، وقد تبعه في مجموعة من الآراء النحوية منها أن[3] «ما» في صيغة المدح أو الذم إذا تلاها جملة فعلية تكون موصولة في موضع رفع على الفاعلية، والفعل صلتها مكتف بها وبصلتها عن المخصوص. وهذا القول مع الفراء أحد ثلاثة أقوال للفارسي كما ذكر سابقاً في تعدد أقواله. ومنها [4] امتناع العطف وامتناع المفعول معه في قول الشاعر:

علفتهــا تبنــاً ومــاءً بــارداً حتى شتــت همالــة عينــاهــا

وقول الشاعر:

اذا مـا الغـانيـاتُ بـرزنَ يـومـاً وزجَّجْنَ الحواجـبَ والعيـونـا

اما امتناع العطف فيهما فلانتفاء المشاركة لأن الماء لا يشاركه التبن والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج، لأن تزجيج الحواجب: تدقيقها وتطويلها، يقال: رجل أزج، وامرأة زجاء. إذا كان حاجباها دقيقين طويلين. وأما امتناع المفعول معه فيهما بانتفاء المعية في البيت الأول، لأن الماء لا يصاحب التبن في العلف، وانتفاء فائدة الإعلام بها أي بمصاحبة العيون للحواجب في البيت الثاني اذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة للاعلام بذلك، ويجب في ذلك اضمار فعل للاسم الواقع بعد الواو وهو «ما» في البيت الأول، و «العيون»

(١) سورة إبراهيم آية ١٦.

(٢) سورة النور آية ٣٥.

(٣) شرح التصريح ٢/٩٧.

(٤) المصدر نفسه ١/٣٤٦. حاشية الصبان ٢/١٤٠ - ١٤١.

في البيت الثاني على أنه مفعول به، والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور أي علفتها تبناً وسقيتها ماء، وزججن الحواجب وكحلن العيون.

وجوز [1] معه الفصل بين فعل التعجب، والمتعجب منه بالظرف، أو الجار والمجرور نحو: ما أحسنَ اليومَ زيدا، ما أجمل في الدارِ بكراً. واحتج هو ومن ذهب مذهبها بأن فعل التعجب وان كان ضعيفاً لكنه لا ينحط عن درجة « إنّ » في الحروف التي يجوز الفصل بينها وبين اسمها بالظرف، نحو: « إنَّ في الدارِ زيداً » و « ليتَ لي مثلك صديقاً » وإذا جاز ذلك في الحروف، كان في الفعلِ أجوز، وان ضعف إلا انه لا يتقاصر عن الحروف، وقد استدلوا أيضاً بقوله عمرو بن معد يكرب: « لله درُّ بني سَليم، ما أحسن في الهيجاءِ لقاءَها، وأكرمَ في اللزَباتِ عطاءَها، وأثبتَ في المكرُماتِ لقاءَها! » ويقول علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ وقد مر بعمار فمسح التراب عن وجهه: « أَعززْ على أبا اليقظان أنْ آراك صريعاً مجدَّلا ». وقد منع الأخفش والمبرد الفصل، واحتجا بأنَ التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة، والأمثال الألفاظ فيها مقصورة على السماع نحو قولهم: « الصيف ضيعتِ اللبن » يقال ذلك بلفظ التأنيث وان كان المخاطب مذكرا.

ومنع [2] معه ومع الأخفش توكيد فاعل الفعل الذي لا يحصل من واحد فلا يقال: « اختصم أخـواك كلاهما » ولا: « اقتتـل أخـواك كلاهما » لأن الفعـل « اختصم » لا يكون إلا من اثنين أو أكثر، وكذلك « اقتتل » لا يحدث من واحد، وإنما من أكثر من اثنين، ولا يقال « استوى زيد وعمرو كلاهما » لأن الاستواء لا يكون من واحد أيضاً، واستدلوا على منع ذلك أيضاً باجماع النحويين على منع نحو « جاء زيدٌ كله » لعدم الفائدة. أما جمهور البصريين فقد أجازوا

(١) شرح الكافية ٣٠٩/٢. شرح التصريح ٩٠/٢. شرح المفصل ١٥٠/٧. شرح ابن عقيل ١٥٧/٢.

(٢) شرح التصريح ١٢٣/٢ وانظر المقتضب ٢٤٢/٣.

توكيد الفاعل في هذه الحالة التي منعها الفراء والفارسي.

وأجاز معه (١) العطف على معمولي عاملين مختلفين، مطلقاً، ان كان أحدهما جارا، واتصل المعطوف بالعاطف، أو انفصل بلا نحو ماكلُ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً وقد منع سيبويه ذلك ولم يجزه.

وأثبت (٢) معه مصدريه «لو» فتكون بمنزلة «أنْ» الا أنها لا تنصب، وأكثر وقوعها مصدرية بعد «ود» و«يود» نحو قوله تعالى: (٣) ﴿ودُّوا لو تُدهِنُ﴾ وقوله: (٤) ﴿يودُّ أحدُهم لو يُعَمَّرُ﴾ ويشهد لمن أثبت - كما قال ابن هشام - قراءة بعضهم ﴿ودُّوا لو تُدْهِنُ فيُدْهِنَوا﴾ بحذف النون فعطف «يدهنوا» بالنصب على «تدهن» لما كان معناه أن تدهن. أما المانعون لهذا القول فيقولون في نحو قوله تعالى: (٤) ﴿يودُ أحدُهم لو يُعمَّر ألفَ سنة﴾ انها شرطية، وان مفعول «يود» وجواب «لو» محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك، وقد عد ابن هشام هذا التأويل تكلفا وقال: «ولا خفاء بما في ذلك من تكلف».

ح - انفراده:

وبالاضافة إلى انتخاب الفارسي من آراء البصريين والكوفيين - كما سبق ومثلت - فإنه كان ينفذ أحياناً كثيرة إلى آراء جديدة خاصة به، مما جعل النحاة المتأخرين يملأون كتبهم بهذه الآراء، ويقرنونها بآراء سيبويه والمازني والمبرد من البصريين، والكسائي والفراء وثعلب من الكوفيين.

ومن هذه الآراء أن (٥) سيبويه وجمهور البصريين كانوا يذهبون إلى أن

---

(١) المصدر نفسه ٢/١٥٤.

(٢) مغنى اللبيب ١/٢٦٦. شرح التصريح ٢/٢٥٥.

(٣) سورة القلم آية ٩.

(٤) سورة البقرة آية ٩٦.

(٥) شرح المفصل ٨/٨٩.

العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه. وذهب ابن السراج إلى أن حرف العطف هو العامل، أما أبو علي فرأى أن العامل في المعطوف فعل محذوف بعد أداة العطف لأن الأصل في مثل: كلمت محمد أو علياً: كلمت محمد أو كلمت علياً، فحذف الفعل بعد الواو لدلالة الأول عليه بدليل أنه يجوز اظهاره.

ومن ذلك أن[1] سيبويه كان يرى أن الأسماء الخمسة معربةٌ بحركاتٍ مقدرة في الحروف، وكان يرى الكوفيون أنها معربةٌ بحركات على ما قبل الحروف. أما أبو علي فذهب الى أنها حروف اعراب دالة عليه.

وكان[2] سيبويه والجمهور يذهبون الى أن الأفعال الخمسة ترفع بالنون وتنصب وتجزم بحذفها. وقال الأخفش الأوسط هي معربة بحركات مقدرة على ما قبل الألف في مثل يكتبان، والواو في مثل يكتبون، والياء في مثل تكتبين، وقيل اعراب هذه الأفعال بالألف والواو والنون، أما أبو علي فقال: أنها معربة ولا يوجد بها حرف اعراب، لا النون، لأنها تسقط في النصب وفي الجزم، ولا الألف والواو والياء، لأنها ليست في آخرها، ولأنها ضمائر متصلة بها.

وكان[3] البصريون يرون أن الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً تعلق بفعل أو اسم فاعل محذوف هو الخبر اصلا، ورأى الفارسي ان الجار والمجرور، والظرف هما الخبر، وليس هناك عامل محذوف معلقات به.

وذهب[4] أكثر النحويين الى ان حروف العطف عشرة أما أبو علي فقال إنها تسعة حروف، وأسقط منها «إما» لأنها لا تخلو ـ كما قال ـ أن تكون العاطفة الأولى أو الثانية، ولا يجوز أن تكون الأولى، لأن العظف إما أن يكون مفرداً على مفرد، وإما جملة على جملة، وليس الأمر فيها كذلك، ولا تكون الثانية، لأن الواو قد صحبتها، ولا يجتمع حرفان بمعنى واحد. وذهب آخرون

---

(١) شرح الكافية ٢٤/١.
(٢) همع الهوامع ٥١/١.
(٣) المصدر نفسه ٩٩/١.
(٤) شرح المفصل ٨٩/٨.

الى أنها ثمانية وأسقطوا منها « حتى » لأنها غاية. وذهب ابن درستويه الى أنها ثلاثة لا غير: الواو والفاء وثم، قال: لأنها التي تشرك بين ما بعدها وما قبلها في معنى الحديث والاعراب، وليس كذلك البواقي.

وذهب [1] سيبويه والجمهور الى أن « أما » في قول الشاعر:

أبا خراشَة أما أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قوميَ لم تأكلُهُمُ الضَبُعُ

مركبة من « أن » المصدرية و« ما » المزيدة والاصل: لأن كنت. فحذف الجار وكان للاختصار فاتصل الضمير لحذف ما يتصل به، وزيدت، « ما » عوضاً عن كان، وأدغمت النون في الميم للتقارب. وبذلك يكون المرفوع بعدها اسما لكان المحذوفة، والمنصوب خبرها. أما أبو علي الفارسي فذهب الى أن ما الزائدة هي الرافعة الناصبة لكونها عوضاً من الفعل المحذوف فنابت منابه.

وذهب [2] الجمهر الى أن « لا » في مثل « لا سيما محمد » نافية للجنس و « س » اسمها بمعنى مثل، وما زائدة، والخبر محذوف، وذهب الأخفش الى أن « ما » خبر « لا ». أما أبو علي فذهب الى أنها مهملة و« س» حال، أي قاموا غير مماثلين لمحمد في القيام. في نحو: « قام القومْ لاسيَّما محمدٌ ».

وكان الجمهور يذهب [3] في مثل « لا أبا لك » و« لا أخاً لك » الى أن « أبا » اسم لا النافية للجنس، واللام في « لك » زائدة، و« أبا » مضاف الى الكاف والخبر محذوف. وكان الفارسي يذهب الى أن « أبا » و« أخا » في العبارتين جاءنا على لغة القصر وإلزام الأب والأخ الألف و« لك » هي الخبر.

وكان سيبويه والجمهور يذهبون [4] الى أن لام الاستغاثة في مثل « يا لزَيدٍ » متعلقة بفعل « أنادي » المحذوف في النداء، وكان أبو علي يذهب الى أنها متعلقة بها أداة النداء.

---

(١) همع الهوامع ١/١٣٢.
(٢) حاشية الصبان ٢/١٦٨. همع الهوامع ١/٢٣٥.
(٣) الخصائص ١/٣٣٨. همع الهوامع ١/١٤٥.
(٤) همع الهوامع ١/١٨٠.

ولم يثبت[1] النحاة قبله ما الزمانية وقد أثبتها هو مستدلاً على ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿ [2] فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾ أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم، وتبعه في قوله هذا أبو البقاء العكبري وابن مالك وغيرهما.

وذهب[3] أكثر النحويين الى أن «ما» زائدة، و «ذا» للاشارة في قول الشاعر:

أَنـوْراً سَـرْعَ مـاذا يـا افَـروقُ وحبـلُ الوصـلِ منتكـثٌ حـذيـقُ

أما الفارسي فقد أجاز كون «ذا» فاعل «سرع»، و«ما» زائدة، وجوز كون «ماذا» كله اسماً كما في قول الشاعر:

دعي ماذا علمت سأتقيه

وكان النحاة يذهبون[4] الى جواز زيادة «مِنْ» بعد النفي، أو النهي أو الاستفهام بهل، وقد زاد الفارسي موضعاً رابعاً، هو الشرط، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

ومهما تكن عندَ امرىءٍ مـن خليقـةٍ وانْ خـالها تخفـى على النـاس تُعلمِ

وأجاز [5] النحاة الاعتراض بأكثر من جملة، أما هو فلم يجز الاعتراض الا بجملة واحدة، ولذلك فقد قال في قول الشاعر:

أراني ولاكفـرانَ للهِ أَيَّـةً لنفسي قـد طـالبـت غيرَ مُنيـلِ

أن «أية» مصدر أويت له: إذا رحمته، ورفقت به، لا ينتصب بأويت محذوفة لئلا يلزم الاعتراض بجملتين، وذهب الى أن انتصابه بأسم «لا» أي ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي.

وجوز [6] سيبويه والسيرافي والكوفيون أن يبنى الفعل الجامد والناقص من

---

(١) مغني اللبيب ١/٣٠٢.
(٢) سورة التوبة آية ٧.
(٣) مغني اللبيب ١/٣٠٢.
(٤) مغني اللبيب ١/٣٢٣.
(٥) المصدر نفسه ٢/٣٩٤.
(٦) همع الهوامع ٢/١٦٥.

كان وأخواتها للمجهول، ولم يجز الفارسي ذلك، وتبعه أبو حيان، لعدم السماع، ولأن القياس يأباه».

وكان سيبويه والأخفش الأوسط والمازني والجرمي يذهبون الى أن «الآن» مبني لأنه شابه اسم الاشارة، وذلك أن معناه: هذا الوقت ولما كان اسم الاشارة مبنياً فقد شابهه في حركته أيضاً. وكان الكوفيون يذهبون الى أنه مبني، لأن الألف واللام فيه دخلتا على فعل ماض، وهو من قولهم: أن يئين: أي حان، وبقي الفعل على فتحته والألف واللام فيه بمعنى الذي. أما هو فكان يذهب الى أنه بني، لأنه حذف منه الألف واللام، وضمن الاسم معناهما وزيدت فيه ألف ولام وأخريان.

وكان سيبويه لا يجيز [1] أن يعمل اسم الاشارة في المفعول معه ويقول: «وأما هذا لك وأباك، فقبيح لأنك لم تذكر فعلاً ولا اسماً فيه معنى فعل»، وقد كثر في كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز، أما الفارسي فكان يذهب الى الجواز، ويستشهد بسماع:

هذا ردائي مطوياً وسربا لا

وذهب [2] الجمهور وسيبويه الى أن «وحده» في «لا آلة الا الله وحده». حال مؤكدة، مقررة لمضمون الجملة الاسمية قبلها، واقعة موقع الصفة النكرة بمعنى منفرداً، وذهب الفارسي الى أنه منصوب على المصدرية للحال المقدرة على معنى منفرداً افراداً فحينئذ تكون الحال المؤكدة عاملاً للمصدر. وذهب الكوفيون ويونس الى أنه منصوب على الظرف، والحال المؤكدة عامل الظرف أي مستقراً في انفراده.

وذهب [3] الفارسي الى أن العامل في نصب «غير» الاستثنائية هو الحالية،

(١) شرح التصريح ٣٤٣/١.

(٢) حاشية يس (على شرح التصريح) ٢/١.

(٣) مغني اللبيب ١٥٩/١. شرح التصريح ١٥/١.

وذهب المغاربة، وابن عصفور: الى أنه تمام الكلام، كما نصب الاسم بعد الا عندهم على تمام الكلام، وذهب آخرون الى أنه الشبه بظرف المكان.

وذهب[1] النحاة الى أن « ما » الموصولة تستعمل لما لا يعقل وحده، وقد تستعمل لما لا يعقل مع العاقل نحو قوله تعالى: ﴿[2] سبحَ للهِ ما في السمواتِ والأرض﴾ فإن « ما » هنا تشمل العاقل وغير العاقل. وقد ذهب الفارسي الى أنها قد تكون لأنواع من يعقل ولصفات من يعقل نحو قوله تعالى: ﴿[3] فانكحوا ما طابَ لكم﴾.

وذهب[4] عدد من النحاة الى جواز نحو: « علي بزيدٍ كان قائماً » على زيادة « كان »، ولم يجز الفارسي ذلك لأن اسم كان حينئذ ضمير « على » و « على خبر كان من حيث المعنى، والقائم ليس نفس العلم، ولا منزلا منزلته، ولأن الحال حينئذ من الضمير، وضمير المصدر لا يعمل.

وذهب[5] النحاة الى أن المتنازعين لا بد أن يكونا فعلين، أو اسمين، أو مختلفي الاسمية والفعلية، ولم يجيزوا التنازع بين حرفين لأن الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات، أما الفارسي فذهب الى جواز التنازع بين الحرفين مستشهداً بقول الشاعر:

حتى تراها وكأن وكأنْ أعناقَها مشدَّدات بقرنٌ

ومنع التوكيد للعطف بالواو.

وذهب[6] النحاة الى عدم وقوع التنازع في معمول متوسط نحو « ضربت زيداً وأكرمت » لأن الأول استقل به قبل مجيء الثاني وقد أجاز الفارسي ذلك واستشهد بقول الشاعر:

---

(١) شرح التصريح ١/١٣٤.
(٢) سورة الحديد آية ١.
(٣) سورة النساء آية ٣.
(٤) همع الهوامع ١/١٠٧.
(٥) شرح التصريح ١/٣١٧.
(٦) المصدر نفسه ١/٣١٨.

متى تصب أفقاً من بارقٍ تشم

فالحرف « من » زائد ، و« بارق » في موضع نصب « بتشم » ومفعول « نصب » محذوف وهو ضمير عائد على « بارق » ، وقد ذهب المرادي مذهب الفارسي وأجاز التنازع في المتقدم والمتوسط لأن تأخير المعمول عنده ليس بشرط في جاوز التنازع ، بل حيث تقدم المعمول أو توسط جاز عمل كل من العاملين فيه .

ومنع [1] الفارسي أن تدخل « رب » المكفوفة بما على الجملة الاسمية وأول ما ورد ، من ذلك قول الشاعر :

ربما الجامـــلُ المؤبـــلُ فيهـــم وعنـــا جيـــجُ بينهـــن المهـــارُ

وقال في تأويله : يجب أن تقدر « ما » اسماً نكرة مجروراً برب بمعنى : شيء ، ويقدر « الجامل » خبراً لضمير محذوف ، والجملة صفة « لما » ، و« فيهم » متعلق بحال محذوفة أي شرب شيء هو الجامل المؤبل كامنا فيه . وانما قدر الفارسي ضميراً محذوفاً ولم يجعل الجملة على حالها صفة « لما » ليحصل الربط بين الصفة والموصوف .

ورأى [2] سيبويه والجمهور أن « كل » و « بعض » إذا قطعتا عن الاضافة ، فهما معرفتان بنية الاضافة ، ولذلك فإن الحال يأتي فيهما نحو : مررت بكل قائماً ، وببعض جالساً ، وأصل صاحب الحال التعريف . أما الفارسي فرأى أنهما نكرتان ، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول : ان نصفا ، وثلثا ، وسدساً ، وربعاً ، ونحوها معارف ، لأنها في المعنى مضافات وهي نكرات بإجماع .

ورأى [3] سيبويه أن « لكن » لا تكون عاطفة الا مع الواو التي يجب أن تسبقها ، وذهب يونس الى أنها ليست عاطفة ، وانما هي حرف استدراك أما

---

(١) المصدر السابق ٢/٢٢ . الجامل : القطيع من الابل مع راعيها .

(٢) المصدر السابق ٢/٣٥ .

(٣) شرح التصريح ٢/١٣٥ .

الفارسي فذهب الى أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل الواو عليها.

وذهب[١] الرماني في بدل الاشتمال الى أن الأول مشتمل على الثاني، لأن الثاني إما أن يكون صفة للأول نحو: أعجبتني الجارية حسنها، أو مكتسبا من صفة نحو: سلب زيد ماله. فإن الأول اكتسب من الثاني كونه مالكاً، وقيل لا اشتمال لأحدهما على الآخر، أما الفارسي فذهب الى أن المشتمل هو الثاني، بدليل: سُرِقَ زيدٌ ثوبهُ».

وذهب[٢] الفارسي الى أن ما بعد «حيث» نحو قوله تعالى: ﴿[٣] اللهُ أعلمُ حيثُ يجعلُ رسالته﴾ صفة، لا مضاف اليه، لأن «حيث» عنده يضاف ظرفاً لا أسماً. وأكثر النحاة على أنه مضاف.

وذهب[٤] سيبويه الى أن الحال يأتي مصادر معرفة باللام نحو «أرسلتها العراك» أو معرفة بالاضافة نحو «أفعله جهدك، وطاقتك، ووحدك»، و«رجع عوده على بدئه» وهذه المصادر المعرفة عنده موضوعة موضع النكرات، فالأصل: معتركة ومجتهداً ومطبقاً ومنفرداً وعائداً، أما الفارسي فذهب الى أن هذه المصادر ليست احوالاً وانما هي مفعولات مطلقة للحال المقدر أي: أرسلها معتركة العراك، وافعله مجتهداً جهدك، ومطبقاً طاقتك، ومفرداً وحدك، أي انفرادك، ورجع عائداً عوده، وهذه المصادر وان قامت مقام الأحوال، منتصبة على المصدرية، كما ينتصب على الظرفية ما قام خبر المبتدأ من الظروف نحو: زيد قدامك، ولا يعرب اعراب ما قام مقامه.

ومنع[٥] أبو علي كون آخر معدولاً عن اللام استدلالا بأنه لو كان كذلك

---

(١) المصدر السابق ١٥٧/٢.

(٢) شرح الكافية ١٠٥/٢.

(٣) سورة الأنعام آية ١٢٤.

(٤) شرح الكافية ٢٠١/١ - ٢٠٢.

(٥) المصدر نفسه ٤٢/١.

لوجب، كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذي اللام، وكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى: ﴿[1] من أيامٍ أخر﴾ وأجيب الفارسي بأن «آخر» معدول عن ذي اللام لفظاً ومعنى، أي: عدل عن التعريف الى التنكير.

وذهب[2] الفارسي الى أن الظرف اذا تلاه معمول نحو: «زيد خلفك واقفاً» فهذا المعمول يكون له، لقيام الظرف مقام العامل، ومن ثم وجب حذفه، بينما قال غيره هو للعامل المقدر لأن الظرف جامد، لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة.

وذهب[3] الى أن «من» تقع نكرة تامة بلا صفة ولا صلة ولا تضمن معنى شرط ولا استفهام، ولم يوافقه أحد على ذلك.

ورأى[4] أن «لعل» تخفف وتعمل في ضمير الشأن محذوفاً، وذهب النحاةُ الى منعِ ذلك.

وأجاز[5] مجيء الحال من المضاف اليه إذا لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال، ولا هو جزء من المضاف اليه، ولا مثل جزئه، فأجاز نحو: جاء غلامُ هندٍ ضاحكةً، وهو مخالف بذلك من سبقه من النحاة.

وكان سيبويه يذهب[6] الى أن معنى «اذن» الجواب والجزاء، أما الفارسي فقال: ان هذا المعنى في الأكثر، وقد تتمخض للجواب، بدليل أن يقال لك: أحبك: فتقول: اذن أظنك صادقاً، اذ لا مجازاة هنا.

---

(١) سورة البقرة آية ١٨٤، ١٨٥.
(٢) شرح الكافية ١٣/١.
(٣) همع الهوامع ٩٥/١.
(٤) المصدر نفسه ١٤٣/١.
(٥) شرح ابن عقيل ٥٤٦/١.
(٦) مغني اللبيب ٢٠/١.

وذهب [١] الفارسي الى أن «لغات» مفرد، ردت لامه وأصله: «لُغية» أو «لغوة» تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً فصار: لغات وأجيب بأنه يلزم الجمع بين العوض والمعوض فإن ردت اللام في الجمع كسنوات نصب بالكسرة اتفاقاً.

وذهب [٢] الى أن تمييز «كم» إذا نصب التزم الافراد فيه، لأن العرب التزمته في كل تمييز منصوب عن عدد أو كناية، ككم الاستفهامية وكأين وكذا. أما الجمهور، فأجاز أن يكون مفرداً أو جمعاً، مفصولاً كان أو غير مفصول.

ومنع [٣] انابة المفعول الثاني عن الفاعل ان كان نكرة، والأول معرفة، لأن المعرفة أولى بالرفع، قياساً على باب كان، أما الجمهور فأجاز ذلك إذا أمن اللبس نحو: أعطى درهمٌ زيداً، ومنع إذا لم يؤمن اللبس نحو: أعطى زيدٌ عمراً اذ لا يدري لو أقيم الثاني هل هو آخذ أو مأخوذ منه.

وذهب [٤] الفارسي مذهباً مستقلاً إذا بنيت من كلمة ما يوازن كلمة حذف منها شيء. فمذهب الجمهور أنك لا تحذف في الصيغة المبنية الا ما يقتضيه قياسها ولا يُنظر الى الحذف الثابت في الصيغة الممثل بها: سواء كان الحذف فيها قياسياً كحذف ياءين في مُحويٍ، أو غير قياسي كحذف اللام من اسم فتقول: مضربيّ، من ضرب على وزن مُحوى، ودِعْوٌ من دعا على وزن اسم، ولا تقول: مضري وادعٌ، اذ ليس في الصيغتين المبنيتين علة الحذف. وقال الرضي: ان هذا الذي قالوا هو الحق، اذ لا تُعل الكلمة بعلمة ثابتة في غيرها، الا إذا كان ذلك الغير أصلها كما في أقام وقيام، وقال آخرون: انه يحذف في الفرع ما حذف في الأصل، ويراد فيه ما زيد في الأصل قياساً أو غير قياس فيقول: مضري،

---

(١) شرح التصريح ٨٠/١.

(٢) همع الهوامع ٢٥٥/١.

(٣) المصدر نفسه ١٦٢/١.

(٤) شرح الشافية ٢٩٦/٣.

وإدْعٌ، ودعٌ كأسم وسم، لأن القصد تمثيل الفرع بالأصل. أما الفارسي فقد ذهب مذهباً ثالثاً مختلفاً قال: تحذف وتزيد في الصيغة المبنية، ما زيد أو حذف في الصيغة الممثل بها قياساً، فتقول في مضربي: مضري، لأن حذف الياءين في مُحوى قياس، وأما ان كان الحذف في الممثل بها غير قياس لم تحذف ولم تزد في المبنية، فيقال: دعوٌ في المبنى من « دعا على وزن اسم، لأن حذف اللام من اسم غير قياس.

★ ★ ★

الفصل الثالث

ابن جني

حياته:

هو ابن الفتح عثمان بن جني الموصلي. وجني معرب: كني - كما قال[1] السيوطي، أو تعريب لكلمة Gennaius اليونانية كما قال[2] الأستاذ محمد علي النجار في مقدمة الخصائص، أو تعريب Jonah كما قال[3] الأستاذ أحمد أمين في «ظهر الاسلام». كان أبوه عبداً رومياً مملوكاً لسليمان بن فهد بن أحمد الموصلي الأزدي أحد أعيان الموصل، ولذلك فقد ينسب الى مولاه فيقال[4]: ابن جني الأزدي، ويفتخر ابن جني في قصيدة طويلة بنسبه الرومي منها قوله[5]:

فإنْ أُصبحْ بلا نسبٍ ... فَعلمي في الورى نَسَبي
على أني أؤولُ إلى ... قُروم سادةٍ نجب
قياصرةٍ إذا نطقوا ... أومَّ الدهرِ ذُو الخُطبِ
أولاكَ دعا النبيُ لهم ... كفى شرفاً دعاءُ نبي

ولعل ما يعنيه بقوله: «دعا النبي لهم» هو ما روى[6] من أن النبي ﷺ

(١) بغية الوعاة ٢/١٣٢.

(٢) مقدمة الخصائص (للأستاذ النجار) ١/٨.

(٣) ١/٦٨.

(٤) مجلة المجمع العلمي العربي: مجلد ٣٠ ط ٣/٤٤٦.

(٥) تاريخ بغداد ١١/٣١١.

(٦) فتح الباري ١/٤٢.

أرسل إلى كسرى وقيصر كتابين يدعوهما فيهما إلى الاسلام، فأما كسرى فبعد أن قرأ الكتاب مزقه، وأما قيصر، فبعد أن قرأه طواه ورفعه، ولما جاء النبي جواب كسرى قال: مزق الله ملكه. ولما جاء جواب قيصر قال: ثبت الله ملكه.

اختلف المؤلفون القدامى والمحدثون في سنة ميلاده حتى ان ابن النديم معاصره (و ٣٨٥ هـ) ولم يستطع تحديدها، وتخلص بقوله: «[١] مولده قبل الثلاثين وثلثمائة» ولعل ما هو أهم من ذلك، أن نعرف أن فجر حياته كان في مطلع العصر العباسي الثاني حين دخل بنو بويه بغداد سنة ٣٣٤ هـ واستولوا على سلطان الخلفاء العباسيين السياسي والعسكري، استيلاء تاماً وقد اشتد الصراع على امرة الأمراء، ودارت حروب طاحنة، وبخاصة تلك الحروب التي نشبت بين بني بويه وبين ناصر الدولة الحمداني، وقد تحدثت عنها في بداية هذا البحث.

نشأ في الموصل نشأة غامضة، غير أنه كما يبدو أولى عناية فائقة في أول حياته العلمية بعلوم اللغة، فأكب على دروس أحمد بن محمد الموصلي النحوي الذي كان يدرس في الموصل و[٢] «أغلب الظن أنه نزل بغداد مبكرا» لكنه ما لبث أن عاد إلى الموصل ثانية، فأخذ يدرس للطلاب في مسجدها، وفي هذه الفترة مر بحلقته في سنة ٣٣٧ هـ أبو علي الفارسي امام النحاة في عصره، فأعجب أحدهما بالآخر وتلازما، فكان لهذا اللقاء أثر بعيد في حياة ابن جني وسأتحدث عن هذا الأثر ما بعد حين أتعرض لتأثره بالفارسي وافتقائه أثره.

وقد تنقل ابن جني في العراق والشام فأقام مع أستاذه في بلاط سيف الدولة الحمداني في حلب فترة من الزمن، وتعرف في هذا البلاط على المتنبي الذي أعجب به وبشعره حتى كان أعرف به منه، وأقام فترة طويلة في بلاط بني بويه، وخدم البيت البويهي: عضد الدولة وأولاده، صمصام الدولة، وشرف الدولة،

---

(١) الفهرست ص ١٣٤.

(٢) المدارس النحوية ص ٢٦٥.

وبهاء الدولة، وقد بلغ عندهم مرتبة عظيمة حتى روى القفطي أنه[١] «كان يلازمهم في دورهم وبيابيتهم». وقد ورد مدينة واسط ونزل[٢] في دار الشريف أبي علي الجواني نقيب العلويين» ودرَّس فيها بعض المسائل اللغوية والنحوية.

وقد استوطن بغداد في نهاية المطاف، وخلف أستاذه في التدريس، واستمر في الدرس التصنيف والتأليف، إلى أن توفي سنة ٣٩٢ هـ في خلافة القادر بالله.

أساتذته:

درس ابن جني الأدب واللغة والنحو على عدد كبير من علماء عصره في الأقطار التي كان يتنقل بينها، ومن هؤلاء: أبو صالح[٣] السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ، وأبو اسحاق[٤] ابراهيم بن أحمد القرميسيني وأبو الحسين[٥] علي بن عمر بن عمرو، وابن دريد[٦] أبو بكر محمد بن الحسن، وأبو بكر[٧] جعفر بن محمد بن الحجاج، وأبو سهل[٨] أحمد بن زياد القطان، وأبو الفرج[٩] الأصبهاني علي بن الحسين، وأبو العباس[١٠] محمد بن سلمة، وأحمد بن محمد الموصلي الذي مر ذكره وأبو بكر[١١] محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم، وكان ابن جني يروي عنه أقوال ثعلب. وقد أخذ أيضاً عن جماعة من الأعراب الفصحاء الذين وثق بهم، وبلغتهم، وأبرزهم: محمد[١٢] بن العساف العقيلي الجوتي التميمي، والمعروف عند ابن جني في مواضع كثيرة بابن الشجري، والذي استشهد بأقواله على الكثير مما ذهب إليه من نظرات لغوية ونحوية. وأخذ عن غلام[١٣] عن آل الـمُهيَّا لم يذكر اسمه.

---

(١) انباه الرواة ٣٤٠/١.

(٢) انباه الرواة ٣٤٠/١.

(٣) الخصائص ٣٦٠/١، ٣٨٣/٣، ٢٩٨.

(٤) الخصائص ٧٥/١.

(٥) الخصائص ٨٠/١.

(٦) الخصائص ١١٣/١، ١٩٧، ٢٥٥، ٣٤٦.

(٧) الخصائص ٣٠٥/٣.

(٨) الخصائص ٢١٠/٣.

(٩) سر صناعة الاعراب ٢١٣/١.

(١٠) الخصائص ٣١٥/١.

(١١) المنصف ١٤٦/٢، ١٦٠.

(١٢) الخصائص ٧٦/١، ٧٨.

(١٣) الخصائص ٧٨/١.

أما أبو علي الفارسي الأستاذ الحقيقي، والمؤثر، والموجه، فيأتي الحديث عن تأثيره فيما بعد.

ابن جني والمتنبي:

يعد المتنبي أحد أساتذة ابن جني الذين تتلمذ عليهم، فقد ذكر [١] اكثر من مرة أنه قرأ ديوانه عليه، وكان يروي عنه عن العرب. قال:[٢] «وحدثني المتنبي.. قال كنت عند منصرفي من مصر في جماعة من العرب» وأحدهم يتحدث، فذكر في كلامه: فلاة واسعة، فقال: يحير فيها الطرف. قال: وآخر منهم يلقنه سرا من الجماعة بينه وبينه، فيقول له: يحار، يحار» وقد روى [٣] هذه الرواية في موضع آخر.

وقد صحبه «[٤] دهرا طويلاً» ومعظم صحبته له في بلاط سيف الدولة الحمداني وكان يناظره في النحو «[٥] من غير أن يقرأ عليه شيئا من شعره أنفه وإكبار لنفسه» وابن جني هو أول من شرح ديوانه، وقد شرحه شرحين سمي أحدهما «[٦] الصبر» والآخر «[٧] النشر»، وقد رويت روايات تدلل على أن ابن جني كان أعرف بشعر المتنبي من المتنبي نفسه. فقد روى[٨] ابن خلكان في ترجمة ابن جني أنه قال: «سأل شخص أبا الطيب المتنبي عن قوله:

بـــادٍ هـــواكَ صبرتَ أمْ لم تَصبِـــرا

فقال: كيف أثبت الألف في تصبرا مع وجود «لم» المجازمة، وكان من حقه أن تقول «لم تصبر» فقال المتنبي: لو كان أبو الفتح ههنا لأجابه يعنيني، وهذه

---

(١) وفيان الأعيان ٢/٤١٢.
(٢) الخصائص ١/٢٣٩.
(٣) انظر الخصائص ٢/٢٧.
(٤) يتيمة الدهر ١/١٠٨.
(٥) بغية الوعاة ٢/١٣٢.
(٦) وفيات الأعيان ٢/٤١٢.
(٧) شذرات الذهب ٣/١٤٠.
(٨) وفيان الأعيان ٢/٤١٢.

الألف هي بدل من نون التأكيد الخفيفة». وكان المتنبي يقول: «[1] ابن جني أعرف بشعري مني» وكان يثني عليه قائلاً: «[2] هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس».

وكان ابن جني يثق به، ويصدقه، فيقول حينما يروي عنه: «[3] وحدثني المتنبي ـ وما عرفته إلا صادقا ـ قال...» ويروي ما يدلل على شاعريته وسرعة خاطره من ذلك قوله: «[4] ان من المحدثين أيضاً من يسرع العمل ولا يعتاقه بطء ولا يستوقف فكره، ولا يتعتع خاطره، فمن ذلك ما حدثني به من شاهد المتنبي وقد حضر عند أبي علي الأوارجي، وقد وصف له طردا كان فيه، وأراده على وصفه فأخذ الكاغَد، والدواة، واستند إلى جانب المجلس ـ وأبو علي يكتب كتابا ـ فسبقه المتنبي في كتبه الكتاب فقطعه عليه ثم أنشده:

ومنــــزلٍ ليســـت لنـــا بمنـــزلِ

وهي طويلة مشهورة في شعره».

وقال أيضاً في سرعة خاطره: «[5] وحضرت أنا مجلسا لبعض الرؤساء ليلة وقد جرى ذكر السرعة، وتقدم البديهة، وهنالك حدث منَ غير شعراء بغداد، فتكفل أن يعمل في ليلته تلك مائتي بيت في ثلاث قصائد، على أوزان اخترناها عليه، ومعان حددناها له، فلما كان الغد في آخر النهار، أنشدنا القصائد الثلاث على الشرط، والاقتراح، وقد صنعها وظاهر احكامها، وأكثر من البديع المستحسن فيها».

وكان إذا ذكر المتنبي قال: «[6] شاعرنا» مما يدل على شدة ارتباطه به، واعجابه بشاعريته. وروى[7] البديعي قصة تنبىء عن اعجابه به ورغبته في أن

(١) اشارة التعيين ورقة ٥٨، شذرات الذهب ٣/١٤٠.
(٢) بغية الوعاة ٢/١٣٢.
(٣) الخصائص ١/٢٣٩.
(٤) المصدر نفسه ١/٣٢٧.
(٥) المصدر نفسه ١/٣٢٧.
(٦) انظر المصدر نفسه ١/٢٤، ٢٣٩.
(٧) الصبح المنبي ص ١٦١ ـ ١٦٢.

ينال شعره الآخرين، فقد التقى ابن جني في شيراز بأستاذه الفارسي الذي كان يستثقل المتنبي ويكره كبرياءه، فما زال يروي له أشعار المتنبي من غير أن ينسبها إليه، والفارسي يستحسن ما سمع حتى قال: «والله لقد أطلت يا أبا الفتح، فأخبرنا عن القائل؟» فقال ابن جني: «هو الذي لا يزال الشيخ يستثقله ويستقبح زيَّه، وفعله وما علينا من القشور إذا استقام اللب؟» فقال أبو علي: «أظنك تعني المتنبي» فقال ابن جني «نعم» فنهض أبو علي ودخل على عضد الدولة فأطال في الثناء على أبي الطيب، ولما اجتاز المتنبي بالفارسي استنزله.

ولما مات المتنبي رثاه ابن جني بقصيدة بائية مطلعها [1]:

غاضَ القريضُ وأودَتْ نُضرةُ الأدبِ وصوَّحت بعـد ريٍ دوحـة الأدب

تلامذته:

تخرج على يدي ابن جني جماعة عديدة من فحول العلماء في علوم اللغة المختلفة من أبرزهم: أبو القاسم [2] عمر بن ثابت الثمانيني، وأبو أحمد [3] عبد السلام بن الحسن بن محمد البصري، وأبو الحسن [4] علي بن عبد الله السمسمي، وأبو الحسين [5] محمد بن عبد الله بن شاهويه، الذي حدث بالاجازة عنه، وذكر أنه قرأ عليه عدة من كتب الأدب والنحو، والشريف [6] الرضي، وعلي [7] بن زيد القاشاني، الذي امتاز بضبط الخط، وكان مصاحباً له. وأبو عبد الله [8] الحسين بن أحمد بن نصر، الذي أجاز له ابن جني أن يروي عنه مصنفاته وكتبه.

(١) دمية القصر ص ٢٩٧ اشارة التعيين ورقة ٥٨.
(٢) نزهة الألباء ص ٣٣٤.
(٣) المصدر نفسه ص ٣٣٤.
(٤) بغية الوعاة ٢/١٣٢.
(٥) بغية الوعاة ١/١٢٩.
(٦) روضات الجنات ص ٤٤٦.
(٧) بغية الوعاة ٢/١٦٧.
(٨) معجم الأدباء ٢/١٠٩.

وابن سنان[1] الخفاجي عبد الله بن محمد صاحب « سر الفصاحة » والذي استفاد منه كثيرا في كتابه هذا.

ومن تلاميذه أيضاً أبناء عضد الدولة الثلاثة الذين كان يلازمهم ابن جني وببابيتهم كما مر، وما داموا كذلك فلا بد أن يكونوا قد اغترقوا من علمه وتتلمذوا عليه. ومنهم أيضاً أبناؤه علي وعال وعلاء: « [2] وكلهم أدباء فضلاء قد خرجهم والدهم، وحسن خطوطهم، فهم معدودون في الصحيحي الضبط، وحسني الخط ».

أما من خلال كتبه، فقد تتلمذ عليه عدد كبير من العلماء الذين تلوه منهم: ابن سيده علي بن أحمد (ت ٤٥٨ هـ) الذي استفاد من « الخصائص » في كتابه « المحكم »، والذي كان كثيراً ما يأخذ عنه و « [3] يغفل الغزواليه » مما جعل صاحب اللسان ينسب إليه ما ليس له، وإنما هو لابن جني، من ذلك: قوله في مادة « سيد »: « [4] حمله ابن سيده على أن عينه ياء فقال في تحقيره سييد كذييل، قال: وذلك أن عين الفعل لا ينكر أن تكون ياء، وقد وجدت في سيد ياء، فهي على ظاهر أمرها إلى أن يرد ما يستنزل من بادىء حالها ». ومنهم ابن الأثير نصر الله بن محمد (ت ٦٣٣ هـ) والذي استفاد منه في كتابه « المثل السائر » وقد: « [5] نقل عن الخصائص فصلا برمته ولم يعزه » إليه. أما أبو اسحاق الشيرازي فقد أخذ [6] منه أسماء كتبه، ووضعها لمؤلفاته.

وكان هناك من يمشي على سننه وسنن أبي علي في البحث والغوص منهم أبو

---

(١) انظر الخصائص (مقدمة الأستاذ النجار) ١/٣٢.
(٢) معجم الأدباء ٢/٩١.
(٣) الخصائص (مقدمة الأستاذ النجار) ١/٢٩.
(٤) لسان العرب ٣/٢٣٣. وانظر الخصائص ١/٢٥١.
(٥) الخصائص (مقدمة الأستاذ النجار) ١/٣٢.
(٦) شذرات الذهب ٣/١٤٠.

الكرم البغدادي (ت ٥٠٠ هـ) الذي تأثر بالاثنين وبتلامذتهما. قال عنه القفطي: « [١] وكان يمشي على سنن أبي علي الفارسي وصاحبه أبي الفتح في تتبع غوامض هذا العلم، والاغراب في أنواع الاعراب ».

مكانته:

أطنب المؤلفون القدامى في الاطراء المستطاب على أبي الفتح. وأشهرُ ثناء تناقله المترجمون، ما قاله الباخزري (ت ٤٦٧ هـ) حين قال: « [٢] ليس لأحد من أئمة الأدب، في فتح المقفلات، وشرح المشكلات، ما له ولاسيما في علم الاعراب، فقد وقع عليها من ثمرة الغراب، ومن تأمل مصنَّفاته وقف على بعض صفاته ». وممن أطرَوا عليه، الثعالبي، حين قال: « [٣] هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسةُ في الأدب » وقال فيه ابن الانباري: « [٤] كان من حذاق أهل الأدب وأعلمهم بعلم النحو والتصريف ». وقال صاحب « اشارة التعيين » « [٥] أبو الفتح الموصلي الامامُ الأوحدُ البارع ».

وقد نبغ ابنُ جني في علم التصريف، فكان لا نظيرَ له مما جعل ياقوت يقول: « [٦] لم يتكلم أحدٌ في التصريف أدقَّ كلاما منه ». ويكاد يجمع الباحثون على أن علمَه في التصريفِ أقوى من علمِه في النحو. قال ابن الأنباري: « [٧] لم يكن في شيء من علومه أقوى منه في التصريف » وقال السَّيوطي: « [٨] وعلمُه بالتصريف أقوى، وأكملُ من علمه بالنحو ». ولعل قوتَه في التصريف تعود إلى أن سببَ صحبته الفارسي، واغترابَه عن وطنه، ومفارقته أهله، مسألة تصريفية، مسألة الفارسي عنها في الموصل، فعجز عن الاجابة، وهو على مقعد الدرس. وقد اشتهر ابن جني بشرحه كتاب تصريف المازني، وكان شرحه عليه مستفيضا دل

(١) انباه الرواة ٢٥٧/٣.
(٢) دمية القصر ص ٢٩٧.
(٣) يتيمة الدهر ١٠٨/١.
(٤) نزهة الألباء ص ٣٣٢.
(٥) ص ٥٨.
(٦) معجم الأدباء ٨٣/٢.
(٧) نزهة الألباء ص ٣٣٢.
(٨) بغية الوعاة ١٣٢/٢.

على غزارة علمه، وسعة اطلاعه.

وقد برع في علم اللغة بالاضافة الى علم النحو والتصريف، وتفوق فيه على سابقيه، فهو الذي أثبت ورسخ كثيراً من النظريات اللغوية التي قال بها القدماء، وزاد عليهم، فاكتشف نظرياتٍ جديدةً لم يسبقه إليها أحد، تعد من صنعه، ومن بنات فكره، ومن هذه النظريات التي ثبتها ورسخها؛ أن أصل اللغات هو الأصوات المسموعات قال: « [1] وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها، إنما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيح الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي، ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح، ومذهب متقبل». وكان ابن جني لا يجد فرصة الا ويحاول أن يثبت هذه النظرية ويدلل على صدقها: من ذلك قوله في موضع آخر : « [2] قولهم: دعدعت بالغنم، إذا قلت لها داع، داع وجهجهت بالابل، إذا قلت لها: جاه، جاه، فجرى دعدعت وجهجهت عندهم الآن مجرى قلقلت، وصلصلت، ولو راعيت أصولها وعملت على ملاحظة أوائل أحوالها، لكانت فلفلت لأن الألف التي هي عين عند تجشم التمثيل في داع وجاه قد حذفت في دعدعت وجهجهت».

ومن النظريات اللغوية التي اكتشفها واحرز قصب السبق فيها نظرية تعاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، وقد ثبتها ابن جني، ودلل عليها، واعترف [3] بعمومها، وكثرة دوران كلام العرب عليها، وقد أغفلها السابقون ولم يقفوا عليها، ومما تنطبق عليه هذه النظرية العسْف والأسَفْ قال ابن جني: « [4] ومنه العَسْف والأسف، والعين أخت الهمزة، كما أن الأسف يعسف النفس وينال منها، والهمزة أقوى من العين، كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف، فقد

(١) الخصائص ١/٤٧.
(٢) المصدر نفسه ٣/٢٣١.
(٣) المصدر السابق ٢/ ١٤٥.
(٤) المصدر السابق ٢/ ١٤٦.

ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين». ومنه جلف وجرم قال: «[1] وقالوا جلف وجرم فهذا للقشر، وهذا للقطع، وهما متقاربان معنى، متقاربان لفظاً، لأن ذاك من (ج ل ف) وهذا من (ج ر م) ». ومنه جبل وجبن وجبر قال: «[2] واستعملوا بخط تركيب (ج ب ل) و (ج ب ن) و (ج ب ر) لتقاربها في موضع واحد، وهو الإلتئام والتماسك، منه الجبل لشدته وقوته، وجبن إذا استمسك وتوقف وتجمع، ومنه جبرت العظم، ونحوه أي: قويته».

غير أن أشهرُ ما خدم به اللغةَ العربيةَ نظريتَه في الإشتقاق الأكبر، ومؤداها أن التقاليب الستة للأصل الثلاثي لأي كلمة يجمعها هي ومشتقاتها معنى واحد، وقد صرح[3] السيوطي بأنه لم يقل بها أحد غيره، وقد أطرى متز على هذا الإنتاج الفكري قائلاً: «[4] وهو البحث الذي لا يزال يؤتي ثمره إلى اليوم، والذي يختص بمادة الكلمة دون هيئتها، ولم يكن لعلماء اللغة من العرب انتاج أعظم من هذا». أما ابن جني، فإنه يعترف[5] في مقدمة باب الإشتقاق الأكبر: أن أبا على الفارسي كان يستعين به ويخلد إليه، ولكنه لم يسمِّه، وكان يعتاده عند الضرورة، لكنه هو الذي سماه وطبقه ودعمه بأمثلة عديدة قوية الدلالة والإثبات، ومن أمثلة الإشتقاق الأكبر تقاليب (ج ب ر) قال ابن جني: «[6] فمن ذلك تقليب (ج. ب. ر) فهي أين وقعت للقوة والشدة؛ منها: جبرت العظم والفقير إذا قويتها، وشددت منها والجبر: المَلِكُ لقوته وتقويتهن لغيره، ومنها: رجل مجرب، إذا جربته الأمور ونجذته فقويتُ مُنَّتُه، واشتدت شكيمته، ومنه الجراب، لأنه يحفظ ما فيه، وإذا حفظ الشيء وروعي اشتد وقوي، وإذا أغفل وأهمل تساقط وردي، ومنها الأبْجُر والبُجْرة: وهو القويُّ السُرَّة... ومنه البُرْججْ، لقوته في نفسه وقوة ما يليه به، وكذلك البَرَج، لنقاء بياض العين

---

(١) المصدر السابق ٢/ ١٤٩.

(٢) المصدر السابق ٢/ ١٤٩.

(٣) همع الهوامع ٢/ ٢١٢.

(٤) الحضارة الإسلامية ص ٣٣٠.

(٥) الخصائص ٢/ ١٣٣.

(٦) المصدر السابق ٢/ ١٣٥، ١٣٦.

وصفاء سوادها، هو قوة أمرها، وأنه ليس بلون مستضعف، ومنها رجَّبْت الرجل: إذا عظَّمته وقوَّيت أمره، ومنه رَجَب، لتعظيمهم إياه عن القتال فيه، وإذا كرمت النخلة دعموها بالرُّجْبة وهو شيء تسند إليه لتقوى به، والراجبة أحد فصوص الأصابع، وهي مقوية لها، ومنها الرَّباجي: وهو الرجل يفخر بأكثر من فعله... تأويله أنه يعظم نفسه، ويقوي أمره».

وكان ابن جني يناقش المسألة التي يعرض لها، في أناة العالم، ذي العقل البصير، والتفكير السديد، فيستقصي جوانبها المختلفة، ويمعن النظر فيها، وقد امتاز بحظ وافر من الذكاء والمهارة، وبعد النظر، والقدرة على استنباط أصول علمية من فروع لم تكن ذات بال عند العلماء.

وكان يبذل جهداً منقطع النظير من أجل الوصول الى الحقيقة، فهو دائمُ التنقير والبحثِ المتواصل من غير أن يتسرب إليه كللٌ، أو مللٌ، وكان يصرح بكل ما يلقاه أثناء المعاناة، قال يتحدث عن اهتمامه بأصل اللغة بعد عرض الآراء فيه: «[1] واعلم فيما بعد أنني على تقادم الوقت دائم التنقير، والبحث، عن هذا الموضع، فأجد الدواعي والخوالج قوية التجاذب لي، مختلفة جهات التغوُّل على فكري، وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقة والرقة مايملك على جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر».

وكان من أجل الحصول على الحقيقة أيضاً، يراجع أبا علي، استاذه وباحثه، مراراً، حول المسألة الواحدة، فكان يكثر من التصريح بذلك، قال في «باب تعارض السماع والقياس»: «[2] فكذلك «الحائِش» جاء مهموزاً وإن لم يكن اسم فاعل، لا لشيء غير مجيئه على ما يلزم اعتلال عينه نحو: قائم، وبائع، وصائم، فاعرف ذلك، وهو رأي أبي علي رحمه الله، وعنه أخذته لفظاً، ومراجعة،

---

(١) الخصائص ١/ ٤٧.

(٢) المصدر نفسه ١/ ١٢٠.

وبحثاً». وقال في «باب مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر». «[١] ومنه قول الله تعالى: [٢] ﴿ولن ينْفَعكمُ اليومَ إذ ظَلَمْتَم، أَنكُمْ في العذابِ مُشترِكون﴾ طاولت أبا علي، رحمه الله تعالى، في هذا، وراجعته فيه عوداً على بدء فكان أكثر مايرد منه في الرو ، أنه لما كانت الدار الآخرة تلي الدنيا، فلذلك أجرى اليوم، وهو الآخرة، مجرى وقت الظلم، وهو قوله﴿ إذ ظلمتم﴾ووقت الظلم، إنما كان في الدنيا».

وقد بلغ من حرص ابن جني أنه استمر [٥] يراجع أبا علي في إعراب «الرمان حلو حامض» نيفاً وعشرين سنة إلى أن تبين له.

وكان لا يقطع أو يجزم برأي إذا ما رأى الآراء تتضارب، وكل منها له ما يؤيده من أدلة وبراهين ترجِّح كفته، من ذلك أن الخليل ويونس قد اختلفا حول أيها الزائد، إن تكرر الحرف الواحد في الكلمة نحو: قطَّع وجلبت هل هو الحرف المكرر الأول، أو الحرف الثاني، فقال الخليل: إنه الأول، وقال يونس: انه الثاني، فقال ابنُ جني بعد أن أورد الأدلة التي تدعم كلا المذهبين: «[١] فليس واحدٌ، من المذهبين، إلا وله داعٍ إليه، وحاملٌ عليه، وهذا مما يستوقفك، عن القطعِ على أحد المذهبين، إلا بعد تأمله وإنعامِ الفحصِ عنه».

وقد لا يكتفي أحياناً بأن يعترفَ بعدم قدرته على القطع والجزم، وإنما يذهب أبعد من هذا، إذ يعد أنه ما توصل إلى الصواب، أو اكتشف جديداً، فإنه سيقول به في حينه، من ذلك أن العلماء ذهبوا في أصل اللغة مذهبين مختلفين، فعرض لها، ولما لم يستطع أن يبتَّ ويقطع أيَّ المذهب أقربُ الى الصواب قال: «[٥] فأقف بين تين الخَلَّتين حسيراً وأكاثرهُما فانكفىءُ مكثوراً،

(١) المصدر نفسه ٢/ ١٧٢.
(٢) سورة الزخرف آية ٣٩.
(٣) همع الهوامع.
(٤) الخصائص ٢/ ٦٩.
(٥) المصدر نفسه ١/ ٤٧.

وان خطر فيما بعد يعلق الكفَّ بإحدى الجهتين، ويكُفُّها عن صاحبتها، قلنا به».

ويمتاز ابنُ جني بدقة النقل عن الآخرين وبخاصة نقله عن أستاذه الفارسي الذي كان يبالغ في دقة النقل عنه، حتى لتجده يحدد، مكانه، وزمانه، ومن النقول التي حدد فيها المكان قوله في اثبات فعل ثلاثي من استعان وهو «عان» وإن لم ينطق به: «[1] وأيضاً فقد نطقوا من ثلاثية بالعون، وهو مصدر وإذا ثبت المصدر الذي هو الأصل، لم يتخالج شك في الفعل الذي هو الفرع، قال لي أبو علي بالشام: إذا صحت الصفة، فالفعل في الكف، وإذا كان هذا حكم الصفة، كان في المصدر أجدر». ومنها قوله في «باب الإستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف»: [2] من ذلك ما أنشدناه أبو علي - رحمه الله - من قول الشاعر:

أنا أبو المنهالِ بعضَ الأحيان ليسَ عليَّ حَسَبي بضُؤْلان

أنشدنيه - رحمه الله - ونحن في دار الملك». ومنها قوله في الإلحاق المطرد في الأسماء والأفعال: «[3]وسألت أبا علي عن هذا الموضع في وقت القراءة بالشام والعراق جميعاً، وأنا أثبت ما تحصل من قوله فيه فقال: لو اضطر شاعر الآن، لجاز أن يبني من ضَرَبَ إسماً، وفعلاً، وصفةً، وما شاء من ذلك فيقول «ضَرْبَبَ زيدٌ عمراً، ومررت برجلٍ ضَرْبَبٍ، وضَرْبَبٌ أفضلُ من خَرجَج».

ومن المنقول التي حدد فيها الزمان والمكان، قوله في إشباع الحركة: «[4] أنشدنا أيضاً سنة إحدى وأربعين بالموصل:

ينباعُ بنُ ذفري عضوبٍ جسرةٍ

وقال أراد: ينبع، فأشبع الفتحة، فأنشأ عليها ألفاً» ومنها قوله في همزة أحد: «[5] وقال لي أبو علي - رحمه الله - بحلب سنة ست وأربعين: إن الهمزة في

(١) المصدر نفسه ١/ ١٢١.
(٢) المصدر السابق ٣/ ٢٧٠.
(٣) المنصف ١/ ٤٣ - ٤٤.
(٤) المحتسب ١/ ٣٣٩.
(٥) الخصائص ٣/ ٢٦٢.

قولهم: مابها أحد، ونحو ذلك، مما «أحد» فيه للعموم ليست بدلاً من واو، بل هي أصل في موضعها».

ومن النقول التي اكتفى فيها بتحديد الزمان قوله في معاني اليمين: «[1] وحدثنا أبو علي سنة إحدى وأربعين قال: في قول الله جل اسمه[2] ﴿فراغَ عليهم ضرباً باليمين﴾ ثلاثة أقوال. أحدها: باليمين التي هي خلاف الشمال، والآخر باليمين التي هي القوة..».

ولعل دقة ابن جني هي التي جعلته يكون صريحاً في كل ما يذهب إليه، غير مداهن لأحد، وجعلته لا يفرق بين بصري أو كوفي، فإذا رأى نقصاً أو عيباً في رأي، أو كتاب، أبرز هذا النقص، ودلل عليه، من ذلك اعابته على كتاب «العين» أنه يكثر فيه الخلل والفساد قال: «[3] وأما كتاب العين، ففيه من التخطيط، والخلل، والفساد، ما لايجوز أن يحمل على أصغر إتباع الخليل، فضلاً عن نفسه، ولا محالة أن هذا تخليط، لحق هذا الكتاب من قبل غيره - رحمه الله - وإن كان للخليل فيه عمل، فإنما هو أنه أومأ إلى عمل هذا الكتاب إماء، ولم يله بنفسه، ولا قرره ولا حرره. ويدل على أنه قد نحا نحوه، أني أجد فيه معاني غامضة، ونزوات للفكر لطيفة، وصنعة في بعض الأحوال مستحكمة». ومن ذلك اعابته على كتاب «الجمهرة» لابن دريد فقال: «[4] وأما كتاب الجمهرة، ففيه أيضاً من اضطراب التصنيف، وفساد التصريف، ما أعذر واضعه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر، ولما كتبته وقعت في متونه، وحواشيه جميعاً من التنبيه على هذه المواضع ما استحييت من كثرته، ثم انه لما طال على أومأت إلى بعضه، وأضربت البتة عن بعضه».

وقد أفسد قولَ الزجاج أن تنوين جوار وفواش، عوض من ضمة الياء فقال:

---

(١) المصدر نفسه ٣/ ٢٤٩.
(٢) سورة الصافات آية ٩٣.
(٣) الخصائص ٣/ ٢٨٨.
(٤) الخصائص ٣/ ٢٨٨.

« [1] وههنا افساد لقول أبي إسحاق.. وهو أن يقال له: أن هذه الأسماء قد عاقبت ياءاتها ضماتِها، ألا تراها لا تجتمع معها، فلما عاقبتها جرت لذلك مجراها، فكما أنك لا تعوض من الشيء وهو موجود فكذلك أيضاً يجب ألا تعوض منه، وهناك ما يعاقبه ويجري مجراه». وأفسد أيضاً قول الفراء: إن محذوف الواو في نحو لغة يأتي مضمون الأول فقال « [2] ومن ذلك قول الفراء في نحو: لُغة، وثُبة، ورئة، ومئة، ان ما كان من ذلك المحذوف منه الواو فانه يأتي مضموم الأول نحو: لُغة وبُرَة، وثُبة، وكُره، وقلة، وما كان من الياء، فإنه يأتي مكسور الأول نحو: مئِة، ورئِة، وهذا يفسد قولهم: سَنة فيمن قال: سنوات، وهي من الواو كما ترى، وليست مضمومة الأول، وكذلك قولهم: عِضة، محذوفها الواو لقولهم فيها عضوات».

وقد امتدت جرأة ابن جني العلمية في قول الحق الذي يعتقده، إلى أستاذه أبي علي الفارسي، فكان كثيراً ما يصرح بعدم رضاه عما ذهب إليه، قال عن زيادة لام الرجل في نحو «أني لأمر بالرجل مثلك»: « [3] وكان أبو علي يقوي قول أبي الحسن في نحو قولهم: أني لأمر بالرجلِ مثلِك: أن اللام زائدة حتى كأنه قال: أني لأمر برجلٍ مثلِك، لما لم يكن الرجل هنا مقصوداً معنياً... ، واعلم أن هذا القول من أبي علي، غير مرضي عندي، لما أذكره لك، وذلك أنه جعل لفظ اللام دلالة على زيادتها، وهذا محال، وكيف يكون لفظ الشيء دلالة على زيادته، وإنما جعلت الألفاظ أدلة على إثبات معانيها لا على سلبها، وإنما الذي على زيادة اللام، هو كونه مبهماً لا مخصوصاً». وقال في تعليل الفارسي عدم قلب الياء والواو في، النهاية، والإداوة: « [4] وسألت أبا علي فقلت له... هلا قلبوا الياء والواو في النهاية والإداوة ألفا؛ لوقوع الألف قبلها كما قلبوها ألفا في العلاة ومناة، إذا الألف عندك أشد إيجاباً للقلب من الفتحة لأنها أكثر

---

(١) المصدر نفسه ١/ ١٧١.

(٢) المصدر السابق ١/ ١٧٢.

(٣) المصدر السابق ٣/ ٩٩ - ١٠٠.

(٤) المنصف ٢/ ١٣٨.

منها؟ فقال: إنما المعنى أن الألف مثل الفتحة إذا وقع حرف اللين بعد الألف طرفاً حرف إعراب. وهذا القول منه ليس بمرضي عندي لأنهم قد قلبوا الياء والواو في حصاة وقناة لأجل الفتحة وإن لم يكونا حرفي إعراب، وكانت الهاء بعدهما، فكان قلب الياء والواو في نهاية وأداوة لوقوع الألف التي هي أكثر من الفتحة همزة أولى». ورفض قوله في تاء تجفاف قال: «[1] وسألت يوماً أبا علي ـ رحمه الله ـ عن تجفاف أتاؤه للإلحاق بباب قرطاس؟ فقال: نعم، واحتج في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها. فعلى هذا يجوز أن يكون ما جاء عنهم في باب أُملود وأُظفور ملحقاً بباب عُسلوج ودُملوج وأن يكون إطريح وإسليج ملحقاً بباب شِنْظير وخِنزير، ويعد هذا عندي، لأنه يلزم منه أن يكون باب إعصار، وإسنام، ملحقاً بباب حدبار وباب «إفعال» لا يكون ملحقاً ألا ترى أنه في الأصل للمصدر نحو إكرام وإحسان، وإجمال وإنعام، وهذا مصدر فعل غير ملحق فيجب أن يكون المصدر في ذلك على ست فعله غير مخالف له».

لقد كان ابن جني في سعة علمه وفهمه لدقائق المعاني وقدرته على استنباط الأصول من الفروع، وجرأته الفكرية جديراً بثناء القدامى والمحدثين العطر عليه.

مؤلفاته:

صنف ابن جني كتباً متعـددة في شتى جـوانـب الأدب، واللغـة، والنحـو والتصريف، وكان في كل منها يتدفق علماً، ويزداد تألقاً، وكان يعرف بها أحياناً فيقال: «[2] صاحب التصانيف الجليلة والإختراعات العَجيبة» وممن أثنوا عليها الخطيب البغدادي الذي قال: «[3]له كتب مصنفة في علوم النحو أبدع فيها وأحسن». ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن أبا على الفارسي كان يطلع على

(١) الخصائص ١/ ٢٣١ - ٢٣٢.

(٢) إشارة التعيين ورقة ٥٨.

(٣) تاريخ بغداد ١١/ ٣١١.

كتب ابن جني ويستجودها[1]. وكتب ابن جني في رأي الدكتور محمد أسعد طلس كنز دفين يعلم العقل والأدب. فقد قال: «[2] وما أجدرنا أن نسمي كتب ابن جني في الصرف والنحو بكتب فلسفة العربية، وما أجدرها أن توصف بما وصفت به كتب الجاحظ من أنها تعلم العقل أولاً والأدب ثانياً، فإنها تعلم العقل والأدب وأسرار العربية وأقيستها، وكتب أبي الفتح هي الكنز الدفين وهي أنفع المصادر العربية القديمة لفهم حقيقة النحو العربي، وتفهم أسراره، والتعرف إلى ذلك الميزان العقلي الراجح، الذي كان يزن به النحاة آراءهم.

ومن هذا الكتب:

١ - التلقين في النحو.

٢ - التعاقب في العربية.

٣ - المعرب في شرح القوافي - وهو تفسير قوافي أبي الحسن الأخفش الأوسط.

٤ - التمام في شرح شعر الهذليين.

٥ - شرح مستغلق أبيات الحماسة وإشتقاق أسماء شعرائها.

٦ - شرح المقصور والممدود لابن السكيت.

٧ - تفسير ديوان المتنبي الكبير.

٨ - تفسير معاني ديوان المتنبي.

٩ - كتاب مختصر العروض والقوافي.

١٠ - كتاب الألفاظ المهموزة.

١١ - كتاب المقتضب في معتل العين.

١٢ - تفسير المذكر والمؤنث ليعقوب.

١٣ - كتاب تأبيد تذكرة أبي علي.

---

(١) إنباه الرواة ١/ ٣٣٦.

(٢) مجلة المجمع العلمي م٣ ج٤/ ٦١٥.

١٤ ـ المحاسن في العربية.
١٥ ـ النوادر الممتعة.
١٦ ـ المسائل الخاطريات.
١٧ ـ تفسير أرجوزة أبي نواس.
١٨ ـ تفسير العلويات.
١٩ ـ كتاب المذكر والمؤنث.
٢٠ ـ كتاب النقض على ابن وكيع في شعر المتنبي وتخطئته.
٢١ ـ كتاب الفصل بين الكلام الخاص والكلام العام.
٢٢ ـ كتاب الوقف والإبتداء.
٢٣ ـ كتاب الفائق.
٢٤ ـ كتاب الخطيب.
٢٥ ـ كتاب الأراجيز.
٢٦ ـ كتاب ذي القد.
٢٧ ـ شرح الفصيح.
٢٨ ـ التذكرة الأصبهانية.
٢٩ ـ التهذيب.
٣٠ ـ كتاب المهذَّب.
٣١ ـ كتاب شرح الإبدال ليعقوب.
٣٢ ـ كتاب التبصرة.
٣٣ ـ كتاب الرجز.
٣٤ ـ المسائل الواسطية.

وقد عد الأستاذ محمد علي النجار تسعة وأربعين كتاباً لابن جني في تقديمه كتاب «الخصائص». غير أن أشهر هذه الكتب جميعاً خمسة كتب هي «المحتسب» و «المنصف» و «التصريف الملوكي» و «الخصائص» و «اللمع»

وسأتحدث عن الأربعة الأولى باختصار للتعريف بها، ثم سأفرد دراسة مفصلة لكتاب «اللمع» علها تضع أمامنا فكرة واضحة عن أسلوبه في التأليف وعن علمه النحوي والصرفي.

المحتَسَب:

واسمه الكامل: «المحتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها» وقد طبع في القاهرة عام ١٣٨٦ هـ بتحقيق الأستاذ علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي.

وقد استوحى ابن جني فكرة تأليفه من أستاذه أبي علي الفارسي الذي كان يفكر في تأليف كتاب يحتج به لشواذ القراءات. وقد اعترف ابن جني بذلك فقال: «[1] على أن أبا علي - رحمه الله - قد كان وقتاً حدث نفسه بعمله، وهم أن يضع يده فيه، ويبدأ به، فاعترضت خوالج هذا الدهر دونه وحالت كبواته بينه وبينه، هذا على ما كان عليه من خلو سربه وسروح فكره وفروده بنفسه، وانبتات علائق الهموم عن قلبه».

ويجب ألا يظن أن ابن جني في هذا الكتاب يقبل كل قراءة شاذة، ويحتج لها، ولعل ابن جني كان يخشى ذلك، مما جعله يوضح في مقدمة الكتاب أن الشاذ شاذان: شاذ لا يقبل؛ لعدم وجود أدلة تدعمه، وشاذ يقبل ويعوَّل عليه؛ لكثرة الأدلة التي تؤيده وقد عمه قال: «[2] اعلم أن جميع ما شذا عن قراءة القراء السبعة ضربان. ضرب شذ عن القراءة عارياً من الصنعة ليس فيه إلا ما يتناوله الظاهر، مما هذه سبيله، فلا وجه للتشاغل به... وضرب ثان، وهو الذي نحن على سمته أعني ما شذ من السبعة وغمض عن ظاهر الصنعة، وهو المعتمد المعمول عليه المولي جهة الاشتغال به».

---

(١) المحتسب ١/٣٤.

(٢) المصدر نفسه ١/٣٥.

ومنهج «المحتسب» قريب من منهج حُجَّةِ أبي علي الفارسي، فابن جني يعرض القراءة، ويذكر من قرأ بها، ثم يرجع إلى اللغة يتلمس شواهد فيرويها لدعم هذه القراءة، أو نظيرا فيقيسها عليه، أو تأويلا أو توجيها يعرض ذلك كله في قصد واختصار، أو اطناب وتفصيل على حسب ما يقتضيه المقام، ويتطلبه الكشف عن وجه الرأي في القراءة، فإذا وجد أدلة دعم القراءة، وربما قواها على قراءة الجماعة، وإذا لم يجد ردها ورفضها، وقد استفاد في الاحتجاج للشواذ من لهجات القبائل كثيرا، وذكر مجموعة من أصول العربية، وقواعدها العامة اللغوية والنحوية والعروضية دعته دواعي الاحتجاج، ودعم الرأي، إلى ايرادها.

المنصف:

ويشرح فيه ابن جنـي كتاب «التصريف» للمازني، شرحا شاملاً كاملاً، يكاد يكون أتى فيه على كل صغيرة وكبيرة، وقد بين منهجه في «المنصف» حين قال في مقدمته: «[1] هذا كتاب أشرح فيه كتاب أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني ـ رحمه الله ـ في التصريف بتمكين أصوله، وتهذيب فصوله، ولا أدع فيه بحول الله، وقوته، غامضاً إلا شرحته، ولا مشكلاً إلا أوضحته، ولا كثيراً من الأشباه، والنظائر إلا أوردته».

وقد حاول أن يرفع من شأن «المنصف» من خلال ابراز أهمية التصريف ومكانته قال: «[2] وهذا القبيل من العلم أعني التصريف يحتاج إليه جميع أهل العربية، أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبـه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق الا به».
ولم يكتف ابن جني بذلك، وإنما حاول أن يرفع منه على حساب الكتب التي ألفت قبله في التصريف وبدأ يطعن فيها قال: «[3] لا تكاد تجد لكثير من

(١) المنصف (المقدمة) ١/١.
(٢) المنصف (المقدمة ١/٢.
(٣) المصدر نفسه (المقدمة) ١/٣.

مصنفي اللغة، كتاباً إلا وفيه سهو وخلل، وفي التصريف وترى كتابه أسدَّ شيء فيما يحكيه فإذا رجع إلى القياس وأخذ يصرف ويشتق، اضطرب كلامه وخلَّط، وإذا تأملت ذلك في كتبهم لم يكد يخلو منه كتاب الا الفرد، ويتكرر هذا التخليط على حسب طول الكتاب وقصره». إلا أنه أثنى على تصريف المازني ثناء جزيلا، وبين ميزاته، وخصائصه الحميدة التي جعلته يختار شرحه دون غيره من التآليف في هذا العلم فقال: « [1] ولما كان هذا الكتاب الذي شرعت في تفسيره وبسطه، من أنفس كتب التصريف، وأسدِّها وأرصنها، عريقا في الايجاز والاختصار، عارياً من الحشو والاكثار، متخلصا من كزازة ألفاظ المتقدمين، مرتفعا عن تخليط كثير من المتأخرين، قليل الألفاظ، كثير المعاني...».

وكان ابن جني يعتد في كتابه أحياناً بقول المازني، ويستشهد به على صحة ما يذهب إليه. من ذلك ما ذهب المازني إليه من أن خفت وهِبت مبنيان في أصل تركيبهما على كسر العين فقال ابن جني: « [2] وهذا القول من أبي عثمان فيه تقوية وشهادة، بصحة ما ذهبت إليه من أنه انما جاء بعت أبيع على فَعِلتُ أفْعِل، لأن أصل بعت: فعَلت مفتوح العين فجرى مجرى: ضربت أضرب، ثم بعد أن حول الى فَعِلت جرى مجرى حسِب يحسِب». ولكن ابن جني كان لا يمنعه ذلك أن يقف للمازني بالمرصاد، فلا يجد هفوة أو رأيا غير صائب، إلا ويقف عنده، معارضاً مفسداً مبدياً الرأي البديل. من ذلك ما ذهب المازني إليه من أن ياء «أيمة» المبدلة من الهمزة يجري عليها ما يجري على الياء الأصلية. قال ابن جني: « [3] وهذا القول ليس بمرضي من أبي عثمان؛ لأن الياء في «أيمة» انما انقلبت عن الهمزة لانكسارها، فإذا زالت الكسرة زالت الياء التي وجبت عنها، كما أن الياء في «ميزان» لما وجب انقلابها عن الواو لانكسار ما قبلها، زالت عند زوال الكسرة في قولهم: موازين ومويزين».

---

(١) المصدر نفسه (المقدمة) ٥/١.
(٢) المصدر نفسه ٢٤٦/١.
(٣) المنصف ٣١٩/٢.

ولا يكتفي ابن جني بتتبع سقطات المازني الصرفية، وإنما يتتبع أيضاً مواطن الضعف في صياغة العبارة، ويشير إليها ذاكراً الأصوب، والأسلم. من ذلك عبارة المازني في المصدر الذي على وزن «فِعْلة»: «[1] واعلم أن المصدر إذا كان «فِعْلة» فالهاء لازمة له لأنهم جعلوها عوضا من حذفهم الفاء فاصرت لازمة كما لزمت في «زنادقة» الهاء، لأنها صارت عوضا من ياء «زناديق». قال ابن جني يصوبها: «لو قال مكان هذا: واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف وفاؤه مكسورة وعينه ساكنة فالهاء لازمة له، لكان أحسن في العبارة».

وقد استفاد في مناقشته وشرحه من النحويين سواء أكانوا بصريين أم كوفيين، وبخاصة الأخفش الأوسط، وأستاذه الفارسي، الذي يكاد يستشهد بقوله في كل رأي يذهب إليه مما جعل الأستاذين ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين المحققين ينسبان[2] هذا الشرح إلى ابن جني والفارسي معاً.

التصريف الملوكي:

وهو كتيب صغير يقع في نحو ٧١ صفحة من الحجم الصغير، تصحيح الأستاذ سعيد محمد الحموي، وهو مقسم إلى موضوعات صرفية رئيسية، وهذه الموضوعات: المجرد والمزيد[3]، البدل[4]، الحذف[5]، تغيير الحركة والسكون[6]، وتحدث ابن جني بعدها عن «قوانين وعقود»[7] ينتفع بها في التصريف ومن هذه العقود الاعلال[8]. ثم تحدث بعد ذلك عن تصاريف للتمرن والتدرب. وقد ذكر المصحح في نهاية الكتاب، أن ابن جني لم يذكر باباً للادغام، فألحق به باب الادغام الموجود في «الخصائص». وقد رأت الدكتورة

(١) المنصف ١٩٨/١.
(٢) المنصف (خاتمة) ٢٨٩/٣.
(٣) التصريف الملوكي ص ٥.
(٤) التصريف الملوكي ص ١٧.
(٥) التصريف الملوكي ص ٣٣.
(٦) التصريف الملوكي ص ٤٥.
(٧) التصريف الملوكي ص ٤٧.
(٨) التصريف الملوكي ص ٤٧.

خديجة الحديثي: أن هذا الكتاب يعد خطوة جديدة في تطور الصرف »[1] لأن ابني جني رتب موضوعاته ترتيبا أدق من ترتيب سيبويه والمازني».

سر صناعة الاعراب:

وموضوع هذا الكتاب، دراسة صوتية لأحكام حروف المعجم، وأحوالها ومواقعها في كلام العرب، ومخارجها، وما يحدث في صوت الكلمة من اعلال، وابدال، وادغام، ونقل، وحذف. ودراسة لصفاتها العامة من همس، أو جهارة، أو شدة، أو خاوة، ومن: اطباق، وانفتاح. وهو يسير فيه حسب تكليف، وتخطيط، وضعه له أبو بكر عبد الواحد بن عرس بن فهد الأزدي، الذي قال ابن جني يخاطبه: «[2] رسمت ـ أطال الله بقاءك... ـ أن أضع كتابا يشتمل على جميع أحكام حروف المعجم، وأحوال كل حرف منها، ويكف مواقعه في كلام العرب، وأن أتقصى القول في ذلك، وأشبعه وأؤكده، فاتبعت ما رسمتَه».

ولم يكن ابن جني يكتفي بالدراسة الصوتية للحرف، وإنما كان يدرس أحياناً أحكامه النحوية من ذلك أنه تحدث عن مجيء الكاف[3] جارة وغير جارة، ومجيئها اسماً وحرفاً، ومجيئها[4] زائدة، وذهب إلى أبعد من ذلك فتحدث عن مجرورها[5] وأحكامه.

ولم يجعل ابن جني الكتاب محصوراً في دراسة الحرف، وانما جعله يشتمل على دراسة للحركة، فقارن بينها وبين الحرف، وبين أين محلها منه هل هي قبله، أو معه، أو بعده، وهذا ما وعد به[6] في مقدمته للكتاب.

ومع أنه وعد بأنه سيتجنب الاطالة والاسهاب، إلا أنه كان يطنب كثيراً

---

(١) أبنية الصرف ص ٣٢.
(٢) سر صناعة الاعراب (المقدمة) ١/١.
(٣) سر صناعة الاعراب ١/٢٨٢، ١/٣٠٧.
(٤) سر صناعة الاعراب ١/٢٩١.
(٥) سر صناعة الاعراب ١/٢٩٢.
(٦) سر صناعة الاعراب (المقدمة) ١/٣.

ويفصل تفصيلاً زائداً، ويكفي أن نعرف أن حرف الهمزة وحده احتل[1] ٥٥ صفحة من الجزء الأول. وكان يستطرد استطرادا يبعده عن الموضوع الأصلي، ويظهر ذلك في انتقاله[2] من الحديث عن حرف الباء، إلى الحديث عن حروف الجر، وعلة الجر بها، ثم انتقاله بعد ذلك إلى الحديث[3] عن عامل المفعول معه، فأدلى برأيه فيه ثم عرض[4] لرأي أبي الحسن الأخفش الأوسط، ثم لرأي[5] أبي العباس المبرد.

ولا يترك ابن جني مسألة لغوية، في هذا الكتاب، أو نحوية، إلا ويسوق آراء النحاة فيها بصريين كانوا، أم كوفيين، ثم يتبع ذلك رأيه الخاص، متأثراً بما لديه من ثروة علمية ضخمة، وبما له من ملاحظة قوية وقدرة على الاستنباط والنفاذ إلى آراء مستقلة صائبة.

الخصائص:

وهو أهم كتب ابن جني وأشهرُها، حاول أن يؤسس فيه علماً في أصول اللغة والتصريف والنحو، على غرار أصول الكلام والفقه، وهو يفاخر بأنه لم يسبق إلى مثل هذه المحاولة، وإن كان سبقه ابن السراج، والأخفش الأوسط إلى وضع كتابين في الأصول، إلا أن كتاب الأول لم يتناول الا حرفاً، أو حرفين أما كتاب الثاني فسينوب «الخصائص» عنه. قال: «[6] لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه، الا حرفاً أو حرفين في أوله... على أن أبا الحسن قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيبا، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك إنابنا عنه فيه، وكفيناه كلفة التعب به». وقد توهم[7] الدكتور

---

(١) سر صناعة الاعراب ٧٨/١ - ١٣٣.
(٢) سر صناعة الاعراب ١٣٩/١.
(٣) سر صناعة الاعراب ١٤٢/١.
(٤) سر صناعة الاعراب ١٤٤/١.
(٤) سر صناعة الاعراب ١٤٦/١.
(٥) الخصائص (المقدمة) ٢/١.
(٧) مجلة المجمع العلمي م ٣ جـ ٦١٩/٤.

محمد أسعد طلس أن أبا الحسن الذي عناه ابن جني - هنا - هو علي بن سليمان الأخفش الأصغر، والصحيح أنه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة مؤسس المدرسة البغدادية.

ولعل الذي دفع ابن جني إلى محاولة تأصيل هذه العلوم الثلاثة، هو تعظيمه لهذه اللغة واجلالها، فهو لا يجد فرصة تلوح، إلا ويدافع[1] عنها، بل ويفاخر العجم بها، مفضلاً اياها على لغتهم فهو يقول: «[2] فان قلت: فان العجم أيضاً بلغتهم مشغوفون ولها مؤثرون، ولأن يدخلها شيء من العربي كارهون، ألا ترى أنهم إذا أورد الشاعر منهم شعرا فيه ألفاظ من العربي، عيب به، وطعن لأجل ذلك عليه، فقد تساوت حال اللغتين في ذلك، فأية فضيلة للعربية على العجمية؟ قيل: لو أحست العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة، وما فيها من الغموض والرقة والدقة، لاعتذرت من اعترافها بلغتها، فضلا عن التقديم لها، والتنويه منها، فان قيل: لا بل لو عرفت العرب مذاهب العجم في حسن لغتها وسداد تصرفها وعذوبة طرائقها لم تبء بلغتها، ولا رفعت من رؤوسها باستحسانها وتقديمها. قيل: قد اعتبرنا ما تقوله فوجدنا الأمر فيه بضده، وذلك أنا نسأل علماء العربية، ممن أصله عجمي، وقد تدرب بلغته قبل استعرابه، عن حال اللغتين، فلا يجمع بينها، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك، لبعده في نفسه، وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه».

وهو لا يجد خاصية في اللغة تدل على شرفها، وتفوقها على غيرها، الا ويشير إليها قال في باب «تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني»: «[3] هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها، فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه».

---

(١) الخصائص ٢١٧/١.

(٢) المصدر نفسه ٢٤٢/١ - ٢٤٣، تبء: تفخر.

(٣) الخصائص ١١٣/٢.

وقد حاول السيوطي في العصور المتأخرة، أن يدرس أصول العربية في كتابه «الاقتراح» الذي خصصه لذلك، مستفيداً من خصائص ابن جني فقد قال: «[1] واعلم أني قد استمددت في هذا الكتاب كثيراً من كتاب «الخصائص»، لابن جني فانه وضعه في هذا المعنى، وسماه أصول النحو، لكن أكثره خارج من هذا المعنى، وليس مرتباً، وفيه الغث والسمين والاستطرادات، فلخصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى، بأوجز عبارة، وأرشقها وأوضحها، معزواً إليه، وضممت إليه نفائس أخر». وعلى الرغم من أنه وعد أن يأتي بنفائس جديدة، وعلى الرغم من أنه حاول أن يغض من شأن الخصائص، ليرفع من شأن كتابه، إلا أنه لم يزد على ما أتى به ابن جني في خصائصه شيئاً، وبقي يدور في فلكه، ومدار جاذبيته وكانت النتيجة أن لخص «الخصائص» تلخيصاً.

اللمع:

وهو أشهر كتب ابن جني، وأهمها بعد «الخصائص» وأكثر دلالة على علمه النحوي، حتى أن المترجين كانوا يعرفون ابن جني به فيقولون «[2] مصنف اللمع» وقد انشغل الناس به، وبالجمل للزجاجي، «والايضاح للفارسي». وصارت هذه الكتب الثلاثة، هي المفضلة عند البصريين، وأهل المغرب، وأهل الحجاز، واليمن، والشام، وصارت الكتب التي يعتمد عليها كل من تصدر لتدريس النحو، وليس أدل على ذلك من الشروح العديدة التي ظهرت في القرون المتعاقبة.

بدأه ابن جني بلا مقدمة، واشتمل على ثلاثة وسبعين باباً، أولها «باب المعرب والمبني» وآخرها «باب الامالة»، الأبواب الأخيرة منها في التصريف وهي: باب جمع التكسير، باب النسب، باب التصغير باب ألفات القطع وألفات الوصل، باب الخطاب، باب الامالة. وقد جاءت هذه الأبواب مخللة ببعض

(١) الاقتراح ص ٢.

(٢) تاريخ أبو الفدا ٢/١٣٦.

أبواب النحو، فذكر باب القسم، وباب الموصول والصلة، وباب النونين بين باب جمع التكسير وباب النسبة وذكر باب الاستفهام، وباب ما يدخل على الكلام فلا يغيره، وباب الحكاية، بين باب ألفات القطع، وألفات الوصل، وباب الخطاب.

وقد اتبع ابن جني طرقاً عدة من أجل أن يكون كتابه مفهوماً واضحاً قريباً إلى النفس قادرا على منافسة الكتب السابقة له، وبخاصة كتاب جمل الزجاجي وكتاب ايضاح الفارسي. وهذه الطرق:

أ - التعريف.

ب - التقسم والتفريع.

جـ - التمثيل.

د - الأسلوب الواضح.

أ - التعريفات: كان ابن جني حريصاً على أن يحشد كتابه بأكبر قدر مستطاع من التعريفات، فلا نجد باباً واحداً الا ويتصدره التعريف بالاضافة الى تعريفات أخرى في ثناياه لفروعه المختلفة، ومن هذه التعريفات: «[١] الاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجر أو كان عبارة عن شخص». «[٢] الفعل ما حسن فيه قد أو كان أمراً»، «[٣] الحرف: ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال انما جاء لمعنى في غيره». «[٤] الاسم المتمكن: ما تغير آخره لتغير العامل فيه، ولم يشابه الحرف». «الفعل[٥] المضارع: ما كانت في أوله احدى الزوائد الأربع، وهي: الهمزة، والنون، والتاء، والياء». «[٦] المقصور: كل اسم وقعت في آخره الف مفردة مفتوح ما قبلها»، «[٧] الممدود كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف» «[٨] الماضي ما قرن به الماضي من الأزمنة نحو

---

(١) اللمع ص ٢.
(٢) اللمع ص ٢.
(٣) المصدر نفسه ص ٣.
(٤) المصدر نفسه ص ٣.
(٥) المصدر نفسه ص ٤.
(٦) المصدر نفسه ص ١٠.
(٧) المصدر نفسه ص ١٢.
(٨) المصدر نفسه ص ٢٠.

قولك: قام أمس، والحاضر: ما قرن به الحاضر من الأزمنة، نحو قولك: هو يقرأ الآن، والمستقبل: ما قرن به المستقبل من الأزمنة، نحو: سينطلق غداً، وسوف يقوم غدا» [1] المبتدأ: كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها». « [2] الخبر: هو كل ما أسندته الى المبتدأ وحدثت به عنه»، « [3] الجملة: هي كلام مفيد مستقل بنفسه»، « [4] الفاعل عند أهل العربية: كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم».

ب ـ التقسيم والتفريع: اعتمد ابن جني التقسيم، في كل باب متعدد الفروع، تستدعي طبيعته ذلك التقسيم، ومن تقسيماته وتفريعاته قوله في باب المفعول به: [5] الفعل في التعدي الى المفعول به على ضربين فعل متعد بنفسه، وفعل متعد بحرف جر، فالفعل المتعدي بحرف جر نحو قولك: مررتُ بزيدٍ، ونظرتُ الى عمرو.... والمتعدي بنفسه على ثلاثة اضرب، متعدٍ الى مفعول واحد، و متعد الى مفعولين، ومتعد الى ثلاثة مفعولين...» وقوله في باب اعراب الاسم الواحد: « [6] الاسم المعرب على ضربين: صحيح، ومعتل، فالصحيح ما لم يكن حرف اعرابه ألفاً، ولا ياء قبلها كسرة... وهو على ضربين: منصرف، وغير منصرف، فالمنصرف: ما لم يشابه الفعل من وجهين... وغير المنصرف: ما شابه الفعل من وجهين».

جـ ـ التمثيل: كان ابن جني يمثل على كل ما يذهب اليه من أقوال جرياً على عادة النحويين، ذلك لأن أفضل ما يمكن أن توضح به مسألة من المسائل هو التمثيل بالشواهد القرآنية، والشعرية، والجمل العادية المألوفة. غير أنه كان يحاول التقليل منه في هذا الكتاب حتى لا يثقل على القارىء فيشكل عبئاً غير محمود. ولذلك فلم تزد الشواهد الشعرية فيه على ثمانية وسبعين شاهداً، نسب المؤلف

---

(١) المصدر نفسه ص ٢١.
(٢) المصدر نفسه ص ٢١.
(٣) المصدر نفسه ص ٢٢.
(٤) المصدر نفسه ص ٢٦.
(٥) اللمع ص ٤٦.
(٦) المصدر نفسه ص ٦.

اثنين وثلاثين شاهداً منها الى أصحابها، أما الشـواهـد القـرآنيـة فبلغـت اثنين وأربعين شاهداً، أما أقوال العرب النثرية فلم يستشهد بها الا في مواطن قليلة، منها قوله في باب القسم: « [1] وقد عقدت العرب جملة القسم من المبتدأ والخبر كما عقدتها من الفعل والفاعل فقالت: لعمُرك لأقومنَّ، ولأيمن الله لاذهبن » ومنها قوله في باب ألفات القطع وألفات الوصل: « [2] وقالوا في القسم: اللهِ لأذهبنَّ، فلم يحذفوها لأنها صارت عوضاً من واو، القسم وقالوا في النداء: يا اللهُ اغفر لي، فأثبتوها، لكثرة الاستعمال، لأن الألف واللام هناك، بدل من همزة آله في الأصل ».

د ـ **الأسلوب الواضح:** أسلوب ابن جني في هذا الكتاب يمتاز بالوضوح، وبنصاعة العبارة وبساطتها، يتسم بالسمة التعليمية، يخلو من التعقيد، والالتواء، ويكاد يخلو تماماً من التعاليل النحوية التي تثقل كاهل الكتاب، والتي بالغ نحويو القرن الرابع في الاهتمام بها، فإذا وجد أن لا مناص منها، ساقها باختصار شديد، وكأنه يشير اليها أشارة من بعد. ومما زاد الأسلوب وضوحاً، وقرباً الى النفس، كثرة التمثيل بجمل مألوفة عادية مستمدة من الواقع الحياتي للناس في العصر الرابع ـ عصر ابن جني ـ ودارجة على ألسنتهم، وهو متأثر في هذه الناحية بأستاذه أبي علي الفارسي في كتاب « الايضاح ». قال في حذف الشرط: « [3] وقد حذف الشرط وأقيمت أشياء مقامه، دالة عليه، وتلك الأشياء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والدعـاء والعـرض، فتقـول في الأمـر: « زُرني أزرك. وفي النهي: لا تفعلِ الشرَّ تنجُ، وفي الاستفهام: اين بيتُك أزرك. وفي التمني: ليت لي مالاً أنفقه، وفي الدعاء: اللهمَّ ارزقني بعيراً أحجُ عليه، وفي العرض: ألا تنزل نصب خيراً ». ومن أهم ملامح هذا الأسلوب

---

(١) المصدر نفسه ص ١٦٨.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٢٥.

(٣) اللمع ص ١١٢.

الايجاز الشديد فلا اطناب، أو تفصيل، أو استطراد وليس أدل على أسلوب الايجاز من أن كل ما شرح به عن عطف البيان، لا يزيد على سطرين وكل ما قاله: « [١] ومعنى عطف البيان: أن تقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل، مقام الأوصاف المأخوذة عن الفعل تقول: قام أخوك محمدٌ: كقولك: قام أخوك الظريفُ، وكذلك: رأيت أخاك محمداً، ومررت بأخيك محمد ».

منهج اللمع:

اتبع ابن جني في عرضه لمسائل اللمع بالاضافة الى الطرق المذكورة أسساً رأى أنها ضرورية لبلوغ الغاية التي يريدها من وراء تأليفه ومن هذه الأسس:

أولاً: التقعيد العام:

اذ كان ينطلق الى كل مسألة نحوية من قاعدة عامة يضعها ثم يبدأ بتوضيحها، ومن هذه القواعد ما وضعه في باب النسب قال: « [٢] ان تجاوز الاسم ثلاثة أحرف، لم تغير كسرته، تقول في الاضافة الى تغلب: تغلبي... فإن كان الثلاثي مقصوراً أبدلت من ألفه واواً، لوقوع ياء الاضافة بعدها، تقول في الاضافة الى قنا: قنوى... فان كان المقصور رباعياً وألفه بدل غير زائدة كان الوجه قلبها واواً تقول في مغزى: مغزوى... فإن كانت ألفه زائدة فالوجه الحذف تقول في سكرى: سكرى... فإن تجاوز العدد الأربعة، فالحذف للطول لا غير، تقول في مرامى: مرامى...». ومنها ما وضعه في باب ما لم يسم فاعله قال: « [٣] فإذا كان الفعل يتعدى الى مفعولين، أقمت الأول منهما مقام الفاعل، فرفعته وتركت الثاني منصوباً بحاله تقول: أعطيت زيداً درهماً، فإن لم تسم الفاعل قلت: أعطي زيدٌ درهماً، فإن كان يتعدى الى ثلاثة مفعولين، أقمت

---

(١) المصدر نفسه ص ٨٣.

(٢) المصدر السابق ص ١٩٠.

(٣) المصدر السابق ص ٢٨.

الأول منهما مقام الفاعل، فرفعته ونصبت المفعولين بعده... فإن لم يكن الفعل متعدياً لم يجز الا أن تذكر الفاعل... فان اتصل به حرف جر أو ظرف أو مصدر، جاز أن تقيم كل واحد منها مقام الفاعل، فإن كان هناك مفعول صريح لم تقم مقام الفاعل غيره».

ثانياً: تجنب تكرار معالجة المسألة الواحدة في كتبه:

فإذا تناول مسألة في كتاب من كتبه، أو جانباً من هذه المسألة، رأى أن لا داعي لتكرارها في كتابه الذي بين يديه، واكتفى بالإشارة الى موطن ذكرها، فلم يتحدث في اللمع مثلاً عن حذف كان «مع اسمها، في حديثه عن حذف الفعل، وذلك لأنه تحدث عن هذه المسألة في كتاب «الخصائص» حيث قال في حذف الفعل الذي هو على ضربين: «[1]... وقولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفاً فسيف، وان خنجراً فخنجر، أي ان كان الذي قتل به سيفاً فالذي يقتل به سيف، فكان واسمها وان لم تكن مستقلة فإنها تعتد اعتداد الجملة». ولم يتحدث عن حذف «كان» وحدها في حديثه عن حذف الفعل أيضاً لأنه تحدث عنه في «الخصائص» حيث قال: «[2] وربما جاء بعده المرفوع، والمنصوب جميعاً، نحو قولهم، أما أنت منطلقاً انطلقت معك، تقديره: لأن كنت منطلقاً انطلقت معك».

ومن المسائل التي أشار الى أنها ذكرت فلم يذكرها ثانية مسألة «حتى» فقد قال في باب الحروف التي تنصب الفعل: «[3] وأما حتى فقد مر ذكرها في بابها «ومنها مسألة «الهمزة» و «أم» فقد قال في باب الاستفهام «[4] وأما الهمزة وأم فقد تقدم ذكرهما في باب العطف». ومنها مسألة «الواو» و «التاء» فقد قال في باب حروف الجر: «[5] وهي من، والى وفي، وعن، وعلى، ورب، والباء،

(١) الخصائص ٢/٣٧٩.
(٢) الخصائص ٢/٣٨٠.
(٣) اللمع ص ١١٩.
(٤) اللمع ص ٢٣١.
(٥) المصدر نفسه ص ٦٤.

واللام، والكاف الزوائد، والواو والتاء ويذكران في باب القسم».

ثالثاً: تفريع الباب الواحد الى عدة أبواب حتى أن كل مسألة كانت تحتل باباً منفرداً، سواء أكانت عامة، أم فرعية، فجعل لجمع [1] التذكير باباً، ولجمع [2] التأنيث باباً آخر، ولجمع [3] التكسير باباً ثالثاً، مع أن هذه الأبواب الثلاثة كان يمكن أن تضم في باب واحد، هو «باب الجموع». ومن الأبواب الفرعية الأخرى: باب حتى [4]، باب عسى [5]، باب كم [6] باب حبذا [7].

وكثرة التفريع على هذا الشكل تجعل الكتاب مفتتا، ذا مسائل متناثرة مشتتة، وهذا ما أصاب كتاب «الجمل» للزجاجي كما مر.

رابعاً: عدم التعرض الى الخلافات النحوية أو الاشارة اليها، وانما كان يذكر الرأي الذي يتبناه ويقتنع به، سواء أكان هذا الرأي بصرياً، أم كوفياً أم بغدادياً، أم اهتدى اليه من غير أن يبالي بما يخالفه، وهذا المسلك من ابن جني دليل على بغداديته وعدم تعصبه أو اكتراثه بغير ما تهديه اليه بصريته. وهذا المسلك أيضاً لا يحتاج الى دليل عليه فاللمع من أول مسألة فيه الى آخر مسألة، يوضح ذلك ويبينه.

مذهبه النحوي:

رأي المؤلفين:

يمكن أن نقسم المؤلفين المحدثين الذين بحثوا في مذهب ابن جني النحوي الى أربع فئات: فئة تؤكد بصريته، وفئة تؤكد تأسيسه مذهباً مستقلاً مع أستاذه

---

(١) المصدر نفسه ص ١٧.
(٢) المصدر نفسه ص ١٨.
(٣) المصدر نفسه ص ١٩.
(٤) المصدر نفسه ص ٧٠.
(٥) المصدر نفسه ص ١٣٠.
(٦) المصدر نفسه ص ١٣٣.
(٧) المصدر نفسه ص ١٢٨.

الفارسي، وفئة تضعه ضمن مجموعة علماء العراق وفارس، أما الفئة الرابعة فتؤكد بغداديته.

ويأتي الأستاذ محمد علي النجار محقق «الخصائص» في مقدمة الفئة الأولى حين قال: «(١) وكان ابن جني ـ كشيخه أبي علي ـ بصرياً، فهو يجري في كتبه ومباحثه، على أصول هذا المذهب، وهو ينافح ويذب، ولا يألوا في ذلك جهداً». ومن هذه الفئة محققو «سر صناعة الاعراب» الذين قالوا عنه، وعن أستاذه الفارسي: «(٢) وكانا على مذهب واحد في النحو، المذهب البصري، وكانا لا يأبيان أن يأخذا عن غير البصريين من الكوفيين، والبغداديين، وغيرهم، وكلاهما لا يبالي أن يخالف صاحبه، ولا أن ينزل عند رأيه، أو رأي غيره، سواء أكان بصرياً، أم غير بصري وكلاهما كان متوسعاً في القياس الى أقصى الحدود، واسع الأفق في النظر والاستدلال». ومن هذه الفئة أيضاً الدكتور فاضل السامرائي الذي بحث في مذهب ابن جني واعتمد في بحثه هذا، أربعة أسس:

أ ـ أسس المدرسة البصرية، ومدى التزام أبي الفتح بها.

ب ـ اصطلاحاته النحوية.

جـ ـ أين يعد نفسه.

د ـ نماذج من دراساته في المسائل الخلافية.

وقد خلص من هذا البحث الى القول: «(٣) الذي أراه أنك توافقني على أننا نخرج من هذه الأدلة بنتيجة واحدة، وهي أنه بصري المذهب حسب لا بغدادي، ولا كوفي، الا إذا قلنا: ان المذهب البغدادي هو المذهب البصري

---

(١) الخصائص (مقدمة النجار) ١/٤٤.

(٢) سر صناعة الاعراب (مقدمة المحققين) ١/٣٤.

(٣) ابن جني ص ٢٩٠.

بمصطلحاته وأسسه ومسائله، ومع ذلك فالنصوص لا تسعفنا اذ هو لم يعد نفسه من البغداديين، ولا من الكوفيين، بل جعل نفسه بمعزل عنهم، وارتضى لنفسه أن يكون من البصريين». ومن هذه الفئة الدكتور هنري فليش الذي عد ابن جني خاتمة المدرسة البصرية، فقد قال بعد أن تكلم على علمه في اللغة: «[1] وهو فضلاً عن ذلك نحوي مخلص تمام الاخلاص لمدرسة البصرة، وسيبويه بالنسبة اليه هو أيضاً الأستاذ، كما كان كذلك بالنسبة الى هذا القرن الرابع في بغداد، الأستاذ الذي يفسر قوله أو يدافع عن عمله، وبرغم أنه لم يؤلف بالمعنى الصحيح شرحاً للكتاب، فهو يعد تقريباً خاتمة المدرسة البصرية في القياس، اذا كان من الضروري أن توضع لها نهاية».

ويأتي في مقدمة الفئةالثانية، الدكتور محمد أسعد طلس الذي قال: «[2] ثم انه ليس من شك، في أن أبا الفتح، على الرغم من انتسابه الى المدرسة البصرية، لم يكن مقلداً غيره من أئمة البصرة، أو الكوفة، أو بغداد فإنه كان صاحب مذهب مستقل انفرد به وكان يعمل فكره في المسألة وينقاشها بعقله الواسع، وتفكيره الصحيح». ومن هذه الفئة الأستاذ أحمد أمين الذي قال في حديثه عن الفارسي: «[3] ويعد هو، وتلميذه ابن جني مؤسسي مدرسة في النحو والصرف تستخدم القياس الى أقصى حد، ولا تقف عند النص، فالفرق بينها، وبين غيرها، كالفرق بين الحنفية في اعتمادهم الكبير على القياس، والمالكية في الاعتماد على الحديث».

أما الفئة الثالثة فمنها الأستاذ الشيخ محمد طنطاوي الذي ترجم[4] له ضمن مجموعة علماء النحو في العراق، وفارس، تبعاً لوضعه أبا علي الفارسي ضمن هذه المجموعة.

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية جـ ٢٣. س ٦٨.
(٢) مجلة المجمع العلمي م ٣ جـ ٦١٥/٤.
(٣) ظهر الاسلام ١٨٥/١.
(٤) نشأة النحو ص ٩٩.

وبين أبرز مؤلفي الفئة الرابعة الدكتور شوقي ضيف الذي ترجم له مع أعلام المدرسة البغدادية، وقال: « [1] فهو بغدادي من طراز أستاذه أبي علي الفارسي والزجاجي، طراز كان ينزع الى البصريين وهو الطراز الذي عم، وساد منذ النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، وكان هو وأستاذه، من أهم الأسباب في شيوعه، اذ كانا ينتخبان من المذهبين البصري والكوفي مع نزعة شديدة الى البصريين، ومع الفسحة، وفتح الابواب على مصاريعها للاجتهاد، ومخالفة البصريين، والكوفيين، بقدر ما يؤديها النظر، وتسعفهما الحجة ».

ومن مؤلفي هذه الفئة الدكتور عبد الحميد يونس الذي وان لم يصرح ببغداديته، الا أنه صرح بأنه يتخذ [2] لنفسه منهجاً وسطاً بين مدرستي الكوفة والبصرة. وهذا القول منه لا يعني الا أنه بغدادي. ومن هذه الفئة بروكلمان، الذي عده من أعلام مدرسة بغداد، على الرغم من أنه « [3] يعد نفسه من البصريين لا من البغداديين »، ومؤلفو هذه الفئة يتبنون ما ذهب اليه ابن النديم في « الفهرست » حين وضع ابن جني مع مجموعة النحويين التي خلطت بين المذهبين، ولم يكن يعني ابن النديم بقوله الخلط بين المذهبين الا أن مجموعة ثالثة، لا هي بصرية، ولا هي كوفية، وقفت موقفاً وسطاً. وليست هذه المجموعة، الا ما نعنيه في العصر الحديث بالغداديين، أو أصحاب المذهب البغدادي.

وبعد: فإنني سوف أحاول أن أثبت بغدادية ابن جني بالطريقة نفسها التي أثبت بها بغدادية الفارسي، وبمعنى آخر فإنني سأتعرف على بغداديته من خلال منهجه في السماع، والقياس، والتعليل، ومن خلال نظرته الى العامل، وحتى أطمئن فإنني سأدرس ما ذهب اليه من أقوال وتصريحات، ومن آراء وافق فيها البصريين، او الكوفيين، وسأقف عند تأثره بأستاذه أبي علي الفارسي، أبرز أعلام

---

(١) المدارس النحوية ص ٢٦٨.

(٢) دائرة المعارف الاسلامية م ١ ص ١٢٢.

(٣) تاريخ الأدب العربي ٢/٢٤٤.

المدرسة البغدادية، ثم أختتم المطاف بالتعرف على ما انفرد به من آراء نفذ اليها ببصريته وسعة اطلاعه.

أ ـ السماع:

على الرغم من أن ابن جني نهج نهج البصريين في تغليط العرب، وفتح باباً في كتابه «الخصائص» هو «[1] باب أغلاط العرب» وقال مبيناً سبب أغلاطهم: «[2] كان ابو علي ـ رحمه الله ـ يرى وجه ذلك ويقول: انما دخلت هذا النحو في كلامهم، لأنه ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وانما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد». ومثل على أغلاطهم فقال: «[3] ومن ذلك همزهم مصائب، وهو غلط منهم، وذلك أنهم شبهوا مصيبة بصحيفة فكما همزوا صحائف همزوا أيضاً مصائب وليست ياء مصيبة زائدة كياء صحيفة لأنها عين ومنقلبة عن واو هي العين الأصلية، وأصلها «مصوبة» لأنها اسم الفاعل من أصاب...» وقال: «[4] ومن اغلاطهم قولهم حلأت السويق، ورثأث زوجي بأبيات، واستلأمت الحجر، ولبأت بالحج...» وعلى الرغم أيضاً من أنه فتح باباً آخر يرى فيه ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر جرياً على مذهب البصريين وعلل ذلك بقوله: «[5] وعلة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة، وأهل المدر من الاختلال، والفساد، والخطل، ولو عُلم أن اهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم، كما يؤخذ عن أهل الوبر».

على الرغم من أنه كان يغلط العرب، ويوجب ترك الأخذ عن أهل المدر، إلا أنه كان يخالف هذين الأصلين، ويأخذ بما يخالفها، فيخالف بذلك نفسه،

---

(١) ٣/٢٧٣.

(٢) ٣/٢٧٣.

(٣) ٣/٢٧٧.

(٤) الخصائص ٣/٢٧٩.

(٥) الخصائص ٢/٥.

ويخالف البصريين، ويصبح قياسه يتراوح بين قياس البصريين وقياس الكوفيين. فقد أنكر ابن جني نفسه على من يجزم بتخطئة العرب، فأورد قولة أبي عمرو بن العلاء: «[1] ما انتهى اليكم مما قالت العرب إلا أقلة، ولو جاءكم وافرا لجاءكم عللم وشعر كثير» وأورد أن أبا علي لم ينكر ما قد يجيء في لغة اليمن مخالفاً لغة ابن نزار نحو حوريت ثم عقَّب على ذلك قائلاً: [2] فإذا كان الأمر كذلك، لم نقطع على الفصيح، يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ، ما وجد طريق إلى تقبل ما يورده». ولكنه كان يشترط في عدم تخطئة من خالف الجمهور أن يكون فصيحا قال: « [3] ان كان الانسان فصيحاً، في جميع ما عدا ذلك القدر، الذي انفرد به وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به الاستعمال إلا من جهة ذلك الانسان، فان الأولى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يحمل على فساده فان قيل: فمن أين ذلك له، وليس مسوغاً أن يرتجل لغة لنفسه؟ قيل: قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة، قد طال عهدها وعفا رسمها وتأبدت معالمها».

وقد خالف ابن جني البصريين أيضاً في نظرته إلى لغات العرب فبينما كانوا يميزون بين هذه اللغات، ولا يأخذون إلا عن قبائل معينة، دون غيرها مثل[4] قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، فان ابن جني كان لا ينظر هذه النظرة المميزة، ويرى أن لغات العرب حجة كلها، وان اختلفت، وكل ما يمكن أن يعمله النحوي تجاه الاختلاف بينها، أن يقوي واحدة على الأخرى، دون أن يرخِّص له رد احداها، قال في «باب اختلاف اللغات وكلها حجة»: « [5] اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك اعمال «ما» يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في اعمالها،

(١) الخصائص ١/٣٨٦ - ٣٨٧.
(٢) الخصائص ١/٣٨٧.
(٣) الخصائص ١/ ٣٥٨.
(٤) المدارس النحوية ص ١٥٩.
(٥) الخصائص ٢/١٠.

كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد احدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير احداهما فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين، أقل لها، وأشد انسا بها، فأما رد احداهما بالأخرى فلا، أو لا ترى إلى قول النبي ﷺ «نزل القرآن بسبع لغاتٍ كلُّها كافٍ شافٍ».

أما بالنسبة إلى مخالفة الأصل الثاني الذي تبع فيه البصريين، وهو ترك الأخذ عن أهل المدر، فان هذه المخالفة تظهر في تبنيه ما ذهب الأخفش إليه، وتصويبه وهو قوله: «[1] غير أن كلام أهل الحضر مضاه لكلام فصحاء العرب في حروفهم وتأليفهم إلا أنهم أخلوا بأشياء من اعراب الكلام الفصيح». ويبدو من هذا القول، أنه يجيز الأخذ عن الحضر، ما دام كلامهم مضاهيا لفصحاء العرب، ولكن في احتراس شديد، لأنهم أخلوا بأشياء من اعراب الكلام الفصيح، ولذلك فمن المشهور عن ابن جني: أنه كان يأخذ عن بني عقيل[2] الذين توطنوا في العراق وملكوا الكوفة، والبلاد الفراتية وتغلبوا على الجزيرة والموصل. صحيح أن سيبويه أخذ عنهم، ولكنه أخذ عنهم قبل أن يتوطنوا هذه الديار، وحين كانوا يضربون في أعماق البادية، لم يتأثروا بعد بأهل الحاضرة التي توطنوا فيها فيما بعد. وأبرز من أخذ عنهم ابن جني من بني عقيل أبو عبد الله[3] محمد بن العساف العقيلي الشجري، وكان يستفصحه، مع أنه ذكر له غلطا استشهد به على أغلاط العرب. فقد قال ابن جني: «[4] وأنشدني أبو عبد الله الشجري لنفسه من قصيدة:

---

(١) الخصائص ٢/٢٩.

(٢) صبح الأعشى ١/٣٤٢.

(٣) انظر الخصائص ١/٧٦، ٧٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٣٣٨.

(٤) الخصائص ٣/٢٨٠.

تـــرودُ ولا تـــرى فيهـــا أريبـــا سـوى ذي شجَّـــةٍ فيهـــا وحيـــد

كذا أنشدني هذه القصيدة مقيدة، فقلت له: ما معنى أريبا، فقال من الريبة».

وما يمكن أن نستخلصه من هذا العرض لمنهج ابن جني السماعي أنه كان يتخذ من الفصاحة وضيوعها شرطاً أساسياً في الرواية، سواء أكان صاحبها من قبيلة أخذ عنها البصريون، أولاً، سواء أكان بدوياً يقطن أعماق البادية، أم أعرابياً توطن في أطراف الحاضرة، وهو بذلك يشارك الفراء في هذا المنهج، والفراء ـ كما مر في مطلع هذا البحث ـ هو الذي عدل من موقف الكوفيين واقترب به من البصريين. ولعل أبلغ عبارة قالها ابن جني، وتمثل منهجه السماعي قوله: «[1] ينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد إلا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته وقد قال الفراء في بعض كلامه: إلا أن تسمع شيئاً من بدوي فصيح فتقوله». ولذلك فلا نعجب أن نجد ابن جني يأخذ عن غلام من آل المهيَّا توفر فيه هذا الشرط الأساسي الذي اشترطه. قال ابن جني: «[2] وسألت غلاماً من آل المهيا فصيحا عن لفظة من كلامه، لا يحضرني الآن ذكرها، فقال: أكذا، أم كذا؟ فقال: كذا بالنصب؛ لأنه أخف، فجنح إلى الخفة. وعجبت من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ وأظنه استعمل هذه اللفظة، لأنها مذكورة عندهم في الانشاد الذي يقال له النصب مما يتغنى به الركبان».

ولم يكتف ابن جني بمخالفة البصريين فيما يتعلق بتغليط العرب، أو التمييز بين القبائل، أو الأخذ عن الأعراب الفصحاء الذين توطنوا أطراف الحاضرة، أو فيها، وإنما ذهب أبعد من ذلك فأخذ بمصدرين سماعيين زيادة على مصادرهم السماعية هما: القراءات الشاذة، والحديث النبوي.

---

(١) الخصائص ٢/٩.

(٢) الخصائص ١/٧٨.

١ ـ القراءة الشاذة:

عرف ابن جني الشاذ من القراءات بأنه [١] الخارج من قراءة القراء السبعة، ولكنه مع ذلك مدعوم بالروايات: « [٢] من أمامه وورائه ولعله أو كثيرا منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه » وذهب إلى أبعد من مساواته بالمجمع عليه، ففضله أحياناً عليه، ولذلك فيجب عدم الغض منه قال: « [٣] وربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتعنف بغيره فصاحته، وتمطره قوى أسبابه وترسو به قدم اعرابه... ولسنا نقول ذلك فسحا بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم أو تسويفاً للعود، عما أقرته الثقات عنهم، لكن غرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذا، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه، لئلا يُرى مُرىً أن العدول عنه إنما هو غض منه أو تهمة له ».

وهو يرى أن هناك أمرين هامين، يجعلانا نأخذ به، بالاضافة إلى دعم ما يروى عن العرب له، هما:

١ ـ أمر الله تعالى بالأخذ به.

٢ ـ اسناده إلى الرسول.

فهو يقول مشددا على قوله: « [٤] ومعاذ الله، وكيف يكون هذا والرواية تنميه الى رسول الله ﷺ، والله تعالى يقول: [٥] ﴿وما آتاكُمُ الرسولُ فخذوه﴾، وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ وأخذه، هو الأخذ به، فكيف يسوغ مع ذلك أن ترفضه وتجتنبه، فان قصر شيء منه عن بلوغه الى رسول الله ﷺ، فلن يقصر عن وجه من الاعراب، داع الى الفسحة والاسهاب، إلا أننا، وان لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه، ونتابع من يتبع في القراءة كل جائز رواية

(١) المحتسب ١/٣٢.
(٢) المحتسب ١/٣٢.
(٣) المحتسب ١/٣٣.
(٤) المحتسب ١/٣٣.
(٥) سورة الحشر آية ٧.

ودراية، فانا نعتقد قوة هذا المسمى شاذاً، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله، وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبيب إليه، ومرضي من القول لديه».

وكان ابن جني يعتد أحياناً بالقراءة الشاذة، اعتدادا شديدا يجعله يحتج بها، بل ويفسد بها قول الآخرين، ومن ذلك قوله: «[1] ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير[2] ﴿ثم أفيضوا من حيثُ أفاضَ الناس﴾ يعني آدم عليه السلام لقوله تعالى:[3] ﴿فنسَي ولم نجدْ لهُ عزما﴾ قال أبو الفتح: في هذه القراءة دلالة على فساد من قال: ان لام التعريف، إنما تدخل الأعلام للمدح والتعظيم وذلك نحو: العباس والمظفر، وما جرى مجراهما. ووجه الدلالة من ذلك أن قوله ﴿الناسي﴾ انما يعني به آدم عليه السلام، فصارت صفة غالبة، كالنابغة، والصَعِق وكذلك: الحارث والعباس، والحسن، والحسين، وهي وان كانت أعلاما فإنها تجري مجرى الصفات».

وكان يتصدى في مواضع عديدة، لابن مجاهد، رافضاً ما ذهب إليه من تغليط القراءات الشاذة، أو رفضها، ويحتج لرأيه بالقرآن الكريم، أو بما روي عن العرب، أو بأقوال النحويين. فما تصدى له فيه قوله: «[4] ومن ذلك ما رواه هرون عن الحسن، وابن أبي اسحاق، وابن محيصن (ويَهْلَكُ) بفتح الياء واللام ورفع الكاف. قال ابن مجاهد: وهو غلط. قال أبو الفتح: لعمري ان ذلك، ترك لما عليه اللغة، ولكن قد جاء له نظير أعني قولنا: هَلَكَ يَهْلَكُ: فَعَلَ يَفْعَلُ، وهو ما حكاه صاحب الكتاب من قولنا أبى يأبى، وحكي غيره قَنَطَ يَقْنَطُ، وسلا يسلي... وبعد فإذا كان الحسن، وابن أبي اسحاق، امامين في الثقة وفي اللغة، فلا وجه لدفع. ما قرأ به، ولا سيما وله نظير في السماع». وقوله: «[5] ومن ذلك قراءة أبي العالية[6] ﴿لا تَنفعُ نفساً ايمانُها﴾ بالتاء فيما يروى عنه. قال ابن

(١) المحتسب ١/١١٩.
(٢) سورة البقرة آية ١٩٩.
(٣) سورة طه آية ١١٥.
(٤) المحتسب ١/٣٣.
(٥) المحتسب ١/٢٣٦.
(٦) سورة الأنعام آية ١٥٨.

مجاهد: وهذا غلط. قال أبو الفتح: ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم وان كان غيره أقوى منه ـ أنه غلط. وعلى الجملة، فقد كثر عنهم تأنيث فعل المضاف المذكر، إذا كانت اضافته إلى مؤنث، وكان المضاف بعض المضاف أو منه أو به». وقوله: «[1] وممن ذلك ما رواه أبو عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب عليه السلام [2] ﴿والذين يَتَوفَّوْن منكم﴾ بفتح الياء قال ابن مجاهد: ولا يقرأ بها. قال أبو الفتح: هذا الذي أنكره ابن مجاهد، عندي مستقيم جائز، وذلك أنه على حذف المفعول أي: والذين يتوفون أيامهم، أو أعمارهم، أو أجالهم، كما قال سبحانه: [3] ﴿فلما توفيتَني كنتَ﴾ وحذف المفعول كثير في القرآن وفصيح الكلام، وذلك إذا كان هناك دليل عليه».

على أنه يجب ألا يفهم أن ابن جني يقبل، كل قراءة شاذة، ويحتج لها وانما كان يرى أن الشاذة، نوعان: نوع لا دليل له، ولا وجه للتشاغل به، ونوع معتمد معمول عليه للأدلة التي تدعمه، وقد مر ذلك في الحديث عن كتاب «المحتسب». أما النوع الأول وهو الشاذ الذي لا أدلة تدعمه فهو عند ابن جني مراتب: ضعيف، ضعيف جدا، شاذ في الاستعمال والقياس، أبعد الشاذ، مرذول.

فمن الضعيف قراءة الحسن التي قال فيها: «[4] ومن ذلك قراءة الحسن ـ رحمه الله ـ (أنبِهِم) بوزن أعظمهم... قال أبو الفتح: أما قراءة الحسن «أنبهم» كأعطِهم فعلى ابدال الهمزة ياء على أنه يقول: أنبيت أعطيت، وهذا ضعيف في اللغة، لأنه بدل، لا تخفيف، والبدل عندنا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر».

ومن الضعيف جدا قراءة أبي جعفر يزيد [5] ﴿للملائكةُ اسجُدوا﴾ قال أبو الفتح «[6]. هذا ضعيف عندنا جداً، وذلك أن «الملائكة» في موضع جر، فالتاء

---

(١) المحتسب ١/١٢٥.
(٢) سورة البقرة آية ٢٣٤.
(٣) سورة المائدة آية ١١٧.
(٤) المحتسب ١/٦٦.
(٥) سورة البقرة آية ٣٤.
(٦) المحتسب ١/٧١.

إذا مكسورة، ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من «اسجدوا» لسقوط الهمزة أصلا. إذا كانت وصلا، وهذا إنما يجوز ونحوه، إذا كان ما قبل الهمزة حرف ساكن صحيح».

ومن الشاذ في الاستعمال والقياس قراءة أهل البادية التي قال فيها: «[١] قراءة أهل البادية ﴿الحمدُ للهُ﴾ مضمومة الدال واللام ورواها لي بعض أصحابنا قراءة لابراهيم بن أبي عبلة ﴿الحمدِ للهِ﴾ مكسورتان، وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال إلا أن من وراء ذلك ما أذكره لك وهو أن هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله، وهم لما كثر في استعمالهم أشد تغييرا كما جاء عنهم لذلك: لم يك، ولا أدرِ، ولم أبَل...».

ومن أبعد الشاذ قراءة الأعمش التي قال فيها: «[٢] ومن ذلك قراءة الأعمش[٣] ﴿وما هم بضارِّي بهِ من أحدٍ﴾ قال أبو الفتح: هذا من أبعد الشاذ، أعني حذف النون ها هنا وأمثل ما يقال فيه: أن يكون أراد: وما هم بضارِّي أحدٍ، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر».

ومن المرذول قراءة ابن محيصن، التي قال فيها: «[٤] ومن ذلك قراءة ابن محيصن (أطَّمُّره) يدغم الضاد في الطاء قال أبو الفتح: هذه لغة مرذولة أعني: ادغام الضاد في الطاء، وذلك لما فيها من الامتداد والفشو فانها من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاوزها، ولا تدغم هي فيما يجاورها، وهي الشين والضاد والراء والفاء والميم».

٢ ـ الحديث النبوي:

أكثر ابن جني من الاستشهاد بالحديث، واتخذه مصدرا هاما من مصادر السماع، متأثرا في ذلك بالزجاجي وأبي علي الفارسي. فقد مر في الحديث عن

---

(١) المحتسب ١/٣٧.
(٢) المحتسب ١/١٠٣.
(٣) سورة البقرة ١/١٠٣.
(٤) المحتسب ١/١٠٦.

خصائص المدرسة البغدادية أن ابن جني استشهد بحديث الرسول « بل أنتم بنو رشدان» لمن قالوا له حينما سألهم عن أنفسهم: بنو غيان. وأنه استشهد بحديث الرسول: « لست بنبيء الله ولكنني نبي الله» لمن قالوا: يا نبيء الله!.

وقد استشهد بالحديث على ما ذهب إليه من أن المصدر قد يأتي بمعنى اسم المفعول. قال: « [1] تقول: خلق الله الخلق. تريد المخلوق. وهذا ضرب الأمير، تريد مضروبه، وهذا نسج اليمن، تريد منسوجه. وعلى هذا قول النبي ﷺ: « الراجع في هبته» يريد عليه السلام بالهبة: الموهوب، لأن الفعل نفسه لا يمكن الرجوع فيه».

ولكن أغلب المواطن التي كان يحتج فيها بالحديث، المواطن التي كان بحاجة فيها إلى دعم القراءات الشاذة التي كان يأخذ بها، ويبحث عن أدلة تدعمها. ومن الأحاديث التي احتج بها للقراءات: « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه» وهو من الأحاديث التي استشهد بها أبو علي الفارسي كما مر. قال ابن جني محتجا به: « [2] ومن ذلك قراءة أبي سعيد الخدري: [3] ﴿وأما الغلامُ فكان أبواهُ مؤمنان﴾ قال أبو الفتح، يجوز في الرفع هنا تقديران: أحدهما: أن يكون اسم كان ضمير الغلام، أي فكان هو أبواه مؤمنان، والجملة بعده خبر كان، والآخر: أن يكون اسم كان مضمرا فيها، وهو ضمير الشأن والحديث، أي فكان الحديث أو الشأن أبواه مؤمنان، والجملة بعد مخبر لكان على ما مضى: الا أنه في هذا الوجه الثاني، لا ضمير عائداً على اسم كان، لأن ضمير الأمر والشأن، لا يحتاج من الجملة التي هي بعده خبر عنه إلى ضمير عائد عليه منها، من حيث كان هو الجملة في المعنى ومثله قول النبي ﷺ: « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه».

---

(١) المنصف ٢/١٨٣.
(٢) المحتسب ٢/٣٣.
(٣) سورة الكهف آية ٨٠.

ومن هذه الأحاديث: « كفى بالسيف شا ». قال ابن جني في قراءة من قرأ[1] ﴿ياسينُ والقرآنِ﴾ بعد أن عدد الأوجه المحتملة:[2] « ويحتمل ذلك عندي وجها آخر ثالثاً وهو أن يكون أراد يا انسانُ، إلا أنه اكتفى من جميع الاسم بالسين فقال: يا سينُ « فيا » فيه الآن حرف نداء. كقولك: يا رجلُ، ونظير حذف بعض الاسم قول النبي ﷺ: « كفى بالسيف شا » أي شاهدا، فحذف العين واللام، وكذلك حذف من انسان الفاء والعين. غير أنه جعل ما بقي منه اسماً قائماً برأسه، وهو السين فقيل: ياسين. كقولك لو قسم عليه في نداء زيد: يا دال. ويؤكد ذلك ما ذهب إليه ابن عباس في ﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾ ونحوه، أنها حروف من جملة أسماء الله عز وجل وهي رحيم وعليم وسميع وقدير ».

ومن هذه الأحاديث أيضاً: « آرجعن مأزورات غير مأجورات » قال ابن جني في قراءة جؤبة بن عائذ: ([3] أُحِي): «[4] يقال أوحيت اليه، ووحيت إليه... وأصله: وُحي. فلما أنضمت الواو ضمّاً لازماً همزت.. وينبغي أن يحمل على هذا أيضاً قوله عليه السلام: « آرجعن مأزورا غير مأجورات » يريد: موزورات ».

ب ـ القياس:

قسم ابن جني السماع من حيث القياس عليه إلى أربعة أقسام[5]:

القسم الأول: مطرد في القياس والإستعمال جميعاً نحو: قام زيد، وضربت عمراً، ومررت بسعيد.

القسم الثاني: مطرد في القياس، شاذ في الإستعمال، وذلك نحو قولهم « مكان مبقل » وهو متفق مع القياس مع أن الأكثر في السماع هو باقل.

(١) سورة يس آية ١، ٢.
(٢) المحتسب ٢/٢٠٤.
(٣) سورة الجن آية ١.
(٤) المحتسب ٢/ ٣٣٢.
(٥) الخصائص ١/ ٩٧ - ٩٨، المنصف ١/ ٢٧٧ - ٢٧٨.

القسم الثالث: المطرد في الإستعمال الشاذ في القياس نحو: استحوذ واستصوب، فان القياس يوجب أعلالها، لأنها بمنزلة استقام ولكن السماع أبطل فيهما القياس.

القسم الرابع: الشاذ في القياس والإستعمال جميعاً، ومنه ما أجازه أبو العباس من تتميم «مفعول» من ذوات الواو التي هي عين فقد أجاز في قول مقوول، وفي مصوغ: مصووغ.

ووضع بعد ذلك تشريعاً هاماً عند تعارض السماع والقياس وهو أن السماع في هذه الحالة يبطل[1] القياس. وقد استعان في هذا التشريع بعبارة لأبي علي الفارسي تقول: أن الغرض من تدوين اللغة هو أن يستوي من هو فصيح ومن هو غير فصيح، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعدل عن القياس إلى السماع، وقد مر ذكر ذلك في الكلام على قياس الفارسي. وابن جني في هذا التشريع إنما يحترم السماع ويجعله مقدماً على القياس، وهو في هذا يميل إلى الإتجاه الذي كان الكوفيون والأخفش الأوسط يسيرون فيه. وقد ثبت ابن جني هذا التشريع في موضع آخر وأكد عليه حين قال: «[2] واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ماهم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته، فأنت فيه مخير تستعمل أيهما شئت، فان صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت، كنت على ما أجمعوا عليه البتة، وأعددت ماكان قياسك أداك إليه لشاعر مولد أو لساجع، أو لضرورة، لأنه على قياس كلامهم».

وكان ابن جني لا يكتفي بالأخذ بما سمع مخالفاً للقياس فحسب، وإنما كان يذهب أحياناً إلى استحسانه، وقد وضع في ذلك باباً سماه «[3] باب الإستحسان» ومما استحسنه مخالفاً للقياس إلحاق نون التوكيد اسم الفاعل، قال:

---

(١) المنصف ١/ ٢٧٩.

(٢) الخصائص ١/ ١٢٦.

(٣) المصدر نفسه ١/ ١٣٥.

« [1] ومن ذلك ـ أعني الاستحسان ـ أيضاً قول الشاعر:

أرَيْت ان جئتُ به أُملوداً ... مرجَّلاً ويلبس البرودا

أقائِلنَّ احضروا الشهودا

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل، تشبيهاً له بالفعل المضارع، فهذا أذن استحسان لا عن قوة علة، ولا عن استمرار عادة». ومما استحسنه قول بعض العرب غديان وغشيان. قال: « [2] من الإستحسان قولهم: رجل غديان وعشيان وقياسه: غدوان وعشوان لأنها من غدوت وعشوت، أنشدنا أبو علي:

بات أبنُ أسماءَ يعشوهُ ويصحبُه ... من هجمةٍ أشاءِ النخلِ دُرَّار

ومثله أيضاً دامت السماء تديمُ ديماً، وهو من الواو لإجتماع العرب طرّاً على «الدوام» وهو «أدومن من كذا».

ولم يشترط الكثرة القياس، فكان يرى من الجائز أن يقاس على القليل ولو كان مثالاً واحداً، وقد لايقاس في الوقت نفسه على الكثير مهما كثر وزاد. ومثل على القياس على القليل بالنسب إلى شنؤة: شنئى قال: « [3] الأول قولهم في النسب الى شنؤة: شنئى فلك ـ من بعد ـ أن تقول في الإضافة إلى قتوية: قتبي، والى ركوبة: ركبي وإلى حلوية: حلبي، قياساً على شنى، وذلك أنهم أجروا فَعُولة مجرى فَعِيلة وفعولة هذا الإستمرار جرت واو شنؤة مجرى ياء حنيفة، فكما قالوا حنفي قياساً قالوا شنئى أيضاً قياساً». وقد استحسن اعتذار الأخفش الأوسط للقياس على هذا المثال قال: « [4] قال: « [4] قال أبو الحسن: فان قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد ـ يعني شنؤة ـ قال: فانه جميع ما

---

(١) الخصائص ١/ ١٣٦.؛

(٢) المصدر نفسه ١/ ١٤٢.

(٣) المصدر نفسه ١/ ١١٥.

(٤) المصدر السابق ١/ ١١٦.

جاء، وما ألطف هذا القول من أبي الحسن». ومثل على القياس على الكثير بالنسب إلى تثقيف: ثقفي. قال: «[1] وأما ما هو أكثر من باب شنئى ولا يجوز القياس عليه لأنه لم يكن هو على قياس، فقولهم في تثقيف: ثقفى، وفي قريش: قرشي، وفي سُليم: سلمى، فهذا وان كان أكثر من شنئى فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس فلا يجيز في هذا سعيد: سَعَدى، ولا في كريم كَرَمى».

ولما فسح ابن جني المجال للقياس على المثال الواحد، فقد أكثر من القياس على الشاذ، من ذلك قياسه بغيّ[2] على نهوّ في نحو فلان نهوٌّ عن المنكر وهي في عداد الشاذ فلا يقاس عليها. أما المبرد فكان يقول أن وزن بغي: فعول، وأصلها بغوي فأدغمت الواو في الياء.

ومن قياسه على الشاذ اجازته[3] تعدية «افعنلى» قياساً على تعديته في قول الشاعر:

قد جعلَ النعاسُ يَغْرَندني ادفعُه عني ويَسْرَ ندِيني

والمعتمد عند النحويين ما ذهب إليه سيبويه من أنه غير متعد. ومن هذا القياس أجازته[4] عود الضمير على متأخر نحو «زان نَوْرُه الشجَرَ» قياساً على قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير فيه:

لما رأى طالبوه مُصعباً ذُعِروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر

فقد اشتمل الفاعل «طالبوه» على ضمير يعود على المفعول المتأخر «يعمها». أما البصريون فكانوا يمنعون ذلك، ويرون وروده في بعض الأبيات الشعرية من باب الشذوذ.

---

(١) المصدر السابق ١/ ١١٦.

(٢) الكشاف ٣/ ١٠ أنظر مقدمة الأستاذ النجار للخصائص ١/ ٤٨.

(٣) شرح التصريح ١/ ٣١١ المعرندي والمسرندي: الذي يغلبك ويعلوك.

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٤١٨ - ٤٢٢ مفتاح العلوم ص ٤٧. الأخفش الأوسط ص ١٤١.

وكان ابنُ جني يرى أن ورودَ الشاذ أحياناً على ماجاء عليه أفضل من وروده على القياس، فكان يؤيده، ويدعمه، ويعلل له، من ذلك ما ورد عن العرب نحو: استنوق، استتيس، استفيل وقياسه: استناق، واستئاس واستفال قال: « [١] فأما قولهم: استنوق الجمل، واستتيست الشاة واستفيل الجمل، فكأنه أسهل من استحوذ، وذلك أن استحوذ قد تقدمه الثلاثي معتلاً نحو قوله:

يحوذُهـن ولـه حـوذيّ كما يحوذ الفئـةَ الكمـيُّ

يروى بالذال والزاي: يحوذهن ويحوزهن - فلما كان استحوذ خارجاً عن معتل أعني: أحاذ يحوذ، وجب أعلاله، إلحاقاً في الإعلال به، وكذلك باب أقام، وأطال، واستعاذ، واستزاد، مما يسكن ما قبل عينه في الأصل، ألا ترى أن أصل أقام: أقوم، وأصل استعاذ: استعوذ. فلو أُخلينا وهذا اللفظ، لاقتضت الصورة تصحيح العين لسكون ما قبلها، غير أنه لما كان منقولاً ومخرجاً من معتل - هو قام وعاذ - أجرى أيضاً في الإعلال عليه، وليس كذلك: استنوق الجمل، واستتيست الشاة، لأن هذا ليس منه فعل معتل، ألا تراك لا تقول: ناق، ولا تاس، انما الناقة، والتيس اسمان لجوهر، لم يصرف منهما فعل معتل، فكان خروجها على الصحة، أمثل منه في باب استقام واستعاذ، وكذلك استفيل».

وقد امتاز ابن جني بالتحرر الفكري في القياس، وعدم الإرتباط بأحد أو الإلتزام بمذهب من المذاهب، ولذلك فقد تبنى قولة المازني المشهورة « [٢] وإذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الإقتداء به والإنتصار له والإحتجاج لخلافة ان وجد إلى ذلك سبيلاً». وكان يؤمن أن بحر العلم لا ينفذ، وأن المتأخر مهما كان زمنه متأخراً فلا بد أن يجد ما ينفذ إليه، دون أن ينفذ إليه أحد قبله، وكان يردد قولة الجاحظ: « [٣] ما على الناس بشيء أضر من قولهم: ما ترك الأول

---

(١) الخصائص ١/ ١١٨.

(٢) الخصائص ١/ ١٩١.

(٣) المصدر نفسه ١/ ١٩٠.

للآخر شيئاً » . وإنطلاقاً من ذلك كله فإنه أجاز الخروج على إجماع النحويين إذا كان هذا الإجماع مخالفاً للمنصوص والمقيس عليه. قال: « (١) إعلم أن أجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما أن لم يعط يده بذلك، فلا يكون إجماعهم حجةً عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله: « أمتي لا تجتمع على ضلالة »، وإنما هو علم منتزعٌ من استقراءِ هذه اللغة فكل من فُرق له عن علة صحيحة، وطرق نهجة، كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكرة ». وهو يصرح في قوله هذا بأن النحوي ليس ملتزماً بأخد من أهل البلدين البصرة والكوفة، ولا بإجماعهم، إذا وجد طريقاً لمخالفتهم، وقد خرج ابن جني على إجماع النحويين فعلاً، وأجاز لنفسه هذا الخروج حين أول قول العرب « هذا جحرُ ضبٍ خربٍ » على حذف المضاف والأصل أن يقال، هذا جحرُ ضبٍ خربٍ جحرُه. قال: « (٢) فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدىء هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: هذا حجر ضب خرب، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه، ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ويجوز رد غيره إليه. وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ، وسلس، وشاع، وقبُل. وتلخيص هذا أن أصله: هذا جحرُ ضبٍ خربٍ جحرُه، فيجري « خرب » وصفا على « ضب » وأن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررت برجلٍ قائمٍ أبوه، فتجري « قائماً » وصفاً على رجل، وان كان القيام للأب، لا

(١) المصدر نفسه ١/ ١٨٩ - ١٩٠.
(٢) المصدر نفسه ١/ ١٩١ - ١٩٢.

للرجل، لما ضمن من ذكره، والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له، أو شاهد عليه، فلما كان أصله كذلك حذف «الجحر» المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامة، فارتفعت لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما أرتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس «خرب» فجرى وصفاً على «ضب» - وإن كان الخراب للجحر لا للضب - على تقدير حذف المضاف - على ما أرينا - وقلت آية تخلو من حذف المضاف. نعم، وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع».

وخلاصة القول في منهج ابن جني القياسي من خلال الدراسة له. أن ابن جني كان يحاول أن يضع تشريعاً ثابتاً للقياس النحوي عامة، سواء أكان نحواً بصرياً، أم كوفياً، فكان يضع نصب عينيه وجوب أن يكون هذا التشريع مقبولاً لدى عامة النحويين، يخلو من مغالاة البصريين وتساهل الكوفيين، فكان ما وضعه وسطاً بين المغالاة والتساهل. وهذا المنهج الوسط هو الذي آمن به البغداديون، وساروا في طريقه.

ج - التعليل والعوامل:

اهتم ابن جني في كتابه «الخصائص» بالعلة اهتماماً بالغاً وفتح لها أبواباً عديدة فيه منها: «[1] باب في تخصيص العلل»، «[2] «باب في تعارض العلل»، «[3] باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح». «[4] باب في إدراج العلة واختصارها»، «[5] باب في دور الإعتلال» وقد فتح باباً رد[6] فيه على من أفسد علل النحويين، واتهمه بالضعف في نفسه وبالهوس واللغو.

(١) الخصائص ١/ ١٤٤ - ١٦٤.
(٢) الخصائص ١/ ١٦٦ - ١٦٩.
(٣) الخصائص ١/ ١٦٩ - ١٧٣.
(٤) الخصائص ١/ ١٨١ - ١٨٣.
(٥) الخصائص ١/ ١٨٣ - ١٨٤.
(٦) أنظر الخصائص ١/ ١٨٤ - ١٨٥.

وقد قسم ابن جني العلل إلى قسمين: على أساس حاجة الطبع لها، وعدم هذه الحاجة قال: « [1] إن علل النحويين على ضربين: أحدهما واجب لا بد منه، لأن لا[نفس لا تطيق في معناه غيره. والآخر: ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له». وقد خصص باباً لتوضيح[2] الفرق بين العلتين اللتين سوى احداهما الموجبة، والثانية المجوَّزة».

وقد أنكر تقسيم ابن السراج وتلميذه الزجاجي لها، إلى علل: أولى وثوان وثوالث، ذاهباً إلى أن العلل الأخيرة تتميم للعلل الأولى، وليس هناك للعلة، ولا علة لعلة العلة. قال في باب العلة وعلة العلة: « [3] ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا، ومثل منه برفع الفاعل. قال: فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا: ارتفع بفعله، فإذا قيل: ولم صار الفاعل مرفوعاً؟ فهذا سؤال عن علة العلة، وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة فانه شرح وتفسير وتتميم للعلة». فهو لا يعترف إذن إلا بعلة واحدة لا علة لها. قال: « [4] ومن بعد فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة، ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحله، إنما صار كذلك لنفسه، لا لأن جاعلاً جعله على هذه القضية».

أما بالنسبة إلى العوامل فقد ألغاها جميعاً، وجعل الأثر كله للمتكلم وحده. قال: « [5] وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً ل عن لفظ يصحبه: كمررت بزيد، وليت عمراً قائم. وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالإبتداء، ورفع الفعل لوقوعه

---

(١) الخصائص ١/٨٨.

(٢) المصدر نفسه ١/ ١٦٤ - ١٦٦.

(٣) المصدر السابق ١/ ١٧٣.

(٤) المصدر السابق ١/ ١٧٤.

(٥) المصدر السابق ١/ ١٠٩ - ١١٠.

موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامَّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح».

وقد مثل على قوله بما ينسبه النحاة إلى الفعل من عمل قال: «(1) ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفراً، فان «ضرب» لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك: ضرب، إلا على اللفظ وبالضاد، والراء والباء، على صورة فعل فهذا هو الصوت والصوت مما لايجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل».

وابن جني في الغائه لنظرية العامل مخالف للبصريين والكوفيين جميعاً وهو أول من ألغى هذه النظرية وجعل المتكلم هو العامل الأول والأخير، وبذلك فان ابـن جني يكون هو الذي أوحى إلى ابن مضاء (ت ٥١٣) فكرة إلغاء العامل، فألف كتابه «الرد على النحاة» يؤكد فيه وجوب الإلغاء هذا.

د ـ موافقاته للبصريين:

يتصل نسب ابن جني النحوي بسيبويه، فقد تتلمذ على أبي علي الفارسي، وعنه أخذ النحو والتصريف واللغة، وتتلمذ أبو علي على أبي بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج الذي انتهت إليه الرئاسة في النحو، والذي جعلته علماً من أعلام المدرسة البغدادية، وتتلمذ ابن السراج على أبي العباس المبرد، وتتلمذ المبرد على أبي عثمان المازني وتتلمذ المازني على أبي الحسن الأخفش الأوسط الذي تتلمذ على سيبويه وكان الطريق إلى كتابه.

ولعل هذا النسب النحوي، هو الذي جعل ابن جني قريباً من المدرسة البصرية، يميل إليها، فيستمد منها زاد مسيرته العلمية، وهو الذي جعله يقول عن البصريين «أصحابنا» في معظمهم ما يوافقهم من آراء، مماجعل عدداً من

---

(١) الخصائص ١/ ١٠٩.

المؤلفين يتوهمون أنه يعد نفسه واحداً من البصريين. وقد رأينا كيف أنه ابتعد قليلاً عن المدرسة البصرية، ووقف موقفاً متوسطاً في منهجة السماعي والقياس. ونظر إلى العلة والعوامل نظرة تختلف.

ولم يكن ابن جني ينجرف وراء المدرسة البصرية. فيما ذهب اليه من آراء نحوية، وانما كان يوافقها فيما يراه صائباً، فإذا لم ير الصواب فيه، بحث عن رأي آخر، قد يكون متفقاً فيه مع الكوفيين، أو البغداديين، وقد يستقل به عن جميع النحويين. ومما وافق البصريين فيه أنه ذهب معهم الى منع تقديم الفاعل على الفعل قال: «[1] وأعلم أن الفعل لا بد له من الفاعل ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فإن لم يكن مظهراً بعده فهو مضمر لا محالة». وأما الكوفيون فقد أجازوا[2] التقديم. وبناه على ذلك فإن البصريين وابن جني يقولون: الزيدان قاما، والزيدون قاموا. ويقول الكوفيون: الزيدان قام، والزيدون قام.

ومنع[3] معهم العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد أن يؤكد نحو: قم أنت وزيد، والا على قبح في ضرورة الشعر. أما الكوفيون فأجازوا العطف عليه في اختيار الكلام نحو: قم وزيد، واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿[4] ذو مِرَّةٍ فاستوى، وهو بالأفق الأعلى﴾ فعطف «هو» على الضمير المستكن في «استوى» والمعنى عندهم: فاستوى جبريل ومحمد بالأفق.

ومنع معهم نداء المعرف بأل قال في «باب النداء»، «[5] واعلم أنك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام لا تقول: يا الرجل ولا يا الغلام لأن الألف واللام للتعريف و«يا» تحدث في الاسم ضرباً من التخصيص فلم يجتمعا لذلك. أما

(١) اللمع ص ٢٧.
(٢) شرح ابن عقيل ١/٣٩٤ - ٣٩٥.
(٣) اللمع ص ٩١ وانظر الانصاف المسألة ٦٦.
(٤) سورة النجم آية ٦، ٧.
(٥) اللمع ص ١٠٢ وانظر الانصاف المسألة ٤٦.

الكوفيون فقد أجازوا ذلك.

وذهب مع بعض البصريين الى أن فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وأن جواب الشرط مجزوم بالأداة والفعل معاً، قال: « [1] والشرط وجوابه مجزومان تقول: ان تقم أقم تجزم تقم بأن، وتجزم أقم بأن، وتقم جميعاً». وقد قاس هؤلاء العامل في جواب الشرط على العامل في الخبر حين قالوا: ان العامل فيه هو الابتداء، والمبتدأ معاً، أما الكوفيون فقالوا: ان العامل في جواب الشرط هو الجوار.

وجوز معهم تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً كان أو جملة، قال: « [2] ويجوز تقديم خبر المبتدأ عليه تقول: قائمٌ زيدٌ، وخلفك بكرٌ والتقدير: زيدٌ قائم، وبكرٌ خلفك، فقدم الخبران اتساعاً، وفيهما ضمير لأن النية فيهما التأخير « أما الكوفيون فذهبوا الى المنع، لأن في ذلك تقدمية لضمير الاسم على ظاهره، فحين تقول قائم زيد، فإن في « قائم » ضمير يعود على « زيد » وهذا ما لا يجوز.

وذهب معهم الى أن اللام المفتوحة لا تدخل الا في خبر « ان » قال: « [3] وتدخل اللام المفتوحة في خبر « ان » المكسورة دون سائر أخواتها زائدة مؤكدة تقول: ان زيداً لقائم. ولو قلت: ليت زيداً لقائم، أو نحو ذلك، لم يجز». أما الكوفيون فقد أجازوا أن ندخل في خبر « لكن » أيضاً نحو: ما قام زيد لكن عمراً لقائم، واحتجوا بقولهم ان الأصل في « لكن... ان « زيدت عليها « لا » والكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً.

وذهب معهم الى أن العامل في المفعول به هو الفعل وحده قال: « [4] فالمتعدي بحرف الجر نحو قولك: مررت بزيد، ونظرت الى عمرو أو عجبت من

(١) اللمع ص ١٢٠ وانظر الانصاف المسألة ٨٤.
(٢) اللمع ص ٢٥ وانظر الانصاف المسألة ٩.
(٣) اللمع ص ٣٧ وانظر الانصاف المسألة ٢٥.
(٤) اللمع ص ٤٦ وانظر الانصاف، المسألة ١١.

بكر.... غير أن الجار والمجرور جميعاً في موضع نصب بالفعل قبلهما ». أما الكوفيون فذهب بعضهم الى أن العامل فيه الفعل والفاعل جميعاً، وذهب بعضهم الآخر الى أن العامل هو الفاعل وحده أما خلف الأحمر، فذهب الى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل، معنى الفاعلية.

وذهب معهم الى أن « كلا » و« كلتا » اسمان مفردان افراداً لفظياً ومثنيان تثنية معنوية قال: « [١] وان أضيفتا الى المظهر كانتا بالألف على كل حال تقول: جاءني كلا أخويك، ورأيت كلا أخويك، وجاءتني كلتا اختيك، ومررت بكلتا أختيك، لأن كلا وكلتا اسمان مفردان غير مثنيين وان أفادا معنى التثنية » أما الكوفيون فذهبوا الى أن فيهما تثنية لفظية ومعنوية وأصل « كلا » عندهم كل فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية وزيدت التاء في « كلتا » للتأنيث، والألف فيهما كالألف في: الزيدان، والعمران.

وذهب معهم الى أن فعل الأمر مبني على السكون قال: « [٢] والمبني على ضربين مبني على الفتح... ومبني على السكون وهو جميع أمثلة الأمر مما لا حرف مضارعة فيه، وذلك نحو قولك: قم، خذ، واضرب وانطلق واستخرج »، وأما الكوفيون فذهبوا الى أنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر عندهم للمخاطب في نحو افعل: لتفعل. وقم: لتقم.

وذهب معهم الى أن « أفعل » في التعجيل قال في: ما أحسن زيداً: « [٣] فما مرفوعة بالابتداء، « وأحسن » خبرها وفيه ضميرها وذلك الضمير مرفوع بأحسن لأنه فعل، « وزيد » منصوب على التعجب وحقيقة نصبه بوقوع الفعل قبله عليه ». أما الكوفيون فذهبوا الى أنه اسم واستدلوا على قولهم بأنه جامد، لا

---

(١) اللمع ص ٧٨ وانظر الانصاف، المسألة ٦٢.

(٢) اللمع ص ٧٢ وانظر الانصاف. المسألة ٧٢.

(٣) اللمع ص ١٢٣ وانظر الانصاف المسألة ١٥.

ينصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف، لأن التصرف من خصائص الأفعال.

وذهب[1] منهم الى أن نعم وبئس فعلان ماضيان غير متصرفين واحتج البصريون باتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف فقد ورد عن العرب «نعما رجلين، ونعموا رجالاً» أما الكوفيون فذهبوا الى أنهما اسمان مبتدآن، واحتجوا بدخول حرف الخفض عليهما فقد ورد عن العرب قولهم: «ما زيد بنعم الرجل».

وذهب معهم الى أنه إذا فصل بين «كم» الخبرية ومجرورها، فإن هذا المجرور يجب نصبه قال: «[2] فإن فصلت بينها وبين النكرة التي تنجر في الخبر نصبتها تقول: كم قد حصل لي غلاماً، وكم قد زادني رجلا: أردت: كم غلام قد حصل لي، وكم رجلٍ لي غلاماً، وكم قد زادني رجلا: أردت: كم غلام قد حصل لي، وكم رجلٍ قد زادني، فلما فصلت بينهما نصب النكرة». أما الكوفيون فذهبوا الى أنه إذا فصل بينها وبين مجرورها بظرف أو بحرف جر كان مخفوضاً نحو: كم عندك رجلٍ، وكم في الدار غلامٍ.

هـ - موافقاته للكوفيين:

كان ابن جني يروى عن الكوفيين في اللغة والنحو مخالفاً بذلك البصريين الذين لم يقبلوا الرواية أو الأخذ عنهم. وقد روى ابن جني عنهم في مواطن عديدة، ولا سيما عن الكسائي[3]، والفراء[4]، وابن السكيت[5]، وثعلب[6].

---

(١) اللمع ص ١٢٦ وانظر الانصاف المسألة ١٤.

(٢) اللمع ص ١٣٢ وانظر الانصاف المسألة ٤١.

(٣) انظر الخصائص ١/٣٦٩، ٣/٢٥٤.

(٤) انظر الخصائص ٢/٦٥، ٧٦، ٤٠٧.

(٥) انظر الخصائص ٢/٩٧، ٣١٢، ٣١٣، ٣٩٥.

(٦) انظر الخصائص ٢/٢٢٥، ٢٣١.

وقد أثنى على الكسائي في مواطن متعددة فتعجب من حسن مذهبه، في تعديته رضي بعلي وقال: «[١] فهذا مذهب الكسائي وما أحسنه» وقد مر ذلك في الحديث عن موافقات الفارسي للكوفيين. وأثنى عليه أيضاً لعفته ونزاهته. قال: «[٢] هذا الى ما يعرف عن عقل الكسائي، وعفته، وظلفه، ونزاهته، حتى ان الرشيد كان يجلسه ومحمدَ بن الحسن، على كرسيين، بحضرته، وأمرهما ألا ينزعجا لنهضته».

وكان يثني على أبي العباس ثعلب ويصفه بالسداد[٣] حتى في المواضع التي يخطئه بها. ويثنى عليه لافراده باباً مستقلاً في كتابه «الفصيح» للأفعال التي يلازمها البناء للمجهول، ويرى أن هذا العمل شريف أشرف من حفظ مائة ورقة لغة قال: «[٤]... وبقية البـاب انما غرضه فيما يراد الأفعال المسندة الى المفعول، ولا تند الى الفاعل في اللغة الفصيحة... فاعرف هذا الغرض، فإنه أشرف من حفظ مائة ورقة لغة».

وكان لا يبدو عليه من خلال كلامه وعرضه لآراء الكوفيين والبصريين أي تعصب لأحد، فها هو يعرض لمناظرة دارت بين المازني البصري والفراء الكوفي، حول حذف لام الأمر في الشعر فيحكم بصواب الرأيين المختلفين ويحتج للفراء. قال: «[٥] قال أبو العباس: حدثني أبو عثمان قال: جلست في حلقة الفراء فسمعته يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر الا في الشعر... فقلت له: لم جاز في الشعر ولم يجز في الكلام؟ فقال: لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف. قال: فقلت: وما الذي اضطره هنا، وهو يمكنه أن يقول فليدن مني؟ قال:

(١) المحتسب ٥٢/١.
(٢) الخصائص ٣١١/٣.
(٣) المصدر نفسه ٢٨٥/٢.
(٤) المصدر نفسه ٢١٩/٢.
(٥) المصدر نفسه ٢٠٣/٣ والبيت الذي اختلفا عليه:

مـن كـان لا يـزعـمُ أني شـاعـر فيـدنُ مني تنهـهُ المزاجـرُ

فسأل عني، فقيل له: المازني. فأوسع لي. قال أبو الفتح: قد كان يمكن الفراء أن يقول له: ان العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حالة السعة انسابها واعتياداً لها، واعداداً لها لذلك، عند وقت الحاجة اليها ألا ترى الى قوله:

قد أصبحت أمُّ الخيارِ تدَّعي ... عليَّ ذنباً كله لم أصنعِ

فرفع للضرورة، ولو نصب لما كسر الوزن، وله نظائر».

وها هو يعرض للخلاف بين الكسائي الكوفي، واليزيدي البصري، حول مد «شراء» وقصره، فيعادل بين رأيها، ويؤيدها، قال في «باب سقطات العلماء»: «[1] ومن ذلك اختلاف الكسائي وأبي محمد اليزيدي عند أبي عبيد الله في الشراء، أممدود هو أم مقصور، فمده اليزيدي وقصره الكسائي، فتراضيا ببعض فصحاء العرب، وكانوا بالباب، فمدوه على قول اليزيدي. وعلى كل حال فهو «يمد ويقصر»، وقولهم: أشرية دليل المد كسقاء وأسقية».

ومما وافق الكوفيين فيه تحريك الحرف الحلقي إذا كان ما قبله مفتوحاً بينما كان البصريون لا يجيزون هذا التحريك، قال في التعليق على قراءة «جهرة»[2] بفتح الهاء: «[3] مذهب أصحابنا في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح، أنه لايحرك الا على أنه لغة فيه، ومذهب الكوفيين أنه يحرك الثاني، لكونه حرفاً حلقياً فيجيزون فيه الفتح، وان لم يسمعوه، كالبحْر والبحَر، والصَخْر والصَخَر وما أرى القول من بعد الا معهم، والحق فيه، الا في أيديهم، وذلك أنني سمعت عامة عقيل تقول ذلك ولا تقف فيه سائغاً غير مستكره». وقد وقف ابن جني عند هذه المسألة أكثر من مرة، وأكد فيها ما ذهب اليه الكوفيون، قال في قراءة محمد بن السميفع (قرح)[4] بفتح الراء: «[5] قرحَ وقَرَح كالحَلب والحلب، وفيه أيضاً «قُرحَ» على فُعْل

(١) الخصائص ٣/٢٨٩.
(٢) سورة البقرة آية ٥٥.
(٣) المحتسب ١/٨٤.
(٤) سورة آل عمران آية ١٤٠.
(٥) المحتسب ١/١٦٦ - ١٦٧.

يقرأ بها جميعاً ثم لا أبعد من بعد، أن تكون الحاء لكونها حرفاً حلقياً يفتح ما قبلها كما تفتح نفسها فيما كان ساكناً من حروف الحلق نحو قولهم في الصخر الصخر... ولعمري ان هذا عند أصحابنا ليس أمراً راجعاً الى حرف الحلق، لكنها لغات وأنا أرى في هذا رأي البغداديين في أن حرف الحلق يؤثر هنا من الفتح أثراً معتداً معتمداً، فلقد رأيت كثيراً من عُقيل لا أحصيهم، تحرك من ذلك ما لا يتحرك أبداً، لولا حرف الحلق، وهو قول بعضهم، نحوَ يريد: نحوه وهذا ما لا توقف في أنه أمر راجع الى حرف الحلق، لأن الكلمة بنيت عليه البتة».

ومع أن ابن جني نسب هذا التحريك في الموضعين المذكورين الى عامة عقيل، الا أنه ناقض نفسه في موضع آخر، حين ذكر أنه لم يسمع هذا التحريك الا من الشجري وحده حيث قال: « (١) وسمعت الشجري أبا عبد الله غير دفعة يفتح الحرف الحلقي في نحو: يعدو وهو محموم، ولم أسمعها من غير ممن عقيل، فقد كان يرد علينا من يؤنس بـه ولا يبعد عن الأخذ بلغته، وما أظن الشجري الا استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك حرف الحلق بالفتح إذا ما انفتح ما قبله».

ومما وافقهم فيه ما ذهبوا إليه من أن الخبر، وان لم يكن مشتقاً من الفعل يشتمل أبداً على ضمير يعود على المبتدأ. وقد دافع عن هذا المذهب واحتج له، فقد وجه قراءة الأعمش ((٢) وهذا بعلي شيخٌ) يرفع شيخ، فذكر أربعة أوجه ثم قال: « (٣) وهنا وجه خامس لكنه على قياس مذهب الكسائي، وذلك أنه يعتقد في خبر المبتدأ أبداً أن فيه ضميراً، وان لم يكن مشتقاً من الفعل نحو: زيد أخوك، وهو يريد النسب فإذا كان كذلك، فقياس مذهبه أن يكون (شيخ)

---

(١) الخصائص ٩/٢.

(٢) سورة هود آية ٧٢.

(٣) المحتسب ٣٢٥/١.

بدلا من الضمير في (بعلي)؛ لأنه خبر عن هذا، فإن قلت: فإن الكوفيين لا يجيزون ابدال النكرة من المعرفة الا إذا كان من لفظها نحو قول الله تعالى: ﴿[1] لنسفعاً بالناصيةِ، ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئة﴾ وليس قبل (شيخ) معرفة من لفظه، قيل: أجل، الا أن هذا اعتبار في الاسمين الملفوظ بكل واحد منهما، فأما الضمير فيه فعلى قياس قول من استودعه اياه، فلا لفظ له أيضاً، فيعتبر خلاف أو وفاقه، وإذا سقط ذلك، ساغ وجاز ابدال النكرة منه، لما ذكرنا من تقدمي لفظه المخالف للفظها».

ووافقهم[2] في تخصيص النكرة نحو قوله تعالى: ﴿[3] أو كفارةٌ طعامُ مساكين﴾ وقوله ﴿[4] من ماءٍ صديدٍ﴾ ومنع البصريون تخصيصها. وقد مر ذلك في موافقة الفارسي للكوفيين.

وأجاز معهم ادخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الأمر الذي نخاطب به الاثنين أو جمع المؤنث قال: «[5] وتقول في التثنية: لا تضربانْ زيداً... وتقول في جماعة المؤنث: اضربتان زيداً يا نسوة، ولا تخشينان عمراً، تفصل بين النونان بالألف تخفيفاً، ومثله من كلام أبي مهدية في صلاته: أخسأنان عني، أخسأنان عني» أما البصريون فمنعوا ادخالها في هذين الموضعين».

ووافقهم[6] في أحد قوليه في أن المصدر في نحو: أنت الرجلُ فهماً، يكون مفعولاً مطلقاً، والمعنى: أنت الرجل تفهم فهماً، أما قوله الآخر فقد وافق فيه البصريين وهو أن يكون حالاً..

---

(١) سورة العلق آية ١٥، ١٦.

(٢) شرح التصريح ٢/١٣١.

(٣) سورة المائدة اية ٩٥.

(٤) سورة ابراهيم آية ١٦.

(٥) اللمع ص ١٨٥ - ١٨٧ وانظر الانصاف: المسألة ٩٤.

(٦) شرح التصريح ١/٣٧٥.

وجوز [١] معهم ومع أستاذه الفارسي - كما مر - تقديم الحال على صاحبها، وذلك لضعف دليل المنع، فأجازوا نحو: مررت جالسة بهند. أما الجمهور فقد منع التقديم.

وجوز [٢] معهم ومع الفارسي أعمال « انْ » النافية. بينما منع ذلك الفراء وأكثر البصرية والمغاربة، وعزى المنع أيضاً الى سيبويه.

وجوز [٣] مع الكسائي والفارسي الجرحين دخول « ما » على « خلا » و« عدا »، على تقدير ما زائدة. أما صاحب « المغني » فقد أفسد هذا القول، لأن « ما » لا تزاد قبل حروف الجر بل بعدها.

ووافقهم [٤] مع المبرد في أن « حاشا » فعل وذلك لتصرف العرب فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف.

ووافقهم [٥] في أن « أو » تأتي للاضراب مطلقاً احتجاجاً بقول جرير:

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً لولا رجاؤُك قد قتَّلتُ أولادي

واحتجاجاً بقراءة أبي السمال: ([٦] أو كلما عاهدوا عهداً نبذهُ فريقٌ منهم) لسكون واو « أو ».

ووافقهم [٧] في أن المبتدأ والخبر يترافعان، والمعروف [٨] عند معظم البصريين أن المبتدأ يرفع بالابتداء، أما الخبر فيرفع بالابتداء والمبتدأ معاً.

---

(١) شرح التصريح ١/٣٧٨ - ٣٧٩.
(٢) همع الهوامع ١/١٢٤.
(٣) همع الهوامع ١/٢٣٣.
(٤) حاشية الصبان ٢/١٦٦.
(٥) مغني اللبيب ١/٦٤.
(٦) سورة البقرة آية ١٠٠.
(٧) همع الهوامع ١/٩٤ - ٩٥.
(٨) انظر الانصاف المسألة ٥.

ووافقهم في اعمال الفعل. الأول، واحتج له، قال: «[1] ومما جاء في اعمال الأول قول الطائي الكبير:

نقِّل فؤادَك حيثُ شئتَ من الهوى ... ما الحبُ الا للحبيبِ الأول

وقول كثير:

ولقد أردت الصبر عنك فعاقني ... علقٌ بقلبي من هواكِ قديمُ

وقول الآخر:

يمرُّ بهِ الأيامُ تسحبُ ذيلَها ... فتبلى به الأيام وهو جديد»

وقد وافق[2] البصريين أيضاً في اعمال الفعل الثاني. فيكون ابن جني له قولان في باب التنازع، الأول: أعمال الفعل الأول للكوفيين، والثاني: اعمال الفعل الثاني تبعاً للبصريين.

وقد انتصر ابن جني للكسائي حين غلطه يونس بن حبيب في قوله ان وزن أوْلَق: أَفْعَل. وقال مغلطا اياه: استحييت لك يا شيخ!. قال ابن جني: «[3] يجوز أن يكون أفعل من وَلَقَ يَلِقُ، إذا خف.

جاءت بهَ عَنسٌ من الشأمِ تَلِقُ

أي تخف وتسرع، وهم يصفون الناقة ـ لسرعتها ـ بالحدة والجنون، قال القطامي:

يتبعن ساميةَ العينين تحسبَها ... مجنونةً أو ترى ما لا ترى الابلُ

والأولق: الجنون».

---

(١) الخصائص ٢/١٧١. انظر الانصاف المسألة ١٨.
(٢) الخصائص ٢/١٧٠. وانظر الانصاف المسألة ١٨.
(٣) الخصائص ٣/٢٩١.

و ـ مع البغداديين:

لقد تأثر ابن جني بالأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة مؤسس المدرسة البغدادية، تأثراً بالغاً، إذ له آراء نحوية وصرفية ولغوية تديرة تدور في كتبْ ابن جني، وكان ابن جني يقرنها بآراء سيبويه في معظم الأحيان، وكان لا يجد فرصة إلا ويثني فيها عليه، فقد مر كيف أنه كان يستلطف[1] قوله في القيـاس على شنوْءة، وكيف دافع عنه وطعن[2] على من طعن عليه في كتابه «المقاييس» وكيف تقبل[3] وصيته في السماع والقياس إذا تعارضا وأخذ بهذه الوصية، هذا بالاضافة إلى موافقته في الكثير من آرائه وبخاصة تلك التي اتفق فيها مع الكوفيين.

غير أنني سأقصر الحديث عن ابن جني مع البغداديين على علاقته بأبي علي الفارسي ومدى تأثره به.

وتعد علاقة ابن جني بالفارسي، أوثق علاقة قامت بين نحويين، وهي أوثق من علاقة سيبويه بالخليل. فقد صحب ابن جني استاذه الفارسي نحو[4] أربعين عاما يقيم باقامته ويرحل برحيله. ولازمه في بلاط سيف الدولة حينا، وحينا آخر في بلاط عضد الدولة. وحكاية أول لقاء بين الاثنين مشهورة، ومتداولة بين كتب من ترجموا لهما، وهي تروي[5] أن أبا علي لما اجتاز الموصل مر بالجامع وابن جني في حلقة يقرىء النحو، وهو شاب فسأله أبو علي عن مسألة في التصريف فقصر فيها، فقال له أبو علي: «زُبِّبتَ وأنت حِصْرِم» فسأل ابن جني عن هذا الرجل الذي يسأله، فقيل له: هذا أبو علي الفارسي. فصحبه بعدئذ

---

(١) الخصائص ١/١١٦.

(٢) الخصائص ١/٢.

(٣) الخصائص ١/١٢٦.

(٤) نزهة الألباء ص ٣٣٣.

(٥) معجم الأدباء ٢/٩٠ ـ ٩١، وفيات الأعيان ٢/٤١٠.

تلك الصحبة الطويلة، إلى أن مات الفارسي، فخلفه في اقراء النحو في بغداد.

وكان الفارسي معجباً بذكاء ابن جني، فكان يطلبه يناقشه، ويستشيره كلما استعصت عليه مسألة نحوية أو صرفية. قال ابن جني: «وأما(1) حَوْرِيت، فدخلت يوما على أبي علي - رحمة الله - فحين رآني قال: أين أنت؟ أنا أطلبك قلت: وما هو؟ قال: ما تقول في حَوْرِيت؟ فخضنا فيه فرأيناه، خارجاً عن الكتاب، ومانع أبو علي عنه بأن قال: انه ليس من لغة لبني نزار، فأقلَّ للحفل به لذلك».

وكان الفارسي يقنع برأي ابن جني في مسائل كثيرة بعد التباحث ويرضى عن ذلك. ومن آراء ابن جني التي رضي عنها رأيه في لفظ «شَوْشَوْ» قال ابن جني: «(2) وأما قول أبي الأسود الدؤلي:

على ذات لوتٍ أو بأهوجَ شَوْشَوٍ   صنيع نبيلٍ يملأُ الرحلَ كاهلُه

فسألت عنه أبا علي فأخذ ينظر فيه. فقلت له: ينبغي أن يكون بُني من لفظ «الشوشاة» مثال: جحمرش، فعاذ إلى شوشوٍ، فأبدل اللام الثالثة ياء لانكسار ما قبلها، فعاد: شوشوٍ، فتقول على هذا في نصبه: رأيت شوشوياً، فقبل ذلك ورضيه». ومنها رأيه في «المِئلاة» قال: «(3) المئلاة: للخرقة في يد النائحة تشير بها، قال لي أبو علي: هي من: ألوت. فقلت له: فهذا إذا من (ماألوت) لأنها لا تألو أن تشير بها، فتبسم رحمه الله إليَّ إيماءً إلى ما نحن عليه، واثباتاً له، واعترافاً به».

وكان ابن جني يعجب - بدوره - بأستاذه الفارسي، ويصرح عن هذا الاعجاب في أكثر من موضع، ومن أجمل ما قال فيه: «(4) والله هو وعليه

(1) الخصائص ٣٠٧/٣.

(2) المصدر نفسه ٤٢/٣.

(3) المصدر السابق ٧٩/٤.

(4) الخصائص ٢٧٦/١ - ٢٧٧.

رحمته، فما كان أقوى قياسه، وأشدَّت بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه فكأنه انما كان مخلوقا له، وكيف كان لا يكون كذلك، وقد أقام على هذه الطريقة مع جلَّة أصحابها، وأعيان شيوخها، سبعين سنة، رائحة علله، ساقطةٍ عنه كلفة، وجعله همه وسدمه، لا يعتاقه عنه ولد، ولا يعارضه فيه متجر، ولا يسوم به مطلبا، ولا يخدم به رئيساً إلا بأخَرة، وقد حط من أثقاله، وألقى عصا ترحاله!».

وكان يثني عليه أمامه معترفاً بقصوره عن الوصول إلى ما وصل إليه. قال: «[1] وكنت وأنا أنسخ التذكرة لأبي علي إذا مر بي شيء قد كنت رأيت طرفاً منه، أو ألمت به فيما قبل أقول له: قد كنت شارفت هذا الوضع وتلوَّح لي بعضه، ولم أنته إلى آخره وأراك أنت قد جئت به، واستوفيته، وتمكنت فيه، فيبتسم ـ رحمه الله ـ له ويتطلّق إليه سرورا، باستماعة ومعرفة بقدر نعمة الله عنده فيه، وفي أمثاله».

وكان يثق بعلمه ثقة لاتتزعزع، جعلته يكاتبه إذا كان بعيداً عنه؛ للاطلاع على رأيه حول بعض المسائل. ففي «سر صناعة الاعراب» في حرف الهاء قال: «وكتب إلى أبو علي في جواب شيء سألته عنه...» وفي الخصائص في الكلام على لفظة «أوِّ» قال: «[2] وقد كان أبو علي كتب إلى من حلب ـ وأنا بالموصل ـ مسألة أطالها في هذه اللفظة، جوابا على سؤالي اياه عنها».

ومن يتتبع الأبواب التي فتحها ابن جني في «الخصائص» يجد أن معظمها مستلهم من علم الفارسي، وكان ابن جني صادقاً مع نفسه وجديراً بعلم الفارسي فيصرح بما استلهمه واستوحاه، ومن هذه الأبواب «[3] باب في مشابهة معاني الاعراب معاني الشعر»، «[4] باب في تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان»،

---

(١) المصدر نفسه ٢٠٧/١.

(٢) المصدر السابق ٣٨/٣.

(٣) المصدر السابق ١٦٨/٢.

(٤) المصدر السابق ١٩٧/٢.

« [1] باب في اضافة الاسم إلى المسمى والمسمى الى الاسم »، « [2] باب في السلب »، « [3] باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب وبالمسبب من السبب » « [4] باب في نقض الأصول وانشاء أصول غيرها منها »، « [5] باب في تجاذب المعاني والاعراب ». غير أن الفضل في ابراز هذه الأبواب، وتثبيتها يعود إلى ابن جني فلم تكن في عقل الفارسي سوى خطرات وشارد ذهنية مبعثرة فجاء ابن جني، فثبتها، وقعدها.

ولم يكتف ابن جني باستلهام بعض الأبواب من أستاذه، وإنما كان يؤلف كتباً بقضها وقضيضها، يعود الفضل في معظم ما تشتمل عليه إلى الفارسي، فهذا كتاب « اللمع » في العربية الذي مر الكلام عليه، قال عنه صاحب كشف الظنون: « [6] جمعه من كلام شيخه أبي على الفارسي » وهذا أيضاً كتاب « ذي القد » ورد عنه في حاشية خزانة الأدب أنه[7] جمعه من كلام شيخه. وهذا كتاب « المنصف » قال عنه محققوه: « فالشرح[8] وان كان لابن جني ـ هو في الحقيقة للامامين معاً أبي علي الفارسي وتلميذه أبي الفتح عثمان بن جني، نويري ذلك واضحا في خلال هذا الشرح، في اسناد ابن جني أكثر ما فيه، إلى شيخه أبي علي الفارسي وبعد فراغ ابن جني من تدوينه الشرح قرأه على شيخه فاستجاده ورضي عنه ».

وكأن ابن جني كان لا يرى هناك فرقا بين علمه، وعلم استاذه فهما شيء

(١) المصدر السابق ٣/٢٤.
(٢) المصدر السابق ٣/٧٥.
(٣) المصدر السابق ٣/١٧٣.
(٤) المصدر السابق ٣/٢٢٧.
(٥) المصدر السابق ٣/٢٥٥.
(٦) الخصائص (مقدمة الأستاذ النجار) ١/٦٣.
(٧) خزانة الأدب (الحاشية) ٢/١٢٩.
(٨) المنصف (خاتمة بقلم المحققين) ٣/٢٨٩.

واحد، أو فرقا بين مؤلفاتها، وإن اختلفت العبارة أو اختلف الرأي، ولعل ما يؤكد هذه النظرة عند ابن جني، أنه كان يشير في أحيان كثيرة إلى ما ذكره الفارسي ويرى ألا داعي لذكره مرة أخرى في كتبه. من ذلك ما قاله حول رأي المبرد في قوله تعالى:[1] ﴿ألا يسجدوا﴾ قال: «[2] وأما قول أبي العباس: انه أراد: ألا يا هؤلاء اسجدوا، فمردود عندنا، وقد كرر ذلك أبو علي في غير موضع فغنينا عن اعادته». ومن ذلك ما قاله في باب الساكن والمتحرك: «[3] ولأبي علي ـ رحمه الله مسألتان طويلة قديمه، وقصيرة حديثه، كلتاهما في الكلام على الحرف المبتدأ أيمكن أن يكون ساكناً أم لا، فقد غنينا بهما أن نتكلف نحن شيئا من هذا الشرح في معناهما». ومنه ما قاله في اشتقاق «تيهورة» قال: «[4] وقد ذكر ذلك أبو علي في تذكرته فغنينا عن اعادته».

وكان دائماً يختتم نقوله عن النحاة بنقوله عن الفارسي، ويستخدم عبارات: «أنشدنا أبو علي»، «حدثني أبو علي»، «هذا أخذناه عن أبي علي»، «هذا آخر الحكاية عن أبي علي».

ز ـ انفراده:

ومما انفرد به أنه ذهب[5] الى رفع «إسار» واستجادتِه في قول الشاعر:

هما خطتــا إمــا اســـارٍ ومنَّـــةٍ واما دم والقتـــلُ بـــالحرِ أجـــدرُ

ومعنى ذهابه هذا ـ كما قال الدكتور حسن عون «أنه يقر حذف النون من المثنى، مع عدم الاضافة إلى كلمة «إسار»».

---

(١) سورة النمل آية ٢٥.

(٢) الخصائص ٢/١٩٦.

(٣) الخصائص ١/٣٢٩.

(٤) الخصائص ٣/٣٤٠.

(٥) اللغة والنحو ص ٨٥ ـ ٨٦ للدكتور حسن عون وانظر همع الهوامع ١/٢٢.

وجوز [١] اظهار متعلق الخبر إذا كان ظرفا فيجوز في نحو: زيد قدامك أو في الدار: زيد موجود قدامك. وقد علق الرضي على مذهبه هذا بقوله: « وتجويز ابن جني اظهار ذلك المتعلق، ليس بوجه، لأن الأمرين أي الدلالة على تعيين الخبر، والسد بشيء آخر مسده، حاصلات، فوجب الحذف ».

وجوز [٢] تقديم المفعول معه على مصاحبه، تمسكا بقول الشاعر:

جمعتُ وفُحشاً، غيبةُ، ونميمةً ثلاثُ خصال لست عنها بمرعَوي

فقدم الشاعر « فحشاً » المفعول معه على مصاحبه « غيبة » والأصل أن يقول: جمعت غيبة وفحشاً، وقد منع النحويون ما ذهب إليه.

وجوز [٣] حذف المضاف والقياس عليه مطلقاً، فيجوز على مذهبه: جلستُ زيداً، على تقدير: جلوس زيد. أما النحاة المتقدمون فقد منعوا القياس، وأجازوه إذا وجد دليل على حذفه.

وذهب [٤] إلى أن الثاني في نحو: ادخلوا رجلا رجلاً، ورجلين رجلين، ورجالاً رجالا صفة للأول. أما الفارسي فذهب إلى أنه واقع موقع الحال، أما الزجاج فذهب إلى أنه توكيد.

وجوز [٥] ابدال الجملة من المفرد، بدل كل، كقول الفرزدق:

إلى اللهِ أشكو بالمدينة حاجةً وبالشامِ أُخرى كيف يلتقيان

أبدل جملة « كيف يلتقيان » من « حاجة »، « وأخرى » وهما مفردان، وصح هذا القول لرجوع الجملة إلى التقدير بمفرد أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما، « فتعذر » مصدر مضاف إلى فاعله وهو بدل من هاتين.

وجوز [٦] مجيء النون بعد المنفي بلا إذا كانت « لا » متصلة بالمنفي قياساً،

---

(١) شرح الكافية ١/١٠٨.
(٢) حاشية الصبان ٢/١٣٧، شرح الكافية ١/١٩٥.
(٣) مغني اللبيب ١/١٦٩، همع الهوامع ٢/٥١.
(٤) شرح التصريح ١/٣٧٠.
(٥) شرح التصريح ٢/١٦٢.
(٦) شرح الكافية ٢/٤٠٣.

واستشهد بقوله تعالى:[1] ﴿واتقوا فتنةً لا تصيبَنَّ الذين ظلموا﴾ وقد قال آخرون: إن « لا » في الآية، نهي. أما أبو علي فلا يجيز أن تجيء بعد النفي.

وذهب[2] في المضاف إلى الياء، مذهبا وسطا، فلا هو مبني لعدم سبب يبنيه، ولا هو معرب لعدم ظهور الاعراب. وذهب الجرجاني وابن الخشاب إلى أنه مبني لاضافته الى مبني، بناء على أن ذلك من أسباب البناء. أما الجمهور فذهب إلى أنه معرف، كغيره من المضافات وان لم يظهر فيه الاعراب، فهو مقدر كالمقصور ونحوه.

وذهب[3] إلى أن نون المثنى، وجمع المذكر السالم، نحو: زيدان، وزيدون، زيدت لأنها عوض من الحركة، والتنوين، فيما وجدا في مفرده، ومن الحركة فقط، فيما لا تنوين في مفرده، كمثنى ما لا ينصرف ومن التنوين فقد فيما لا حركة في مفرده، كعصا وقاض، وغير عوض، فيما خلا عنهما كمثنى: حبلى، وهذا، والذي « ومذهب الزجاج أنها زيدت لأنها عوض من حركة المفرد ».

وذهب[4] إلى أن المصدر إذا كان من غير لفظ الفعل فانه منصوب على التفصيل، وذلك نحو قول الشاعر:

السـالـكُ الثغـرةَ اليقظـان كـالئهـا   مشَي الهلوكِ عليها الخيعـلُ الفضـل

« فمشى » هنا ليس من لفظ السالك، فنصب لذلك على التفصيل، ومذهب المازني أنه منصوب بالفعل الظاهر، لأنه بمعناه فتعدى إليه، كما لو كان من لفظه. أما مذهب الجمهور فانه منصوب بفعل مضمر من لفظه.

وكان يرى[5] أن تأويل الجملة الحالية في نحو: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ: جاء زيدٌ طالعةً الشمسُ عند مجيئِه، فهي كالحال والنعت لسببين: كمررت بالدار قائماً

(١) سورة الأنفال آية ٢٥.
(٢) همع الهوامع ١٩/١.
(٣) المصدر نفسه ٤٨/١.
(٤) همع الهوامع ١٨٧/١.
(٥) مغني اللبيب ٤٦٦/٢.

سكانُها، وبرجلٍ قائم غلمانُه. وكان صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري يقول: إنما الجملة مفعول معه وأثبت مجيء المفعول معه جملة.

ولابن جني في كتابه «الخصائص» عدة اجتهادات خاصة به يذكرها بعد عرض آراء النحويين، ويعبر عن هذه الاجتهادات بقوله «عندي» منها:

ذكر أن في قول الشاعر:

مـــــروانُ مـــــروانُ أخـــو اليـــومِ اليمـــى

قولين: أحدهما أنه أراد: أخو اليومِ السهلِ اليومُ الصعب. والآخر أنه أراد: أخو اليومِ اليومُ، كما يقال عند الشدة والأمر العظيم: اليومُ اليومُ، فقلب فصار اليْموُ، ثم نقل من فَعَل الى فَعِل. ثم قال: «[1] ويجوز عندي فيه وجه ثالث لم يُقل به، وهو أن يكون أصله على ما قيل في المذهب الثاني: أخو اليوم اليومُ، ثم قلب فصار اليمْوُ ثم نقلت الضمة إلى الميم، على حد قولك: هذا بكرُ، فصارت اليمُو، فلما وقعت الواو طرفا بعد ضمة في الاسم أبدلوا من الضمة كسرة ثم من الواو ياء فصارت اليمى؛ كأحْقٍ وأدْلٍ».

ومنها تعليله ذهاب العرب الى تكسير ما كان من «فَعَل» على «أفعال» نحو علم أعلام، قدم أقدام قال: «[2] والقول فيه عندي: أن حركة العين قد عاقبت في بعض المواضع تاء التأنيث، وذلك في الأدواء، نحو قولهم: رمِثَ رَمَثاً، وحَبِط حَبَطاً، وحَبِجَ حَبَجاً، فإذا ألحقوا التاء أسكنوا العين فقالوا: حَقِل حَقْلة، مَغَل مَغْلة، فقد ترى الى معاقبة حركة العين تاء التأنيث، ومن ذلك قولهم: جَفْنة وجَفَنات، وقَصْعة وقَصَعات؛ لما حذفوا التاء حركوا العين، فلما تعاقبت التاء وحركة العين جريا لذلك مجرى الضدين المتعاقبين، فلما اجتمعا في «فَعَلة» ترافعا أحكامهما فأسقطت التاء حكم الحركة، وأسقطت الحركة حكم التاء فآل الأمر بالمثال، إلى أنْ صار كأنه فَعْل، وفَعْل باب تكسيره أفعُل».

---

(١) الخصائص ٧٢/٢. (٢) المصدر نفسه ١٠٩/٢.

ومنها وقله في تقديم المعطوف على المعطوف عليه، في نحو قول الشاعر:

ألا يا نخلةً من ذاتِ عرقٍ عليكِ ورحمةُ الله السلامُ

« [1] الا أن عندي فيه وجهاً لا تقديم فيه، ولا تأخير من قبل العطف، وهو أن يكون « رحمة الله » معطوفاً على الضمير في « عليك » وذلك أن « السلام » مرفوع بالابتداء، وخبر، مقدم عليه وهو « عليك » ففيه إذا ضمير منه، مرفوع بالظرف، فإذا عطفت « رحمة الله » عليه ذهب عنك مكروه التقديم، لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه ».

ومنها قوله في همزة وراء: « [2] ومن البدل الجاري مجرى الزائد - عندي لا عند أبي علي - همزة وراء ويجب أن تكون مبدلة منحرف علة لقولهم: تواريت عنك، الا أن اللام لما أبدلت همزة أشبهت الزائدة التي في « ضهيأة »، فكما أنك لو حقرت ضهيأة لقلتُ ضهيئة فأقررت الهمزة، فكذلك قالوا في تحقير وراء: وريئة يؤكد ذلك قول بعضهم فيها وُريَّة، كما قالوا في صلاءة: صُلية، فهذا ما أراه أنا وأعتقده في « وراء » هذه ».

ومنها وقوله في اعراب اوز في قول الشاعر [3]:

إن تكُ ذا بزٍّ فإنّ بزِّي سابغةٌ فوقَ وأيٍ إوزِّ

« قال أبو علي: لا يكون اوز من لفظ الوز لأنه قد قال: ليس في الكلام « إفعل » صفة، وقد يمكن - عندي - أن يكون وصف به لتضمنه معنى الشدة... ويجوز أيضاً أن يكون كقولك: مررت بقائمٍ رجلٍ ».

ومنها قوله في أصل تنوفى ومسولى: « [4] وقلت مرة لأبي علي... يجوز أن يكون « تنوفى » مقصورة من تنوفاء، بمنزلة بروكاء فسمع ذلك وعرف صحته،

(١) الخصائص ٢/٣٨٦.
(٢) المصدر نفسه ٣/٢٧٨.
(٣) المصدر السابق ٣/٢١٧.
(٤) المصدر السابق ٣/١٩٢ - ١٩٣.

وكذلك القول عندي في مسولى في بيت المرّار :

فأصبحت مهموماً كأن مطيّتي　　بجنب مسولى أو بوجرةَ ظالعُ

ينبغي أن تكون مقصور من مسولاء : بمنزلة جلولاء ، فإن قلت فإنا لم نسمع بتنوفى ولا مسولى، ممدودين، ولو كانا أو أحدهما ممدوداً لخرج ذلك الى الاستعمال، قيل ولم يكثر ايضاً استعمال هذين الاسمين، وانما جاء في هذين الموضعين ».

وهكذا من خلال العرض لمنهج ابن جني، السماعي، والقياسي، ومن خلال نظرته الى العلة والعوامل، ومن خلال الآراء التي وافق فيها البصريين والكوفيين، والتي انفرد بها، يتبين لنا أنه لم يلتزم بمذهب من المذاهب، وانما كان بغدادياً يبحث عن الصواب أينما كان فيتمسك به.

ويكفي دليلاً على بغدادية ابن جني قولتان مشهورتان له :

القولة الأولى: تلك التي صرح بها بعد عرضه لرأي البصريين والكوفيين حول فتح حرف الحلق، إذا كان ثانياً بعد حرف مفتوح حيث تبنى رأي الكوفيين ثم قال: « [1] ولا قرابة بيني، وبين البصريين ولكنها بيني وبين الحق، والحمد لله ».

والقولة الثانية: تلك التي قالها في « سر صناعة الاعراب » حرف الهاء يلوم فيها على ابن درستويه لتجنيه على ثعلب الكوفي قال: « ورأيت محمد بن درستويه، قد أنحى على أحمد بن يحي في هذا الموضع من كتابه الموسوم، بشرح الفصيح، وظلمه، وغصبه حقه، والأمر عندي بخلاف ما ذهب اليه ابن درستويه في كثير مما ألزمه اياه، وما كنت أراه بهذه المنزلة، ولقد كنت أعتقد فيه الترفع عنها، فإن كان من أصحابي وقائلاً بقول مشيخة البصريين في غالب أمره، وكان أحمد ابن يحي كوفياً قلباً، فالحق أحق أن يتبع أين حل وصقع ».

---

(١) المحتسب ١/١٦٧.

البَابُ الـرَّابع

البَغدادِيّون المُتأخِّرون

الفصل الأول:

بعض أعلام البغداديين المتأخرين.

الفصل الثاني:

الزمخشري.

الفصل الأول

بعض أعلام البغداديين المتأخرين

لقد غلب على المذهب البغدادي في القرن الخامس الهجري، وما بعده الميلُ الى المذهب البصري، أشد من الميلِ الى المذهب الكوفي، ولعل ذلك عائد الى أمرين هامين:

الأمر الأول: غلبةُ المذهب البصري على بغداد زمن المبرد، وثعلب وانتشارهُ انتشاراً واسعاً على حساب المذهب الكوفي.

الأمر الثاني: قوةُ البغداديين البصريين العلمية في القرن الرابع الهجري، وكثرةُ تلامذتهم، وانتشارُ مؤلفاتهم على نطاق واسع، وأبرز هؤلاء البغداديين البصريين - كما مر - الزجاجي والفارسي وابن جني الذين كان في ظهورهم سببٌ قويٌ، لأن يتأثر بهم النحاةُ النابهون الذين خلفوهم في الأقطارِ الاسلامية المختلفة، ويتخذوا من المنهج الذي أصلوه منهجاً لهم، فلا بدّ من تمثلِ الآراء البصرية والكوفية، واراء البغداديين الأولين، الذين كانوا ينزعون نزعة كوفية، ولا بدَّ من تمثل آراءِ من كانوا ينزعون نزعةً بصرية، ثم لا بدَ من النفاذِ الى آراء جديدةٍ تعبر عن شخصيتهم، واستقلالهم عن البصريين، والكوفيين. ومن أبرز هؤلاء البغداديين المتأخرين: الربعي، العكبري، الزمخشري، ابن الشجري، أبو البركات بن الأنباري، ابن يعيش، الرضي، وسوف أتكلم كلاماً مختصراً على هؤلاء النحويين، ثم أفرد للزمخشري دراسة واضحة مفصلة في فصل مستقل به، لكونه أنبه هؤلاء جميعاً، وأوسعهم شهرة ولكونه يمثل هؤلاء في مذهبه النحوي أفضل تمثيل.

والربعي[1] هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح النحوي، بغدادي الاقامة، شيرازي الأصل، درس ببغداد على أبي سعيد السيرافي ثم خرج الى شيراز، فأخذ عن أبي علي الفارسي مدة طويلة، نحواً من عشرين سنة، مما جعل أبا علي يقول له: ما بقي لك شيء تحتاج أن تسأل عنه «ويقول له أيضاً» لو سرت الشرق والغرب لم أجد أنحى منك» ولم يكن الربعي يجد حرجاً في أن يرد أستاذه عن خطأ يقع فيه إذا كان متحققاً من ذلك فقد ذكر [2] أن عبد الله بن حمود الزبيدي قرأ على أبي علي الفارسي في نوادر الأصمعي «أكأْت الرجل» إذا رددته عنك، فقال له أبو علي: ألحق هذه الكلمة بباب «أجأ» فإني لم أجد لها نظيراً غيرها، فسارع من حوله الى كتابتها. قال الربعي: فقلت: أيها الشيخ، ليس أكأ من أجأ» في شيء. قال: وكيف ذلك؟ قلت لأن اسحاق بن ابراهيم الموصلي، وقطربا، حكما أنه يقال: «كاءَ الرجلُ» إذا جبن، فخجل الشيخ، وقال: اذا كان كذا فليس منه، فضرب كل واحد منهم على ما كتب.

وقد عاد الربعي الى بغداد، وبقي مقيماً فيها الى أن توفي عام ٤٢٠هـ في خلافة القادر، بعد أن ألف عدة كتب منها «شرح مختصر الجرمي» «شرح الايضاح لأبي علي الفارسي»، «شرح كتاب سيبويه»، «كتاب البديع» في النحو، «شرح البلغة» و«ما جاء من المبني على فعال»، «التنبيه على خطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي».

وابن الشجري[3] هو أبو السعادات، هبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله. ولد في بغداد سنة ٤٥٠ هـ، ومات سنة ٥٤٢هـ كان مشهوراً في علم العربية، ومعرفة اللغة، وأشعار العرب، وأيامها، وأحوالها متضلعاً من الأدب،

(١) أنظر ترجمته: نزهة الألباء ص ٣٤١، معجم الأدباء ٧٨/١٤ - ٨٥ وفيان الأعيان ٢٣/٣، إنباه الرواة ٢٩٧/٢، بغية الوعاة ١٨١/٢.

(٢) انباه الرواة ١١٩/٢.

(٣) انظر ترجمته: نزهة الألباء ص ٤٠٤، معجم الأدباء ٢٨٢/١٩ - ٢٨٤، وفيات الأعيان ٩٦/٥، إنباه الرواة ٣٥٦/٣، بغية الوعاة ٣٢٤/٢.

قرأ على ابن فضّال، والخطيب التبريزي، وسعيد بن علي السلالي، وأبي المعمّر ابن طباطبا العلوي، وسمع الحديث من أبي الحسن الصيرفي، وقد أخذ عنه التاج الكندي، وجمع غفير من النحويين وكان نقيباً للطالبيين بالكرخ.

وهو أحد أئمة النحاة، وقد قيل انه لم يكن أنحى منه في عصره، وظل يدرس النحو لطلابه نحو سبعين عاماً. وهو موصول في النسب العلمي بأبي علي الفارسي، فقد أخذه عن ابن طباطبا، وأخذه ابن طباطبا عن علي بن عيسى الربعي تلميذ الفارسي. وهو متصل بابن جني اتصالاً وثيقاً بسبب شرحه لكتابيه «اللمع» و«التصريف الملوكي»، وأشهر كتبه الأمالي المعروفة» بأمالي ابن الشجري» التي طبعت في حيدر آباد عام ١٣٤٩ هـ.وفيها يكثر من ذكر كتب أبي علي الفارسي وابن جني، كالايضاح، والتذكرة، والحجة في علل القراءات السبع، والخصائص، واللمع.

ومن آرائه التي خالف فيها جمهور النحاة أن[١] «لو» الشرطية تجزم المضارع حين تدخل عليه لقول الشاعر:

لو يشأْ طارَيهِ ذو ميعةٍ　　　لاحقُ الآطالِ نهدٌ ذو خُصَلْ

وقول الشاعر:

تامت فؤادَك لو يحزنْك ما صنعت　　　أحدى نساء بني ذهلِ بن شيبانا

وقد خرج من عارض ذلك على أن ضمة الاعراب سكنت تخفيفاً.

ومما انفرد به أن «[٢] اذ «تقع زائدة بعد «بينا» و«بينما» خاصة، وعلل ذلك بقوله: اذا قلت «بينما أنا جالس اذ جاء زيدٌ» وقدرتها غير زائدة أعلمت فيها الخبر، وهي مضافة الى جملة: جاء زيدٌ وهذا الفعل هو الناصب لبين، فيعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف.

---

(١) مغني اللبيب ١/٢٧١.　　(٢) مغني اللبيب ١/٨٤.

أما أبو البركات الأنباري[1] فهو كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، وهو أحد ثلاثة نسبوا الى الأنبار، أولهم أبو محمد القاسم ابن محمد بن بشار الأنباري صاحب كتاب «خلق الانسان» و«خلق الفرس» و«غريب الحديث» وثانيهم: ابنه محمد المعروف بأبي بكر الأنباري صاحب كتاب «الأضداد» وشارح «المفضليات» و«السبع الطوال» وقد ذكرته مع البغداديين الكوفيين. أما ثالثهم فصاحبنا هذا.

قدم بغداد في صباه وقرأ الفقه على سعيد بن الرزاز، وصار معيداً في المدرسة النظامية، وقرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي، ولازم ابن الشجري حتى برع، فهو يتصل اذن في النسب النحوي بأبي علي الفارسي، عن طريق ابن الشجري، ويظهر أنه كان يعكف على مصنفاته ويدرسها لتلاميذه في المدرسة النظامية، اذ نجد بين مؤلفاته كتاب «حواشي الايضاح» وهو من أهم مصنفات الفارسي، وتوفر على دراسة وجوه الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسائل النحو، وصنف في ذلك كتابين هما: الانصاف الذي نشره ڤايل لأول مرة. و«أسرار العربية» المنشور بدمشق.

وقد وقف مع البصريين في جمهور المسائل الخلافية التي أحصاها في انصافه، ورجح مذهب الكوفيين في سبع مسائل، هي، العاشرة، والثامنة عشرة، والسادسة والعشرون، والسبعون، والسابعة والتسعون، والواحدة بعد المائة، والسادسة بعد المائة. وبذلك يصبح بغدادياً على شاكلة أبي علي، فهو يجري في جمهور آرائه مع البصريين، ويفتح الأبواب لاختيار بعض آراء الكوفيين.

ومن كتبه الأخرى كتاب «الأضداد» و«الاعراب في جدل الاعراب» «ميزان العربية»، «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» الذي حوى كثيراً من الحقائق الأدبية والمعارف التاريخية، ونصوص الشعر، والتعريف بالكتب،

---

(١) انظر ترجمته: وفيات الأعيان ٢/٣٢٠، إنباه الرواة ٢/١٦٩، بغية الوعاة ٢/٨٦.

وطرائف الأخبار، مع القصد في القول، والابتعاد عن الحشو والفضول، مما جعله مرجعاً هاماً للباحثين، وخاصة المعنيين بأعلام اللغة والأدب، ونشأة النحو، ومدارسه في البصرة والكوفة وبغداد. وقد توفي ابن الأنباري في بغداد سنة ٥٧٧ هـ.

وأما أبو البقاء العكبري(١) فهو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين، ولد سنة ٥٣٨هـ في بغداد وتوفي سنة ٦١٦هـ. قرأ النحو على يحيى بن نجاح، وابن الخشاب، وصار من المتقدمين فيه، وقصده الناس من مختلف الأقطار، فأقرأ النحو واللغة والفرائض والحساب. كان حنبلياً، ويقال ان الشافعية سألوه أن ينتقل الى المذهب الشافعي مقابل أن يدرس النحو بالنظامية فقال: لو أقمتموني وصببتم علي الذهب حتى واريتموني، ما رجعت عن مذهبي.

وهو متأثر الى حد بعيد بالبغداديين البصريين في القرن الرابع الهجري، يظهر ذلك من تناوله كتبهم بالشرح، والتوضيح فله «الافصاح عن معاني أبيات الايضاح» و«تلخيص أبيات الشعر لأبي علي» و«أجوبة المسائل الحلبيات»، «تلخيص التنبيه لابن جني»، «المنتخب من كتاب المحتسب»، «شرح اللمع»، «مختصر أصول ابن السراج»، ومن كتبه أيضاً «شرح المفصل» للزمخشري، «مسائل الخلاف في النحو»، وكتابه هذا يدل على اطلاعه الواسع على آراء النحويين السابقين له، على اختلاف مذاهبهم.

ومن آرائه التي تابع سابقيه فيها أنه تبع (٢) الأخفش الأوسط مؤسس المدرسة البغدادية في قوله: ان اللام في قوله تعالى: ﴿ (٣) ولا الذينَ يموتون وهُم كفارٌ﴾ للابتداء. والذين مبتدأ، والجملة بعده خبره، وتبع (٤) الفراء من الكوفيين

(١) أنظر ترجمته: وفيات الأعيان ٢/٢٨٦، إنباه الرواة ٢/١١٦، بغية الوعاة ٢/٣٨.
(٢) مغني اللبيب ٢/٥٩٢.
(٣) سورة النساء آية ١٨.
(٤) مغني اللبيب ١١/٢٦٦.

والفارسي في قولهما: ان «لو» تأتي مصدرية بمنزلة «أن» الا أنها لا تنصب، وأكثر وقوعها بعد «ود» أو «يود». وتبع[1] ثعلباً من الكوفيين في قوله: ان «من ذا» مركبة تركيب «ماذا» بحيث يمكن اعرابها في مثل «من ذا لقيت» مفعولاً به وهي عندهما مبتدأ أو خبر، و«ذا» اسم موصول، و«لقيت» صلته. وتبع[2] الزجاج في قوله ان الفاعل في قوله تعالى: ﴿[3] أفلم يهدِ لَهُمْ كم أهلكنا﴾ مستتر راجع الى الله سبحانه وتعالى.

ومما انفرد به قوله: يجوز[4] كون «آية» في قوله تعالى:[5] ﴿ما ننسخُ من آيةٍ﴾ حالاً و «من» زائدة. وقوله:[6] ان جملة «يبتغون» في قوله تعالى:[7] ﴿ولا آمّينَ البيتَ الحرامَ يبتغونَ فضلاً﴾ لا تكون نعتاً «لأمين» وإنما هي حال، وقوله:[8] أن الظرف في قوله تعالى:[9] ﴿أفَمنْ أسَّسَ بُنيانَهُ على تَقْوى﴾ حال، أي على قصد تقوى، أو مفعول أسس.

أما ابن يعيش[10] فهو يعيش بن علي بن يعيّش بن محمد بن أبي السرايا، ولد بحلب سنة ٥٥٣ هـ، ومات بها سنة ٦٤٣ هـ. قرأ النحو على فتيان الحلبي، وأبي العباس البيزوري، ورحل إلى بغداد، ليدرك أبا البركات الأنباري، فبلغه خبر وفاته بالموصل. وقدم دمشق وجالس الكندي، ثم عاد إلى حلب، وتصدر الإقراء بها إلى أن مات.

(١) المصدر نفسه ١/٣٢٧.
(٢) مغني اللبيب ٢/٥٨٩.
(٣) سورة طه آية ١٢٨.
(٤) مغني اللبيب ١/ ٣٢٤.
(٥) سورة البقرة آية ١٠٦.
(٦) مغني اللبيب ٢/ ٥٨٨.
(٧) سورة المائدة آية ٢.
(٨) مغني اللبيب ٢/ ٥٩٥.
(٩) سورة التوبة آية ١٠٩.
(١٠) أنظر ترجمته: وفيات الأعيان ٦/ ٤٥، بغية الوعاة ٢/ ٣٥١.

وتتضح صلته بالمدرسة البغدادية في شرحه كتاب « التصريف الملوكي » لابن جني، وأهم مصنفاته النحوية شرحه على مفصل الزمخشري وهو مطبوع في القاهرة في عشرة مجلدات، صنفه كما يقول في مقدمته في سن السبعين « [1] وهو أشبه بدائرة معارف لآراء النحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين، حتى كأنه لم يترك مصنفاً لعلم من أعلامهم إلا استوعبه وتمثل كل ما فيه من آراء تمثلاً منقطع النظير ». وهو ينتصر في معظم ما بيديه من آراء للبصريين، وينتصر في بعض منها للكوفيين، ويأخذ بالكثير من آراء الفارسي والزمخشري. ومما تبع فيه البصريين قولهم[2] أن الإسم مشتق من السمو لا من السمة كما قال الكوفيين، وقولهم[3] أن عامل رفع المبتدأ هو الإبتداء، ومما تبع فيه الكوفيين قولهم: أن « انّ » في قوله تعالى: « [4] ﴿انْ هذان لساحران﴾ نافية، واللام بمعنى إلا والتقدير: ما هذان إلا ساحران. وقول[5] الكسائي ان « حيث » قد تضاف إلى المفرد. وقولهم:[6] أن « فُعْلَل » وزن سادس من أوزان الإسم الرباعي الأصلية.

أما الرضي[7] الاستراباذي، فهو نجم الدين محمد بن الحسن. حياته غامضة لا يوجد تفصيلات عنها في كتب المترجين حتى قال السيوطي في « بغية الوعاة » « [8] ولقبه نجم الأئمة، ولم أقف على اسمه، ولا على شيء من ترجمته » وقد عرفه بقوله: « صاحب شرح الكافية لابن الحاجب ». وقال عن هذا الشرح: « وقد أكب الناس عليه وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر ومن قبلهم في مصنفاتهم

---

(١) المدارس النحوية ص ٢٨٠.

(٢) شرح المفصل ١/ ١.٢٣

(٣) شرح المفصل ١/ ٨٤.

(٤) سورة طه: آية ٦٣.

(٥) شرح المفصل ٤/ ٩٠.

(٦) شرح المفصل ٦/ ١٣٧، أمالي الشجري ٢/ ٩٨.

(٧) انظر ترجمته: بغية الوعاة ١/ ٥٦٧.

(٨) بغية الوعاة١/ ٥٦٧.

ودروسهم، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمة، ومذاهب ينفرد بها». وله أيضاً شرح على الشافية لابن الحاجب، ويظن أنه توفي عام ٦٨٥ هـ أو ٦٨٦ هـ. وهو كما قال السيوطي كان يلجأ إلى الإختيارات الجمة من آراء النحاة السابقين له، وكان ينفرد بآراء جديدة، لينفذ إليها من خلال قراءاته وتبصره في النحو والصرف.

ومن آرائه أن تبع [١] سيبويه في جمعه «اللذيان» و «اللتيان» مثنى الذي والتي، على اللذيون واللذيين، بضم الياء وكسرها، وبحذف ألف العوض، كما حذفت ياء الذي في المثنى، وقال مؤيداً ذلك: أن المسموع في الجمع ضم الياء وكسرها.

وتبع [٢] الأخفش والكوفيين في قولهم بمجيء رب إسماً فتكون مبتدأ، لأن رب تقع عنده ـ عند الرضي ـ مضافة إلى نكرة.

---

(١) شرح الشافية ١/ ٢٨٨، شرح السيرافي ٢/ ١٤٠.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٣١ (المطبعة ـ الشركة الصحافية العثمانية ذي الحجة ١٣١٠ هـ).

الفصل الثاني

الزمخشري

حياته:

هو أبو القاسم[١] محمودُ بنُ عمر بن عمر بن محمد بنِ أحمد بنِ عمر، من أهل خوارزم، وهو مشهور بنسبته إلى زمخشر[٢] وكان له لقبان.
اللقب الأول: جار الله، لأنه[٣] أقام بمكة وجاورها أكثر من مرة.
واللقب الثاني:[٤] فخر خوارزم.

ولد سنة ٤٦٧ هـ، فكان مولده في عهد السلطان جلال الدين أبي الفتح، ملكشاه السلجوقي، وعهد وزيره نظام الملك الذي يعتبر عهده»[٥] من أزهى الفترات التي نهضت فيها الآداب والعلوم» والذي يعد من أقدر وزراء الإسلام وكان عالماً، ديناً، جواداً، عادلاً، حكيماً، كثير الصفح عن المذنبين، وكان مجلسه عامراً بالقراء والفقهاء وأئمة المسلمين، وأهل الخير والصلاح، أمر ببناء المدارس في سائر الأمصار، وأجرى لها الجرايات العظيمة، وليس من شك أن

---

(١) أنظر: وفيات الأعيان ٤/ ٢٥٤. بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩. هدية العارفين ٢/ ٤٠٢.

(٢) ذكر صاحب «معجم البلدان» ٤/ ٣٣٩: أنها قرية من نواحي خوارزم، وذكر صاحب «انباه الرواة» ٣/ ٢٦٥، أنها إحدى قرى خوارزم القريبة منها، وأنه سمع بعض التجار يقول: أنها قد دخلت جملة المدينة وأن العمارة لماكثرت وصلت إليها وشملتها فصارت من جملة محالها.

(٣) بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٢٧٩.

(٥) الزمخشري ص ٣٥.

مولد الزمخشري في هذه الفترة المزدهرة « [1] كان من العوامل المهيئة لنجاحه وظهور عبقريته » وتحقيق طموحاته الواسعة التي كانت لا تبرح تفكيره.

بعد أن قرأ الزمخشري في قريته، رحل في مطلع حياته إلى بخارى طلباً للعلم، فقد كانت بخارى منذ عهد السامانيين »[2] مثابةَ المجد، وكعبة الملك، ومجمع أفراد الزمان، ومطلعَ نجوم أدباء الأرض، وموسم فضلاء الدهر ». ومدح نظامَ الملك بقصيدة صور فيها ضيق نفسه وبَرمه بعلمه، غير أن الزمخشري لم يظفر من نظام الملك بمراده، فيم شطر خراسان، ولكنه لم يحقق فيها مبتغاه، فارتحل إلى أصفهان. وفي سنة ٥١٢ هـ مرض مرضاً شديداً جعله يحتقر الحياة، ويتراجع عن الجري وراءَ بريق الذهب، ورأى أن الحياة ليست إلا ظلاً يتفيأ الإنسان به قليلاً ثم يتركه ويمضي. ومن هنا صارت رحلاته فيما بعد ذات طابع علمي، ديني محض. إتجه إلى بغداد سنة ٥١٣هـ بعد شفائه وناظر بها وسمع من علمائها، ثم اتجه الى مكة فجاورها سنين ثم عاد إلى خوارزم ماراً ببغداد، ثم عاد إلى مكة ثانية، فلما سئل عن سبب قضائه معظم عمره فيها قال: « [3] القلبُ الذي لا أجده ثم أجده هاهنا » وكان يعرّج في ذهابه إلى مكة من بغداد، وإيابه منها، على البادية ويرد »[4] مناهل العرب العارية » وكان يجمع في رحلاته بين العلم والعمل، فقضى عمره في الإستزادة والتزويد، إلى أن توفي في وطنه خوارزم سنة ٥٣٨ هـ.

أساتذته:

تتلمذ الزمخشريُ على مجموعةٍ من العلماء الذين عاصرهم في مختلف الأقطار التي ارتحل إليها، كما تتلمذَ على علماءِ العصور السابقة من خلال مؤلفاتهم، ومن أبعد أساتذته أثراً في نفسه، نجم الدين أبو مضر محمود بـن جرير الضبي الأصبهاني المعتزلي، نزيلُ خوارزم، والمتوفى سنة ٥٠٧ هـ.

(١) جار الله الزمخشري ص ١٠.
(٢) يتيمة الدهر ٤/ ٣٣.
(٣) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٦.
(٤) المصدر نفسه ٣/ ٢٦٦.

ومن أساتذته أيضاً شيخ الإسلام أبو منصور نصر الحارثي، وأبو الحسن على ابن المظفر النيسابوري، وأبو سعد الشقّاني، وأبو منصور الجواليقي الذي قرأ عليه بعض كتب اللغة. ومنهم ابن وهّاس الذي قرأ عليه في مكة ومدحه بقوله:

ولولا ابنُ وهّاسٍ وسابقُ فضلِه   رعيتُ هشماً واستقيتُ مُصَرَّداً

وذكر أبو حيان أن الزمخشري قرأ كتاب سيبويه كله على أبي بكر الأندلسي قال: « [1] رحل من خوارزم في شبيبته الى مكة شرفها الله تعالى لقراءة كتاب سيبويه على رجل من أصحابنا من أهل جزيرة الأندلس. وكان مجاوراً بمكة، وهو الشيخ الإمام العلامة المشاور أبو بكر عبد الله بن طلحة محمد محمد بن عبد الله الأندلسي من أهل يابرة من بلاد جزيرة الأندلس فقرأ عليه الزمخشري جميع كتاب سيبويه، وأخبره به قراءة عن الإمام الحافظ ابن علي الحسين بن محمد بن أحمد الغسّاني الجيّاني المتوفى سنة ٥١٢ هـ، وهذا يدل على أنه ناظر في كتاب سيبويه، بخلاف ما كان يعتقد فيه بعض أصحابنا، من أنه إنما نظر في نتف كلام أبي علي الفارسي وابن جني ».

تلاميذه:

لقد حقق الزمخشري شهرة علمية، وثقافية واسعة في العالم الإسلامي آنذاك، وكان يحتفى به، ويحتفل، أنى حل، ويلتف حوله طلبة العلم المتعطشون للإستفادة منه. قال صاحب الوفيات عنه: « [2] تَشَدُّ إليه الرحال في فنونه »، وقال صاحب الإنباه: « [3] وما دخل بلداً إلا واجتمعوا عليه وتتلمذوا له، واستفادوا منه » وقال أيضاً: « [4] أقام بخوارزم تُضربُ إليه أكبادُ الإبل، وتُحطُّ بفنائه رحالُ الرجال، وتُحدى باسمه مطايا الآمال». وذكر [5] ياقوت الحموي، أنه قدم بغداد في طريقة إلى الحج، فاجتمع الناسُ حوله ليسألوا عنه. ومنهم[6] ابن الشجري، الذي زاره مهنئاً له بقدومه، مثنياً عليه.

(١) البحر المحيط ٤/ ٣٧٢.
(٢) وفيات الأعيان ٤/ ٢٥٤.
(٣) إنباه الرواة٣/ ٢٦٥.
(٤) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٥.
(٥) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٨.
(٦) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٨.

وللزمخشري تلاميذ في مختلف البلاد التي زارها. ومن تلاميذه بزمخشر: ابن أخته أبو عمرو عامر بن الحسن السمار، وبطبرستان: أبو المحاسن اسماعيل بن عبد الله الطويلي، وبأبيورد: أبو المحاسن عبد الرحيم بن عبدالله البزاز، وبسمرقند: أبو سعد أحمد بن محمود الشاتي، وبخوارزم: أبو طاهر سامان بن عبد الملك الفقيه. ومن هؤلاء: أبو الحسن على بن عيسى بن حمزة الحسني، الذي[1] أكثر الإستفادة منه، وشجعه لتصنيف ما صنف. وقد استجازه عدد من العلماء منهم: الحافظ [2] السّلَفي، ومنهم الجندي يعقوب بن علي.

مؤلفاته:

ألف الزمخشري نحو سبعةٍ وأربعين مؤلفاً في اللغة، والنحو، والعروض والأدب، والبلاغة، والتفسير، والقراءات، والحديث، والفقه. ولم يكن الزمخشري جماعاً للمعارف، لاجهدَ له، إلا التنسيقُ والترتيب، وإنما كان له شخصيته العلمية الواضحة فيها، فقد كان حر الفكر، قادراً على مناقشة الآراء، وتحليلها، وتعليلها، والمفاضلة بينها، وقادراً على النفاذ إلى آراء طريفة مبتكرة، مماجعل طلبة العلم يتشوقون إلى مؤلفاته الجديدة، ويطلبون منه أن يزودهم بما جد لديه. وكان الزمخشري يذكر هذا التشوق والتشجيع في مقدمات كتبه، قال في مقدمة الكشاف: « [3] فلما صمم العلزمُ على معاودة جوار الله، وتوجهت تلقاء مكة، وجدت في مجتازي بكل بلد عطشى الأكباد، إلى العثور على ذلك المملى، متطلعين إلى أيناسه، حراصاً على اقتباسه». وقدم «أساس البلاغة» فقال: « [4] وهو كتابٌ لم تزل نعامُ القلوب إليه زفّافَّ، ورياحُ الآمال حوله هفَّافة، وعيون الأفاضل نحوه روامق وألسنتهم بتنمية نواطق».

ومن هذه الكتب:

١ ـ أطواق الذهب. ذكره حاجي خليفة، وقال: أنه مختصر مشتمل على

(١) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٨.
(٢) بغية الوعاة ٢/ ٢٨٠.
(٣) الكشاف (المقدمة).
(٤) أساس البلاغة (المقدمة).

مائة مقالة كالمقامة.

٢ ـ أمالي جار الله.

٣ ـ ربيع الأبرار ونصوص الأخبار.

٤ ـ متشابه أسامي الرواة.

٥ ـ النصائح الكبار.

٦ ـ النصائح الصغار.

٧ ـ ضالة الناشد، والرائض في علم الفرائض.

٨ ـ شرح أبيات سيبويه. وذكر [١] ياقوت أنه شرح كتاب سيبويه وهو سهو منه.

٩ ـ صميم العربية

١٠ ـ الأسماء في اللغة.

١١ ـ المقامات.

١٢ ـ المستقصى في الأمثال.

١٣ ـ القسطاس في العروض.

١٤ ـ الكلم النوابغ.

١٥ ـ أسماء الأدوية والجبال.

١٦ ـ أعجب العجب في شرح لامية العرب.

١٧ ـ مقدمة الأدب.

١٨ ـ **أساس البلاغة**: قال الزمخشري يعرفه ويبين أهميته: « [٢] فليت له العربية، وما فصُح من لغاتها، وملح من بلاغاتها، وما سمع من الأعراب في بواديها، ومن خطباء الحلل في نواديها، ومن قراضبة نجد في أكلائها ومراتعها، ومن سماسرة تهامة في أسواقها ومجامعها». وقال عن ترتيبه وسهولة تناوله: « [٣]

(١) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٣.

(٢) أساس البلاغة (المقدمة).

(٣) أساس البلاغة (المقدمة).

وقد رُتِّبَ الكتابُ على أشهرِ ترتيب متداولاً، وأسهله متناولاً، يهجُمُ فيه الطالب على طُلبتِهِ موضوعةً على طرف الثُمامَ وحبلِ الذراع من غير أن يحتاج في التنقير عنها إلى الإيجاف والإيضاع، والى النظر فيما لا يوصل إلا باعمال الفكر إليه، وفيما دَقَّقَ النظرَ فيه الخليل وسيبويه».

وقد ذكره ابن خلدون فأثنى عليه قال: «[1] ومن الكتب الموضوعة أيضاً في اللغة كتاب الزمخشري في المجاز بيَّن فيه كلَّ ما تجوزت به العرب من الألفاظ، وفيما تجوزت فيه من المدلولات، وهو كتابٌ شريف الإفادة».

١٩ ـ الفائق في غريب الحديث:

وهو مرتب على حروف المعجم التزم الزمخشري فيه الحرفَ الأول والثاني من الكلمة دون أن يلتزم بما بعدها. ولم يكن ملتزماً بشرح الأحاديث دون غيرها، وإنما كان يأتي أحياناً بأقوالِ الصحابة ويشرحها مثل أقوال[2] عبد الله بن عباس، وأقوال[3] ابن مسعود، وأقوال[4] أسامة بن زيد. وقد حوى الكتاب نصوصاً أدبية نادرة.

٢٠ ـ الكشاف:

وهو أشهر كتب الزمخشري، يظهر فيه «[5] متكلماً منطقياً جدلاً وذواقة مرهف الحس، لجمال النص القرآني» وهو «[6] أشمل ماوصل الينا من تفاسير المعتزلة». وإن كان هذا الكتابُ كشافاً عن المعاني القرآنية، فإنه يكشف أيضاً عن الكثير من النواحي الإعرابية والإشتقاقية للمفردات. ونجد الزمخشري يستأنس دائماً بكتب سيبويه وآراء البصريين وقد يتطرق[7] إلى خلافات

(١) مقدمة ابن خلدون ١/ ٥٤٩.
(٢) أنظر الفائق ١/ ١٤٤.
(٣) أنظر الفائق ١/ ١٥٤.
(٤) أنظر الفائق ١/ ١٦٨.
(٥) منهج الزمخشري في تفسير القرآن ص ٨٠.
(٦) التفسير والمفسرون ص ٣٩٠.
(٧) أنظر الكشاف ١/ ١٩١، ٤/ ٣٥٥.

البصريين والكوفيين حول مسألة نحوية فيعـرضهـا بـاختصـار، دون تعليـل أو إحتجاج.

ومن أهم الكتب النحوية التي وضعها الزمخشري من أجل تبسيط القواعد النحوية للدارس، ووضع مادتها بين يديه سهلةَ التناول، والمأخذ أربعةُ كتب: «المفرد والمؤلف»، «الانموذج»، «الأحاجي النحوية»، «المفصل» وسأتحدث عن الثلاثة الأولى بحديث مختصر، ثم أفصل الحديث عن «المفصل»، لأنه يبرز شخصية الزمخشري النحوية ويمثل آراءه النحوية أفضل من أي كتاب آخر من كتبه.

المفرد والمؤلَّف:

ذكره ياقوت باسم «[1] المفرد والمركب» وذكره ابن خلكان مرتين[2] مرة باسم «المفرد والمؤلف» ومرة باسم «المفرد والمركب» وذكره صاحب شذرات الذهب باسم «[3] المؤلف في النحو».

وهو كتيب صغير يقع ضمن كتاب مطبوع بعنوان «رسالتان للزمخشري» تحقيق الدكتورة «بهيجة الحسني» وهو أحد هاتين الرسالتين، ويحتل ٢٢ صفحة من ١٦ الى ص ٣٧، قَصَدَ أهل مكة. قال: «[4] هذا كتاب المفرد والمؤلف، عملته لذوي السابقة، والكرم من ساكني الحرم، عمل من طب لمن حب، توخيت فيه قيد الأوابد، وجيد الشوارد، وتقريب ما يبعد عن الفهم، وتسهيل ما يصعب إلا عن الشهم، وضمنت لمن يضبط هذا الترتيب، ويحذق هذه الأساليب، أن يُضْرَبَ له من المعربين بسهم الفارس، ويصيرَ اسمُه بينهم بضرب القوانس».

وقال تناول في القسم الأول (المفرد) كلا من الاسم، والفعل، والحرف،

---

(١) معجم الأدباء ١٩/١٣٣.
(٢) وفيات الأعيان ٤/٢٥٤.
(٣) شذرات الذهب ٤/١١٩.
(٤) المفرد والمؤلف (المقدمة) ص ١٦.

فالاسم له أحوال الاعراب، والبناء، والتثنية والجمع، والاظهار، والاضمار، والتعريف، والتنكير والتذكير والتأنيث. والفعل ينقسم من حيث الزمان، والتعدي، واللزوم، والتام، والناقص، ومن أحواله الاعراب، والبناء، والحرف، وينقسم إلى: عامل كحروف الجر وغيرها، وغير عامل: كحروف العطف وغيرها. وقد ختم كلامه على الحرف بقوله: «ولا حال له لجموده ولزومه وتيرة واحدة».

أما قسم المؤلف، فقد كثرت تقسيمات الزمخشري له، وقد تدرج بها تدرجا منطقيا على النحو التالي:

المؤلف من اسمين: المبتدأ، المضاف والمضاف اليه، الموصوف مع الصفة، المبدل مع البدل، المؤكد مع التأكيد، المعطوف عليه مع المعطوف، ذو الحال مع الحال، المقدار مع مميزه، المستثنى مع المستثنى منه، الصفة والمصدر مع فاعليهما ومفعولهما.

المؤلف من الفعل والاسم: الفعل مع الفاعل، الفعل مع المفعول الفعل مع الحال، والتمييز، والمستنثنى.

المؤلف من الحرف والاسم: حرف التعريف مع المعرف، حرف النداء مع المنادي.

المؤلف من الحرف والفعل: قد مع الماضي لتقريبه من الحال، ومع المضارع لتقليله، والسين وسوف مع المضارع.

وهو مختصر جدا، يذكر الزمخشري فيه الموضوع الرئيسي، ثم يذكر فروعه التي تؤلفه أو تفصيل، ويحاول أن يبتعد عن التمثيل قدر استطاعته ولا يلجأ إليه الا إذا رأى أنه لا مفر منه. ولم يستشهد فيه ببيت واحد من الشعر. ولم يستشهد من القرآن الا بثمان آيات. ولا ينسب رأيا إلى أحد، ولا إلى نفسه، ولا يتطرق إلى خلاف، أو يشير إليه.

ومن أمثلة أسلوبه قوله عن الحرف: « [1] وللحرف انقسام إلى عامل: وهو حروف الجر: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورب، والباء، والكاف، واللام الزوائد، وواو القسم، وتاؤه، وياؤه، ومنذ، ومذ وحاشا، وعدا، وخلا.

وعوامل النصب قبل الرفع في المبتدأ والخبر: ان، وأن، ولكن وكأن، وليت، ولعل، ولا النافية للجنس كقولك: انَّ زيداً قائمٌ، ولا خيراً من زيدٍ ذاهب، وعاملا الرفع قبل النصب فيهما: ما، ولا بمعنى ليس نحو: ما زيدٌ منطلقاً، ولا رجلَ أفضلُ منك، ونواصب الفعل وجوازمه.

وغير عامل وهو حروف العطف: الواو، والفاء، وثم، وأو، ولكن وبل، ولا، وأما، وحرف الاستفهام: الهمزة، وهل، وسوف، والسين ولاما الابتداء والتعريف، ولو في الشرط، وأما. ولا حال له لجموده ولزومه وتيرة واحدة».

وترتيب الزمخشري لهذا الكتاب، يدل على فكرة المتحرر المتطور، إذ لم يرتَّب كتابٌ قبله هذا الترتيب.

الأنموذج في النحو:

وهو كتيب صغير أيضاً، مطبوع عام ١٢٨٩ هـ بمطبعة المدارس الملكية. يقع في تسع عشرة صفحة، من الحجم الصغير، ويبدؤه الزمخشري بدون مقدمة أو تعريف.

ويتحدث في أوله عن أقسام الكلام، التي هي: اسم، وفعل وحرف. ثم يتحدث عن القسم الأول باختصار شديد، فيذكر أنواعه ثم يتحدث عن حروف المعرب ثم عن الاعراب ثم عن المرفوعات، والمنصوبات والموصولات، وأسماء الأفعال، والكنايات، والمعرفة والنكرة، والمذكر والمؤنث، وينتهي عن الحديث عن هذا القسم في الصفحة الثانية عشرة.

---

(١) المفرد والمؤلف ص ٢٥.

ثم يبدأ بالحديث عن الفعل الماضي، والمضارع، والأمر المتعدي وغير المتعدي، ثم عن الأفعال الناقصة، ثم عن فعلي التعجب، وينتهي من هذا القسم في الصفحة الخامسة عشرة.

ثم يبدأ بالحديث عن الحرف فيعرفه ويتحدث عن حروف الاضافة والحروف المشبهة بالفعل، وحروف العطف، وحروف النفي، وحروف التصديق، وحروف الصلة، وحروف الاستقبال، وعن حرفي الاستفهام، وينهي الكتاب في الصفحة التاسعة عشرة.

وهو لا يتعدى في الحديث عن كل قسم، تعريفه بايجاز، والتمثيل عليه، وعلى كل فرع من فروعه، بجمل عادية مبسطة، تخلو من التكلف والتعقيد، من غير أن يستشهد بشعر، أو بآيات قرآنية. ولا ينسب فيه رأيا إلى أحد، ولا يذكر خلافاً أو احتجاجاً.

« والأنموذج » لا يختلف عن « المفصل ». لا في الترتيب ولا في الأقسام الرئيسية، فهو مشتمل على الأقسام الرئيسية الثلاثة الأولى من « المفصل » وهي الاسم والفعل والحرف، ومتضمن للأبواب الرئيسية المدرجة تحت كل قسم من الأقسام الثلاثة المذكورة، ولكنه يختلف عنه في ناحيتين: ناحية الكيف، إذا يمتاز بالاختصار الشديد كما ذكرت ويعتمد التمثيل بجمل عادية مبسطة قصيرة من غير استشهاد بشعر أو بآيات قرآنية، وناحية الكم: إذ حذف الزمخشري من « المفصل » في « الأنموذج » بعض الموضوعات الفرعية، ففي باب المنصوبات حذف: المندوب، الاختصاص، التحذير، الاشتغال.

وفي باب المبنيات حذف: المقصور والممدود، أسماء الزمان والمكان، واسم الآلة، والاسم الثلاثي، والرباعي، والخماسي. واقتصر على أسماء الافعال، ولم يذكر أسماء الأصوات.

وحذف من أصناف الفعل: الفعل الثلاثي، والرباعي، وأبنية المزيد.

وحذف من الحروف: شين الوقف، وحروف الانكار، وحروف التذكير.

وباختصار فان «الأنموذج» هو تلخيص لكتاب «المفصل» ومتن له، توخى فيه الزمخشري، أن يصل القارىء من خلاله إلى تناوله ما في المفصل، وفهمه بأقصر الطرق، وبأقل جهد يبذل.

ومن أمثلة «الأنموذج» قول الزمخشري عن الاسم[1]:

«هو ما صح الحديث عنه، ودخله حرف الجر، وأضيف، وعرف ونون، وأصنافه: اسم الجنس، العلم، المعرب، وتوابعه، المبني، المثنى والمجموع، المعرفة والنكرة، المذكر والمؤنث، المصغر، المنسوب، أسماء العدد، الأسماء المتصلة بالأفعال.

اسم الجنس على ضربين: اسم عين كرجل، وراكب. واسم معنى: كعلم، ومفهوم، (العلم) الغالب عليه أن ينقل عن اسم جنس، كجعفر وقد ينقل عن فعل، كيزيد، وقد يرتجل، كغطفان. (المعرب على ضربين) منصرف: وهو ما يدخله الرفع والنصف والجر والتنوين، وغير منصرف: وهو الذي منع الجر والتنوين منه، ويفتح في موضع الجر نحو: مررتُ بأحمدَ، إلا إذا أضيف، أو عرف باللام نحو: مررت بأحمدِكم وبالأحمدِ».

الأحاجي النحوية:

ذكره ابن خلكان باسم: «[2] المحاجاة بالمسائل النحوية» وهو كتاب مطبوع عام ١٩٦٩م، بتحقيق مصطفى الحدري.

قدم له الزمخشري بقوله: «[3] وهذه... مسائل نحوية مسوقة في مسائل المحاجاة، منسوقة في سلوك المعاياه، لا تستملي الا سقطت على أملوحة من

(١) الأنموذج ص ٣.

(٢) وفيات الأعيان ٢٥٤/٤.

(٣) الأحاجي النحوية (المقدمة).

الأماليح العلمية، وأفكوهة من الأفاكيه الحكمية، تراض بشكائمها ريِّضات الأذهان، حتى ترجع بعد جمحات إلا باء سلسات العنان».

والزمخشري في هذا الكتاب يسوق المسألة بطريقة طريفة مبتكرة، ومشوقة، على شكل لغز أو أحجية مسجوعة، ويبلغ عدد أحاجيه خمسين واحدة معظمها صرفي، وقليل منها نحوي. غير أن كل أحجية من هذا الأحاجي، لا تعالج مسألة واحدة وانما تعالج مسألتين صرفيتين، أو نحويتين سجعت احداهما على الأخرى، ومن أحاجيه الصرفية:

أخبرني [١] عن فاعل جمع على «فُعْلة»، وعن فعيل جمع على «فَعَلة»!.

أخبرني [٢] عن فاء ذات فنين، ولام ذات لونين!.

أخبرني [٣] عن نسب بغير يائه، وعن تأنيث بتاء ليست بتائه!

أخبرني [٤] عن مئة في معنى مئات، وكلمة في معنى كلمات!

أخبرني [٥] عن مكبَّر يحسب مصغَّرا، وعن مصغَّر يعد مكبَّراً!.

أخبرني [٦] عن مصغر ليس له تكبير، وعن مكبر ليس له تصغير!.

ومن أحاجيه النحوية:

أخبرني [٧] عن نعت مجرور ومنعوتة مرفوع، وعن منعوت موحد، ونعته مجموع!.

أخبرني [٨] عن فصل ليس بين المعرفتين فاصلاً، وعن «رب» على المعرفة داخلاً!

أخبرني [٩] عن فاعل خفي فما بدا، وعن الآخر لا يخفى أبداً!

(١) الأحاجي النحوية ص ١٩.
(٢) المصدر نفسه ص ٢٦.
(٣) المصدر نفسه ص ٢٧.
(٤) المصدر نفسه ص ٥٠.
(٥) المصدر نفسه ص ٥٣.
(٦) المصدر نفسه ص ٥٤.
(٧) المصدر نفسه ص ٢٩.
(٨) المصدر نفسه ص ٢٩.
(٩) المصدر نفسه ص ٣٧.

وهو يستخدم خلال الأحجية أسلوب الحوار، القائم على توقع سؤال من القارىء، فيتصدى للاجابة عنه، وهو أسلوب تعليمي، يشد القارىء ويجعله يتلهف للاجابة عن السؤال، أو الاعتراض. ولذلك فإنه يكثر من القول «[1] فان قلت... قلت...».

وهو يخلل أحاجيه حشداً مكثفاً من أقوال العرب، وأشعارهم ومن الآيات القرآنية، وبعض الأحاديث النبوية، ويلجأ إلى التعليل لمعظم ما يذهب إليه، حتى يكون قوله واضحاً مقنعاً. كل ذلك في أسلوب يخلو من الاطالة، أو الاستطراد، ولكن يخلو أيضاً من الايجاز الشديد. وقد يستغرق حل الأحجية الواحدة نصف صفحة، أو صفحة كاملة، ويندر أن تزيد إحدى هذه الأحاجي على صفحة واحدة.

ويعرض في هذه الأحاجي، أحياناً كثيرة، لآراء النحاة المختلفة حول مسألة ما، ثم يساند رأيا منها، ويدافع عنها، ويسوق له الحجج، محاولاً اقناع القارىء به، نحو عرضه[2] للخلاف الذي وقع بين سيبويه والأخفش الأوسط حول المحذوف في اسم المفعول، من الفعل الثلاثي الواوي الأجوب، أهو عين مفعول أم واوها، فعرض رأى سيبويه أولا ثم رأى الأخفش، فناصر الرأي الأول ودافع عنه. ولكنه قد يعرض[3] في بعض الأحيان الآراء منسوبة إلى أصحابها، وينقل تعليلاتهم، دون أن يقحم نفسه فها، أو يبدي وجهة نظره حولها، فلا يعدو أن يكون راوية لمثل هذه الآراء، وهذا ظاهر في عرضه لرأي الخليل وسيبويه في مفرد «الأدواء».

وقد روى في هذا الكتاب عن البصريين، والبغداديين، والكوفيين وذكر آراءهم، مما يدل أنه لم يكن يتعصب لأحد منهم، وان كان يكثر من ذكر أقوال

---

(١) انظر المصدر نفسه ص ١٩، ٢١، ٢٣، ٥٥، ٨٦.

(٢) الأحاجي النحوية ص ٤٧.

(٣) المصدر نفسه ص ٩٥.

البصريين، فإنما لأنه يميل في أقواله إلى مذهبهم. وقد أورد ذكر سيبويه في نحو واحد وعشرين موضعاً، وأورد ذكر الفارسي في ستة مواضع، والخليل في خمسة مواضع، والأخفش في أربعة، والمازني في أربعة، وابن جني في موضعين. وذكر لفظ « البصريين » في موضع واحد. بينما ذكر لفظ « الكوفيين » في ثلاثة مواضع. وذكر الفراء في موضعين، والكسائي في موضع واحد.

وقد نقل السيوطي معظم أحاجي الزمخشري في كتابه « الأشباه والنظائر » بأسلوب مختصر.

المفصل:

وهو أشهر كتب الزمخشري النحوية، طبع الطبعة الأولى في مطبعة التقدم بمصر سن ١٣٢٣ هـ.

وقد « [١] اعتنى بشرحه خلق كثيرون » ولكن أشهر شروحه جميعا شرح ابن يعيش الذي طبع في عشرة أجزاء، ويشكل موسوعة ثقافية متعددة الجوانب في اللغة والأدب والنحو والتصريف.

ويبدو أن الزمخشري كان يعتز به، أكثر من غيره، ولذلك فقد اختصره بالأنموذج كما ذكرت، وشرح بعض مشكلاته في كتاب أسماه « شرح [٢] بعض مشكلات المفصل ». وقد قدم له بمقدمة طويلة في أربع صفحات أبدى فيها تعصبه للعرب، والعربية، وعرَّض بالعجم، متهما إياهم بأنهم يريدون أن يغضوا من العربية، ويضعوا من مقدارها، وهو يستغرب كيف »[٣] يذهبون عن توقيرها وتعظيمها، وينهَون عن تعلمها وتعليمها، ويمزقون أديمها ويمضغون لحمها « على الرغم من أن مناقلتهم في العلم ومحاورتهم بلسانه » فيه تقطر في القراطيس أقلامهم، وبه تسطر الصكوك والسجلات أحكامهم، فهم ملتبسون

---

(١) وفيات الأعيان ٤/٢٥٤.

(٢) بغية الوعاة ٢/٢٨٠.

(٣) المفصل (المقدمة).

بالعربية أية جهة سلكوا غير منفكين منها أينما وجهوا ...».

ثم بين فيما بعد الغاية التي ألف الكتاب من أجلها قال: «ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب الى معرفة كلام العرب، وما بي من الشفقة والحدَب على أشياعي من حفدة الأدب، لانشاء كتاب في الاعراب، محيط بكافة الأبواب، مرتب ترتيبا يبلغ بهم الأمد البعيد، بأقرب السعي، ويملأ سجالهم بأهون السقي».

وقد قسمه أربعة أقسام كما قال: «[1] القسم الأول في الأسماء، القسم الثاني في الأفعال، القسم الثالث في الحروف، القسم الرابع في المشترك من أحوالها».

استغرق القسم الأول ـ قسم الأسماء ـ ثلثي الكتاب تقريباً من ص ٦ ـ ٢٤٣ تحدث فيه عن أصناف الاسم المعرب، ووجوه اعرابه، ثم عن المرفوعات والمنصوبات، والمجرورات، ثم عن التوابع، والظروف، والمركبات، ثم تكلم عن الجوانب الصرفية، ومنها الأسماء المتصلة بالأفعال ـ المشتقات.

وبدأ القسم الثاني، قسم الأفعال، بالحديث عن الفعل الماضي، ثم المضارع، فذكر أحواله، ووجوه اعرابه، وتحدث عنه مرفوعاً، ومنصوباً، ومجزوماً، ثم عن الأمر، ثم عن تعدية الأمر ولزومه، ثم عن الفعل المبني للمجهول، ثم عن أفعال القلوب، ثم عن الأفعال الناقصة ثم عن أفعال المقاربة ثم عن أفعال المدح والذم، ثم عن أفعال التعجب، وتحدث بعد ذلك عن الجوانب الصرفية للأفعال.

وبدأ القسم الثالث ـ قسم الحروف ـ بالحديث عن حروف الاضافة ص ٢٨٣، ثم الحروف المشبهة بالفعل، ثم حروف العطف، ثم عن الحرفين المصدريين «ما»، «أن»، ثم عن حروف التحضيض، ثم عن حروف التقريب، ثم حروف الاستقبال، ثم عن حرفي الاستفهام (الهمزة وهل)، ثم عن حرف الشرط، ثم

(١) المصدر نفسه (المقدمة).

حرف التعليل (كي) ، ثم حرف الردع (كلا) ، ثم تحدث عن اللامات ، وحروف أخرى كثيرة .

وبدأ القسم الرابع ـ قسم المشترك ـ فتحدث فيه عن الامالة ص ٣٣٥ والوقف والقسم ، وتخفيف الهمزة ، والتقاء الساكنين ، وحكم أوائل الكلم ، وابدال الحروف والاعتلال ، والادغام . وأنهى الكتاب ص ٤٠٥ .

وكتاب المفصل ليس كتاباً نحوياً صرفاً ، وانما يتناول ـ كما لوحظ من ذكر موضوعاته ـ موضوعات صرفية ألحق الزمخشري بالقسم الأول والثاني الموضوعات الصرفية التي تتعلق بكل منها ، أما القسم الرابع فيكاد « ينفرد [١] بالصرف بمعناهِ العلمي لولا أنه بحث فيه موضوع القسم » .

أما النظام الذي اتبعه الزمخشري في تأليف هذا الكتاب ، وتقسيمه الى أربعة أقسام ، فهو نظام مبتكر »[٢] لم يسبق اليه « وقد عودنا الزمخشري أن يبتكر أنظمة خاصة لتآليفه ، وقد ظهر ذلك في كتابيه اللذين تحدثت عنهما « المفرد والمؤلف ، « الأحاجي النحوية » .

والزمخشري مغرم في الكتاب بالحدود ، شأنه شأن النحويين ، غير أن حدوده طويلة لا تخلو أحياناً من الغموض والتعقيد ، ومن هذه الحدود : « [٣] الاسم هو ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران » ، « [٤] المفهوم له هو علة الاقدام على الفعل وهو جواب له » ، « عطف [٥] البيان هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفه وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة اذا ترجمت بها » ، « [٦] الحرف ما دل على معنى في غيره ، ومن ثم لم ينفك من اسم ، أو فعل يصحبه الا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب » .

---

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص ٣٢ .
(٢) نصوص في النحو العربي ص ٢١ .
(٣) المفصل ص ٦ .
(٤) المفصل ص ٦٠ .
(٥) المفصل ص ١١٢ .
(٦) المفصل ص ٢٨٣ .

وهو لا يترك قاعدة أو فرعاً من قاعدة أو تعريفاً، أو كلاماً يقوله، الا ويمثل عليه، بأمثلة سهلة مبسطة، قد تكون آيات قرآنية، أو شعراء أو جملاً عادية. وقد احتلت الآيات القرآنية نسبة عالية من هذه الأمثلة. وكان يسوق هذه الأمثلة في أسلوب سهل واضح، يكاد يخلو من التعليل تماماً، الا حين الضرورة.

وهو يروى عن العرب كثيراً ورواياته أما لأن تكون عن طريق [1] سيبويه، أو بعض النحويين الآخرين، وقد تكون بدون واسطة [2] فيروى ما سمعه هو بنفسه فقد كان كما ذكرت يعرّج على البادية، ويسمع من أهلها في طريق ذهابه الى مكة، وايابه منها. وكان يبدي أثناء روايته عنهم احترامه للغة، واعجابه بها.

ولا يتعرض الى خلافات النحويين، أو الاحتجاج لآرائهم، وانما يذكر الرأي الذي يقتنع به سواء أكان رأي بصريين، أم كوفيين، أم بغداديين أم رأياً انفرد به، ولم ينسب الآراء الى أصحابها الا في مواضع قليلة كانت الضرورة تدعو الى ذلك، فنسب الى سيبويه[3] في خمسة عشر موضعاً والى «البصريين»[4] في موضعين، والأخفش الأوسط[5] في ثلاثة مواضع، والمازني[6] في موضع، والمبرد[7] في خمسة مواضع، ويونس[8] في أربعة مواضع. والخليل[9] في موضع

---

(١) انظر المفصل ص ٤٩ - ٥٠ ص ١٢٠.
(٢) انظر المصدر نفسه ص ٤٥ - ٤٦.
(٣) أنظر المصدر نفسه ص ٢٠، ٣١، ٥٠، ٦٢، ٦٦، ٦٧، ٧١، ٧٦، ٧٧، ١٠٦، ١١٤، ١٢١، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٣.
(٤) أنظر المصدر نفسه ص ٢٠، ١٣٣.
(٥) أنظر المصدر نفسه ص ١٧، ٢٧، ١٣٨.
(٦) أنظر المصدر نفسه ص ٦٦.
(٧) أنظر المصدر نفسه ص ٦٢، ٦٧، ٦٨، ١١٠، ١٤١.
(٨) أنظر المصدر نفسه ص ٤٤، ٧٦، ٧٨، ١٣٧.
(٩) أنظر المصدر نفسه ص ٤٤.

واحد. ونسب الى «الكوفيين»[1] في ستة مواضع، والفراء[2] في موضع واحد.

ويطلق اصطلاح[3] «أصحابنا» على البصريين في أكثر من موضع، وكما ذكرت فان هذا لا يدل على البصرية بقدر ما يدل على الاتفاق معهم في الرأي الذي يذكر فيه هذا الاصطلاح.

وكثيراً ما يذكر وجود خلاف بينه، وبين غيره، خاصة الأخفش الأوسط، دون أن يوضح هذا الخلاف، أو يحتج لرأيه المخالف، فهو يقول في الممنوع من الصرف: «[4] وما أحد سببه، أو أسبابه العلمية فحكمه الصرف عند التفكير كقولك: رب سعادٍ وقطامٍ، لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد الا نحو: أحمر، فإن فيه خلافاً بين الأخفش وصاحب الكتاب». ويقول في دخول الأدوات على خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط: «[5] إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط، جاز دخول الفاء على خبره، وذلك على نوعين: الاسم الموصول، والنكرة الموصوفة، إذا كانت الصلة، أو الصفة فعلاً، أو ظرفاً.. وإذا أدخلت ليت أو لعل لم تدخل الفاء بالاجماع، وفي دخول «ان خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب».

مذهبه النحوي:

رأي المؤلفين:

اختلف المؤلفون المحدثون في مذهب الزمخشري فقد عده الدكتور أحمد الحوفي بصرياً، وقال عنه انه كان «[6] تابعاً لمذهب سيبويه والبصريين في آرائه

---

(١) أنظر المصدر نفسه ص ١٧، ٢١، ٢٧، ٨٣، ١١٣، ١٣٣.

(٢) أنظر المصدر نفسه ص ٨٤.

(٣) أنظر المصدر نفسه ص ٢٠، ٢٧، ٨٣.

(٤) المصدر نفسه ص ٣٩.

(٥) المفصل ص ٢٧.

(٦) الزمخشري ص ٢٦٨.

« بينما عده الدكتور شوقي ضيف بغدادياً يميل الى المذهب البصري وترجم [١] له مع من ترجم « من نحاة المذهب البغدادي. وتبعه الدكتور عبده الراجحي فقال عنه انه « [٢] أقرب الى مدرسة البصرة ».

وقد يمعن النظر في مذهب الزمخشري النحوي يجد أنه من أولئك النحويين الذين نهجوا نفس الطريق التي سار عليها الفارسي، وابن جني وغيرهما من النحاة الذين كانوا يقفون موقفاً معتدلاً بين المذهبين، ولكن في ميل الى المذهب البصري، الذي عم بغداد، وطغى على أذهان الناس بعد القرن الرابع الهجري.

وبغدادية الزمخشري تجلت من خلال ابتكاره طرقاً جديدة لتأليف كتبه دون تقليد لأحد، وقد ظهرت بشكل واضح في « المفرد والمؤلف » و« الأحاجي النحوية » و« المفصل » وقد ذكرت ذلك في حينه. وتجلت بغداديته أيضاً في روايته في كتبه وبخاصة « الأحاجي النحوية » و« المفصل عن البصريين والكوفيين على حد سواء دون تعصب لأحد.

وسنجد أيضاً أن هذه البغدادية تتجلى في منهجه السماعي والقياسي، وفي انتخابه ما راق له من آراء البصريين والكوفيين « البغداديين » وتتجلى في اهتدائه الى آراء جديدة استقل بها.

أ ـ السماع:

اتخذ الزمخشري من مصادر السماع عند البصريين والكوفيين، مصادر سماع لنحوه، وقد كان يهتم اهتماماً بالغاً بما يُروى عن العرب، فيرويه في كتبه، وكان حريصاً أن يكون دقيقاً فلا يكتفي كمعظم النحويين بالتعميم حين نسبة « القول اليهم فيقول » قال العرب: « وانما كان ينسب القول الى أصحابه من القبائل العربية كنسبته الى بني بجيلة [٣]، وقبيلة طي [٤].

---

(١) المدارسة النحوية ص ٢٨٣.
(٢) دروس في كتب النحو ص ١٠٦.
(٣) أنظر الأحاجي ص ٦٨.
(٤) انظر الأحاجي ص ٩٢.

وهذا الحرص على دقة الرواية، نابع من أجلاله لهذه اللغة، واعزازه لها، وقد ظهر هذا الاجلال من خلال مدافعته عن اللغة في تقديمه للمفصل كما مر، ويظهر هذا الاجلال أيضاً في وقوفه عند كثير من الأقوال المروية لتعليلها، والتدليل على سلامتها وصوابها، من ذلك تعليله لما ورد عنهم من جر النعت مع رفع المنعوت قال: « [1] جر النعت مع رفع المنعوت في قول بعض العرب « هذا جحر ضب خرب » وقول امرىء القيس:

كــأن ثبيراً في عــرانين دَبْلــه   كبيرُ أنــاسٍ في بجادٍ مــزمَّــلِ

والذي حثهم على ارتكابه، اتحاد المضاف والمضاف اليه، ألا تراك تقول: هذا حَبُّ رماني، وجحُر ضبي، باضافة الرمان والضب، مع ارادتك اضافة الجحر والحب، مع أنهم اتبعوا الجر الجر، كما اتبعوا الكسر الكسر في بهم وعليهم، وغير ذلك ». ومنه تعليله لبقاء أثر نون المثنى وجمع المذكر السالم على الرغم من حذفها قال: « نون التثنية والجمع تزول وأثرها باق في قولهم: « هما الضاربا زيداً » و« هم الضاربــوزيداً » كأن النون قائمة. ومنه قوله:

الحافظـــو عـــــورةَ العشيرةِ لا   يــأتيهمــو مـــنْ ورائِهــم وكــفُ

فإن قلت: لم منعوا ذلك؟ قلت: لاستطالة الموصول مع الصلة، اذ اللام بمعنى « الذي » في هذه الصفات كما حـذفـت النـون مـن « اللـذان » في قـول الفرزدق:

أبني كليـــبٍ ان عمـــيَّ اللـــذا   قتلا الملـــوك وفكَّكـــا الأغلالا »

والزمخشري في اجلاله للغة العرب، واعزازها، وفي التعليل والاحتجاج لها وفي عدم رفضه شيئاً منها الا ما ندر انما يبتعد عن البصريين قليلاً نحو الكوفيين الذين كانوا أيضاً يجلون هذه اللغة ولا يرفضون شيئاً منها.

(١) الأحاجي ص ٣٠.

(٢) المصدر نفسه ص ٣٩.

غير أن بغدادية الزمخشري في السماع، تظهر في اتخاذه من الحديث النبوي، والشعر المولد مصدرين أساسيين من مصادر السماع كأبي علي الفارسي.

فقد مر في الحديث عن خصائص المدرسة البغدادية أنه استشهد على ابدال السين شيناً والشين سيناً بحديث: « ونكحت بعده سرياً ركب شرياً ». واستشهد على المواطن التي تلفظ فيها الكلمة بواحد من حرفين بحديث: « أنا أفصحُ العربِ بيداني من قريش ». واستشهد على مفرد الأدواء بحديث: « قرشيٌ يماني، ليس من ذي ولا ذو ».

وكذلك فقد استشهد به على تثنية الجمع قال: « [1] وقد يثنى الجمع على تأويل الجماعتين، والفرقتين، وأنشد أبو زيد:

لنا إبلان فيهما ما علمتم

وفي الحديث: مثل المنافق كالشاة المعائرة بين الغنمين ».

واستشهد بحديثين أيضاً على اعمال « غداً » وراح » بمعنى « صار »، قال السيوطي: « [2] وألحق قوم منهم الزمخشري وأبو البقاء والجزولي وابن عصفور، بأفعال هذا الباب - يريد باب كان وأخواتها - غداً وراح. بمعنى صار أوب بمعنى وقع فعله في وقت الغدو والرواح وجعل من ذلك حديث « اغدُ عالماً » وحديث « تغدو خمَّاصاً وتروح بطَّاناً ». ويقول: غدا زيدٌ ضاحكاً، وراح عبدُ الله منطلقاً: أي صار في حال ضحك وانطلاق ».

أما الشعر المولَّد فقد مر في الحديث عن خصائص المدرسة البغدادية أيضاً، أنه كان يكثر من الاستشهاد به، ويقول فعن أبي تمام: « وهو وان كان محدَثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى الى أقوال العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لوثوقهم

---

(١) المفصل ص ١٨٦.

(٢) همع الهوامع ١/١١٢.

بروايته واتقانه » فهو يجعل قول أبي تمام، وشعره، بمنزلة ما يرويه من الشعر سواء أكان ما يرويه جاهلياً، أم اسلامياً. وقد مر أيضاً أنه استشهد على تعدية أظلم بقول أبي تمام[1]:

هما أظلما حـــاليَّ ثمت أجليـــا ظلاميهما عـن وجـهِ أمـردَ أشيـبِ

واستشهد على جمع رعد وبرق بقول البحتري[2]:

يــا عــارضــاً متلفعــاً ببُــرودِه يختــالُ بين بــروقِــهِ ورعـــودِهِ

ويشعر المتنبي على مجيء الجار والمجرور حالاً وهو قوله[3]:

تدوس بنا الجماجم والتريبا

وقد فتح الزمخشري الباب على مصراعيه لمن أتى بعد للاستشهاد بالشعر المولد ومن هؤلاء الرضي[4] (ت ٦٨٨) وابن الأثير (ت ٦٢٢) الذي استشهد بشعر عدد كبير من الشعراء المولدين أمثال: أبي تمام، والبحتري، والمتنبي، فقد استشهد بشعر أبي تمام، والمتنبي على جواز توكيد الضمير المنفصل بمنفصل مثله. قال: «[5] وأما توكيد المنفصل بمنفصل مثله فكقول أبي تمام:

لا أنــت أنــت ولا الديــارُ ديــارُ خـفَّ الهوى، وتـولَّـت الأوطــارُ

.. وعلى هذا ورد قول أبي الطيب المتنبي:

قبيـل أنـت أنــت وأنــت منهــم وجــدُّك بشرٌ الملـــكُ الهمُـــامُ.

---

(١) والبيت موجود في ديوان أبي تمام ١٥٠/١ من قصيدة يمدح فيها عياشاً الحضرمي.

(٢) وهو موجود في ديوان البحتري ٦٩٣/٢ من قصيدة يمدح فيها عبيد الله بن يحيى بن خاقان.

(٣) وهو موجود في ديوان المتنبي ٢٦٥/١ من قصيدة يمدح فيها علي بن محمد بن سيار والبيت:

فمـــرت غير نــافــرة عليهــم تــدوس بنــا الجماجــم والتريبــا

(٤) انظر المواهب الفتحية ٥٣/١.

(٥) المثل السائر ـ القسم الثاني ص ١٩٧، بيت أبي تمام في ديوانه ٦٨/٢، وبيت المتنبي في ديوانه ٧٩/٤.

ب ـ القياس:

لقد مر في الحديث عن خصائص المدرسة البغدادية، أن الزمخشري كان يتشدد في القراءات الشاذة ويقبحها بـل ويستهجن ورودها، فيرد رداً عنيفاً، كرده على قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وكذلك زيَّن لكثيرٍ من المشركين قتـل أولادِهم شركاؤهم﴾ فيقرؤها «قتل أولادهم شركائهم يرفع القتل، ونصب الأولاد، وجر الشركاء على اضافة القتل الى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف.

ومن ردوده العنيفة، رده على من قرأ همز «أئمة» بالياء ووصفه بأنه لاحن محرف ورفض قراءته قال: «[1] فإن قلت: كيف لفظ ائمة؟ قلت همزة بعدها همزة بين بين أي بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وان لم تكن بمقبولة عند البصريين، وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها، فهو لاحن محرف».

وكان يشذذ في بعض الأحيان ما يرد عن العرب، من شعر، أو أقوال نثرية قال في نداء المعرف بأل: «[2] ولا ينادي ما فيه الألف واللام الا الله وحده، لأنهما لا تفارقانه كما لا تفارقان النجم مع أنهما خلف عن همزة اله، وقال:

مـن أجلِـك يـا التي تيَّمـت قلبي وأنـتِ بخيلـةٌ بـالـوصـلِ عني

شبهه بيا الله، وهو شاذ». وقال في الترخيم: «[3] ومن خصائص النداء الترخيم، الا إذا اضطر الشاعر، فرخم في غير النداء، وله شرائط، أحداهما: أن يكون الاسم علماً، والثانية: أن يكون غير مضاف، والثالثة: أن لا يكون مندوباً ولا مستغاثاً. والرابعة: أن تزيد عدته على ثلاثة أحرف، الا ما كان في آخره تاء

(١) الكشاف ٢/٢٥١.
(٢) المفصل ص ٤١.
(٣) المفصل ص ٤٧.

تأنيث، فإن العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين، يقولون يا عاذلَ، ويا جاري لا تستنكري، وياثب... وأما قولهم: يا صاحِ وأطرق كرا، فمن الشواذ».

وعلى الرغم من تشدد الزمخشري في القياس على القراءات، وتقبيح القراءات الشاذة، وعلى الرغم من تشذيذه بعض ما كان يرد عن العرب، الا أنه كان في الوقت نفسه، يقبس في بعض الأحيان على الشاذ النادر، وعلى المثال الواحد، وقد يقول بآراء مخالفة للقياس المتفق عليه، مما يجعله يقف موقفاً يخلط بين منهج البصريين والكوفيين في القياس.

فمن قياسه على النادر اجازته[1] اعمال «إن» وجميع أخواتها إذا اتصلت بما، نحو: انما زيداً قائمٌ، لكنما زيداً قائمٌ، وذلك قياساً على ما ندر وروده عن العرب، ورواه عنهم الكسائي والأخفش الأوسط.

ومن قياسه على المثال الواحد، اجازته[2] تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، إذا كان «غير» النافية مطلقاً نحو: زيدٌ عمراً غيرُ ضاربٍ وذلك قياساً على قول الشاعر:

فتىً هو حقاً غيرُ ملغٍ فريضةً ولا يتخذ يوماً سواهُ خليلاً

وهو في هذا قريب من الكسائي الذي أجاز أيضاً تقديمه على المضاف، إذا كان على وزن أفعل نحو: أنت أخانا أولُ ضاربٍ. أما البصريون فلم يجيزوا ذلك، لأن معمول المضاف إليه، من تمامه.

ومن مخالفاته للقياس قوله[3] أن «مقام إبراهيم» في قوله تعالى: [4] ﴿فيه آياتٌ بيناتٌ، مقامُ إبراهيمَ﴾ عطف بيان على «آيات بينات»، فهذا القول

---

(١) ارتشاف الضرب ورقة ١٨٣. همع الهوامع ١/١٤٤. شرح التصريح ١/٢٥٥.

(٢) همع الهوامع ٢/ ٤٩.

(٣) شرح التصريح ٢/ ١٣١.

(٤) سورة آل عمران آية ٩٧.

مخالف لإجماع البصريين والكوفيين الذين أجمعوا على أن النكرة لاتبين بالمعرفة، وجمع المؤنث لايبين بالمفرد المذكر، ولا يجوز أن يكون بدلاً، لأنهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعدداً وكان البدل غير واف، بالعدة، تعين القطع، وإنما التقدير كما ذكر الأزهري: منها مقامُ إبراهيم، أو بعضُها مقامُ إبراهيم، فهو مبتدأ أو خبر مبتدأ، وقد علق الأزهري على قول الزمخشري فقال: « [1] وقوله أي الزمخشري وقول الجرجاني يشترط في عطف البيان كونه أوضح وأخص من متبوعه، مخالف لقول سيبويه في « يا هذا ذا الجمة » أن الجملة عطف بيان على « هذا » مع أن الإشارة أوضح، وأخص من المضاف إلى ذي الأداة لأن تخصيص الإشارة، زائد على تخصيص ذي الأداة، ومخالف للقياس أيضاً لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يلزم تخصيص النعت باتفاق، فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان ».

ومن مخالفاته للقياس أيضاً قوله ان « المسجد الحرام » في قوله تعالى [2] ﴿وصدٌ عن سبيلِ اللهِ، وكفرٌ بهِ، والمسجدِ الحرامِ﴾ معطوف على « سبيل الله » المخفوض بمن. وهذا القول مخالف للقاعدة التي تقول: لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته. وقد وضح الأزهري هذه المخالفة بقوله: « [3] لما عطف على المصدر « صد » بالمصدر « كفر » فانه يفهم أن معمولات « صد » قد اكتملت قبل العطف عليه أي قبل « كفر » ولذلك فانه لا يعطف على هذه لالمعمولات بعد العطف عليه لأن المعطوف على معمول يصبح معمولاً مثله، بمعنى أن « المسجد الحرام » إذا كان معطوفاً على « سبيل الله » أصبح معمولاً للمصدر « صد » مع أن هذا المصدر كملت معمولاته قبل العطف عليه. « بكفر ».

---

(١) شرح التصريح ١٣١/٢.
(٢) سورة البقرة آية ٢١٧.
(٣) شرح التصريح ١٥٢/٢.

ج ـ موافقاته للبصريين:

يتجه الزمخشري في معظم آرائه، إتجاهاً بصرياً، ولكنه يقف من آرائهم موقف المتفحص الواعي، لكل ما يذهبون إليه، فإذا أخذ بأقوالهم فإنما يأخذ عن وعي وبصيرة، وإذا ما اختلفوا وتعددت آراؤهم حول المسألة الواحدة، وقف يمايز وينتخب ما يروق له.

ومما وافقهم فيه أن[1] الإسم المرفوع بعد أداة الشرط يكون فاعلاً لفعل مضمر يفسره المذكور بعده فان تقدير قوله تعالى:[2] ﴿وإن أحدٌ من المشركين استجارك﴾ هو: وأن استجارك أحد من المشركين استجارك، أما الكوفيون فقد جوزوا أن تكون جملة الشرط جملة اسمية وأن «أحد» في الآية الكريمة المذكورة مبتدأ مخبر عنه بالفعل بعده.

ووافقهم في أن الجملة الحالية ذات الفعل الماضي يجب أن تكون مسبوقة بقد ظاهرة، أو مقدرة قال في باب الحال: «[3] ولابد معه من قد ظاهرة أو مقدرة» أما الكوفيون والأخفش الأوسط، فأوجبوا قد مع المرتبطة بالواو فقط، وجوزوا حذفها واثباتها مع المرتبطة بالضمير وحده أو بهما معاً».

غير أن الزمخشري كان يعتمد على سيبويه في معظم آرائه التي اتجه فيها اتجاهاً بصرياً، وكان يتخذ من أقواله نصيراً قوياً لما يذهب اليه. فقد وافقه في جواز حذف المضاف وابقاء المضاف إليه قال: «[4] «وقد حذف المضاف وترك المضاف إليه على أعرابه في قولهم: ماكلُ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً. قال سيبويه: كأنك أظهرت «كل» فقلت ولا كل بيضاء».

ووافقه أحوال بناء «أي» على الضم قال: «[5] و «أي» كمن في وجوهها

---

(١) المفصل ص ٢١ ـ ٢٢.
(٢) التوبة آية ٦.
(٣) المفصل ص ٦٤ وانظر شرح الأشموني ١/ ٤٣٩.
(٤) المفصل ص ١٠٦ وانظر كتاب سيبويه ١/ ٦٥ ـ ٦٦.
(٥) المفصل ص ١٤٨.

تقول مستفهماً: أيُّهم حضر؟ ومجازياً: أيُّهم يأتني أكرمه.. وهي عند سيبويه مبنية على الضم إذا وقعت صلتها محذوفة الصدد كما وقعت في قوله تعالى: [1] ﴿ثم لننزعنَّ من كلِ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ﴾ ».

ووافقه في استكراه تصغير الخماسي قال: « [2] ولا يصغر إلا الثلاثي والرباعي، وأما الخماسي فتصغيره مستكره كتكسيره، لسقوط خامسه فان صغر قيل في فرزدق: فريزد، وفي جحمرش جحيمر، ومنهم من يقول فريزق وجحيرش بحذف الميم؛ لأنها من الزوائد، والدال لشبهها بما هو منها، وهو التاء والأول الوجه، قال سيبويه، لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس، ثم يرتدع، فانما حذف الذي ارتدع عنده ».

ووافقه في إضمار، رافع، أو ناصب، بعد « لولا » التحضيض قال: « [3] وأن وقع بعدها اسم منصوب أو مرفوع كان بإضمار رافع، أو ناصب كقولك.. لولا زيداً، أي: لولا ضربته، قال سيبويه: وتقول: لولا خيراً من ذلك: وهلا خيراً من ذلك، أي هلا تفعل خيراً من ذلك، قال: ويجوز رفعه على معنى: هلا كان منك خير من ذلك ».

وقد كان يفضل اختيار رأي سيبويه على غيره من البصريين، فقد نصره على الخليل في أصل « لن » قال: « [4] وقال الخليل أصلها: لا أن خففت بالحذف، وقال الفراء: نونها مبدلة من ألف « لا »، وهي عند سيبويه: حرف برأسه، وهو الصحيح ».

ومن موافقات الزمخشري للمبرد موافقته [5] له في بناء « غير » بعد « لا » النافية للجنس على الضم، كقبل وبعد. ولم يوافقها ابن هشام في ذلك. أما

---

(١) سورة مريم آية ٦٩.
(٢) المفصل ص ٢٠٢.
(٣) المفصل ٣١٦.
(٤) المفصل ص ٣٠٧.
(٥) شرح التصريح ٢/ ٥٠.

الفيروز أبادي فقد لحنّها[1] في هذا القول. ومنها موافقته له في أن أصل[2] « من » ابتداء الغاية لأن الدراهم في قولك: أخذت من الدراهم - مبدأ الأخذ.

ومن موافقاته أيضاً ذهابه معه في علة بناء « الآن » فقد بنى[3] عندهما، لأنه استعمل من أول وضعه باللام، ولم يستعمل نكرة، وسبيل ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون منكوراً أولا، ثم يعرف بهما، فلما خالف سائر أخواته من الأسماء وخرج إلى غير بابه، بُني. وفي علة بناء « الآن » خلاف[4] كبير بين النحويين.

هذه بعض موافقات الزمخشري للبصريين، ولا أريد أن أمثل على مخالفاته[5] لهم فهي كثيرة وعديدة، وكان الزمخشري يذهب أحياناً إلى أبعد من المخالفة، فيصف أقوالهم بأنها ضرب من التعسف، متجاهلاً ذكرهم. ومن ذلك أنه يبدي رأيه في أصل صيغة التعجب « أفعل بـ » فيقول: « [6] وأما: أكرِم بزيدٍ، فقيل أصله: أكرم زيدٌ: أي صار ذاركم، كأغد البعير، أي صار ذا غدة، إلا أنه أخرج على لفظ الأمر مامعناه الدعاء في قولهم: رحمه الله، والباء مثلها في كفى الله، وفي هذا ضرب من التعسف، وعندي أن أسهل منه مأخذ! أن يقال: أنه أمر لكل أحد، بأن يجعل زيداً كريماً، أي بأن يصفه بالكرم، والباء مزيدة..أو بأن يصيره ذا كرم والباء للتعدية، هذا أصله، ثم جرى مجرى المثل، فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك: يا رجلان أكرِمْ بزيدٍ، ويا رجالُ أكرِمْ بزيد » وهذا الرأي الذي وصفه الزمخشري بأنه ضرب من التعسف فتجاهل ذكر أصحابه هو رأي البصريين. قال الأشموني: « وأما الصيغة الثانية - من التعجب - فأجمعوا

(١) القاموس المحيط ٢/ ١٠٦.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٢٢.

(٣) أمالي الشجري ٢/ ٢٦٠. الإنصاف المسألة ٧١. شرح ابن يعيش ٤/ ١٠٣.

(٤) انظر الأخفش الأوسط ص ١٢٢.

(٥) انظر مخالفته لهم في إعراب المثنى والجمع. المفصل ص ١٦ وانظر رأي البصريين في الإنصاف: المسألة ٣، المقتضب ٢/ ١٥٧، أسرار العربية ص ٥١، كتاب المقدمة ص ١٧.

(٦) المفصل ص ٢٧٦.

على فعلية أفعل، ثم اختلفوا فقال البصريون، لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، وهو في الأصل ماضٍ على صيغة أفعَلَ بمعنى: صار ذا كذا: كأغد البعير إذا صار ذا عدة، ثم غيرت الصيغة فقبح اسناد صيغة الأمر إلى الإسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به؛ كامرر بزيد؛ ولذلك التزمت بخلافها في نحو ﴿[1] كفى باللهِ شهيداً﴾ فيجوز تركها».

د ـ موافقاته للكوفيين:

لم تكن موافقات الزمخشري للكوفيين بقدر موافقاته للبصريين، وانما كانت أقل بشكل ملحوظ، وذلك أن إتجاهه كما قلت كان يميل نحو البصريين، من غير التزام أو تعصب، فإذا ما رأى أن الصواب بجانب الكوفيين، وافقتهم عليه.

فقد وافقهم[2] في أن تخصيص النكرة من أعمال عطف البيان متبعاً في ذلك الفارسي وابن جني واستشهدوا بقوله تعالى:[3] ﴿أو كفارةٌ طعامُ مساكين﴾ أما البصريون فقد منعوا ذلك، واحتجوا بأن الغرض من عطف البيان تبيين الإسم المتبوع وإيضاحه، والنكرة لايصح أن يبين بها غيرها؛ لأنها مجهولة، ولا يبين مجهول بمجهول.

ووافقهم[4] مع المبرد والزجاج في أن موضع «أن» المشددة الموصولة وصلتها نحو[5] ﴿ولو أنَّهم صبروا﴾ الرفع على الفاعلية، لفعل محذوف تقديره: ثبت، أي ولو ثبت صبرهم، أما جمهور البصريين فقالوا ان الموضوع هو الرفع على الإبتداء.

---

(١) سورة الإسراء آية ٩٦.

(٢) شرح التصريح ٢/ ١٣١. همع الهوامع ٢/ ١٢١.

(٣) سورة المائدة آية ٩٥.

(٤) شرح التصريح ٢/ ٢٥٩، همع الهوامع ١/ ١٣٨.

(٥) سورة الحجرات آية ٥.

وجوز [١] معهم تقديم معمول التوابع على المتبوع نحو: هذا طعامَك رجلٌ يأكلُ. واستشهد بقوله تعالى: [٢] ﴿وقُلْ لهم في أنفُسِهِمْ قولاً بليغاً﴾ فجعل «في أنفسهم» متعلقاً «ببليغاً»، وقد منع البصريون ذلك لأن المعمول لا يحل إلا في موضع يحل فيه العامل، ومعلوم أن التابع لا يتقدم على المتبوع.

ووافقهم [٣] في ضم الفعل «حدَّث» إلى الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، واستشهد بقول الحارث بن حلزة اليشكري:

أن منعتُم ما تُسألون فمن حُدِّثتُموهُ لهُ علينا العلاء

وكان الزمخشري ميالاً إلى رأي الفراء من الكوفيين، أكثر من أي نحوي آخر منهم. فقد وافقه [٤] في أن «كلا» عند من قرأ: (إنا كلاً فيها) توكيد لاسم «إن»، وقد رفض الأزهري قولها وقال: «بل الصواب... ان «كلا» في الآية بدل من اسم «إن»، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز، إذا كان مفيداً للإحاطة، نحو: ثلاثتكم، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير».

ووافقه [٥] في أن «ما» في صيغة المدح قد تأتي تمييزاً، بينما قال النحويون إن التمييز في المدح، لا بد أن يكون مما يقبل «أل» فلا يكون «مثلاً» و«غير» أو: افعل من، ولا كلمة «ما».

هـ - موافقاته للبغداديين:

يبدو أن الزمخشري كان معجباً بالفارسي وابن جني اعجاباً فائقاً فنهج نهجهما في عدم التعصب، والإنتخاب والميل إلى البصريين، وكان يثني عليهما في بعض المواقف ثناء عطراً، معرضاً بمن خالفهم، قال في اللام الفارقة «إنْ»

(١) همع الهوامع ٢/ ١١٦.
(٢) سورة النساء آية ٦٣.
(٣) شرح المفصل ٧/ ٦٥.
(٤) شرح التصريح ٢/ ١٢٢.
(٥) شرح التصريح ٢/ ٩٥. حاشية يس (على شرح التصريح) ٢/ ٩٦.

المخففة عن « إنْ » النافية: « [1] هي لام في قوله: [2] ﴿إنْ كلُّ نفسٍ لّمَا عليها حافظ﴾.. وهي واجبة الدخول لتفصل « إنْ » المخففة من النافية وحسبانَ أكثر من يتعاطى هذا العلم، أنها لام الإبتداء وأبو علي الفارسي ومشايعوه من المحققين على أنها ليست بها، وأنها لام موضوعة للفصل، مقتضية له، وعن عثمان بن جني أنه غاب سنين عن حضرة أبي علي ثم قدم عليه، فلما سلم قال: وعليكم السلام. أما تعجب من هذا الأندلس؟ كيف يزعم أن اللام في « إنْ كان زيدٌ لمنطلقاً » لام الإبتداء؟ فقال: اعذره فان أمثاله لكثير، فانظر إلى حَنَقِهم على من يزعم أنها لام الإبتداء، وتعجبهم منه، وتسجيلهم عليه بالزيغ والخروج عن طبقة من تحقق ».

وقد وافق الفارسي في عدة آراء منها: منع [3] دخول الباء على خبر ما التميمية المهملة، إعتماداً على أنها لا تدخل إلا على الخبر المنصوب، دون المرفوع.

ووافقه في تقسيم الجمل إلى أربعة أقسام. قال ابن يعيش معارضاً لهما: « [4] واعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام؛ فعليه، واسمية وشرطية، وظرفية، وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان: فعلية، واسمية؛ لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر، وهو فعل وفاعل.

ومما وافق ابن جني فيه وتتبعهما ابن مالك أن [5] الجملة تبدل من المفرد واستشهدوا بقول الشاعر:

إلى اللهِ أشكر بالمدينةِ حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان

---

(١) الأحاجي النحوية ص ٧٨.

(٢) سورة الطارق آية ٤.

(٣) شرح الكافية ١/ ٢٦٨.

(٤) شرح المفصل ١/ ٨٨.

(٥) همع الهوامع ٢/ ١٢٨.

« فكيف يلتقيان » بدل من حاجة وأخرى، كأنه قال: أشكو هاتين الحاجتين تعذّر التقائهما.

ووافقه في مجيء [1] « أن » ظرفية، على غرار « ما » الزمانية مثل: « جئتك أنْ تصلي الظهرَ » أي زمن صلاة الظهر « وزرتك أنْ طلعَ الفجرُ »، أي زمن طلوع الفجر.

و ـ انفراده:

وللزمخشري بجانب اختياراته من المذاهب البصرية، والكوفية، واتباعه بعض آراء البغداديين ـ آراء عديدة ينفرد بها، وقد احتفل ابن هشام في كتابه « مغني اللبيب » بآرائه احتفالاً بالغاً، وأورد فيه معظم هذه الآراء، ومما ساعد الزمخشري في الوصول إلى مجموعة كبيرة منها:

١ ـ تفسيره للقرآن في كتابه « الكشاف » ذلك التفسير الذي أمده بقدرة واسعة على التحليل والتمييز.

٢ ـ مذهبه الإعتزالي الذي كان يستوحي منه بعض ما يذهب إليه.

فمما استوحاه من مذهبه الإعتزالي قوله [2] إن الهاء والميم في « يُريهم » في قوله تعالى: [3] ﴿يُريهم اللهُ أعمالَهم حسراتٍ﴾ مفعول أول، و « الله » فاعل، و « أعمالهم » مفعول ثان، و « حسرات » مفعول ثالث، وقوله هذا ـ كما قال الأزهري ـ مبني على أن الأعمال لا تجسم، فلا تدرك بحاسة البصر. وقال الموضع في حواشيه: وهذا قول المعتزلة، وأما أهل السنة فيعتقدون أن الأعمال تجسم وتوزن حقيقة « فيُرى » على هذا بصرية و « حسرات » حال. والمعتزلة يقولون علمية و « حسرات » مفعول ثالث.

(١) المصدر نفسه ١/ ٨٢.
(٢) شرح التصريح ١/ ٢٦٥.
(٣) سورة البقرة آية ١٦٧.

ومنه ما ذهب إليه[١] من أن « السموات » في قوله تعالى [٢] ﴿خلقَ الله السمواتِ﴾ مفعول مطلق لبيان النوع، بينما ذهب الجمهور إلى أنه مفعول به، وتوضيح قول الزمخشري: أن المفعول به ماكان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفعل به فعلاً، والمفعول المطلق ماكان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، وإن كان ذاتاً لأن الله موجد للأفعال وللذوات جميعاً.

ومما انفرد به أنه ذهب[٣] إلى أن « ما » في قوله تعالى: [٤] ﴿مثلاً ما بعوضةً﴾ استفهامية مبتدأ. و « بعوضة » خبرها، والمعنى: أي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة، وأكثر النحويين على أنها موصولة أي: الذي هو بعوضة، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة، وقيل أنها اسم نكرة صفة « مثلاً » أو بدل منه و « بعوضة » عطف بيان عليها.

وذهب[٥] الى أن « أنْ » التي في قوله تعالى: ﴿ [٦] أنِ اتخذي من الجبالِ بيوتاً﴾ مفسرة، وذهب أبو عبد الله الرازي الى أنها مصدرية اي: باتخاذ الجبال بيوتاً؛ وذلك لأن الآية التي قبلها ﴿ [٧] وأوحى ربُّك الى النحلِ﴾ والوحي هنا إلهام باتفاق، وليس في الالهام معنى القول.

وأجاز[٨] حذف ما عطفت عليه « أم »، فقال في قوله تعالى: ﴿ [٩] أمْ كنتمُ شهداءَ﴾ يجوز كون أم: متصلة على أن الخطاب للهيود، وحذف معادلها أي: أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء. وتبعه الواحدي وقدر: أبلغكم ما تنسبون الى يعقوب من ايمائه بنيه أم كنتم شهداء.

وجوز[١٠] في « أم » أن تكون معادلة بمعنى: أي الأمرين كائن، على سبيل

---

(١) شرح التصريح ١/ ٧٩ - ٨٠.
(٢) سورة العنكبوت آية ٤٤.
(٣) مغني اللبيب ١/ ٣١٤.
(٤) سورة البقرة آية ٢٦.
(٥) مغني اللبيب ١/٣٢.
(٦) سورة النحل آية ٦٨.
(٧) سورة النحل آية ٦٨.
(٨) مغني اللبيب ١/٤٤.
(٩) سورة البقرة آية ١٣٣.
(١٠) مغني اللبيب ١/٤٧.

التقرير لحصول العلم بكون أحدهما، وجوز أن تكون منقطعة وذلك في نحو قوله تعالى الى: ﴿[1] قل أتخذتم عندَ اللهِ عهداً فلن يُخلفَ اللهُ عهدَه، أمْ تقولونَ على اللهِ ما لا تعلمون﴾.

وذهب[2] الى أن التعليل من معاني «عن» في نحو ﴿[3] وما كان استغفارُ ابراهيمَ لأبيه الا عن موْعدة﴾ ونحو ﴿[4] وما نحنُ بتاركي آلهتِنا عن قولك﴾ وقال: يجوز أن يكون حالاً من ضمير «تاركي»، أي: ما نتركها صادرين عن قولك.

وذهب[5] الى أن «ما» في قوله تعالى: ﴿[6] واذكروهُ كما هداكم﴾ كافة، وليست مصدرية، وقد أثبت مصدريتها ابن هشام، وعلق على مذهب الزمخشري، ومن تبعه بقوله: «فيه اخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتضٍ».

وجوز[7] أن يكون فعل المضارع (تجعلوا) في قوله تعالى: ﴿[8] فلا تجعلوا لله أنداداً﴾ منصوباً في جواب الترجي ﴿[9] لعلَّكم تتقون﴾ على حد النصب في قراءة حفص (فأطلعَ)[10]. قال ابن هشام: وهذا لا يجيزه بصري، ويتأولون قراءة حفص، اما على أنه جواب للأمر، وهو ﴿[11] ابنِ لي صرحاً﴾ أو على العطف على الأسباب.

وجوز[12] أن يكون التقدير في قوله تعالى: ﴿[13] والذين لا يؤمنون في آذانِهم وقرٌ﴾ هو في آذانهم وقر، فحذف المبتدأ: أو أن يكون: أو في آذانهم منه

(١) سورة البقرة آية ٨٠.
(٢) مغني اللبيب ١٤٨/١.
(٣) سورة التوبة آية ١١٤.
(٤) سورة هود آية ٥٣.
(٥) مغني اللبيب ١٧٧/١.
(٦) سورة البقرة آية ١٩٨.
(٧) مغني اللبيب ٥٥١/٢.
(٨) سورة البقرة آية ٢٢.
(٩) سورة البقرة آية ٢١.
(١٠) سورة غافر آية ٣٧.
(١١) سورة غافر آية ٣٦.
(١٢) مغني اللبيب ٦٠٣/٢.
(١٣) سورة فصلت آية ٤٤.

وقر، والجملة خبر «الذين»، وقد رد ابن هشام تقديره، ورأى أن «في آذانهم» نعت لو قر قدم عليه فصار حالاً.

وذهب[1] الى أن «أُواريَ» في قوله تعالى: ﴿[2] يا ويلتـي أعَجَزْتَ أن أكونَ مثلَ هذا الغرابِ، فأُواريَ سوأةَ أخي﴾ انتصب في جواب الاستفهام، وعارضه ابن هشام وقال: ان انتصابه بالعطف على «أكون» ووجه فساد ما ذهب اليه الزمخشري، أن جواب الشيء مسبب عنه والمواراة لا تتسبب عن العجز.

وذهب[3] الى أن «أخي» في قوله تعالى: ﴿[4] اني لا أملكُ الا نفسي، وأخي﴾ مرفوع عطفاً على الضمير المستتر في «أملك»، واعترُض بأن «أملك» لا يرفع الظاهر، فلا يعطف على مرفوعه ظاهر.

وذهب[5] الى أن «قوة»، في «لا حولَ ولا قوة الا بالله» منصوب على اضمار فعل أي: ولا أرى قوة. ورأى آخرون أنه منصوب منون لأن «لا» الأولى عاملة عمل «ان»، و«لا» الثاني زائدة.

وذهب[6] الى أن «حتى» إذا ثبت أنها لا تجر الا آخراً، أو متصلاً به، فلا يقال: سهرتُ البارحةَ حتى نصفِها، لأن النصف ليس آخراً، ولا متصلاً. بالآخر، تبعه المغاربة في ذلك، ومن اعترض على قوله استشهد بقول الشاعر:

عينـــت ليلـــة فما زلـــت حتى نِصفها راجياً فعـــدتُ يـــؤُسـاً

وذهب[7] الى أن الصفة المشبهة، لا تكون الا غير مجارية للمضارع وتبعه في ذلك ابن الحاجب وجماعة. وذهب النحويون الى أنه تكون مجارية للمضارع، سواء كانت مصوغة من ثلاثي أو غيره، فالثلاثي كظاهر القلب وضامر البطن،

---

(١) مغني اللبيب ٢/٥٣٦.
(٢) سورة المائدة آية ٣١.
(٣) شرح التصريح ١/٦٣.
(٤) سورة المائدة آية ٢٥.
(٥) شرح التصريح ١/٢٤٢
(٦) شرح التصريح ٢/١٧.
(٧) شرح التصريح ٢/٨٢.

وغير الثلاثي نحو: مستقيم الرأي، ومعتدل القامة - وتكون غير مجارية له، وهو الغالب.

وذهب[1] الى أن «شتان» من أسماء الأفعال، لا يستعمل الا حين الافتراق في المعاني، والأحوال، كالعلم والجهل، والصحة والسقم، ولا تستعمل في غير ذلك، فلا يقال: شتان الخصمان عن مجلس الحكم، ولا:

شتـــــــان المتبـــــــايعـــ ـــان عـــــــــن مجلـــــس،

العقد، بمعنى افترقا. أما الجمهور فلم يشترط ذلك وأطلق استعماله.

وذهب[2] الى أن الهمزة في قوله تعالى: ﴿[3] أفلم يرَوا الى ما بين ايديهم، وما خلفَهم﴾ في مكانها الأصلي، غير أن العطف على جملة مقدرة بينها، وبين العاطف، فالتقدير في الآية: أعموا فلم يروا الى ما بين أيديهم وما خلفهم؟ أما سيبويه والجمهور فكانوا يذهبون الى أن الهمزة في مثل هذه الآية قدمت من تأخير تنبيهاً على أصالتها في التصدير ومحلها الأصلي بعد الفاء والأصل: فألم يروا؟».

وذهب[4] الى أن التوكيد من معاني «أما» وقال: أما حرف يعطي الكلام زيادة توكيد تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب قلت: ما زيدٌ بذاهب.

وذهب[5] الى أن اللام الداخلة على أسمي الفاعل والمفعول منقوصة من الذي وإخوته، وذلك لأن الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد، فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة، بكون أحد جزئيها جملة فخفف الموصول بحذف بعض حروفه، قالوا في الذي: الذْ، بسكون الذال، ثم اقتصروا منه على الألف واللام. وذهب المازني الى أنها حرف كما في سائر الأسماء الجامدة نحو: الرجل، والفرس،

(١) شرح التصريح ٢/١٩٦.
(٢) شرح التصريح ٢/١٥٥.
(٣) سورة سبأ آية ٩.
(٤) شرح التصريح ٢/٢٦١.
(٥) شرح الكافية ٢/٣٧.

وذهب غيرهما الى أنها اسم موصول.

وذهب[١] الى أن «الذي» و«التي» يبنيان إذا شددت يا آهما على الضم، كقبل وبعد، وذهب الجزولي الى أنهما يعربان بأنواع الاعراب كما في «أي» ولا وجه عند الرضي لاعراب المشدد، اذ ليس التشديد مما يوجب الاعراب، وذهب بعض النحويين الى أنهما يبنيان على الكسر.

وذهب[٢] الى أن الجملة والكلام مترادفان، وقال في تعريف الكلام: ويسمى الجملة. ورد السيوطي بأن الجملة أعم من الكلام، اذ شرطه الافادة، بخلافها، واستشهد بقول ابن هشام في المغني: ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس كلاماً.

وذهب[٣] الى أن بعض الأعداد المطلقة من الأعلام، وهي التي لم تقيد بمعدود مذكور، ولا محذوف، انما تدل على مجرد العدد وانما كانت أعلاماً، لأن كلا منها يدل على حقيقة معينة، دلالة خالية من الشركة، متضمنة الاشارة الى ما ارتسم به، فإذا انضاف الى العلمية سبب آخر امتنع الصرف نحو سنة ضعف ثلاثة، وأربعة نصف ثمانية. وتبعه ابن الخباز وابن مالك في ذلك.

وذهب[٤] الى أن «بات» بمعنى «صار» وتبعه بعض المتأخرين وجعل منه، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده. ولم يصححه ابن مالك لعدم شاهد على ذلك، بعد أن تتبع واستقرأ هذه المسألة.

وذهب[٥] الى أن «أنما» مفتوحة الهمزة تفيد الحصر، مثل مكسورة الهمزة» وقال: أنها تفيد الحصر لأنها فرعها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿[٦] قل إنما يُوحى اليَّ، أنما إلٰهُكُم إلٰهٌ واحدٌ﴾.

---

(١) المصدر نفسه ٢/٤٠.
(٢) همع الهوامع ١/١٢.
(٣) الهمع الهوامع ١/٨٢.
(٤) همع الهوامع ١/١١٤.
(٥) همع الهوامع ١/١٤٤.
(٦) سورة الأنبياء آية ١٠٨.

وذهب [1] الى أن الاباحة والتخيير من معاني الواو نحو: جالس الحسن وابن سيرين، أي أحدَهما. وقد تبعه القزويني في ذلك. ولم يقال النحويون بهذا المعنى.

★ ★ ★

من كل ما قدمت تبرز بغدادية الزمخشري واضحة متمثلة في عدة جوانب، فقد برزت متمثلة في كتبه، والطريقة المبتكرة التي ألفها ونظمها بها، ومتمثلة في روايته عن البصريين والكوفيين من غير تعصب أو تمييز، ومتمثلة في منهجه السماعي والقياسي، وفي انتخابه من آراء البصريين والكوفيين، وفي اتباع البغداديين، وفي الآراء الجديدة التي نفذ اليها وانفرد بها.

★ ★ ★

وإذا كان الاتجاه النحوي، هو الذي يحدد للنحوي مذهبه، لا اقليمُه او الوطن الذي ينتمي اليه، أو يقيم فيه، فإنني أستطيع القول ان جميع النحاة الذين أتوا فيما بعد على مر العصور سواء، أكانوا أندلسيين، أم بصريين، انما ينتمون الى المذهب البغدادي، الذي يميل الى مذهب البصرة، ولا ينتمون الى مذهب سواه، لأنهم سلكوا الاتجاه نفسه الذي سلكه نحاة المذهب البغدادي، أمثال: الزجاجي، والفارسي، وابن جني، والزمخشري. وقد تبين في الحديث عن «الجمل» للزجاجي كيف أن المصريين والمغاربة والأندلسيين كانوا يتسابقون على شرحه حتى أن المغاربة وحدهم شرحوه في مائة وعشرين شرحاً ليعلموه لتلاميذهم، ويكفي أن بعضهم بالغ في الاهتمام به، وبخاصة ابن عصفور الأندلسي المتوفى سنة ٦٦٣، والذي شرحه ثلاثة شروح.

وابن هشام المصري مثلا (ت ٧٦١هـ) ليس الا بغدادياً اقتفى أثر ابن جني في طريقة التأليف والنظرة النحوية، ولعل أصدق دليل على ذلك قولة ابن خلدون فيه: «ووصل الينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب الى

(١) همع الهوامع ٢/١٣٠.

جمال الدين بن هشام من علمائها استوفى فيه أحكام الاعراب مجملة، ومفصلة، وتكلم على الحروف والمفردات، والجمل، وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها، وسماه بالمغني في الاعراب وأشار الى نكت اعراب القرآن كلها، وضبطها بأبواب، وفصول، وقواعد انتظم سائرها، فوقفنا منه على علم جم، يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة، ووفور بضاعته منها، وكأنه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه».

وبالتالي فإن المذاهب التي نشأت في تاريخ النحو العربي، هي عندي: ثلاثة مذاهب ليس غير: المذهب البصري، والمذهب الكوفي والمذهب البغدادي، الذي ظهر في أول أمره، باتجاهين نحويين أحدهما يميل الى المذهب الكوفي، والثاني الى المذهب البصري، ولكن ما لبث أن تغلب الاتجاه الثاني فيما بعد، وصار هو الاتجاه، السائد في المذهب البغدادي على مر العصور المتأخرة.

★ ★ ★

مع أطيب التمنيات

عبد الوهاب رفاعي

خاتمـــة

هذا بحث وضعته عن مدرسة نحوية ثالثة ظهرت على مسرح تاريخ النحو العربي في بغداد، تلك هي «المدرسة البغدادية». وكان هناك اختلاف بين المؤلفين على وجودها، فبعضهم أثبت، وبعضهم نفى، وحتى الذين أثبتوا هذا الوجود، قد اختلفوا على مفهومها وتاريخ نشأتها، وأعلامها، وكان علي أن أوضح الحقيقة، وأكشف الغطاء. وأقدم الأدلة والنصوص، لكل ما أذهب اليه، وأقرره.

وقد بينت في أول الأمر، وفي التمهيد، أن الحياة الفكرية في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، وطوال القرن الرابع، كانت تسير سيراً معاكساً، مع سير الحياة السياسية والاجتماعية، وفي الوقت الذي ساد هذه الفترة الاضطراب، وانتشار الحروب بين الأمراء والقادة، في شتى أرجاء الدولة الاسلامية وسادها الظلم، والفساد، والفوضى – لم ينس عدد من الأمراء، أمثال سيف الدولة الحمداني، وعضد الدولة البويهي، رعاية العلماء، والمفكرين، وتهيئة الظروف الملائمة والمشجعة، للابداع والخلق.

وبينت في الفصل الأول من الباب الأول، أن يونس بن حبيب البصري، عد مؤسساً حقيقياً من مؤسسي المدرسة الكوفية، فقد كان يشجع الكسائي ويستحسن ما يذهب اليه، بل ويجلسه مجلسه فتبنى الكسائي اتجاهه، واتجاه أستاذه أبي عمرو بن العلاء وبينت في هذا الفصل أيضاً أن الصراع الذي بدأ بين البصريين والكوفيين على بغداد، انما كان يحوي في طياته نواة تقارب بين المدرستين، أو بالأحرى نواة مدرسة نحوية جديدة هي: مدرسة بغداد، وأول من

شق الطريق للبصريين الى بغداد، عيسى بن عمر، وقد تتالى البصريون بعده عليها، وأشهر من قدمها منهم سيبويه، امام النحاة، وصاحب المناظرة المشهورة والحادة، بينه وبين الكوفيين.

وقررت في الفصل الثاني من الباب الأول أن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة هو نحوي بغدادي، وليس بصرياً، وهو المؤسس الحقيقي للمدرسة البغدادية، وهو الذي زرع بذرتها الأولى، ولكن ذلك لا يعني أن المدرسة البغدادية قد ظهرت فعلاً، وذلك أن الظروف التي تبغدد الأخفش فيها، لم تكن مؤاتية بعد، لظهور بغدادي آخر، جريء جرأته، وقوي قوته، إذ ما زال التعصب بين المدرستين على أشده، ويصعب على البصري أن ينفلت من قوة جذب المدرسة البصرية، وعلى الكوفي أن ينفلت من قوة جذب المدرسة الكوفية، وقررت في هذا الفصل أيضاً أن الفراء ليس الا كوفياً، حاول أن يتمرد على منهج الكسائي، وأن يعدل من موقف الكوفيين، والذي دفعه الى هذا التعديل، ما رآه من انتصارات يحرزها البصريون على الكوفيين في الصراع الدائر بينهم على حلبة بغداد، ويكون في هذا التعديل قد أسهم مع الأخفش في التمهيد لظهور المدرسة البغدادية.

وأكدت في الفصل الثالث من الباب الأول أن الصراع، وان عاد ثانية بين المذهبين، فإنما كان أمراً ظاهرياً طافياً على السطح، ولكن التقارب كان حقيقة موجودة فعلاً ومخيفة لا تظهر للعين المجردة المبصرة، فمن يعايش المبرد، وآراءه، وهو الذي كان أشد البصريين مقارعة للكوفيين على أرض بغداد، يجد أنه كان يوافقهم في الكثير من الآراء، ويأخذ ببعض أصولهم، في الوقت الذي كان يخالف فيه على سيبويه، وجمهور البصريين.

ووضحت في الفصل الرابع من الباب الأول أيضاً، كيف أصبحت الطريق، زمن المبرد وثعلب، ممهدة لظهور المدرسة البغدادية، وظهور عدد كبير من النحاة الذين تتلمذوا عليها، فاتبعوا منهجاً وسطاً يجمع بين المذهبين، فصار في

هذه الفترة ثلاث مدارس نحوية، تسير معاً، وجنباً إلى جنب، إلى أن انتهت المدرسة البصرية بموت المبرد، والمدرسة الكوفية بموت ثعلب. وأثبت أن المدرسة البغدادية ـ حين نشأت في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ـ كان يسودها اتجاهان: اتجاه بغدادي يميل إلى مدرسة الكوفة، ويتزعمه أبو موسى الحامض. واتجاه بغدادي يميل إلى مدرسة البصرة، ويتزعمه الزجاج. غير أن الإتجاه البغدادي البصري هو الذي ساد المدرسة البغدادية فيما بعد، وصار الطابع الغالب عليها طوال القرون المتعاقبة المتأخرة، وقد وقفت في هذا الفصل عند محاولة بعض المحدثين انتزاع بعض أعلام المدرسة البغدادية منها، فبينت أن تعبير «أصحابنا» لا يمكن أن يعد دليلاً على مذهب أحد من علماء النحو، وبينت أيضاً أن استخدام المصطلحات البصرية أصبح هو الشائع بين النحاة في فترة ظهور المدرسة البغدادية الأمر الذي يبعده عن أن يكون دليلاً على بصرية أحد، أو كوفية أحد.

أما الباب الثاني، فوضحت في الفصل الأول منه، ماذا يقصد بلفظ «البغداديون» عند القدامى، فرأيت أنه مر في مفهومين مختلفين، وفي فترتين متعاقبتين، المفهوم الأول: ويراد به الكوفيون، والكوفيون وحدهم. المفهوم الثاني: ويراد به البغداديون الكوفيون، دون سواهم. وقد جمعت آراء البغداديين الكوفيين هؤلاء، وبينت ما اتفقوا فيه مع الكوفيين، وما اتفقوا فيه مع الأخفش الأوسط، وما انفردوا فيه من آراء. وتحدثت في الفصل الثاني من هذا الباب عن ابن شقير وابن الخياط. وأثبت في الفصل الثالث بغدادية ابن كيسان، وأنه كان يميل إلى المذهب الكوفي.

وتأكد لي في الفصل الأول من الباب الثالث أن أبا القاسم الزجاجي بغدادي يميل إلى مدرسة البصرة، وقد توصلت الى هذه النتيجة، من خلال دراسة تحليلية مفصلة لكتبه، إذ كان يثير في معظمها المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، ويحتج لهم مبدياً رأيه في أغلبها، وكان يصرح دائماً أنه لن يتعصب لأحد، أو

ينساق وراء رأي أحد، دون تبصر واقتناع.

وتأكد لي في الفصل الثالث من الباب الثالث أن ابن جني ليس بصرياً، وإنما هو بغدادي يميل إلى مذهب البصرة، مقتفياً أثر الإتجاه الذي سار عليه أستاذه، الفارسي، وقد وضح ذلك جلياً في مؤلفاته التي قمت بدراسة بعضها، وفي احتجاجاته بالقراءات الشاذة، بل واعتداده بها، وفي احتجاجه بالحديث النبوي الشريف، ومن خلال منهجه السماعي والقياسي، ونظرته إلى العلة والعوامل.

أما الباب الرابع والأخير فأكدت في الفصل الأول منه، أن الإتجاه البغدادي البصري هو الإتجاه الذي غلب على المذهب البغدادي في القرن الخامس الهجري وما بعده. وتحدثت عن عدد من أعلام هذا الإتجاه.

ورأيت في الفصل الثاني منه أن الزمخشري هو أبرز البغداديين المتأخرين الذين مالوا إلى المذهب البصري، رأيت ذلك واضحاً في كتبه النحوية، وفي منهجه في السماع والقياس، وفي موافقاته للبصريين، والكوفيين، والبغداديين، وفي ما انفرد به من آراء.

وقد انتهيت إلى القول: أن جميع النحاة الذين ظهروا في العصور المتعاقبة بعد عصر الزمخشري ليسوا إلا بغداديين بصريين، هذا إذا كان المنهج النحوي هو الحكم الوحيد على مذهب العالم النحوي، لا وطنه، أو البلد الذي ينتمي إليه. وبمعنى آخر فإن المدارس النحوية التي ظهرت على مسرح النحو العربي عبر تاريخه الطويل لم تكن إلا ثلاث مدارس: مدرسة البصرة، مدرسة الكوفة، مدرسة بغداد.

مصادر الرسالة ومراجعها

أولاً: المخطوطات:

١ - الأخفش الأوسط - منهجه النحوي - محمود حسني محمود. (رسالة ماجستير) مكتبة جامعة القاهرة - رقم ٧٥٢.

٢ - إرتشاف الضرب - أبو حيان النحوي - مخطوط دار الكتب - نحو ١١٠٦.

٣ - إشارة التعيين - عبد الباقي اليمني - مخطوط دار الكتب - تاريخ ١٦١٢.

٤ - التكملة - أبو علي الفارسي - تحقيق كاظم بحر مرجان. (رسالة ماجستير) مكتبة جامعة القاهرة - رقم ١٠٢٢.

٥ - جار الله الزمخشري - عبد الرحمن شاهين (رسالة ماجستير) مكتبة جامعة القاهرة - رقم ٧٧٦.

٦ - الشيرازيات - أبو علي الفارسي - مكتبة شهيد علي - تركيا - رقم ١٣٧٩.

٧ - طبقات النحاة واللغويين - ابن شهبة - مخطوط دار الكتب - ١١٩٨٨ ح.

٨ - كتاب المقدمة وشرحها في العربية - ابن بابشاذ - مخطوط دار الكتب - ٦٧ ش.

٩ - اللمع في العربية - ابن جني - تحقيق حسين محمد محمد شرف. (رسالة ماجستير) مكتبة جامعة القاهرة - رقم ٩٥٦.

١٠ - المسائل الخلافية في النحو - أبو البقاء العكبري - مخطوط دار الكتب - رقم ٢٨ ش نحو.

ثانياً: المطبوعات:

١١ ـ الإبدال والمعاقبة والنظائر ـ الزجاجي. تحقيق عز الدين التنوخي ـ دمشق ـ ١٩٦٢ م.

١٢ ـ ابن جني النحوي ـ د. فاضل السامرائي ـ بغداد١٩٦٩ م.

١٣ ـ أبنية الصرف في كتاب سيبويه ـ د. خديجة الحديثي ـ الطبعة الأولى ـ بغداد ـ ١٩٦٥ م.

١٤ ـ أبو زكريا الفراء ـ د. أحمد مكي الأنصاري. القاهرة ـ ١٩٦٤ م.

١٥ ـ أبو علي الفارسي ـ د. عبد الفتاح شلبي ـ مطبعة نهضة مصر ـ ١٩٥٧ م.

١٦ ـ الأحاجي النحوية ـ الزمخشري ـ تحقيق مصطفى الخدري ـ ط ١٩٦٩.

١٧ ـ أحسن التقاسيم ـ المقدسي ـ مطبعة بريل ـ طبع في مدينة ليدن ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٠٦ م.

١٨ ـ أخبار الحكماء ـ جمال الدين القفطي ـ مطبعة السعادة ـ ط ١٣٢٦ هـ

١٩ ـ اخبار النحويين البصريين ـ السيرافي ـ المطبعة الكاثوليكية بيروت ـ ١٩٣٦.

٢٠ ـ أساس البلاغة ـ الزمخشري ـ دار صادر ـ بيروت ـ ١٩٦٥ م.

٢١ ـ أسرار العربية ـ ابن الأنباري أبو البركات ـ تحقيق محمد بهجت البيطار ـ مطبعة الترقي ـ دمشق ـ ١٩٥٧ م.

٢٢ ـ الإسلام والحضارة العربية ـ محمد كرد علي ـ مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ـ ١٩٣٤ م.

٢٣ ـ الأشباه والنظائر ـ السيوطي ـ مطبعة دار المعارف العثمانية ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٥٩ هـ.

٢٤ ـ أبي الفضل إبراهيم ـ مطبعة حكومة الكويت ـ ط ١٩٦٠ م.

٢٥ ـ أعيان الشيعة ـ العاملي ـ مطبعة الترقي بدمشق ـ الطبعة الأولى ١٩٣٦.
٢٦ ـ الإقتراح في علم الأصول ـ السيوطي ـ حيدر آباد ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٥٩ هـ.
٢٧ ـ أمالي الزجاجي ـ الزجاجي ـ تحقيق أحمد الشنقيطي ـ مطبعة السعادة ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٢٤ هـ.
٢٨ ـ الأمالي الشجرية ـ ابن الشجري ـ مطبعة دائرة المعارف العثمانية ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٤٩ هـ.
٢٩ ـ الإمتاع والمؤانسة ـ أبو حيان التوحيدي ـ بيروت ـ لبنان.
٣٠ ـ إنباه الرواة ـ القفطي ـ تحقيق أبي الفضل ابراهيم ـ مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ١٩٥٠ م.
٣١ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ـ ابن الأنباري ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة الإستقامة ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٢٨٩ هـ.
٣٢ ـ الأنموذج في النحو ـ الزمخشري ـ مطبعة المدارس الملكية ـ الطبعة الأولى ـ ١٢٨٩ هـ.
٣٣ ـ أوضح المسالك ـ ابن هشام ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة النصر بمصر ـ الطبعة الرابعة ـ ١٩٥٦ م.
٣٤ ـ الإيضاح العضدي ـ أبو علي الفارسي ـ تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ـ مطبعة دار التأليف بمصر ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٥٦ م.
٣٥ ـ الإيضاح في علل النحو ـ الزجاجي ـ تحقيق مازن مبارك ـ مطبعة المدني بمصر ـ ط ١٩٥٩ م.
٣٦ ـ البحث اللغوي عند العرب ـ د. أحمد مختار عمر ـ مطابع سجل العرب ـ ط ١٩٧١ م.

٣٧ - البحر المحيط - أبو حيان الأندلسي - ط ١٣٢٨ هـ.

٣٨ - بغداد - غي لسترانج - ترجمة بشير يوسف فرنسيس - المطبعة العربية - بغداد - الطبعة الأولى - ١٩٣٦

٣٩ - بغية الوعاة - السيوطي - تحقيق أبي الفضل إبراهيم - مطبعة الحلبي - الطبعة الأولى ١٩٦٤ م.

٤٠ - تاريخ آداب اللغة العربية - جرجي زيدان - دار الهلال.

٤١ - تاريخ ابن خلدون - ابن خلدون - بيروت - لبنان - ط ١٩٧١ م.

٤٢ - تاريخ أبو الفدا - المطبعة الحسينية بمصر - الطبعة الأولى.

٤٣ - تاريخ الأدب العربي - بروكلمان - مطبعة دار المعارف بمصر - الطبعة الثانية - ١٩٦٨ م.

٤٤ - تاريخ الإسلام السياسي والثقافي والإجتماعي - د. حسن إبراهيم - مطبعة السنة المحمدية - القاهرة - الطبعة السابعة - ١٩٦٥ م.

٤٥ - تاريخ بغداد - الخطيب البغدادي - مطبعة السعادة بمصر ١٩٣١ م.

٤٦ - تاريخ الطبري - الطبري - تحقيق أبي الفضل إبراهيم - مطبعة دار المعارف بمصر - ١٩٣٦ م.

٤٧ - تاريخ اليعقوبي - اليعقوبي - دار صادر - بيروت - ١٩٦٠ م.

٤٨ - تجارب الأمم - مسكويه - مطبعة شركة التمدن بمصر. ط. ج ١ ١٩١٤ م - ج ٢ ١٩١٥ م.

٤٩ - التصريف الملوكي - ابن جني - مطبعة شركة التمدن بمصر - المطبعة الأولى.

٥٠ - التفسير والمفسرون - محمد حسين الذهبي - دار الكتب الحديثة - الطبعة الأولى - ١٩٦١ م.

٥١ - التنبيه والإشراف - المسعودي - دار الصاوي للطبع والنشر - ١٩٣٨م.

٥٢ ـ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ـ أبو منصور الثعالبي ـ مطبعة الظاهر ـ القاهرة.
٥٣ ـ الجمل ـ الزجاجي ـ تحقيق ابن أبي شنب ـ مطبعة كلنكسيك بباريس ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٥٧ م.
٥٤ ـ حاشية الصبان ـ الصبان ـ دار إحياء الكتب العربية بمصر.
٥٥ ـ الحجة في علل القراءات السبع ـ أبو علي الفارسي ـ تحقيق علي النجدي ناصف ـ القاهرة ـ ١٩٦٥ م.
٥٦ ـ حضارة الإسلام في دار السلام ـ جميل بن نخلة المدور ـ مطبعة المقتطف بمصر ـ ١٨٨٨ م.
٥٧ ـ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ـ آدم متز. ترجمة محمد أبو ريدة ـ مطبعة لجنة الترجمة والتأليف والنشر ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٤٧ م.
٥٨ ـ خزانة الأدب ـ عبد القادر البغدادي ـ المطبعة الاميرية ببولاق ـ الطبعة الأولى.
٥٩ ـ دائرة المعارف ـ بطرس البستاني.
٦٠ ـ دائرة المعارف الإسلامية ـ د. عبد الحميد يونس ـ ط ١٩٣٣ م.
٦١ ـ دروس في كتب النحو ـ د. عبده الراجحي ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ لبنان ـ ١٩٧ م.
٦٢ ـ دمية القصر ـ الباخرزي ـ مطبعة محمد راغب ـ حلب ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٣٠ م.
٦٣ ـ ديوان ابن الخياط ـ ابن الخياط ـ تحقيق خليل مردم بك ـ مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
٦٤ ـ ديوان أبي تمام ـ أبو تمام ـ شرح الخطيب التبريزي ـ تحقيق محمد عبده عزام ـ دار المعارف بمصر ـ ١٩٦٥ م.

٦٥ - ديوان أبي كبير الهذلي - أبو كبير الهذلي - دار الكتب - القاهرة - ١٩٤٨ م.
٦٦ - ديوان الأعشى - الأعشى - تحقيق د. محمد حسين - القاهرة ١٩٥٠ م.
٦٧ - ديوان امرىء القيس - امرؤ القيس - تحقيق أبي الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر.
٦٨ - ديوان البحتري - تحقيق حسن كامل الصيرفي - دار المعارف بمصر - ١٩٦٤ م.
٦٩ - ديوان المتنبي - المتنبي - تحقيق عبد الرحمن البرقوقي - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.
٧٠ - ذيل تجارب الأمم - أبو شجاع - مطبعة شركة التمدن بمصر - ١٩٦٦ م.
٧١ - رحلة ابن جبير - ابن جبير - تحقيق د. حسين نصار - دار مصر للطباعة - ط ١٩٥٥ م.
٧٢ - الرد على النحاة - ابن مضاء - تحقيق د. شوقي ضيف - دار الفكر العربي - القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٤٧ م.
٧٣ - الرماني النحوي - د. مازن مبارك - مطبعة جامعة دمشق - الطبعة الأولى - ١٩٦٣ م.
٧٤ - روضات الجنات - الخوانساري - الطبعة الثانية - ١٣٦٧ هـ.
٧٥ - الزجاجي - مازن المبارك - دمشق ١٩٦٠ م.
٧٦ - الزمخشري - أحمد الحوفي - دار الفكر العربي - الطبعة الأولى ١٩٦٦ م.
٧٧ - سر صناعة الإعراب - ابن جني - تحقيق مصطفى السقا - مطبعة الحلبي - الطبعة الأولى - ١٩٥٤ م.

٧٨ - سيبويه امام النحاة - على النجدي ناصف - ط. لجنة البيان العربي ١٩٥٣ م.

٧٩ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب - ابن العماد الحنبلي - طبع بالقاهرة - ١٣٥٠ هـ.

٨٠ - شرح ابن عقيل - ابن عقيل - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر - ج ١. الطبعة العاشرة ١٩٥٨ م - ح ٢ الطبعة الرابعة عشرة ١٩٦٥ م.

٨١ - شرح الأشموني - الأشموني - دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الأولى.

٨٢ - شرح التصريح - الأزهري - مطبعة الإستقامة - القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٥٤.

٨٣ - شرح السيرافي - السيرافي (تقريرات بهامش كتاب سيبويه - المطبوع في المطبعة الأميرية - بولاق).

٨٤ - شرح الشافية - الرضى - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة حجازي بالقاهرة.

٨٥ - شرح شذور الذهب - ابن هشام - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة بمصر - الطبعة العاشرة ١٩٦٥ م.

٨٦ - شرح الكافية - الرضى - مطبعة چارسو - تركيا. ط. ١٣٠٥ هـ.

٨٧ - شرح المفصل - ابن يعيش - إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

٨٨ - الصاحب بن عباد - د. بدوي طبانة - مطبعة مصر - ١٩٦٣ م.

٨٩ - صبح الأعشى - القلقشندي - المطبعة الأميرية بالقاهرة - الطبعة الأولى - ١٩١٣ م.

٩٠ - الصبح المنبي - يوسف البديعي - تحقيق مصطفى السقا - دار المعارف ١٩٦٣ م.

٩١ ـ الصحاح ـ الجوهري ـ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ـ مطابع دار الكتاب العربي بمصر.

٩٢ ـ ضبط الأعلام ـ أحمد تيمور ـ دار إحياء الكتب العربية ـ الطبعة الأولى.

٩٣ ـ ضحى الإسلام ـ أحمد أمين ـ مطبعة لجنة الترجمة والتأليف والنشر ـ القاهرة ـ الطبعة الخامسة ـ ١٩٥٦ م.

٩٤ ـ طبقات ابن خياط ـ ابن خياط ـ تحقيق سهيل زكّار ـ مطابع وزارة الثقافة ـ دمشق ـ ط ١٩٦٦ م.

٩٥ ـ طبقات فحول الشعراء ـ محمد بن سلام الجمحي ـ مطبعة دار المعارف ـ ١٩٥٢ م.

٩٦ ـ طبقات النحويين واللغويين ـ الزبيدي ـ تحقيق أبي الفضل إبراهيم ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٥٤ م.

٩٧ ـ ظهر الإسلام ـ أحمد أمين ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ الطبعة الثالثة ـ ١٩٦٢ م.

٩٨ ـ العربية ـ يوهان فك. ترجمة عبد الحليم النجار ـ مطبعة دار الكتاب العربي ـ القاهرة ـ ١٩٥١ م.

٩٩ ـ العمدة ـ ابن رشيق القيرواني ـ مطبعة السعادة بمصر ـ الطبعة الثالثة ـ ١٩٦٣ م.

١٠٠ ـ غاية النهاية في طبقات القراء ـ ابن الجزري ـ ط. مصر ١٩٣٢ م.

١٠١ ـ الفائق في غريب الحديث ـ الزمخشري ـ تحقيق على البجاوي ـ دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٤٥ م.

١٠٢ ـ فتح الباري ـ العسقلاني ـ طبع بولاق ـ ١٢٠٠ هـ.

١٠٣ ـ الفخري في الآداب السلطانية ـ ابن طباطبا ـ المطبعة الرحمانية بمصر ـ القاهرة ـ ١٣٤٠ هـ.

١٠٤ - فرائد القلائد - العيني - القاهرة - ١٢٩٧ هـ.
١٠٥ - الفهرست - ابن النديم - مطبعة دار الإستقامة بالقاهرة.
١٠٦ - فوات الوفيات - الكتبي - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر ط ١٩٥١ م.
١٠٧ - في أصول النحو - سعيد الأفغاني - مطبعة جامعة دمشق - الطبعة الثالثة ١٩٦٤ م.
١٠٨ - القاموس المحيط - الفيروز أبادي - مطبعة السعادة بمصر.
١٠٩ - القواعد النحوية - د. عبد الحميد حسن - مطبعة العلوم - الطبعة الثانية ١٩٥٢ م.
١١٠ - الكامل في الأدب - المبرد - تحقيق د. زكي مبارك - مطبعة الحلبي - الطبعة الأولى - ١٩٣٧ م.
١١١ - الكامل في التاريخ - ابن الأثير - ادارة الطباعة المنيرية ط ١٣٥٣ هـ.
١١٢ - الكتاب - سيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - دار القلم - ١٣٨٥ هـ.
١١٣ - الكشاف - الزمخشري - مطبعة الإستقامة بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٩٤٦ م.
١١٤ - كشف الظنون - حاجي خليفة.
١١٥ - لسان العرب - ابن منظور - بيروت - ١٩٥٦ م.
١١٦ - لسان الميزان - ابن حجر العسقلاني - طبع بالهند - الطبعة الأولى ١٣٣٠ هـ.
١١٧ - اللامات - الزجاجي - تحقيق د. مازن مبارك - المطبعة الهاشمية - دمشق ١٩٦٩ م.
١١٨ - اللغة والنحو - د. حسن عون - مطبعة رويال - الطبعة الأولى - ١٩٥٢ م.

١١٩ ـ اللغة والنحو ـ د. عباس حسن ـ دار المعارف بمصر ـ ١٩٦٦ م.

١٢٠ ـ المثل السائر ـ ابن الأثير ـ تحقيق د. أحمد الحوفي ـ مطبعة نهضة مصر ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٥٩ م.

١٢١ ـ مجالس العلماء ـ الزجاجي ـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ مطبعة حكومة الكويت ـ ١٩٦٢ م.

١٢٢ ـ مجلة المجمع العلمي بدمشق (نظرة في النحو ـ بقلم طه الراوي). ١٩٥٥ م.

١٢٣ ـ مجلة المجمع العلمي بدمشق (أبو الفتح عثمان بن جني ـ بقلم د. محمد أسعد طليس).

١٢٤ ـ مجلة مجمع اللغة العربية ـ القاهرة ١٩٦٨ (الإعراب لابن جني ـ بقلم د. هنري فليش).

١٢٥ ـ مجمع الأمثال ـ الميداني ـ القاهرة ـ ط ـ ١٣١٠ هـ.

١٢٦ ـ المحتسب ـ ابن جني ـ تحقيق علي النجدي ناصف ـ القاهرة ١٣٨٦ هـ.

١٢٧ ـ مختصر كتاب البلدان ـ أبو بكر الهمذاني ـ مطبعة بريل ـ طبع في مدينة ليدن ـ ١٣٠٢ هـ.

١٢٨ ـ المدارس النحوية ـ د. شوقي ضيف ـ دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م.

١٢٩ ـ مدرسة البصرة ـ د. عبد الرحمن السيد ـ مطابع سجل العرب الطبعة الأولى ١٩٦٨ م.

١٣٠ ـ مدرسة الكوفة ـ د. مهدي المخزومي ـ مطبعة الحلبي ـ الطبعة الثانية ١٩٥٨ م.

١٣١ ـ مرآة الجنان ـ اليافعي ـ حيدر آباد ـ الطبعة الأولى ١٣٣٧ هـ.

١٣٢ ـ مراتب النحويين واللغويين ـ أبو الطيب اللغوي ـ مطبعة السعادة ـ القاهرة ـ ١٩٥٤م.

١٣٣ - المزهر في علوم اللغة - السيوطي - تحقيق أبي الفضل ابراهيم - الطبعة الرابعة - ١٩٥٨ م.
١٣٤ - المصون في الأدب - أبو أحمد العسكري - تحقيق عبد السلام هارون - الكويت - ١٩٦٠ م.
١٣٥ - معاني القرآن - الفراء - تحقيق محمد علي النجار - مطبعة دار الكتب المصرية - ط ١٩٥٥ م.
١٣٦ - معجم الأدباء - ياقوت الحموي - مطبعة وزارة المعارف العمومية - الطبعة الأخيرة.
١٣٧ - معجم البلدان - ياقوت الحموي - مطبعة السعادة - الطبعة الأولى - ١٩٠٦ م.
١٣٨ - معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة - مطبعة الترقي بدمشق - ط: ١٩٥٧ م.
١٣٩ - معجم ما استعجم - البكري الأندلسي - تحقيق مصطفى السقا - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٤٥ م.
١٤٠ - مغني اللبيب - ابن هشام - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
١٤١ - مفتاح السعادة - طاش كبري زاده - تحقيق كامل كامل بكري - مطبعة الإستقلال الكبرى - القاهرة.
١٤٢ - مفتاح العلوم - السكاكي - المطبعة الأدبية بمصر - الطبعة الأولى.
١٤٣ - المفرد والمؤلف - الزمخشري - تحقيق أبي الفضل إبراهيم - الطبعة الرابعة - ١٩٥٨ م.
١٤٤ - المفصل - الزمخشري - مطبعة التقدم بمصر - الطبعة الأولى - ١٣٢٣ هـ.
١٤٥ - المقتضب - المبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - القاهرة ١٣٨٥ هـ.

١٤٦ - مقدمة ابن خلدون - ابن خلدون - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
١٤٧ - مقدمة في النحو - خلف الأحمر - تحقيق عز الدين التنوخي. مطبوعات مديرية احياء التراث القديم - دمشق - ١٩٦١ م.
١٤٨ - من تاريخ النحو - سعيد الأفغاني.
١٤٩ - المنتظم - ابن الجوزي - مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد - الطبعة الأولى - ١٣٥٨ هـ.
١٥٠ - المنصف - ابن جني - تحقيق ابراهيم مصطفى - مطبعة الحلبي - الطبعة الأولى - ١٩٦٠ م.
١٥١ منهج الزمخشري في تفسير القرآن - مصطفى الجويني - دار المعارف بمصر.
١٥٢ - المواهب الفتحية - حمزة فتح الله - المطبعة الأميرية بمصر - الطبعة الأولى - ١٣١٢ هـ.
١٥٣ - ميزان الإعتدال الذهبي - دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الأولى - ١٩٦٣ م.
١٥٤ - النجوم الزاهرة - ابن تغري بردي - مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٢٩ م.
١٥٥ - النحو العربي - د. مازن مبارك - الطبعة الأولى - ١٩٦٥ م.
١٥٦ - نزهة الألباء - ابن الأنباري أبو البركات - تحقيق أبي الفضل إبراهيم - مطبعة المدني - القاهرة.
١٥٧ - نشأة النحو - الشيخ محمد الطنطاوي - دار الصاوي للطبع والنشر والتأليف - ط ١٩٣٨ م.
١٥٨ - نصوص في النحو - د. السيد يعقوب بكر - دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧١ م.

١٥٩ - هدية العارفين - إسماعيل باشا البغدادي - مطبعة وكالة المعارف - استانبول - ١٩٥٥ م.

١٦٠ - همع الهوامع - السيوطي - مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ.

١٦١ - الوافي بالوفيات - الصفدي - ج ٢ - استانبول - مطبعة وزارة المعارف - ١٩٤٩ م.
ج ٣ - دمشق - المطبعة الهاشمية ١٩٥٣ م.

١٦٢ - الوزراء - أبو الحسن الصابي - تحقيق عبد الستار فراج - دار إحياء الكتب العربية - ط ١٩٥٨ م.

١٦٣ - وفيان الأعيان - ابن خلكان - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة - الطبعة الأولى - ١٩٤٨ م.

١٦٤ - يتيمة الدهر - الثعالبي - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة حجازي بالقاهرة.

فهرست الموضوعات

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الفصل الأول ١٥٣ - ١٦٨

الفصل الثاني ١٦٩ - ١٨٠

الصفحة

الفصل الثاني **٢٦٠ ـ ٣١٨**

الصفحة

الصفحة